

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

دراسة مقارنة في أشكال المقاومة الفلسطينية منذ عام 1936 حتى العام 2018: المقاومة المدنية من منظور الإنجاز السياسي

إعداد

مقبل عبد القادر محمود عزموطي

إشراف

د. حسن أيوب

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2019م

دراسة مقارنة في أشكال المقاومة الفلسطينية منذ عام 1936 حتى العام 2018: المقاومة المدنية من منظور الإنجاز السياسي

أعداد

مقبل عبد القادر محمود عزموطي

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2019/06/27م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

1. د. حسن أيوب / مشرفاً رئيسياً
.....
2. د. نظام صلاحات / ممتحناً خارجياً
.....
3. د. نايف أبو خلف / ممتحناً داخلياً
.....

الإهداء

إلى الباحثين عن الحقيقة بين أكوام التيه الضلال
إلى داعمي الصواب لا غيره من الخطأ والانحراف
إلى الثابتين على مبادئهم مهما تغيرت الظروف
إلى الناضجين الواعين لحيثيات كل مرحلة
إلى كل من كتب في قضية فلسطين وشعبها
إلى المضحيين من أبناء هذا الشعب من أجل حرية وكرامة غيرهم
إلى من تأقت دائما أن أكون في هذا المكان
إلى تلك الروح المحفزة التي رافقتني في كل المراحل
إليهم جميعا أهدي عملي هذا

الشُّكْرُ والتَّقْدِيرُ

لا شكَّ يسبق شكُّ الله عز وجل على منَّه وعظائمه المستمر

ولا شكَّ يكتمل دون شكِّ أولي الفضل

فالشُّكْرُ كلُّ الشُّكْرِ للدكتور حسنة أيوب المشرف على هذه الرسالة

والشُّكْرُ موصول للمشرفين المناقشيين على ما سبقتموه من نقد وملاحظات تثير الرسالة

ولا بد من شكِّ كل من ساعدني وقدم لي العون والمثورة في إتمام هذا العمل المتواضع

ولا يطيب لي شكُّ دون أن أشكُّ أهلي جميعاً على ما يتحملوه معي من تعب ومكابدة في

سبيل العلم والتعليم

وأختم بشكِّ كل من له عليّ واجب الشُّكْرِ والعرفان على أي معونة أو دعم في هذا

العمل أو غيره

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدّم الرسالة التي تحمل العنوان:

دراسة مقارنة في أشكال المقاومة الفلسطينية منذ عام 1936 حتى العام 2018: المقاومة المدنية من منظور الإنجاز السياسي

أقرّ بأنّ ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنّما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمّت الإشارة إليه حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة كاملة، أو أيّ جزء منها، لم يقدّم من قبل لنيل أيّ درجة علميّة، أو لقب علمي، أو بحث لدى أيّ مؤسسة تعليميّة أو بحثيّة أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

إسم الطالب:

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ:

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الإقرار
و	فهرس المحتويات
ي	الملخص
1	الفصل الأول: خطة الدراسة
2	مقدمة الدراسة
4	مشكلة الدراسة
4	أهمية الدراسة
5	أهداف الدراسة
6	الدراسات السابقة
10	الإطار النظري
12	فرضية الدراسة
13	منهجية الدراسة
14	حدود الدراسة
14	فصول الدراسة
16	الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي
17	مفهوم المقاومة وأشكالها
18	المقاومة لغة
19	المقاومة التحررية
22	المقاومة المسلحة
26	المقاومة الشعبية المدنية
33	سمات المقاومة الشعبية
35	العصيان المدني والمقاطعة الإقتصادية
36	تعريف العصيان المدني
39	سمات العصيان المدني

الصفحة	الموضوع
42	المقاومة في تاريخ الفكر السياسي: الهند وجنوب افريقيا كنموذج قياسي
43	أساليب اللاعنف
44	شروط نجاح اللاعنف
45	تجربة غاندي في تحرير الهند
49	أفكار نيلسون مانديلا ومقاومته لنظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا
55	الفصل الثالث: الجذور التاريخية والإجتماعية للمقاومة الفلسطينية: محركاتها، محدداتها وأشكالها
56	مقدمة
58	مقدمات المشروع الصهيوني في أرض فلسطين
63	وعد بلفور
64	نتائج وعد بلفور
66	رفض المشروع الصهيوني في أرض فلسطين
72	الحركة الوطنية الفلسطينية
76	أشكال وسمات المقاومة الوطنية الفلسطينية قبل عام 1948
76	- المقاومة السياسية السلمية
77	الحملات الاعلامية الصحفية
78	- الجمعيات
80	- المؤتمرات والمهرجانات الوطنية
81	- المؤتمر العربي الفلسطيني في القدس
82	- المؤتمرات السياسية ذات الطابع الاسلامي
83	- مؤتمرات الشباب العربي الفلسطيني
83	- الإضرابات العامة والعصيان المدني والمقاطعة الحكومية
87	- المظاهرات الشعبية
89	- المقاومة المسلحة
89	- إنتفاضة موسم النبي موسى
90	- إنتفاضة يافا عام 1921
91	- ثورة البراق عام 1929
92	- الثورة الفلسطينية الكبرى (1936-1939)

الصفحة	الموضوع
94	- إنتفاضة عام 1947-1948
98	الفصل الرابع: تشكيلات المقاومة الفلسطينية منذ إحتلال عام 1948 وصولاً لإنتفاضة الشعبية الكبرى عام 1987
99	تمهيد
100	التهجير والتطهير العرقي
103	واقع المقاومة والحركة الوطنية الفلسطينية بعد إحتلال عام 1948
108	إنشاء منظمة التحرير وإعلان الكفاح المسلح ضد الصهيونية
111	حرب حزيران عام 1967
112	أبرز نتائج حرب حزيران 1967
113	المقاومة الفلسطينية بين عامي 1967 و 1987
121	التحول نحو فكرة المقاومة الشعبية
124	الثورة الشعبية الكبرى (إنتفاضة عام 1987)
129	العوامل المتعلقة بالإحتلال
134	البنية التنظيمية للإنتفاضة وقاعدتها الشعبية
137	التقاء الأهداف والوسائل: تجلي جدلية نفي السيطرة
138	وسائل الإنتفاضة
141	الكفاح المسلح أثناء الإنتفاضة
142	خصائص وإنجازات الإنتفاضة
150	الفصل الخامس: تحولات المقاومة الفلسطينية منذ إنتفاضة العام 2000 (إنتفاضة الأقصى) حتى مسيرات العودة
154	إتفاق أوسلو: صيغة حل قادت إلى الانفجار
155	- الآثار السياسية لإتفاق أوسلو
158	- التداعيات الإجتماعية- الإقتصادية لإتفاق أوسلو
162	- الإتجاه نحو الانفجار المدروس
166	إنتفاضة الأقصى (إنتفاضة العام 2000) جدلية المواجهة والحلول السياسية
170	المواجهة عن بعد: بين مطرقة الإحتلال وسندان متطلبات الحياة اليومية
170	- إرتفاع تكلفة الإحتكاك المباشر مع قوات الإحتلال
171	- غياب رؤية واضحة تستند إلى المقاومة الشعبية وتعمل على تهيئة بنية مناسبة لها

الصفحة	الموضوع
173	- فشل محاولة تشكيل إطار قيادي موحد للإنتفاضة قادر على إدارة الأحداث للوصول للأهداف الوطنية
175	- فقدان قيمة كثير من الرموز الوطنية الموجهة للإحتلال
176	- تعسر محاولات تفعيل نموذج عصيان مدني فاعل وقابل للإستمرار
179	- الواقع الإقتصادي الهش والمرتبط بالإحتلال
180	إنتفاضة الأقصى: التحول من المقاومة الشعبية الشاملة إلى العسكرية والمقاومة المسلحة
188	آثار الإنتفاضة الثانية على الإحتلال والشعب الفلسطيني
192	المقاومة الشعبية بعد الإنتفاضة الثانية
195	حركة المقاطعة وسحب الإستثمارات وفرض العقوبات (BDS)
201	مسيرات العودة: أهداف إنسانية وسياسية
206	الإستنتاجات
212	قائمة المصادر والمراجع
b	Abstract

دراسة مقارنة في أشكال المقاومة الفلسطينية منذ عام 1936 حتى العام 2018: المقاومة

المدنية من منظور الإنجاز السياسي

إعداد

مقبل عبد القادر محمود عزموطي

إشراف

د. حسن أيوب

الملخص

تناولت هذه الدراسة المراحل والأشكال المختلفة للمقاومة الوطنية الفلسطينية منذ بدايات ظهور أطماع الحركة الصهيونية في أرض فلسطين ولغاية عام 2019، وهدفت إلى مقارنة أشكالها المختلفة من حيث الأهداف والإنجازات التحريرية، للوصول إلى الشكل الأكثر تحقيقاً لإنجازات تحريرية سياسية قابلة للتطبيق والإستمرار.

قامت الدراسة على إفتراض مؤداه ان الإنجازات السياسية والتعبوية للمقاومة الفلسطينية ترتبط بالمقاومة الشعبية وعلى وجه التحديد العصيان المدني، واعتمدت على المقارنة ودراسة خصائص أشكال المقاومة الفلسطينية لمحاولة الإجابة عن التساؤل حول سمات وخصائص المقاومة الوطنية الفلسطينية القادرة على تشكيل ظروف ومواقف مؤاتية لتحقيق إنجازات وطنية تحريرية يمكن تحويلها إلى إنجازات سياسية ثابتة وقابلة للإستمرار؟

إستعرضت الدراسة مجموعة دراسات وضحت مفهوم المقاومة والمقاومة الشعبية المدنية أو اللاعنفية وتناولت السياقات النظرية والإجتماعية المختلفة لها، ومجموعة سلطت الضوء على أشكال المقاومة الوطنية الفلسطينية ووضحت تفاصيل التجربة الفلسطينية في النضال عبر فترات زمنية محددة. قدمت الدراسة مقارنة لأشكال المقاومة الفلسطينية تعتمد على معيار الأهداف واستمرارية الإنجازات، تستند هذه المقارنة إلى إطار نظري يناسب حالة المقاومة الوطنية الفلسطينية.

إستخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة لدراسة التاريخ التطوري لحالة المقاومة الفلسطينية في سياقاتها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، كما إستعانت بالمنهج المقارن لإجراء

المقارنة بين أشكال المقاومة الوطنية التحررية في فلسطين عبر مراحلها الزمنية المختلفة، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم ما يميز المقاومة المدنية وحالات العصيان المدني يجعلها قادرة على تحقيق أهداف وطنية تحررية وسياسية، هو كونها عصية على القياس والضبط، فهي مقاومة منخفضة التكلفة فلسطينياً مرتفعة الخسائر والتأثير في المحتل، وتبقي الصراع مع الإحتلال في مربعه الأول المتمثل برفض فكرة حقه ووجوده في أرض فلسطين.

الفصل الأول

خطة الدراسة

الفصل الأول

خطة الدراسة

مقدمة الدراسة

يوجد رفض ومقاومة حيث يوجد إحتلال، قاعدة ثبتت صحتها عبر مراقبة تاريخ طويل من الإحتلالات في العالم؛ فاستمرار وجود الإحتلال هو حافز وسبب مستمر للإحتجاج والمقاومة. تشكل ممارسات الإحتلال على الأرض وعمليات الضبط الإستعماري¹ للمحتلّين وتحويلهم إلى مواطنين من الدرجة الثانية وممارسة الفصل العنصري بحقهم حوافز يومية للشعب المستعمر، تدفعه للإحتجاج والرفض والمقاومة حتى يتخلص من الإحتلال وينال حقوقه وحرّيته.

تنشأ الحركات الإجتماعية والثورية نتيجة تراكم الوعي السياسي في مواقع إجتماعية ومؤسسات ومجموعات ثقافية بعينها مع توافر الظروف السياسية المناسبة. بمعنى ان انبثاق مقاومة شعبية ينتج من تداخل وتراكم صيرورة من تشكل الوعي السياسي والبنية التنظيمية الحاملة له ثم انتقال ذلك الوعي إلى ممارسة نضالية يومية².

تجلت هذه الدينامية في تاريخ ممارسة الشعب الفلسطيني للنضال الوطني التحرري منذ إدراكه للتحدي الإستعماري وازدادت وضوحاً بعد إحتلال أرضه وتشريد قسم كبير منه وقيام الإحتلال بتثبيت بنيته الإستعمارية على حساب أرضه وممتلكاته وما زال مستمرا حتى يومنا هذا.

حاول الإحتلال الصهيوني تقسيم قضية فلسطين إلى عدة أجزاء متناثرة مدعيا في الوقت نفسه أنه يسعى لحلها، مثل مشكلة اللاجئين والقدس والاستيطان إضافة إلى مشكلة الحدود ومستقبل إسرائيل في الوطن العربي. كما حدد الإحتلال مجموعة من الوسائل لفرض حلول

¹ طبر، ليندا والعزة، علاء، المقاومة الشعبية الفلسطينية تحت الإحتلال، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2014.

² المرجع السابق، ص7.

تخدم مصالحه وتكرس وجوده كإستعمار إستيطاني على أرض فلسطين؛ حيث اعتمد على الدبلوماسية السرية والسياسة طويلة المدى من ناحية وعلى العنف والتخويف والسياسة قصيرة المدى من ناحية أخرى¹.

تنوعت وتطورت أشكال المقاومة الوطنية الفلسطينية منذ شعوره بالخطر الإستعماري مع بدايات الهجرة اليهودية إلى فلسطين مروراً بإحتلال الأرض وتهجير سكانها، واستمرت هذه المقاومات حتى اليوم. اختلفت الأهداف والإنجازات التحررية والوطنية بين شكل وآخر من أشكال المقاومة الفلسطينية.

إستخدمت المقاومة الفلسطينية عبر مائة عام من الصراع والنضال ضد الإحتلال الصهيوني آليات متنوعة ووسائل عديدة سياسية ودبلوماسية وشعبية وعسكرية، وغلبت بعض تلك الوسائل أو إحداها على كل مرحلة تاريخية منها؛ مثل الإحتجاج ومحاولة إقناع الإنتداب البريطاني بمنع الهجرة اليهودية الشكل الأول من أشكال المقاومة الوطنية الفلسطينية، كما نظم الشعب الفلسطيني المظاهرات السلمية الحاشدة ولجأ للعصيان المدني وسلاح المقاطعة الإقتصادية والإضرابات، وقام بأعمال عسكرية مسلحة لإلحاق الخسائر بالإحتلال وإجباره على ترك أرضه. ثم ذهب نخبه السياسية المسيطرة على القرار إلى المفاوضات السياسية والدبلوماسية عبر منابر المجتمع الدولي والأمم المتحدة لكسب التأييد والتعاطف والدعم والمساندة.

أعادت الهبات الفلسطينية المتتالية منذ العام 2015 فكرة المقاومة الشعبية وحالات العصيان المدني إلى صدارة الخيارات الممكنة التطبيق على أرض الواقع وفقاً للظروف الراهنة، وشكلت الإحتجاجات والإعتصامات ضد إقامة البوابات الإلكترونية على مداخل المسجد الأقصى ما بين 14 و 27 تموز 2017، صفحة نجاح في سجل المقاومة المدنية الفلسطينية أجبرت الإحتلال على التراجع عن مخططاته في التقسيم الزمني والمكاني للمسجد الأقصى أو الحد من تقدمه على أقل تقدير، وجاءت فكرة مسيرات العودة تعبيراً عن التأييد الشعبي والفصائلي

¹ الدجاني، أحمد، من المقاومة إلى الثورة الشعبية في فلسطين، القاهرة، مكتبة الانجلو مصرية، 1969، ص97.

للمقاومة السلمية ضد إجراءات الإحتلال الإستعمارية، والتضييق المعيشي على الشعب الفلسطيني وعلى سكان قطاع غزة بشكل خاص، وتغييرا في نظرة الفصائل التي تؤمن بالكفاح المسلح بشكل مستقل لصالح فكرة المقاومة الشعبية السلمية كخيار يوازي العمل العسكري المسلح ويكون داعما له.

مشكلة الدراسة

تشير الدراسات والخبرة الفعلية لحركات التحرر الوطني عموما والحركة الوطنية الفلسطينية على وجه الخصوص، بأن ثمة أشكال محددة من المقاومة أكثر قدرة من سواها على تحقيق نتائج سياسية وتعبوية. وتكمن مشكلة هذه الدراسة في عدم قدرة المقاومة الوطنية الفلسطينية بأشكالها المختلفة وخلال أكثر من مئة عام على التحرر من الإحتلال الصهيوني، وبمحدودية نجاعة هذه المقاومة في تحقيق أهداف وطنية سياسية رغم إستمرارها وحجم التضحيات التي قدمها الشعب الفلسطيني. وتعمل هذه الدراسة على فحص أشكال المقاومة الفلسطينية سواء كانت على شكل ردّات فعل على ممارسات الإحتلال اليومية أو كأفعال مخطط لها تحمل في طياتها أهداف سياسية وتحررية، من حيث تفاوتها في مدى تحقيقه هذه الأهداف والقدرة على الإستمرارية والصمود في الحصول عليها. تتبري الدراسة للإجابة عن السؤال:

ما هي سمات وخصائص المقاومة الوطنية الفلسطينية القادرة على تشكيل ظروف ومواقف مؤاتية لتحقيق إنجازات وطنية تحررية يمكن تحويلها إلى إنجازات سياسية ثابتة وقابلة للإستمرار؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها:

1- تكشف عن أدوات المقاومة الشعبية الفلسطينية السلمية والمسلحة والسياسية والدبلوماسية ضد الإحتلال الصهيوني من حيث الإستراتيجيات والأساليب والأهداف والنتائج.

2- تقدم كشف حساب تفصيلي لأشكال المقاومة الفلسطينية بشقيها الشعبي والسلمي والعسكري المسلح عبر مراحل تاريخ النضال الفلسطيني من حيث الأهداف والنتائج والإنجازات والإخفاقات كاشفة النقاب عن تأثيراتها ومعالم خطورتها على المحتل الصهيوني

3- الاسهام بدراسة علمية عن المقاومة الفلسطينية وتوضيح التطورات الإستراتيجية فيها.

4- وضع مصطلح جديد في مجال المقاومة إستنادا إلى مجموعة منطلقات نظرية واجتماعية، أطلقت الدراسة عليه تسمية "المقاومة الشعبية الإحترافية".

أهداف الدراسة

عملت الدراسة على تحقيق عدد من الأهداف المرتبطة بالمقاومة الوطنية الفلسطينية وتبيان أشكالها المختلفة عبر مراحل تاريخية تمتد إلى قرن من الزمان، تركز الدراسة على المقارنة بين أشكال المقاومة الفلسطينية من حيث الأهداف والإنجازات التحررية، للوصول إلى المقاومة التي وضعت أهداف وطنية وإستطاعت تحقيق أكبر نسبة منها مقارنة مع غيرها من أشكال المقاومة.

وتهدف هذه الدراسة إلى:

1. التعرف على أشكال المقاومة الفلسطينية وأدواتها.
2. توضيح اهم أهداف ومنجزات أشكال المقاومة الفلسطينية.
3. إستكشاف مدى نجاح إستراتيجيات المقاومة الشعبية الإحترافية والعصيان المدني بعد فشل المفاوضات مع الإحتلال وخطورة اللجوء إلى المقاومة المسلحة.
4. الوصول إلى اهم ميزات وخصائص المقاومة الشعبية الإحترافية القائمة على فكرة رفض الاحتلال والعصيان المدني ضد سياساته والتي تجعلها قادرة على تحقيق أهداف وطنية تحررية يمكن ترجمتها إلى إنجازات سياسية.

الدراسات السابقة

يوجد الكثير من الدراسات القيمة التي تناولت موضوع المقاومة بشكل عام من حيث المفهوم والأنواع أو الأشكال المختلفة لها، وليس إنتهاء بدراسات إستعرضت التجارب العالمية في المقاومة والأهداف الوطنية التحررية التي وضعت لكل شكل حسب طبيعة وواقع الإحتلال الذي تحاول المقاومة التخلص منه. قام الباحث بتقسيم أدبيات الدراسة التي تناولت الموضوع من حيث الكتب والمراجع التي توضح مفهوم المقاومة والسياقات النظرية والإجتماعية لها. ومن حيث المراجع والمصادر التي تسلط الضوء على بعض أشكال المقاومة الوطنية الفلسطينية وإستعراض التجربة الفلسطينية في النضال عبر فترات زمنية محددة.

دراسات حول المقاومة المدنية- الشعبية وحالات العصيان المدني

1- المقاومة اللاعنفية للكاتب جين شارب¹

يعتبر هذا الكتاب للبروفيسور جين شارب من أوائل الدراسات التي تناولت موضوع المقاومة اللاعنفية بهذا التركيز والتخصص، حيث تناول الكتاب التأصيل النظري للمقاومة اللاعنفية وحل كافة جوانبها والعوامل المرتبطة بها. ينطلق الكاتب من مبدأ أن العنف ليس الطريقة الوحيدة الفعالة في مواقف الصراع الحاسمة، وأن قوة وسيطرة أي دولة أو نظام تتبع من موافقة المحكومين، ويرى الكاتب أن الدولة أو السلطة تعتمد على إرادة الشعب ودعمه لها، أوضح أن الوضع البنيوي للمجتمع له تأثير كبير في السيطرة على الحكام.

2- Violence Nonviolence and the Palestinian National Movement/ Wendy Pearlman²

يقدم الكتاب تفسيراً لقيام الحركات الإحتجاجية العنيفة وكذلك قيام الحركات الإحتجاجية أو المقاومة اللاعنفية، وترى الكاتبة أن ذلك يعود للتركيبة الداخلية أو هيكلية الحركات التي تقوم

¹ شارب، جين: المقاومة اللاعنفية، ترجمة مبارك عوض، القدس، المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف، 1986.

² Pearlman، Wendy: Violence Nonviolence and the Palestinian National Movement, Cambridge, 2014.

بالإحتجاج والمقاومة؛ فالحركات المتماسكة والتي تتحلى بالإنضباط تمارس الإحتجاجات اللاعنافية أما الحركات المفككة والتي يطغى التنافس على أجزائها وفصائلها فإنها تميل للمقاومة العنيفة التي يكون التنافس حافزا لها. وتقدم الكاتبة تفسيراً آخر للعنف وهو ضعف هياكل السلطة وعدم قدرتها على تقييد التصعيد في الإحتجاجات والانتقال من اللاعنف إلى العنف ومن العصيان المدني إلى التفجيرات الإنتحارية.

3- المقاومة الشعبية الفلسطينية تحت الإحتلال للكاتبين ليندا طبر وعلاء العزة¹

عالج الكتاب السياق التاريخي لحركة التحرر الوطني الفلسطينية من حيث العوامل المرتبطة بها والمؤدية لنشئها، وأوضح أن الإنتفاضات أو الثورات الشعبية ليست وليدة لحظة أو ردة فعل معينة إنما هي رفضاً للضبط الإحتلالي و تراكم لحالات الرفض وتطور الوعي السياسي وصولاً لتحوله إلى عمل جماعي منظم على الأرض، أولى الكاتبان البيئة التنظيمية والأهداف الواضحة أهمية كبيرة في قيام الثورات الشعبية وإستمرارها، وحاولا تسليط الضوء على القوة الكامنة في الجماهير وإعادة الإعتبار للعمل الجماهيري في عمليات التحرر من المستعمر على مر العصور.

4- الحركة الفلسطينية للمقاطعة وسحب الإستثمارات وفرض العقوبات كأداة للمقاومة اللاعنافية بالمقارنة مع حركة المقاطعة الجنوب إفريقية للكاتبة نجاح مسلم.²

أهداف الدراسة

1. تناولت هذه الدراسة الحركة الفلسطينية للمقاطعة وسحب الإستثمارات وفرض العقوبات (BDS)، التي تتخذ من تجربة جنوب إفريقيا منارة لها، كما وضحت السياقات التاريخية المحلية والدولية لظهور المقاطعة وتناميها كأداة للمقاومة.

¹ طبر، ليندا والعزة، علاء: المقاومة الشعبية الفلسطينية تحت الإحتلال، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، 2014.

² مسلم، نجاح: "الحركة الفلسطينية للمقاطعة وسحب الإستثمارات وفرض العقوبات كأداة للمقاومة اللاعنافية بالمقارنة مع حركة المقاطعة الجنوب إفريقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بير زيت، رام الله، فلسطين، 2015.

2. توضيح مفهوم المقاطعة الإقتصادية والإطار النظري لها.

3. توضيح ما أحدثه الفكر السياسي الفلسطيني الرسمي والتحريك الشعبي في مسيرة النضال الوطني من تأثير على مدى التجاوب الدولي والعربي مع حركة BDS وما تدعو إليه بالمقارنة مع ما مرت به حركة مناهضة نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا.

4. تعرض الدراسة أسباب بروز المقاطعة من جديد كأداة للمقاومة اللاعنافية على شكل حركة BDS من خلال فهم آلية وأثر المقاطعة في تاريخ الحركة الوطنية.

ركزت هذه الدراسات على موضوع المقاومة الشعبية واللاعنفية واعتبرت ان المقاومة اللاعنافية أقل تكلفة وأكثر فاعلية في سياقات تاريخية وبيئات إحتلالية معينة. اتفقت الدراستان الأولى والثانية على ان المقاومة اللاعنافية وحالات العصيان المدني تنشأ وتكون الظروف مؤاتية للنجاح في ظل سلطة تعددية تعتمد في قراراتها على الشعب وهشة سياسيا.

تختلف هذه الظروف مع دولة الإحتلال التي تتمتع ببيئة سياسية ثابتة وواضحة المعالم، نحن بحاجة لتقديم تفسيرات للظروف المختلفة التي يمكن ان تقوم بها حركات إحتجاجية شعبية وحالات عصيان مدني تحقق أهدافاً سياسية تحررية مقارنة بحركات التحرر الوطني المختلفة في العالم والتي اعتمدت العصيان المدني في تحررها من الإستعمار.

تطرق كتاب طبر والعزة إلى السياق التاريخي للمقاومة الشعبية وكيفية نشوئها وفقاً لتراكمات الوعي السياسي والتحرري ولكنها لم تعالج ازدواجية السلطة في الأرضي الفلسطينية، فوجود السلطة الفلسطينية يشكل حالة من التناقض في قيام الحركات الإحتجاجية الشعبية كونها هي التي تسيطر على الأرض ومسؤولة عن الحياة اليومية لجزء كبير من الشعب وهذه النقطة بحاجة لتوضيح كيفية التعامل مع السلطة أو الضغط عليها لتكون جزء من مقاومة شعبية شاملة وعصيان مدني في وجه الإحتلال.

تناولت الدراسة الرابعة موضوع مؤثر وهو المقاطعة الإقتصادية لدولة الإحتلال ولكنها بحاجة لكثير من البحث في تهيئة الظروف المناسبة لنجاح المقاطعة في الضغط على الإحتلال

في ظل الإتفاقيات المكبلة للإقتصاد الفلسطيني وسيطرة دولة الإحتلال على البنية الإقتصادية الفلسطينية.

دراسات حول المقاومة العنيفة والمقاومة السلمية

1- المقاومة الشعبية في فلسطين: تاريخ حافل بالأمل والإنجاز للكاتب مازن قمصية¹

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالمقاومة الشعبية وبيان أسباب قيامها والكشف عن طبيعتها وأدواتها ثم تطورها وتناميها وإتخاذها صورا شتى بين المقاومة السلمية والكفاح المسلح ثم الجلوس على طاولة المفاوضات، ووضحت الدراسة أن المقاومة أصبحت مزيجا من العنف واللاعنف ثم إنتقلت إلى مرحلة الدبلوماسية الدولية وإتفاقيات أوسلو وصولا إلى إستراتيجيات المقاطعة وسحب الإستثمار وفرض العقوبات على إسرائيل.

2- تطور المقاومة الفلسطينية: الشعبية والمسلحة بين عامي (1967 1987) للكاتب عدنان

أبو عامر²

تطرقت الدراسة للأشكال المختلفة للمقاومة الفلسطينية بعد إحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 سواء الشعبية السلمية أو المسلحة (الفدائية) موضحا التسلسل التاريخي لهذه المقاومة من إحتجاجات شعبية ومقاومة بالحجر إلى المقاومة المسلحة ردا على جرائم الإحتلال وممارساته على الأرض وطرد أهلها منها. وأشارت إلى ابداع المقاومة في التأقلم مع الظروف المستجدة، ووضحت الدراسة تأثير المقاومة على الإحتلال الاسرائيلي واهم الإنجازات والاختراقات التي وقعت بها.

¹ قمصية، مازن: المقاومة الشعبية في فلسطين: تاريخ حافل بالأمل والإنجاز، رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية مواطن، 2011.

² أبو عامر، عدنان: "تطور المقاومة الفلسطينية: الشعبية والمسلحة بين عامي (1967 — 1987)"، مجلة الجامعة الإسلامية، ع 1، م 19، 2011.

3- أثر المقاومة الفلسطينية على الأمن القومي (الاسرائيلي) من (2000 م-2009م) للكاتب إبراهيم حبيب.¹

تناولت الدراسة التأثيرات المختلفة للمقاومة الفلسطينية على الأمن القومي (الاسرائيلي)، من خلال ثمانية محاور أساسية؛ فدرست التأثيرات السياسية والديمغرافية والعسكرية والإقتصادية والإعلامية والإجتماعية والنفسية والأخلاقية.

تجمع هذه الدراسات على أهمية المقاومة الشعبية في النضال الوطني الفلسطيني ومسيرته التحررية، تناول هذا الجزء من الدراسات السياقات التاريخية للمقاومة الفلسطينية بأشكالها المختلفة المسلحة والشعبية وأسباب قيامها، ودخلت في كثير من تفاصيلها اليومية وتطورها وفقا لتعامل الإحتلال معها وكرّدات فعل على إجراءاته بحق الشعب الفلسطيني وإستهدافه معيشتة وأراضيه بشكل مباشر. بينما لم تتناول الدراسات أهداف وإنجازات أو إخفاقات هذه الأشكال من المقاومة بعين التوضيح ولم تجر مقارنات بينها لقياس مدى القيمة الوطنية التحررية للأهداف التي تبنتها المقاومة ومقدار ما حققتة من هذه الأهداف.

الإطار النظري

تحتاج المقاومة الفلسطينية ضد الإحتلال الصهيوني إلى مرجعية نظرية تكون إطارا ناظما لها من حيث الوسائل والأهداف، كما تساعد في إختيار الشكل المناسب وتكيف المقاومة مع بنية وإجراءات الإحتلال، حيث تستطيع ديمومة وإستمرارية المقاومة التأثير على الإحتلال وتكبيده الخسائر دون تعطيل حياة الشعب الفلسطيني وضرب إستقراره المعيشي.

يوجد الكثير من النظريات التي وضعت لتأطير المقاومة ضد الإحتلال وخاصة المقاومة الشعبية المدنية، لكن هذه النظريات بحاجة إلى تعديل أو اخذ منها ما يناسب واقع القضية الفلسطينية وطبيعة الإحتلال الإستعماري العنصري لأرض فلسطين.

¹ حبيب، إبراهيم: أثر المقاومة الفلسطينية على الأمن القومي (الاسرائيلي) من (2000-2009م)، مجلة الجامعة الإسلامية، مجلد 18، عدد 2، 2010.

من هذه النظريات نظرية "حرب المواقع" للمفكر الايطالي أنطونيو غرامشي التي وضع فيها الكثير من مبادئ العمل التحرري بأسلوب مميز، يختصره بالإشتغال على إحتلال المواقع وامتلاك زمام المبادرة من الفوضويين والملتفين ضمن كتلة تاريخية، والتواصل مع الشعب ومعرفة همومه ومطالبه والتحدث معه عن مشاكله بلغته، كما طرح غرامشي رؤيته للمجتمع المدني وعلاقته بالسلطة السياسية وإمكانية تطوير المجتمع المدني وتغيير سلطته بالإتجاه الوطني الديمقراطي¹. ركّز غرامشي على المثقف العضوي الذي يوليه أهمية كبيرة في توعية المجتمع أو كئلته الإجتماعية ويعرفه على أنه "المثقف الذي ينتمي إلى طبقته ويمنحها وعيا بمهامها ويصوغ ويفرض تصوراتها النظرية عن العالم ويفرضها على الطبقات الأخرى عن طريق الهيمنة"². كما أن المثقف العضوي لا يتماشى مع الفكر الجمعي لكئلته الإجتماعية وقد يبتعد عنها ليكتب وينشر أفكاره بحرية.

يطرح عالم الإجتماع الأمريكي آصف بيات نظريته "اللاحركات الإجتماعية" على أنها المزوجة بين النشاط السياسي وممارسة الحياة اليومية، وهي "الأفعال الجمعية لفاعلين غير جمعيين، فهم يجسدون ممارسات مشتركة لأعداد كبيرة من الناس العاديين الذين تؤدي انشطتهم المتشابهة والمتفرقة إلى تغيير إجتماعي كبير"³

تمتاز "اللاحركات الإجتماعية" بأنها تتوجه بالفعل وليس بالأيولوجية، وهي تكون هادئة بشكل كبير، كما ان الفاعلين في اللاحركات الإجتماعية يمارسون سياسة التغيير عبر أفعال مباشرة ومتنوعة ولا يمارسون سياسة الاعتراف، وهي مزيج من ممارسات تختلط بالممارسات العادية للحياة اليومية، وهذه الممارسات تتجز من قبل ملايين البشر ففوة اللاحركات الإجتماعية تعتمد على قوة الإعداد الكبيرة⁴.

¹ سبينيل، مارلو وساليناري، كارلو، فكر غرامشي، ترجمة تحسين الشيخ علي، بيروت، دار الفارابي، 1988.

² المرجع السابق.

³ بيات، آصف، الحياة سياسة: كيف يغير بسطاء الناس الشرق الاوسط. ترجمة أحمد زايد، القاهرة، المجلس القومي للترجمة، 2013، ص 63.

⁴ أسعد، أحمد، سوسيولوجيا المقاومة والحراك في فضاءات مدينة القدس المستعمرة، رام الله، مركز الابحاث - منظمة التحرير الفلسطينية، 2018.

توضع النظريات السياسية والإجتماعية في سياقات زمانية ومكانية معينة، تشكل هذه السياقات بيئة معينة تُشتق منها نظريات يمكن تطبيقها على أرض الواقع لتفسير أحداث وقعت أو الوصول إلى أهداف محددة. المفاهيم والنظريات ليست ثابتة، وتمتاز بالتبدل والتغير بتغير البيئة الدولية وما يطرأ عليها من مستجدات ومتغيرات. تبقى هذه النظريات قادرة على تقديم تفسيرات لأحداث في سياقات مشابهة للسياقات التي وضعت فيها، أو وضع معالجات نظرية تساعد في الوصول إلى أهداف وطنية تحريرية إذا ما تم مراعاة تطور النظريات والمفاهيم ومراعاة الفروق وخصوصية كل حالة.

في هذه الدراسة وإستناداً للإطار النظري فيها يمكن الإستفادة من النظريات وتطويرها لوضع معالجات نظرية تناسب حالة الإحتلال الصهيوني لفلسطين؛ فنظرية "اللاحركات الإجتماعية" من أكثر النظريات التي يمكن اشتقاق إطار نظري منها يناسب المقاومة الفلسطينية التي بحاجة للإستمرارية وتقليل المخاسر وتوسيع رقعة المقاومة جغرافياً وفعلياً لإرهاق الإحتلال وزيادة كلفته. أما نظرية "حرب المواقع" فيمكن أن نأخذ منها الجانب المتعلق بالتأثير على المجتمع المدني والكتل الإجتماعية الفاعلة عن طريق متقفين عضويين يملكون أفكاراً ناضجة وتصورات واضحة لشكل الصراع وبنيته وإستناداً لذلك شكل وبنية المقاومة المطلوبة. وهنا يكون التأثير في جانبين مختلفين ولهدفين مختلفين أيضاً؛ في الجانب الفلسطيني (أراضي السلطة الفلسطينية) يكون التأثير لتبني المجتمع المدني والكتل الإجتماعية والسياسية الفاعلة معالجات نظرية تستند إليها أشكال بنوية من المقاومة الشعبية وبذلك يتم الضغط على القيادة الفلسطينية بمفهومها الواسع لدعم هذه المقاومة وتجهيز بنية مناسبة لإستمرار المقاومة وتحقيقها أكبر قدر من الأهداف الوطنية، أما في الجانب الاسرائيلي فيعمل المتقفين العضويين على خلق رأي عام في أوساط المجتمع المدني والمنظمات الداعمة لحقوق الإنسان من أجل الضغط على حكومة الإحتلال للتخلي عن سياساتها وقراراتها العنصرية ضد الشعب الفلسطيني.

فرضية الدراسة

ترتبط الإنجازات السياسية والتعبوية للمقاومة الفلسطينية عبر تاريخ حركة التحرر الوطني الفلسطيني بشكل محدد من الفعل المدني - القومي المنظم وهو المقاومة الشعبية/المدنية

وعلى وجه التحديد العصيان المدني. تمتلك المقاومة الشعبية/المدنية وبشكل خاص العصيان المدني، في سياق حركات التحرر الوطني التي تقاوم أنماط الإستعمار الإستيطاني، خصائص فريدة تجعلها أكثر قدرة على تحقيق الإنجاز التحرري والسياسي من باقي أشكال المقاومة، تبرز الحالة الفلسطينية هذه المتلازمة عبر مراحل تطور المقاومة الفلسطينية للمشروع الإستعماري / الإستيطاني الصهيوني.

منهجية الدراسة

بعد الإطلاع على الدراسات السابقة وعرض علاقة المتغيرات ببعضها سوف تتبع هذه الدراسة منهج دراسة الحالة كمنهج رئيس بالإضافة إلى المنهج المقارن.

منهج دراسة الحالة: هو المنهج الذي يدرس الظواهر الإجتماعية من خلال التحليل العميق لحالة فردية، قد تكون شخصا، أو جماعة، أو حقبة تاريخية، أو مجتمعا محليا أو كبيرا، أو أي وحدة في الحياة الإجتماعية، حيث تتفق معظم تعريفات منهج دراسة الحالة على أنه يقوم على أساس الفهم المتعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة المدروسة، أو دراسة جميع المراحل التي مرت فيها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة.

يستخدم منهج دراسة الحالة عندما يرغب الباحث في دراسة التاريخ التطوري للوحدة التي يريد دراستها، وحينما يحاول أن يدرس هذه الوحدة دراسة تفصيلية في مجالها الإجتماعي بما يشملها من ثقافات وعادات وتقاليد وقيم سائدة في مجتمع الدراسة.

الحالة في هذه الدراسة هي المقاومة الفلسطينية كحالة من حالات المقاومة والتحرر الوطني حيث يتم دراسة هذه الحالة بتعمق ومن كافة جوانبها.

كما تستخدم الدراسة المنهج المقارن للمقارنة بين أشكال المقاومة الوطنية التحررية في فلسطين عبر مراحلها الزمنية المختلفة للوقوف على خصائص كل شكل من هذه الأشكال واستيضاح الأهداف السياسية والتحررية التي تبنتها الأشكال والمحطات المختلفة للمقاومة الفلسطينية ومقدار ما حققت من هذه الأهداف.

يتسم المنهج المقارن بأنه يقوم بإجراء مقارنة بين حالتين مختلفتين أو حالة واحدة ضمن مراحل زمنية مختلفة (المقارنة عبر الزمن) مع قياس أوجه الشبه والاختلاف للوصول إلى تحليل وفهم دقيق لهذه المراحل، تقارن الدراسة الحالية بين أشكال المقاومة الشعبية في فلسطين عبر مراحلها الزمنية المختلفة.

يساعد المنهجان في الإجابة على سؤال الدراسة وإثبات الفرضية وذلك من خلال الفهم العميق للحالة (المقاومة الفلسطينية) ومقارنة أشكال المقاومة الفلسطينية من حيث الأهداف والنتائج السياسية المتحققة.

حدود الدراسة

حددت الدراسة الحالية حدودا زمانية ومكانية لها تمثلت فيما يلي:

الحدود الزمانية: الفترة الزمنية الواقعة بين عامي (1917 - 2018) منذ وعد بلفور وبدايات ظهور المشروع الصهيوني في فلسطين وحتى العام 2018. رغم أن الدراسة تقوم بالمقارنة بين أشكال المقاومة الفلسطينية ابتداء من عام 1936 إلا أنه لا بد من إستعراض واقع ومقدمات المقاومة الفلسطينية قبل هذا التاريخ لتوضيح البيئة الاجتماعية والسياسية التي نشأت فيها الحركة الوطنية الفلسطينية

الحدود المكانية: إقتصرت الحدود المكانية للدراسة على حركة المقاومة الشعبية والمسلحة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1948 (فلسطين التاريخية). وتم دراسة بعض أشكال المقاومة الفلسطينية في الخارج وذلك كونها موجهة ضد الإحتلال الصهيوني داخل أرض فلسطين وإن كانت تنطلق من خارجها.

فصول الدراسة

تنقسم الدراسة إلى خمسة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: خطة الدراسة ويضم مقدمة الدراسة، مشكلة الدراسة، سؤال الدراسة، أهمية وأهداف الدراسة، الدراسات السابقة، فرضية الدراسة، حدود الدراسة ومنهج الدراسة.

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي، في معاني ومدلولات أشكال المقاومة التحررية.

الفصل الثالث: الجذور التاريخية والاجتماعية للمقاومة الفلسطينية: محركاتها، محدداتها وأشكالها.

يبحث هذا الفصل في الخصائص التاريخية والاجتماعية للبيئة التي خرجت منها بدايات المقاومة الوطنية الفلسطينية، ويبحث في أشكال هذه المقاومة في مفاصل زمنية محددة وغقا لمحركات إنطلاقها ومحددات عملها.

الفصل الرابع: بنية المقاومة الفلسطينية منذ إحتلال عام 1948 وصولاً للإنتفاضة الشعبية الكبرى عام 1987.

معالجة خصائص وسمات المقاومة الفلسطينية في هذه الفترة وربطها بالمعالجات النظرية ومقارنة الإنجازات أو الاخفاقات قياساً بالأهداف المتبناة والمطالب الوطنية.

الفصل الخامس: تحولات المقاومة الفلسطينية منذ إنتفاضة العام 2000 (إنتفاضة الأقصى) حتى مسيرات العودة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والمفاهيمي

الفصل الثاني

الإطار النظري والمفاهيمي

مفهوم المقاومة وأشكالها

المقاومة نظرية شاملة للصراع وشروط محددة- وليست مجرد وجود مجموعات مقاومة مسلحة- إن لم تتوفر لا يمكن لها أن تحرز النجاح المطلوب، هذا الصراع يمكن ان يكون ضد الإحتلال أو الإستعمار كما يمكن ان يكون موجه ضد العنصرية والإضطهاد، وضد الإستبداد والسلطوية وقمع الشعوب.

المقصود بفعل المقاومة، هو أنها بالأساس حركة شعب من أجل التحرر من الإحتلال، وليست حركة مجموعة من النخب التي تشكل مجموعات سياسية أو عسكرية لمقاومة الإحتلال. وفي ذلك فإن دور النخبة أو المجموعة الأولى هو تعبئة واستنهاض همم الشعب وإدخاله في المواجهة وقيادته نحو العمل النضالي، وإذا ظلت تلك المجموعات النخبوية على حالها دون أن تحظى بدعم شعبي متصاعد ومتواتر بمعدلات كبيرة فإنها تدخل في نفق مظلم بدالة متصاعدة حسابيا أو هندسيا بسبب تصاعد الفعل العدواني من جيش الإحتلال أو السلطة المستبدة ضد المجموعات الأولى وضد الشعب المحتل أو المضطهد نفسه، وغالبا ما تؤدي هزيمتها إلى انتكاسة تعود بالأوضاع إلى ما هو أسوأ من قبل ظهورها على ساحة الفعل.

والمقاومة ليست نمطا من أنماط العمل العسكري، وإنما العمل العسكري هو جانب من نشاطها وذو وظائف محددة، مثل استنهاض همم الشعب واصابة جيش الإحتلال بالإرباك ومنعه من الإستقرار، فالمعنى العام والشرط المحدد في حقيقته، ليس في تكوين مجموعات مسلحة لمقاتلة جيش الإحتلال العدو، وإنما في جعل شعب البلد المحتل - قطاعات واسعة- من حالة قابلة للإحتلال إلى حالة رافضة للإحتلال ومقاومة له ومقاتلة له. وتبدو أهمية هذا العامل من أن بعض تجارب الإستقلال لم يستخدم فيها السلاح، كما هو الحال في النمط الهندي للتحرر، إذ اعتمدت حركة الإستقلال والمقاومة على الفعل السياسي الجماهيري في مواجهة الرصاص.¹

¹ رميح، طلعت، المقاومة والنظرية العامة للصراع، مجلة الفرقان، المغرب، ع 62، ص 54-55.

والمعنى بالتحديد انه إذا لم يتم تجييش الشعب المحتل سياسيا و جماهيريا، فإن المقاومة لن تنجح في حربها ولا في تحقيق أهدافها، والمقاومة ليست نمطا واحدا لا في إستراتيجياتها ولا في أهدافها ولا في طبيعة تشكيلها ولا في نمط أعمالها، وهي ليست وصفا جاهزة مثل الدواء، إذ كل تجربة لها خصوصياتها في الفهم والإستراتيجية والتكتيكات، وارتباط كل ذلك بالأبعاد العقائدية والسياسية والسكانية والجغرافية.¹

المقاومة لغة

المقاومة في اللغة العربية هي مصدر من الفعل قاوم والذي يحمل معاني كثيرة مثل الرفض والدفع والصعوبة والنضال والمواجهة والمغالبة.

ورد الفعل قاوم في معجم المعاني الجامع بالمعاني التالية:

- قاوم اعداء بلاده: ناضل ضدهم، عارضهم بقوة.
- قاوم المرض: صارع المرض، واجهه.
- قاومه في المصارعة: غالبه.
- قاوم الجسم المرض: قام برد فعل ليزيل تأثير المرض أو يخفف من ضرره.²

أما المقاومة فقد وردت في قاموس المعجم الوسيط بالمعاني التالية:

- مقاومة التجربة: المعارضة ورفض الخضوع لإرادة الغير.
- صُعوبة تواجهها قوّة معيّنة.
- مقاومة الهواء: هي القوّة التي يصادفها جسم متحرك في الهواء.
- جيوب المقاومة: بقايا القوّات المدافعة عن بلادها بعد إحتلال هذه البلاد.

¹ رميح، طلعت، المقاومة والنظرية العامة للصراع، مرجع سابق.

² معجم المعاني الجامع - <https://www.almaany.com/ar/dict/ar->

/ar/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%85%D8%A9

- مقاومة العنف بالعنف: مواجهة العناصر الفاسدة.
- المقاومة الشعبية: حركة شعبية مناضلة لها مبادئ، عناصرها مسلحة تقاوم السلطة الحاكمة أو قوات الإحتلال.¹

إذا فالمقاومة تحمل في معانيها الرفض، وعدم الإنصياع لرغبة وإرادة الغير التي تضر بمصلحة الفرد أو الجماعة، فهي ردة فعل من الفرد والمجتمع لمواجهة أي خطر أو تهديد لمصالحهم وأوطانهم ومنظومة عيشتهم الإجتماعية، فيقومون بمداخلة هذا الخطر وعدم التعاون معه ومقاطعته، ويعصون أوامرهم ويحتجون عليها، سواء كان هذا الخطر محتل خارجي أو مستبد داخلي أو أي جهة تعرضهم للظلم والإضطهاد.

المقاومة التحررية

تعتبر المقاومة رد فعل طبيعي ومنطقي على وجود الإحتلال والظلم والإستبداد؛ حيث يقوم أي شعب وقع تحت الإحتلال برفض التعامل مع سلطة الإحتلال أو الإستعمار أو أي سلطة قمعية مرتبطة بالإستعمار وتعمل لصالحه، ويناضل ضدها بشتى الوسائل والطرق المتاحة من أجل التخلص من الإحتلال والحصول على السيادة والإستقلال. والمقاومة بأشكالها المختلفة ليست هدفا بحد ذاتها، بل هي وسيلة لتحقيق أهداف سياسية وتحررية من الإستعمار.

تتسم أهداف الحركات التحررية بدافع وطني يتلاءم مع المصلحة الوطنية العليا، وهو ما يميز حركات التحرر عن الأعمال التي تستهدف مصلحة خاصة لبعض الفئات من المواطنين، أو تتأخر أو تنافس للسيطرة على السلطة أو وصف فلسفة معينة، أو الحرب من أجل انفصال أقليم معين أو جزء من الدولة. ومن الجدير بالذكر ان القانون الدولي يبيح لرجال المقاومة اللجوء إلى كل الوسائل الممكنة لإنهاء الإحتلال مدنية كانت أو عسكرية.²

تختلف الوسائل والأدوات التي تستخدم في المقاومة والنضال بين شعب وآخر، وذلك تبعا لنوع الإحتلال وشكل العلاقة بين المحتل والشعوب التي يحتلها ويستولي على مقدراتها.

¹ <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%85%D8%A9/>

² الغنيمي، محمد، المسؤولية الدولية من منظور عصري، القاهرة، 1997، ص 38.

فالإستعمار التقليدي والذي يسعى إلى تحويل المستعمرين إلى مسالمين صامتين لتسهيل عملية استغلالهم إقتصادياً، والسيطرة على مصادر بلادهم وتحويل تلك البلاد إلى اسواق. يحتاج إلى شكل مقاومة ومقاطعة يختلف عن تلك التي تناسب الإستعمار الاستيطاني الذي تقوم منهجيته إضافة إلى الإسكات على عملية التخلص من الشعب الاصلي من أجل السيطرة على الأرض وتطهيرها، سواء بالتطهير العرقي المباشر أو بعمليات التهجير بعيدة المدى.¹

تبدأ المقاومة منذ اللحظة الأولى للإحتلال على شكل اعتراض واحتجاجات وعدم التعاطي مع قوانين وسلطة الإحتلال، ثم تأخذ الأفكار بالتراكم تدريجياً وصولاً للمقاومة الشاملة سواء كانت مسلحة أو شعبية.

يتعرض الفرد المستعمر يومياً لعمليات الضبط² والقمع، سواء اكان في الخضوع لقوانين المستعمر ام في القبول والمشاركة في إقتصاده، وفي البنية الإجتماعية المنتجة والمعززة إستعمارياً، بحيث تصبح حياة المستعمرين نمطاً طبيعياً وحياة يومية غير خاضعة للتساؤل والتأمل. وبالتالي، فان عملية القطيعة مع الخضوع الإستعماري ليست عملية فكرية فحسب، بل أيضاً حالة من الخروج اليومي على انماط الضبط الإستعماري.³

لم يتجاهل منظرو المقاومة، من فرانز فانون⁴، إلى علي شريعتي⁵، وصولاً لأنطونيو غرامشي⁶، أهمية المقاومة في التحرر من الآفة النفسية للإستعمار، وقدرتها على فك العقد

¹ Patrick wolfe, "settler Colonialism of the native" Jornal of Genocide Research, vol.8, no.4 (2006), p.387-409.

² الضبط بمعنى اجبار الشعب المحتل على القبول بسلطة وقوانين الإحتلال والتعايش معها.

³ طبر، ليندا والعزة، علاء، المقاومة الشعبية الفلسطينية تحت الإحتلال، مرجع سابق، ص 13.

⁴ طبيب نفسي فرنسي وفيلسوف إجتماعي أسود البشرة، من مواليد المارتنيك، عرف بنضاله من أجل الحرية وضد التمييز والعنصرية آمن فرانز فانون بان مقاومة الإستعمار تتم بإستعمال العنف فقط من جهة المقموع، وهذا ما اكده في كتابه معذبو الأرض عام 1961.

⁵ هو مفكر وثوري وأديب، عالم إجتماع إيراني شهير. حائز على شهادتي دكتوراه في تاريخ الإسلام وعلم الإجتماع. يهتم شريعتي بعلم إجتماع الأديان، وهو واحد من أكثر المفكرين الإيرانيين تأثيراً في القرن 20.

⁶ فيلسوف ومناضل ثوري ايطالي، يركز غرامشي في معظم كتاباته على تحليل القضايا السياسية والثقافية كذلك نقض الزعماء السياسيين ورجال السياسة والثقافة. وضع نظريته الشهيرة حرب المواقع، وهو مؤسس مفهوم " الهيمنة على الثقافة كوسيلة للبقاء على الحكم في مجتمع رأسمالي".

السياسية والنفسية المرتبطة بإخضاع مجتمع ما لسيطرة و سطوة مجتمع آخر . فالمقاومة في أنماطها المختلفة تتعدى في جدواها مفهوم السياسة كما يفهمها أصحاب مقولات "المشاريع السياسية"، بل هي طريق لعملية تحرر أوسع من مجرد إنهاء الحالة الإستعمارية. وهنا أيضا لا يمكن تجاهل أن الحالة الإستعمارية هي حالة عنيفة بطابعها، أي أنها المولد الأساسي لعنف مضاد تلقائي وفطري، لا يمكن إختزاله بمطالب سياسية. في الحالة الفلسطينية، يصبح إستخدام الحجر والمولوتوف، وصولاً لعمليات نوعية في المستعمرات الصهيونية على أرض فلسطين، أمراً تلقائياً طبيعياً، لا يمكن لنا أن نأطره تحت مشاريع سياسية، أو أن نحاول إخضاع وجوده أو عدمه لبنية سياسية مطلبية أو مؤسساتية. باختصار، ما دام هناك مستوطن، أو جهاز عسكري صهيوني، ستستمر عملية المواجهة بأنماط وأدوات متعددة.¹

تتطلق الرؤية التحررية من معرفة الحاجات والمتطلبات الحياتية الأساسية للشعب المحتل والعمل على الحفاظ عليها ومراعاتها اثناء عملية التحرر من الإستعمار، بل تتعدى ذلك إلى جعل متطلبات الحياة وممارسات الحياة اليومية شكل من أشكال المقاومة والنضال ضد الضبط الإستعماري الذي يحاول الإحتلال القيام به، ما يعزز صمود الشعب على أرضه ويضمن نسبة مشاركة عالية في أوساط الجماهير التي هي اساس القوة المشاركة في عملية التحرير.

يتمحور مفهوم المقاومة حول تلك الوسائل والتكتيكات التي تهدف إلى تحقيق إستراتيجية مركزية، تتمثل في تجريد القوة المسيطرة - سواء كانت إحتلال أو إستعمار أو سلطة قمعية- من أدوات التحكم والقمع التي بموجبها تبقى الشعب خاضعا لسلطتها، ان المقاومة في جوهرها هي القدرة على الخروج على السلطة الحاكمة وافراغها من محتواها، وهذه القدرة تأخذ أشكالاً عديدة تعكس جدليات العلاقة بين القوتين: قوة الشعب المنظم وقوة السلطة المسيطرة.

يصعب إختزال تعريف المقاومة بمفهوم بسيط لا يتضمن تراث الأمم السابقة والمعاصرة وما تكبدته من مشاق وصعاب في صد الغزاة والطامعين القادمين من وراء حدود الدولة القومية،

¹ عبد الله، محمد، الاعجوبة التنظيمية: مقاومة دون قيادة، -<https://www.7iber.com/politics/economics/organizational-miracle-leaderless-resistance-in-palestine>

وما واجهته الشعوب من عناء وجهد بحثا عن الكرامة الإنسانية في اثناء مقاومة الطغاة والمستبدين الجائمين على عروش مؤسسات بلادهم رغما عن شعوبهم، ولا يكتمل مفهوم المقاومة في حال الاكتفاء بالسلوك المقاوم المباشر، فلا بد من وصف ثقافة المجتمع ونسيجه الداخلي، لأنه الرحم الحاضن للمقاومة، ويفترض بان يكون سليما معافى.¹

يتضمن مفهوم المقاومة مجمل الأنشطة التي يمارسها أفراد الشعب أو المجتمع بهدف مواجهة الإحتلال الأجنبي وتكبيده خسائر إقتصادية وسياسية، وتشمل الأنشطة المقاومة امتناع أفراد الشعب عن التعامل مع الإحتلال في الامور الحياتية التي تسهم في ارهاق الإحتلال واضعافه في الداخل والخارج، وتمتد هذه المقاومة لتشمل حركات الاحتجاج والتظاهر والعصيان المدني العام، بحيث يشمل قطع طرق المواصلات ورفض ركوب المواصلات العامة، وتشمل رفض التعامل مع أفراد الشرطة والأمن في فصل الخلافات بين أفراد المجتمع، وعدم التواصل مع المؤسسات التعليمية المرتبطة بالإحتلال، ورفض التعامل مع الإحتلال ومؤسساته الإقتصادية والثقافية، وغالبا تبدأ مقاومة الإحتلال منذ اللحظة الأولى التي يطأ فيها الإحتلال الأرض التي إحتلها بقوة السلاح.²

المقاومة المسلحة

المقاومة بأشكالها المختلفة بما فيها المقاومة المسلحة والعمليات العسكرية حق مشروع للشعوب المحتلة، كفلته القوانين الدولية والمواثيق والمعاهدات التي قامت عليها المنظمات الدولية بما فيها الأمم المتحدة، ينبع هذا الحق من فطرة الشعوب التي ترفض الظلم والإضطهاد والإستيلاء على أرضها ومقدراتها، وأكدت على ذلك الديانات السماوية المختلفة التي وضعت مبادئ الحرية وحدود التعامل بين الأفراد والشعوب.

نص ميثاق الأمم المتحدة على حق تقرير المصير للشعوب وبين انه يمكن ممارسة هذا الحق بإحدى طريقتين هما:

¹ الصايغ، نصري، حوار الحفاة والعقارب دفاعا عن المقاومة، بيروت، دار رياض الريس للكتب والنشر، 2007، ص 64.

² بشارة، عزمي، ان تكون عربيا في ايامنا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 44.

• الأولى هي الطريقة السلمية والابتعاد عن العنف وإستعمال القوة وفق نص المادة 4/02 من ميثاق الأمم المتحدة.¹

• الثانية وهي إستخدام القوة المسلحة، حيث انه من حق الشعوب إستخدام القوة المسلحة فرأدى وجماعات دفاعا عن حقوقها المسلوبة وعملاً على إسترداد سيطرتها على ثرواتها الطبيعية وإقاليمها. حسب ما ورد في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة²

لا تقتصر نظرة الشعوب المحتلة للمقاومة على أنها حق مكفول بل تتعدى ذلك إلى إعتباره واجبا وطنيا وإنسانيا يجب عليها القيام به للحصول على الإستقلال وحق تقرير المصير، ومن أجل الحفاظ على نظام عالمي سلمي تحترم فيه الحقوق وتؤدي الواجبات تجاه جميع الشعوب والدول سواء كانت قوية أو ضعيفة.

تختلف تسميات وتعريفات المقاومة المسلحة؛ فأحيانا يستخدم مصطلح الحروب التحريرية ويستخدم مصطلح المقاومة الشعبية المسلحة أحيانا أخرى، إضافة إلى إدراجها ضمن مفهوم المقاومة العنيفة.

تعرف المقاومة المسلحة على انها إستخدام القوة المسلحة في عمليات تحرير الأوطان من مغتصبيها وذلك من قبل الأفراد أو الجماعات في الشعب المحتل.

ولكن هذا التعريف يعتبر تعريفا ضيقا ولا يغطي كافة جوانب المقاومة الشعبية المسلحة، أخذ هذا المفهوم بالتوسع والشمول وبذلك أصبح النضال المسلح الذي تخوضه الشعوب في سبيل الحصول على حريتها وإستقلالها وحققها في تقرير مصيرها مظهر من مظاهر المقاومة الشعبية المسلحة بمفهومها الواسع، وترتب على ذلك ضرورة أن تكفل القواعد القانونية الدولية الحماية المناسبة للمشاركين فيه.³

¹ تونسسي، بن عامر، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص 108.

² الجهماني، ثامر، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي، الجزائر، دار حوران، 2002، ص 95.

³ حوجو، رمزي، الحدود بين الإرهاب الدولي وحركات التحرر الوطني " وفقا لأحكام القانون الدولي" <http://fdsp.univ-biskra.dz/images/revues/mf/r3/mf3a10.pdf>

عرف الدكتور صلاح الدين عامر المقاومة الشعبية على انها " عمليات القتال التي تقوم بها عناصر وطنية، من غير أفراد القوات المسلحة النظامية، دفاعا عن المصالح الوطنية أو القومية ضد قوى أجنبية، سواء كانت تعمل بناء على مبادراتها الخاصة وسواء باشرت هذا العمل من على أرض الأقليم أو من خارجه"¹

يمكن التمييز بين المقاومة المسلحة والإرهاب بعدة نقاط منها

أولاً: عنصر الطابع الشعبي

نجد في المقاومة الشعبية المسلحة أن هناك رغبة عارمة ومتسعة النطاق لدى قطاع كبير من أبناء الشعب بمختلف طبقاته وتوجهاته وفئاته في الانضمام لمواجهة المعتدي، ونجد الشعب يتعاطف في مجموعه مع تلك العناصر ويقدم لها الدعم والمساعدة، وهذا ما لا نجده في جماعة الإرهابيين، حيث أن المنخرطين هم في العادة أشخاص ناظمون على الأوضاع القائمة في المجتمع ولا يمثلون في حال من الأحوال قطاعا عريضا من الشعب، بل نجدهم عبارة عن فئة أو فئات خارجة وتمرردة على الوضع القائم.

ثانياً: عنصر الدافع الوطني

عنصر الدافع الوطني هو المحور والمركز الذي تتبلور حوله وتعمل في سياقه حركات المقاومة الشعبية المسلحة، فأفراد المقاومة يحملون السلاح بدافع من مشاعرهم الوطنية ودفاعاً عن أوطانهم، وهذا الهدف النبيل الخالي من كل انانية هو سبب التعاطف الذي تلقاه حركات التحرر الوطني في شتى أرجاء العالم.

وهذا العنصر قلما نجده في المجموعات الإرهابية خاصة تلك التي تمارس انشطتها ضد أنظمة الحكم الشرعية انطلاقاً من افكار مستساغة دون ان يكون لها أدنى ارتباط بالوطنية أو المصلحة العامة أو الأهداف الوطنية المتعارف عليها في المجتمع.

¹ عامر، صلاح الدين، المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام، القاهرة، دار النشر العربي، 1976، ص 90.

ثالثا: عنصر القوى التي تجري ضدها عمليات المقاومة

تجري أعمال المقاومة المسلحة ضد عدو أجنبي فرض وجوده بالقوة العسكرية، وعليه فهدفها النهائي هو الإستقلال والخروج من نير الإستعمار.

أما الأعمال الإرهابية فإنها توجه في العادة لأهداف داخل المجتمع أو خارجه ليست كأهداف نهائية، لكن كسبيل رمزي للتأكيد على مضمون ما تسعى إلى تأكيده في أوساط الحكومة أو النظام السياسي القائم في مجتمع من المجتمعات.

رابعا: شرعية المقاومة الشعبية المسلحة

وهذا يعتبر أيضا محور رئيسي في التمييز بين الإرهاب الدولي والمقاومة الشعبية المسلحة، الا وهو طابع الشرعية الذي تتميز به انشطتها، وهذا ما أكدته مبادئ القانون الدولي العرفي والإتفاقي، ودعمته الإتجاهات الدولية الفقهية المعاصرة وبلورته خبرة العمل الدولي.¹

ارتبط مفهوم المقاومة الفلسطينية لعدة عقود بالمقاومة المسلحة، بدءا من انطلاق المقاومة الفلسطينية المعاصرة عام 1964، وإعتبار أسلوب الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين من الإحتلال الصهيوني، وعلى مدى سنوات من العمل الفدائي ما كان يميّز بين مصطلحي المقاومة والمقاومة المسلحة بل كان أحدهما يعني الآخر.

إكتسبت المقاومة المسلحة أهميتها حينها من تسليط الضوء على قضية فلسطين عالميا ولدى مؤسسات المجتمع الدولي، كما عملت على إبراز الهوية الفلسطينية التي لم تنته بخروج مئات الالاف من الشعب الفلسطيني من أرضهم إلى دول الشتات.

فلسطينيا يمكن ان تحقق المقاومة المسلحة أهدافا تكتيكية أو إستراتيجية في إطار الأهداف العامة للمقاومة الشاملة، فالمقاومة المسلحة مستقلة أو كشكل وحيد للمقاومة لا يمكنها الإستمرار وتحقيق الأهداف الوطنية الإستراتيجية في الواقع الفلسطيني الراهن، وذلك لارتفاع

¹ الحدود بين الإرهاب الدولي وحركات التحرر الوطني " وفقا لأحكام القانون الدولي" مصدر سابق
<http://fdsp.univ-biskra.dz/images/revues/mf/r3/mf3a10.pdf>

فاتورة تكاليف المقاومة المسلحة بشريا وماديا ووطنيا، اما اذا قامت بأدوار محددة فإنها تستطيع ان تحقق أهداف وطنية في ظل إحتواء ودعم شعبي، تساهم في الوصول إلى التحرر والإستقلال في إطار منظومة مقاومة متكاملة ذات أهداف إستراتيجية واضحة تتوزع على آليات وأشكال مختلفة. تعتمد على مقاطعة الإحتلال وعلى العصيان المدني الشامل لمؤسسات وإجراءات وقوانين الإحتلال لتقليل الخسائر فلسطينيا وتعظيمها في ساحة الإحتلال محليا وعالميا.

المقاومة الشعبية المدنية

تتداخل مفاهيم "المقاومة الشعبية" و"المقاومة المدنية" و"المقاومة السلمية" و"المقاومة اللا عنفية"، ببعضها البعض في المحتوى والمضمون، وحتى في أساليب المقاومة، بالرغم من بعض الإختلافات في طرق تطبيقها، بناء على السياقات الثقافية والإجتماعية والوطنية من بلد إلى اخر. والتداخل هنا يحدث بسبب عدة عوامل مهمة هي:

أولاً: طبيعة الخصم أو العدو الذي تواجهه في ثورة شعبية، كأن يكون العدو أو الخصم نظاماً دكتاتورياً وطنياً، أو عدواً خارجياً أو محتلاً استيطانياً.

ثانياً: يتوقف العامل الثاني على التعريف العام للمقاومة في ظل بيئة ثقافية - إجتماعية - دينية - فلسفية لها نظرتها وتصوراتها ومفاهيمها العامة تجاه العنف واللا عنف.

ثالثاً: التجارب العالمية المتعددة في التحرر والإستقلال الوطني وآفاق التغيير الإجتماعي - السياسي في مناطق مختلفة من العالم، خصوصاً في دول العالم الثالث وشرق اوروبا، والوسائل والأدوات التي إستخدمت لأحداث هذا التغيير البنيوي.¹

تعتبر المقاومة الشعبية المدنية من أكثر أشكال المقاومة إنتشاراً وإستخداماً في عمليات التحرر ونيل الحرية والإستقلال، يحمل إسم هذه المقاومة إشارة كبيرة إلى قوام قوتها ألا وهو جماهير الشعب المحتل التي ترفض الإحتلال وتناضل ضده بهدف إنهاكه وطرده من أرضها،

¹ يوسف، أيمن، "المقاومة الشعبية الفلسطينية: نمذجة المواقع وإشكاليات الرؤية"، دراسة منشورة على موقع الجامعة العربية الأمريكية، 2017/6/29، ص3-4، <https://www.aaup.edu/publication/ayman.yousef/article>

وإستعادة السيادة على المقدرات والثروات الوطنية، تعتمد المقاومة الشعبية على المشاركة الواسعة من شتى أطراف الشعب المحتل، تميل الشعوب المحتلة إلى المشاركة في المقاومة الشعبية أكثر من المشاركة في المقاومة المسلحة لقناعتها بقدرة هذه المقاومة على إنهاء العدو بأقل الخسائر وبخطورة أقل من المقاومة المسلحة. تمتلك المقاومة الشعبية ما يكفي من المرونة لتواجه شتى أنواع الإحتلال الإستعماري وتتلاءم مع بيئة الإحتلال وأهدافه وإجراءاته الإستعمارية على الأرض، أعطاهما ذلك القدرة على الإستمرار لفترات طويلة دون أن تتراجع أو يصيبها الإنهاك والتعب، كما مكنتها هذه المرونة من تحييد قوة العدو الرئيسية (القوة العسكرية) التي إستطاع من خلالها إحتلال الأرض بالقوة وفرض سيطرته عليها، فمن خلال إستخدام المقاومة الشعبية في النضال يفقد العدو أهمية تفوقه العسكري أمام الفعاليات الشعبية المختلفة والمنتشرة على بقعة جغرافية واسعة وفي كافة أماكن تواجده، كما يفقد العدو المسوغ الأخلاقي لإستعمال القوة والقمع في تعامله مع الحشود السلمية، ومع مرور الوقت يكتشف العدو التكلفة الباهظة لإحتلاله ويعمل على الخروج من الأراضي التي إحتلها أو إعطاء الشعوب حقوق ترضيها وتحدد علاقتها مع الإحتلال.

تُعَدُّ المقاومة الشعبية وسيلة من وسائل مقاومة وتحدي الظلم والقهر والإستبداد، كما لها فلسفتها الخاصة والتي تتبع من الروح الإنسانية للناس، ولها وسائلها وأساليبها المختلفة والمتجددة، فقد مارسها الإنسان بمختلف العصور اضطرارياً في بعض الأحيان لإنعدام الفرص والإمكانيات في مواجهة الخصم عنفياً، وإختيارياً في أحيان أخرى، بناءً على قناعات وفلسفة خاصة بكيفية شكل ووسائل الصراع التي يجب أن تكون بين البشر، أو بناءً على إستراتيجية محسوبة لتحقيق الأهداف بأقل الخسائر.¹

تسعى المقاومة الشعبية إلى التغيير وتحقيق أهداف وطنية واضحة رسمت مسبقاً، وتستعمل في ذلك خططا وأساليب قد تعدلها بين حين وآخر بما يتلاءم مع الظروف وممارسات

¹ صوافطة، أشرف، المقاومة الشعبية الفلسطينية وإمكانية تحولها إلى إستراتيجية عمل وطني 2005-2013، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2015، ص 17.

العدو وإجراءاته على الأرض، دون أن تغير من أهدافها وطبيعتها علاقتها مع المستعمر، حيث يبقى التحرر ونيل الحرية والإستقلال من أهم أهداف المقاومة الإستراتيجية في كل مراحلها.

تمتاز المقاومة الشعبية بأنها عملية مستمرة تشمل أنشطة فكرية وعملية مترابطة تخدم بعضها بعضاً، وتستند إلى مخزون نظري فكري وثقافي، وإلى منظومة العادات والتقاليد والممارسات الحياتية اليومية للشعب الذي يحتضنها، ما يعطيها قوة من حيث تعدد الخيارات والأدوات، ويمكنها من تعديل خططها بالرجوع إلى هذا المخزون ويحميها من الانحراف عن أهدافها.

حظيت المقاومة الشعبية باهتمام الكثير من علماء السياسة والإجتماع إضافة لمنظري وقادة المقاومة الشعبية في العالم لذا نجد الكثير من التعريفات لها نورد منها:

- تعريف ببيتريم سوروكين Pitirim Sorokin بأنها: "سلوك مسالم وهادئ يجنح نحو التفاهم والود والانسجام مع الآخرين، ويتجنب القوة والخصام، حتى لو كلف ذلك خسائر مادية ومعنوية".
- تعريف بيرتراند راسل Bertrand Russell: "سلوك عقلائي يهدف إلى تفادي الصراع مع طرف معين أو أطراف محددة، بغية إحلال السلام والانسجام مع الجهات التي قد تكون سبباً من أسباب القلق والتوتر".
- تعريف مهاتما غاندي Mahatma Gandhi، فيذهب إلى أنها: "سلوك لا ينطوي على حب من يحبونها فقط، بل يذهب إلى أبعد من ذلك، حيث إن اللا عنف يبدأ من اللحظة التي نشرع فيها بحب من يكرهوننا".
- تعريف جين شارب Gene Sharp يعرفها بأنها "ممارسة حضارية تفرض على الجهة التي تعتمد في حل مشكلاتها وصراعاتها مع الآخرين إنتهاج أساليب إنسانية سلمية، تعتمد على التهذئة والمهادنة والتنازل عن بعض الحقوق، في سبيل التوصل إلى حل النزاعات

التي تحقق طموحها ومصالح الأطراف المتخاصمة، دون اللجوء إلى العنف خياراً لحل المشكلات والأزمات.¹

يذهب عبد الرحمن التميمي إلى إتجاه آخر في التفكير حيث عرّف المقاومة الشعبية بنمط مدني عنيف ونمط مدني لا عنيف، يتلخص الأول في المظاهرات، وإلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة، والثاني هو اللجوء إلى القضاء من أجل منع مصادرة الأراضي أو هدم البيوت مثلاً.² يخطط الكثير من المفكرين والقيادات الوطنية الفلسطينية وغير الفلسطينية بين مفهومي المقاومة الشعبية والمقاومة الشعبية السلمية:

فالمقاومة الشعبية يُقصد بها دمج كل الوسائل والإمكانات الممكنة، وإستخدام كل الخيارات دون استبعاد أيٍّ منها؛ الإقتصادية، والعسكرية، والسياسية، والقانونية، والإعلامية، بما فيها الكفاح المسلح.

أما المقاومة الشعبية السلمية فتعتمد على إنخراط أو إشراك أكبر قاعدة أو شريحة من الجماهير في مقاومة الإحتلال بشكل سلمي، بعيداً عن إستخدام أي مظهر من مظاهر العنف أو السلاح، مستندة على إرادتها وعزيمتها وطول نفسها وتعاطف المجتمع الدولي معها ومع عدالة قضيتها، مستخدمة ضعفها والخلل في موازين القوى التي تميل لصالح الإحتلال كنقطة قوة لها من خلال سلميتها، وهي ما يمكن أن نطلق عليها الطريق الثالث بين العمل المسلح الذي يكلف الشعب الفلسطيني والتنظيمات كأطر وأفراد غالباً، وبين الخنوع والإستسلام للإحتلال.³

المقاومة الشعبية ليست مفهوماً سطحياً، بل هي نضال له فلسفته وإستراتيجياته وآلياته المتعددة والمعقدة، وهي في حاجة لإستخدام الأسلحة النفسية والإجتماعية والإقتصادية

¹ المبجوح، وائل، المقاومة الشعبية الفلسطينية خيار الواقع أم إستراتيجية وطنية؟ "مسيرات العودة الكبرى نموذجاً"، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2018، ص 10.

² التميمي، عبد الرحمن، المقاومة الشعبية بين الترييف والتدويل، في المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات، المؤتمر السنوي الثالث: "إستراتيجيات المقاومة" (رام الله، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات، 2014)، ص 151،

http://www.masarat.ps/files/content_files/massarar_3_0.pdf

³ أبو زائدة، سفيان، المقاومة الشعبية السلمية.. هل هي خيار ممكن؟، 2016،

<http://www.pcpsr.org/sites/default/files/Sufyan%20Abu%20Zayada%20Arabic%20New.pdf>

والسياسية، إذ إن وقودها الشعب ومؤسساته. والخطوة الأولى في إتجاه المقاومة الشعبية تبدأ من التربية على الإلتزام الوطني والشجاعة والجرأة والتضحية، بحيث تُكسب المواطن قدرة على مواجهة الأعداء في سياق جماعي، دون خوف أو وجل، ودون تهور يعطل الخطط أو يؤدي إلى الهلاك.¹

تعتمد الدراسة هذا المعنى للمقاومة الشعبية المدنية وحيث يرد تعبير مقاومة شعبية/مدنية فإن المقصود هو ذات الدلالة والمعنى الوارد في هذا الإطار النظري.

تحتاج المقاومة الشعبية الفلسطينية إلى ضبط المفهوم إستناداً إلى مشروع وطني واضح، فمنذ أواسط سبعينات القرن الماضي وبعد طرح برنامج النقاط العشر لم يستطع الفلسطينيون وضع تصور موحد لمشروع وطني جماعي شامل يحافظ على الهوية الفلسطينية ويطالب بالحقوق الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني ويعمل على تحقيقها، مما أثر بل وشوه مفهوم المقاومة الشعبية بسبب إختلاف رؤى وأفكار كل فريق، وذلك حسب المشروع الوطني الذي تبناه هذا الفريق. لا يمكن الإتيافاق على مفهوم واحد للمقاومة الشعبية الفلسطينية دون التوصل إلى مشروع وطني يعبر عن وجهات نظر الكل الفلسطيني، وعندما يكون المفهوم واضحاً فإن الإختلاف في إستخدام الأدوات والوسائل يُغني المقاومة ويكون عنصر دعم وقوة لها لأن كل هذه الأدوات تسعى لتحقيق هدف واحد.

إذا فالمقاومة الشعبية في الإصطلاح والتطبيق أوسع وأشمل من المقاومة المسلحة؛ المقاومة الشعبية غنية فكرياً ونظرياً، ويوجد الكثير من النظريات والتعريفات والأفكار التي تناولت المقاومة الشعبية من جميع جوانبها، من حيث الأهداف والآليات والشكل المناسب لطبيعة الإحتلال وطبيعة المجتمعات المحتلة. تشكل هذه النظريات والأفكار مرجعية مهمة لحركات التحرر في العالم، كإطار ناظم لمقاومتها يعطيها المرونة الكافية في إختيار الأدوات وإمكانية تعديلها وملاءمتها مع إجراءات الإحتلال، لتبقى مقاومة فعالة وقادرة على الإستمرار وتحقيق

¹ المبحوح، وائل، المقاومة الشعبية الفلسطينية خيار الواقع أم إستراتيجية وطنية؟ "مسيرات العودة الكبرى نموذجاً"، مرجع سابق، ص 12-13.

أهدافها، يمكن إعتبار المقاومة المسلحة جزء من المقاومة الشعبية وليس بديلاً عنها، تستخدم لتحقيق أهداف محددة في ظروف تستدعي ذلك، مما يبقى الدعم الدولي لحق الفلسطينيين في التحرر مستمراً وقوياً، وضمان الضغط على الإحتلال مما يضعفه ويكشف إجرامه وعنصريته، كون آليات المقاومة الشعبية وخاصة أسلوب العصيان المدني الشامل تلقى قبولا ودعماً في ادبيات المجتمع الدولي والأمم المتحدة.

تري الدراسة أن المرحلة التي تمر بها القضية الفلسطينية اليوم تحتاج إلى وضع مفهوم جديد للمقاومة الشعبية يخص الحالة الفلسطينية، وتقترح أن يطلق عليه (المقاومة الشعبية الإحتراافية)، يركز هذا المفهوم إلى عدد من المنطلقات الفكرية والإجتماعية هي:

- إستراتيجية الإقترب غير المباشر: تقوم هذه الإستراتيجية في المقاومة الشعبية على تحديد القوة العسكرية للعدو والتعامل معه بأسلوب يربكه ويزعزع توازنه، حيث يتم حشد القوى الشعبية للحركة التغييرية في مواجهة نقاط ضعف الخصم، والعمل على أحداث فجوات في بنيان الخصم يمكن الولوج منها إلى نقاط قوته، تتضمن هذه الإستراتيجية عدم الإقترب من الخصم إلا بعد أخذ الإحتياط اللازم، لإزعاجه ومفاجأته بهدف زعزعة توازنه بهجوم غير متوقع تقوم له من إتجاهات متعددة، والواقع أن تكتيكات الإقترب غير المباشر تفرض نفسها على أحد الخصمين المتنازعين إذا كان لا يثق ثقة تامة بأنه من القوة بحيث يستطيع التغلب على خصمه في معركة تتشب على أرض يختارها عدوه.¹

- تسعى المقاومة الشعبية إلى كسر تعاون الأكثرية الصامتة، ويكون ذلك عن طريق تنظيم أعمال من اللاتعاون مع القوانين والبنى والأنماط والإجراءات التي تحافظ على إستمرار الظلم ومواجهتها وتحديدها، من أجل التمكن من إبطال مفعول تلك القوانين والإجراءات، وعلى هذا النحو تجهد المقاومة الشعبية في إنضاب منابع سلطة الخصم، بحرمانه من العون الذي هو بحاجة إليه ليضمن إستمرارية سيطرته، ومن شأن ذلك رد ظلمه.²

¹ حسن، سلوى، دور المقاومة الشعبية كإحدى وسائل التحرر الفلسطيني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين 2005-2013، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، 2016، ص 31.

² مولر، جان، معنى اللاعنف، بيروت، مركز اللاعنف وحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، 1995، ص 38.

• المقاومة الشعبية عمل ذو محتوى إستراتيجي، فهي أقل كلفة وأكثر ذكاء ودهاء في تحقيق الأهداف، وهي ديناميكية وقوية في مواجهة الأنظمة والقوى الإستعمارية المجيشة بكافة أنواع العنف والقمع، فلماذا يتم تقديم خدمة لهذه الأنظمة المستعدة والمجهزة أصلاً، من خلال مواجهتها بالعنف، فتستعمل ترسانتها في وجه القوى التحررية، حيث تعمل المقاومة الشعبية على تحقيق نوع من توازن القوى على الساحة السياسية، ويمكن للمقاومة أن تحدث ضغطاً على الخصم، وتتفاوض بوضع أفضل. كما أن المقاومة الشعبية تعمل على تجيش بعض القوى من الخصم خاصة قوى الاعتدال في الطرف الآخر وكذلك الرأي العام العالمي.¹

• نظرية الاحركات الإجتماعية: تقوم نظرية الاحركات الإجتماعية على تحويل حياة الناس اليومية وأسلوب حياة الشعب إلى مقاومة مستمرة تشمل كافة مناحي الحياة، وتمتاز بأنها تكسر الحواجز والخطوط الحمراء زمانياً ومكانياً، حيث لا ينصاع الناس للضبط الإحتلالي، وتشترك أعداد كبيرة من الشعب في الأفعال الجمعية بشكل غير جمعي؛ حيث تعتمد قوة الاحركات الإجتماعية على الإعداد الكبيرة المشاركة فيها وعدم وجود قيادة تقليدية لها.²

• يدافع الأفراد والجماعات عن المنظومة الإجتماعية التي يعيشون ضمنها، ويولون أهمية كبيرة لمصادر رزقهم وعيشهم، كما يسعون إلى ان تكون هادئة ومستمرة بعيداً عن المخاطر. تعتبر الشعوب أي تهديد لأوطانها هو تهديد مباشر لكل فرد منها إجتماعياً وإقتصادياً ومعنوياً، يدفع هذا الشعور الشعوب إلى الدفاع عن أوطانها والتضحية لأجلها، في سبيل الحفاظ على المصالح الفردية والجمعية ودرأً للأخطار المحتملة. يحاول الإحتلال من خلال ضبط الشعوب والتأثير عليها أن يجعل الدفاع عن الوطن والحرية يشكل خطراً على معيشة الأفراد وليس العكس، وتكمن الخطورة في أن ينصاع الشعب لهذه الأفكار وعندها يتراخى الناس في الدفاع عن أوطانهم ويمنحون الأولوية لسبل عيشهم اليومي

¹ البسطامي، مراد، أفنعة تحررية، غاندي فانون سعيد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، 2009، ص 86.

² بيات، آصف، الحياة سياسة: كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط. ترجمة احمد زايد، القاهرة، المجلس القومي للترجمة، 2013، ص 63.

ومصادر رزقهم. حاول الإحتلال الصهيوني ممارسة الضبط الإحتلالي حتى قبل إحتلال أرض فلسطين عام 1948 وذلك عن طريق المنظمات الصهيونية بالتعاون مع سلطات الإنتداب البريطاني، وأخذ يزداد الضبط الإحتلالي رسوخا بسبب طول مدة الإحتلال والبيئة التي فرضها بالقوة. يزداد الإنصياح للضبط الإحتلالي وينقص حسب طبيعة الظروف وممارسات الإحتلال على الأرض، حيث أصبح التمرد على الضبط في نسبة كبيرة من المواقف مرتبط بالتهديد المباشر لحياة الناس أو التعرض لبعض الرموز الوطنية التي لم يستطع الإحتلال ادخالها في منظومة الضبط الإحتلالي الإستعماري.

يمكن إجمال مفهوم **المقاومة الشعبية الإحترافية** بأنها: مقاومة شعبية شاملة تشترك فيها معظم شرائح المجتمع الفلسطيني، حيث تتم الإستفادة من كل طاقات المجتمع وإشراك الأغلبية الصامتة في المقاومة والنضال، تستند إلى مشروع وطني توافقي يضع الأهداف الإستراتيجية ويعطي مرونة في إختيار الأدوات والوسائل، كما تستند إلى بيئة بنيوية تضمن تنظيم المقاومة وإستمراريتها وفق خطط واضحة، تعمل هذه المقاومة على تقليل التعاون مع قوانين وإجراءات الإحتلال تمهيدا لوقفه نهائيا، دون أن يآثر ذلك على الحياة اليومية للناس وعلى معيشتهم لأن هذا الشكل من المقاومة لا يعمل على تعطيل الحياة العامة ولا تعطيل المصالح الفردية، في المقابل يتم مقاطعة إقتصاد الإحتلال ومهاجمته ومحاولة تدميره من خلال مجموعات منظمة تستخدم القوة لأهداف محددة، تضغط المقاومة على قوى المجتمع الفلسطيني المتخلفة عنها من أجل ارغامها على المشاركة في النضال ضد الإحتلال، ويكون دور القيادات التقليدية للشعب الفلسطيني دعم وتوجيه المقاومة الإحترافية دون أن يكون بيدها وقفها أو تعديل أهدافها، حيث أنها مقاومة تشمل كل مناحي الحياة، تقوم بها القاعدة الجماهيرية العريضة، ولا ترتبط بشكل مباشر بالقيادات بل تعمل وفق توجيهات المؤسسات البنيوية الوطنية.

سمات المقاومة الشعبية

تمتاز المقاومة الشعبية بعدد من المزايا والسمات جعلت منها شكلا مميزا من أشكال المقاومة، تستغل المقاومة الشعبية كل طاقات المجتمع وتشرك جميع فئات وطبقات الشعب بعملية

نضال ومقاومة شاملة ترهق العدو، وسواء أخذنا بالرأي القائل ان المقاومة الشعبية تشمل الكفاح المسلح أم إعتبرناها النشاطات والفعاليات السلمية ومجموع الأعمال الحياتية اليومية للمجتمع التي تتحول لشكل من أشكال المقاومة الشعبية حيث تعزز صمود الشعب على أرضه دون أن يفقد مصدر رزقه ومقومات وجوده، تبقى فكرة المقاومة الشعبية إستنهاض كل الهمم والتحرك بكل السبل والأدوات المتاحة من أجل تشتيت قوة العدو وإرباكه تمهيدا لإضعافه وطرده من الأرض التي إحتلها بالقوة.

يوجد مجموعة من خصائص المقاومة الشعبية أوردها مجموعة من الكتبة والباحثين

وهي:

- فوق الدستور: أي أنها لا تنفذ إلى الخصم عبر الجهات السياسية الرسمية، كرفع الدعاوى القضائية، وكتابة الخطابات والتصويت، بل تتخذ لنفسها قنوات خاصة تمكنها من تحقيق أهدافها، فهي تختلف عن الوسائل الدستورية التقليدية في أنها لا تحدد بما تسمح به الدولة، فقد يكون قانونياً أو غير قانوني، فعلى سبيل المثال يعد العصيان المدني، الذي هو خرق جماعي للقوانين، نشاطاً سياسياً من أنشطة المقاومة الشعبية، بينما الإضرابات التي تحدث ضمن الأطر الرسمية في الدول الديمقراطية لا تُعدّ عملاً لا عنفياً، بل تصنف ضمن الوسائل الدستورية التقليدية، لأنها تتم في إطار رسمي للتعبير عن الرأي وتندرج ضمن قائمة الآليات المسموح بها، فالمقاومة الشعبية تعمل على وضع قواعد جديدة للعبة الصراع السياسي.¹

- المواجهة: ترفض المقاومة الشعبية الوسائل المترخية أو الإستسلام، إذ تسعى لخوض الصراع عبر مواجهة مدروسة، سواء كانت مواجهة مباشرة أو غير مباشرة، عبر تقويض قوة الخصم والضغط عليه وإجباره على تغيير مواقفه أو تنفيذ مطالب المقاومة.²

¹ قصصية، مازن، المقاومة الشعبية في فلسطين: تاريخ حافل بالأمل والإنجاز، رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2011، ص 31.

² المرجع السابق، ص 33.

- غير متوقعة المسارات والنتائج: على العكس من المقاومة الشعبية، فإن النتائج النهائية لإستخدام الوسائل الدستورية التقليدية تحدد من خلال القوانين وقواعد الممارسة السياسية المتعارف عليها، بينما أساليب المقاومة الشعبية يصعب على الخصم التكهن بها أو بنتائجها، لأنها ترتبط بقوانين أو قواعد غير معروفة، ونتائجها مرتبطة بنمط الحوار الدائر، عبر الأنشطة بين القوى المختلفة المشاركة في الصراع، ويُعدُّ غموض قواعد وقوانين المقاومة الشعبية من أهم أسباب نجاحها، لأنها تعتمد على إستراتيجية المفاجأة والمخاطرة بحيث لا يستطيع الخصم التكهن بالخطوة القادمة.¹
- توفر عنصر المخاطرة: إن أبرز ما يميز المقاومة الشعبية وأنشطتها هي أنها تركز إلى فكرة المقاومة التي تقوم على العصيان، وهي تعني خرق المساحات المحرمة وكسر الخطوط الحمراء، فنتائجها مرتبطة بمدى القدرة على استثمار عواقبها، وهذه العواقب هي جزء لا يتجزأ من النشاط، ولا بدّ من استثمارها في إدارة الأحداث مع الخصم.²
- ليست سلمية بشكل مطلق: لا يمكن القول إن هناك مقاومة لا يوجد بها عنف بشكل مطلق عندما يتعلق الأمر بإستخدام وسائل الفعل المباشر، وهنا يكون العنف ليس جزءاً أصيلاً لفلسفة أو أنشطة المقاومة، ولكنها طارئة في أقل الحدود، فاللاعنف يضبط العنف، ويتحكم فيه ويحجمه، ولا يدّعي إلغائه، فالمقاومة الشعبية السلمية، بلا عنف، بشكل مطلق أمر مستحيل.³

العصيان المدني والمقاطعة الإقتصادية

يعتبر العصيان المدني والمقاطعة الإقتصادية جوهر المقاومة الشعبية السلمية، ترهق المقاطعة الإقتصادية الإحتلال خاصة اذا ما وجدت الدعم والمشاركة من قبل الدول المحيطة

¹ حسن، سلوى، دور المقاومة الشعبية كاحدى وسائل التحرر الفلسطيني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين 2005-2013، مرجع سابق، ص 25.

² ابراهيم، توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 60.

³ صوافطة، أشرف، المقاومة الشعبية الفلسطينية وإمكانية تحولها إلى إستراتيجية عمل وطني 2005-2013، مرجع سابق، ص 24.

والعالم، كما تلتفت إنتباه العالم لمعاناة الشعوب المحتلة وتفصح جرائم الإحتلال أمام الرأي العام العالمي ومؤسسات حقوق الإنسان، فعند حصول المقاطعة الإقتصادية والترويج لها إعلاميا يأخذ العالم بالتساؤل واكتشاف ممارسات الإحتلال وقوانينه العنصرية تجاه أصحاب الأرض الأصليين، مما يشكل حافزا للضغط على سلطات الإحتلال من أجل التراجع عن ممارساتها العنصرية القمعية وإنهاء إحتلال الأراضي التي سيطرت عليها بالقوة وبشكل غير مشروع وغير قانوني.

يعلي العصيان المدني القيم الإنسانية الراضة للظلم والإستبداد ويعمل على تجنب إراقة الدماء من طرفي الصراع، حيث يقوم العصيان المدني على الإعتصامات ورفض الإنصياع لقوانين وأوامر الإحتلال أو الأنظمة الديكتاتورية المتسلطة، ويرفض التعامل مع مؤسسات الإحتلال وإجراءاته الأمنية والإقتصادية، ما يفقد هذه السلطات قوتها ويفكك سطوتها ويعمل على إضعافها من الداخل، فلا سلطة دون موافقة وإنصياع ممن تقع عليهم السلطة، كما يسحب العصيان المدني ذريعة إستعمال القوة والقمع من جانب سلطات الإحتلال ويضعها أمام مأزق أخلاقي وحرب نفسية تهدم قدراتها العسكرية وتضعف إرادتها في مواجهة الشعوب الراضة للإحتلال والظلم والتفرقة العنصرية.

تعريف العصيان المدني

يعتبر العالم جين شارب والمهاتما غاندي والقس مارتن لوثر من أوائل من نظروا ووضعوا ادبيات المقاومة اللاعنفية والعصيان المدني من أجل الحرية والإستقلال، وتترادف مصطلحات المقاومة الشعبية السلمية والمقاومة اللاعنفية والعصيان المدني في أدبياتهم وفي افكار الكثير من المناضلين والعلماء الذين بنوا على افكارهم واخذو بها، وتعطي هذه المصطلحات معاني قريبة من بعضها تقوم كلها على مبدأ سلمية الصراع ونبذ العنف ومقاطعة المحتل وعدم التعاون معه.

عرف مصطلح العصيان المدني وكانت ولادته على يد الفيلسوف والشاعر الأميركي هنري ديفد ثورو Henry David Thoreau، الذي كان من أكبر المناهضين للعبودية في بلاده

وسخر حياته للدفاع عن العبيد الفارين. ففي عام 1846 سُجن لرفضه دفع الضرائب محتجا بمعارضته للسياسة الأميركية ومنها الحرب ضد المكسيك.

وثورو هو اول من استعمل المصطلح ونظر له في كتابه الشهير "العصيان المدني" الذي يقول فيه: "لو رفض ألف دفع ضرائبهم، فلن يكون هذا عملا دمويا خلافا للدفع الذي سيُمكن الحكومة من مواصلة الحروب وإراقة الدم البريء. ها قد أصبحت الثورة السلمية ممكنة. وإن سألني جابي الضرائب ماذا أفعل؟ فسأقول له: استقل. وعندما يرفض المواطن الطاعة ويستقيل الموظف فإن الثورة تكون قد نجحت".¹

العصيان المدني هو تعمد مخالفة قوانين وطلبات وأوامر محددة لحكومة أو قوة إحتلال دون اللجوء للعنف. وهو من الأساليب المركزية للمقاومة السلمية، وأحد الطرق التي ثار بها الناس على القوانين الجائرة. كما إستخدم في حركات مقاومة سلمية للإحتلال، وحملات شعبية من أجل تحقيق العدالة الإجتماعية ونيل الحقوق المدنية.

وهو الرفض المتعمد والعلني والسلمي لطاعة الأوامر أو القوانين الظالمة التي تسنها أو تطبقها سلطة تنتهك الحقوق العامة للشعب، أو تقصر في تحقيق مصالحه، أو تنتهك الأهداف الأساسية والقيم الحاكمة لنظامه الدستوري. ويحيل المفهوم إلى جملة من المعاني التي تلازم طبيعته وهدفه، مثل ضرورة إلتزام رفض طاعة القوانين الظالمة بكل خصائص التمرد من كياسة مع الخصم وإستعداد للحوار معه، وأن يكون العصيان غير مسلح ولا عنيفا، وتجنب مناهضة قوانين عادلة أو توخي غايات إجرامية من وراء عصيانها. وقد يكون رفض طاعة القوانين شاملا أو محدودا في مكانه وزمانه ومجاله.²

¹ العصيان المدني، سلاح المستضعفين لمقاومة الطغيان، موسوعة الجزيرة، 2017، <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2017/1/31/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B5%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D8%B3%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%B6%D8%B9%D9%81%D9%8A%D9%86-%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%BA%D9%8A%D8%A7%D9%86>

² المرجع السابق.

هو نشاط شعبي يعتمد أساساً على مبدأ اللاعنـف وهو سلمي بعيد كل البعد عن كل مظاهر العنف والإيذاء ، له صور متعددة مثل أن يخرج المعارضون بشكل جماعي وفي أوقات محددة لإجبار السلطة الحاكمة على الإنصياح لمطالب المحتجين الهادئين مثل رفض الموظفين الذهاب إلى دوائر الدولة والمدارس والجامعات والمصانع والمعاهد مع إغلاق كل الأسواق والمحلات التجارية ، والأفران وسائقي السيارات العامة ومحطات الوقود ، وأن تخرج الجماهير وهم يرتدون ملابس موحدة وبكل هدوء لا شعارات ولا صراخ ولا نداءات معادية ، ولكن عصيان بهدوء كالجلوس في الشوارع الرئيسية أو الميادين الكبرى والجلوس في وسطها ، ويتوجب على الممارس للعصيان المدني أن يكون هادئاً مالكا لزام نفسه حتى يتحقق هدفه ، فعندما يمـسك به رجال الشرطة والأمن يبتسم في وجوههم حتى لو أهانوه وشتموه.¹

العصيان المدني عمل عام سلمي يتم بوعي كامل ولكنه عمل سياسي ويطبق في أغلب الأحوال لأحداث تغيير في القانون أو في سياسة الحكومة ، وبإتخاذ هذا المسلك يخاطب العصيان المدني حس العدالة لدى غالبية المجتمع ، ويصرح وفقاً لرأي وتفكير ناضج بأن مبادئ التعاون الإجتماعي بين أفراد يتمتعون بالحرية والمساواة في الحقوق ، أن تبرز حالة العصيان المدني في نظام غير عادل لا يتبع رأي الأغلبية، لذلك تستفيد حركات العصيان المدني من الظلم والتسلط وتوظيفها في عملية التحريض وكلما ازداد الظلم كلما كان ذلك في صالح حركات العصيان ، وكلما ازدادت الجرائم المعلنة للنظام كلما كان ذلك سبيلاً إلى إجتذاب الجماهير لذلك تستفيد حركات العصيان من أخطاء النظام ، وتوظيفها بشكل دقيق لجذب المزيد من الأحرار لتسقط شرعيته.²

تورد هذه الدراسة مصطلح العصيان المدني للإشارة إلى أي حالة رفض أو عدم تعاون من قبل الشعب الفلسطيني مع قوانين وإجراءات الإحتلال الصهيوني وعدم الرضوخ لمحاولات الضبط الإستعماري التي يقوم بها الإحتلال، وليس فقط المعنى الواسع والدقيق للعصيان المدني الذي يحمل خصائص معينة كما ورد في التعريفات ونظريات العصيان المدني مسبقاً.

¹ أيوب، جمال، العصيان المدني بعيد عن كل مظاهر العنف والإيذاء، دنيا الوطن، 2014،

<https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/328642.html>

² المرجع السابق.

تتدرج مفاهيم المقاومة السلمية في داخل الأطر والمؤسسات وشرائح المجتمع، بهدف بناء ثقافة شعبية تؤمن بمقاطعة الإحتلال، وتؤسس لمرحلة نضج سياسي بين هذه الأطر والشرائح، وتقود إلى رفض التعاطي مع المحتل، ويشمل هذا الرفض المظاهر الإجتماعية والثقافية والإقتصادية والسياسية، بحيث يتم إحراج المحتل في الداخل والخارج، والتضييق عليه، وجعل تكلفة إحتلاله باهظة الثمن ومكلفة، وبهدف إرباك مخططاته، في حين يتم مقاطعة منتجات الإحتلال ذات الطابع الاستهلاكي والخدماتي والبحث عن منتجات محلية بديلة، ودعم المنتج المحلي.¹

سمات العصيان المدني

- 1- خرق واع ومتعمد للقانون الظالم وفق إعتقاد الجماهير التي تقوم به.
- 2- عمل عام: أي أنه فعل وسلوك شعبي علني وشفاف وهو ما يميزه عن العصيان الإجرامي حيث يزدهر الأخير في الخفاء.
- 3- حركة ذات رسالة جماعية: يندرج فعل العصيان تحت مبدأ الحركة الجماعية. فهو الفعل الصادر عن مجموعة يعرفون أنفسهم بالأقلية الفاعلة، ويترجم بتضافر جهود هؤلاء. ينتج عن تعاون مقصود بين أعضاء مجموعة تستمد قوتها على وجه التحديد من قدرتها على العمل المشترك. وهكذا يكون العصيان المدني بطبيعته عمل جماعي.
- 4- حركة سلمية: يلجأ الممارس للعصيان إلى وسائل سلمية، فالعصيان المدني يهدف إلى إطلاق حوارات عامة ورفع شعارات وبرامج وأهداف محددة. ولبلوغ هذه الأهداف، فهو يخاطب "الضمير الغافل للأغلبية" أكثر مما يدعو إلى أعمال عنف. وهذه إحدى السمات التي تميزه عن الثورة.

- 5- الهدف من العصيان: تعديل قاعدة: يسعى العصيان المدني إلى إدراك غايات مستحدثة. كما يهدف إلى إلغاء أو على الأقل تعديل القاعدة محل النزاع.

¹ أبو عامر، عدنان، *تطور المقاومة الفلسطينية: الشعبية والمسلحة بين عامي 1967-1987*، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، 2011، ص1213.

6- مبادئ عليا: ينادي القائمون على العصيان المدني "بمبادئ عليا" تتفوق على الفعل موضع النزاع. وهو دون شك اهم ما يميز العصيان المدني، إذ أن هذه السمة هي ما تضيف عليه "نوعا من الشرعية". وقد تكون هذه المبادئ العليا المشار إليها مبادئ "دستورية" أو "فوق دستورية".

يرى جين شارب ان العنف ليس مصدر القوة، وان حسم أي صراع لا يكون بإستعمال أدوات العنف، بل الإرادة والقدرة والوعي هي التي تحسم الصراع. والسلطة تعتمد في اساسها على طاعة المحكومين وتعاونهم، وأي خلل في هذه الطاعة يترتب عنه تحلل في قوة الحاكم إلى درجة فقدان السلطة والسيطرة على زمام الامور. وعليه يعد رفض التعاون مع الحاكم امرا خطيرا، واداة سلمية ناجعة لقيادة الثورة والعصيان. وفي هذه الحالة قلما تسعى الحكومة إلى تقديم تنازلات، وتسعى كثيرا إلى أساليب الاكراه والعنف لمحاصرة عدم تعاون الشعب؛ اذ يتم إستخدام أساليب الردع والعقاب عبر الأمن والشرطة والجيش.¹

ويحدد جين شارب مستوى العمل في المقاومة اللاعنفية في آليتين: رفض التعاون مع المجموعة الحاكمة، وأن يكون العمل جماعيا وجماهيريا هادرا وسلميا، اذ عندما تكون كتلة المجموعة الحاكمة متراسية وموحدة ومتضامنة، والمجموعة المظلومة / الجمهور مشتتة ومفتقدة للتنظيم المستقل، تعجز المعارضة عن العمل الجماعي المؤثر، ويسهل على المجموعة الحاكمة النيل منها والتعامل معها فرأدى؛ فنظرية القوة الذاتية كما نظر لها جين شارب، تتطلب مقاومة موحدة ومتضامنة.

رصد جين شارب عناصر القوة المجتمعية ضمن ما يسميه: "الأوضاع البنيوية للمجتمع"، أي مواضع القوة التي تتركز فيها أو تعبر عنها، والتي يمكن حصرها، على تباين المجتمعات والسياقات والمواقف، في الاسر، الطبقات الإجتماعية، الجماعات الدينية، الاجهزة الحكومية الصغيرة، والمنظمات الطوعية، والاحزاب السياسية، والتنظيمات الشبابية. وقد تكون تنظيمات تقليدية قديمة أو حديثة تشكلت في خضم عمليات معارضة المجموعة الحاكمة. وتحدد

¹ شارب، جين، الانتفاضة والنضال بلا عنف، ترجمة المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف، القدس، ص9.

قوة كل وحدة بناء على قدرتها على التحرك المستقل، وعلى إمتلاك القوة الذاتية وكيفية إستخدامها، وعلى درجة تماسكها الداخلي. وتتحدد مراكز القوة هذه من خلال إنتشارها في المجتمع، والقوة العميقة للمجموعة الحاكمة، وكذلك بنسبة الحريات السياسية في مجتمع ما. وعندما تكون هذه المراكز ضعيفة ومحدودة الحركة، تتمدد سلطة المجموعة الحاكمة، ويصعب تقييدها أو السيطرة عليها، بل تضعف قوة الجماعة المظلومة وتتفكك، ويسود الطغيان والإستبداد.¹

تحتاج المقاومة اللاعنفية إلى وجود مؤسسات بنيوية قادرة على التأثير في الناس وتعبئتهم لعدم التعاون مع سلطات الإحتلال أو الأنظمة الدكتاتورية، كما تحتاج إلى تحشيد القوات والعمل وفق إستراتيجيات واضحة، بالإضافة لضرورة توفر عنصر الشجاعة عند المناضلين والتنظيم المتماسك والإستعداد للتضحية في أي لحظة، وتقديم أي ثمن مقابل التغيير والحرية.

يعمل أسلوب عدم التعاون وعدم الطاعة للحاكم أو سلطات الإحتلال، على سلب قوة هذه السلطات، وسلبه اهم ما تتأسس عليه أي حكومة أو نظام وهو الولاء، فلما تفقد الطاعة تعصى القوانين، ويتوقف العمال عن العمل، وترفض الإدارة تنفيذ التعليمات، فينهيار الإقتصاد، عندها يتراخى الجنود وأفراد الشرطة وكل عناصر الأمن في تنفيذ الإجراءات العقابية على السكان، وقد يعلنون تمردهم فرأدى ثم جماعات. وإذا ما استمر هذا العصيان وعدم الطاعة يفقد النظام مع الزمن قوته الداعمة والمغذية، لتصبح المجموعة الحاكمة مجرد أفراد عاديين، فقدوا الدعم البشري من الشعب والمواطنين، فتتلاشى قوة النظام بشكل طبيعي.²

إستخدم الشعب الفلسطيني العصيان المدني منذ بدايات إحساسه بخطر الإستعمار الصهيوني، وان لم تتضح مفاهيم وحدود العصيان المدني لديه في البداية، إلا أنه طبقه على الأرض ضد سلطات الإنتداب البريطاني والحركة الصهيونية منذ وعد بلفور عام 1917، قام

¹ شارب، جين، دور القوة في الكفاح اللاعنفي، أكاديمية التغيير، 2009، ص 9.

² المرجع السابق، ص 31.

الشعب الفلسطيني بتنظيم الإحتجاجات والتصريح بمعارضة المشروع الصهيوني في فلسطين، كما قامت النخب والقيادات الفلسطينية بعقد المؤتمرات والتوجه إلى الحكومة البريطانية من أجل ثنيها عن إجراءاتها التسهيلية للمشروع الصهيوني في فلسطين. اخذت تضح مفاهيم وفوائد العصيان المدني مع الزمن إستفادة من الخبرة في التطبيق واستلهاما لنماذج عالمية ضربت امثلة ناجحة في طرد المحتل من أرضها مثل النموذج الهندي.

أدرك الشعب الفلسطيني فيما بعد نجاعة العصيان المدني وأثاره الكبيرة على الإحتلال، فقرر العصيان الشامل أو ما سمي بالإضراب الكبير عام 1936، وذلك بعد ثورة عام 1935 وإدراك قيمة الخسائر البشرية والمادية للثورة المسلحة وكمية الانتقام الذي واجهت به سلطات الإنتداب البريطاني الشعب الفلسطيني كله، اتضح للشعب الفلسطيني خلال هذا الإضراب تخبط السلطات البريطانية والحركة الصهيونية دون ان تجد المسوغ لإستخدام جانب القوة المتفوقة به وهو القوة العسكرية وآليات القمع والتتكيل.

بقي العصيان المدني حاضرا في محطات كثيرة في تاريخ القضية الفلسطينية، واخذ الفلسطينيون ينظرون للعصيان المدني بأنه الشكل المتطور للمقاومة الشعبية، والأكثر تنظيما وقدرة على الإستمرار وتحقيق أهداف وطنية وقدرة على إحراج سلطات الإحتلال الصهيوني وكشف إجراءاته العنصرية أمام العالم. ظهر ذلك جليا في الإنتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1988، فكان العصيان المدني أكثر تنظيما وبنوية وتطورا مما يفسر الإنجازات الوطنية والسياسية التي حققتها الإنتفاضة.

المقاومة في تاريخ الفكر السياسي: الهند وجنوب افريقيا كنموذج قياسي

إرتبط مفهوم المقاومة بمجموعة من الأفكار التي تأصل لها نظريا وتوضح منطلقاتها ومبررات وجودها أو شرعيتها، كما تنظم هذه الأفكار الأفعال المقاومة وتبين حدودها وأهدافها المشروعة. فمقاومة الشعوب للظلم والتسلط من قبل الحكام وأنظمة الفصل العنصري أو مقاومتها للوجود الإستعماري على أرضها والذي يهدف لسلب حريتها وسيادتها على مقدراتها وثرواتها، تحمل في طياتها منطلقات وأهداف سياسية تتمثل في حق تقرير المصير والإستقلال

إضافة لحقها في المشاركة في القرارات المصيرية والقرارات التي تمس معيشتها ونظامها الاجتماعي.

توضح الدراسة في هذه الجزئية مجموعة من المنطلقات الفكرية التي وضعها علماء ومنظرين سياسيين ومناضلين قادتهم هذه الأفكار إلى التحرر من الظلم والإستعمار وقوانين التفرقة العنصرية:

أسس غاندي ما عرف في عالم السياسية بـ "المقاومة السلمية" أو فلسفة اللاعنف (الساتياراها)، وهي مجموعة من المبادئ تقوم على أسس دينية وسياسية وإقتصادية في آن واحد ملخصها الشجاعة والحقيقة واللاعنف، وتهدف إلى إلحاق الهزيمة بالمحتل عن طريق الوعي الكامل والعميق بالخطر المحدق وتكوين قوة قادرة على مواجهة هذا الخطر باللاعنف أولاً ثم بالعنف إذا لم يوجد خيار آخر.

أوضح غاندي أن اللاعنف لا يعتبر عجزاً أو ضعفاً، ذلك لأن "الامتناع عن المعاقبة لا يعتبر غفراناً إلا عندما تكون القدرة على المعاقبة قائمة فعليا"، وهي لا تعني كذلك عدم اللجوء إلى العنف مطلقاً "إنني قد ألجأ إلى العنف ألف مرة إذا كان البديل إخصاء عرق بشري بأكمله". فالهدف من سياسة اللاعنف في رأي غاندي هي إبراز ظلم المحتل من جهة وتأليب الرأي العام على هذا الظلم من جهة ثانية تمهيدا للقضاء عليه كلية أو على الأقل حصره والحيولة دون تفشيهِ.¹

أساليب اللاعنف

وتتخذ سياسة اللاعنف عدة أساليب لتحقيق أغراضها منها الصيام والمقاطعة والاعتصام والعصيان المدني والقبول بالسجن وعدم الخوف من أن تفقد هذه الأساليب حتى النهاية إلى الموت.

¹ المهاتما غاندي، داعية اللاعنف، موسوعة الجزيرة،

<https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/8033f9ad-e6c0-4382-84eb-584049650d17>

شروط نجاح اللاعنف

يشترط غاندي لنجاح هذه السياسة تمتع الخصم ببقية من ضمير وحرية تمكنه في النهاية من فتح حوار موضوعي مع الطرف الآخر.¹

يقول غاندي: ان عقيدتي بشأن اللاعنف لم تعتمد على سلطان شخص العالم وان الديانات المختلفة قاطبة هي زهور روضة واحدة، وأفنان دوحة باسقة، ويضيف أيضا: لو وجدت أفضل من التسامح لاخترته، لكنني لم أجد أفضل منه.²

تأثر غاندي بعدد من المفكرين والعلماء الذين وضعوا اسس المقاومة اللاعنفية وأكدوا على القيم والأخلاق الإنسانية في النضال، كما تأثر غاندي بعدد من المؤلفات كان لها دور كبير في بلورة فلسفته ومواقفه السياسية منها "نشيد الطوباوي" وهي عبارة عن ملحمة شعرية هندوسية كتبت في القرن الثالث قبل الميلاد واعتبرها غاندي بمثابة قاموسه الروحي ومرجعا أساسيا يستلهم منه أفكاره. إضافة إلى "موعظة الجبل" في الإنجيل، وكتاب "حتى الرجل الأخير" للفيلسوف الإنجليزي جون راسكين الذي مجد فيه الروح الجماعية والعمل بكافة أشكاله، وكتاب الأديب الروسي تولستوي "الخلاص في أنفسكم" الذي زاده قناعة بمحاربة المبشرين المسيحيين، وأخيرا كتاب الشاعر الأميركي هنري ديفد ثورو "العصيان المدني". ويبدو كذلك تأثر غاندي بالبراهمانية التي هي عبارة عن ممارسة يومية ودائمة تهدف إلى جعل الإنسان يتحكم بكل أهوائه وحواسه بواسطة الزهد والتسك وعن طريق الطعام واللباس والصيام والطهارة والصلاة والخشوع والتزام الصمت يوم الاثنين من كل أسبوع.. وعبر هذه الممارسة يتوصل الإنسان إلى تحرير ذاته قبل أن يستحق تحرير الآخرين.³

¹ المهاتما غاندي: داعية اللاعنف، مرجع سابق.

² صوافطة، أشرف، المقاومة الشعبية الفلسطينية وإمكانية تحولها إلى إستراتيجية عمل وطني 2005-2013، مرجع سابق.

³ المهاتما غاندي: داعية اللاعنف، مرجع سابق.

تجربة غاندي في تحرير الهند

تعتبر تجربة غاندي نموذجاً مهماً في التحرير والإستقلال وفي العمل السياسي السلمي، كان غاندي يطلق مصطلح ساتياغراها¹ على قوة الروح والمحبة التي جاءت من قوة الحقيقة عندما كان غاندي يرى أن قوة اللاعنْف هي قوة الحقيقة التي اكتشفها من خلال إظهار معاناة الذات. إستخدم غاندي عدة وسائل لا عنفية لمقاومة الإحتلال البريطاني وهي العصيان المدني مثل تنظيم احتجاجات الفلاحين والمزارعين والعمال، وعدم دفع الضرائب ومقاطعة بضائع المصانع البريطانية وغيرها.

رفض غاندي إستخدام العنف في نضال شعبه ضد الإستعمار البريطاني، وكان يدعو إلى مقاومة نظام الإستعمار وليس شخصه، حيث يقول " يجب أن نميز بين المرء وأعماله، ففي حين يستوجب العمل الصالح الاستحسان والعمل السيئ الازدراء، دائماً ما يستحق صاحب تلك الأعمال - سواء الصالحة أو الشريرة - الاحترام أو الشفقة. فمع سهولة استيعاب القاعدة السلوكية التي تقول: "أبغض الخطيئة وليس مقترفها"، نادراً ما نجد من يعمل بها. وذلك هو السبب وراء انتشار الكراهية في أنحاء العالم.²

إن الأهميسا³ هي أساس البحث عن الحقيقة. أدرك كل يوم أن البحث عن الحقيقة يكون عديم القيمة إذا لم يعتمد على الأهميسا كأساس له. من الطبيعي أن تقاوم نظاماً ما وتهاجمه، لكن عندما تقاوم واضع ذلك النظام وتهاجمه تكون كمن يقاوم نفسه ويهاجمها. فجميعنا نحمل نفس الصفات السيئة وجميعنا خلقنا إله واحد، ولذلك فالقوى الإلهية بداخلنا مطلقة. إن ازدراء إنسان واحد يعني ازدراء تلك القوى الإلهية، ومن ثم فإن ذلك لا يضر ذلك الإنسان وحده، بل العالم أجمع.⁴

¹ شلال، جوزيف، ماذا لو طبقنا تجربة غاندي في صراعاتنا، موقع الحوار المتمدن، <http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=214651&r=0>

² غاندي، مهندس، السيرة الذاتية: قصة تجاربي مع الحقيقة، ترجمة محمد السيد، القاهرة، كلمات عربية للترجمة والنشر، ط 1، 2008، ص 300-301.

³ الأهميسا تعني اللاعنْف.

⁴ غاندي، مهندس، السيرة الذاتية: قصة تجاربي مع الحقيقة، مرجع سابق.

لم يرفض غاندي التعامل مع البريطانيين في المواقف التي يرى انها على حق، فقد تعاون غاندي مع بريطانيا في الحرب العالمية الأولى ضد دول المحور، وشارك عام 1918 بناء على طلب من الحاكم البريطاني في الهند بمؤتمر دلهي الحربي. سافر غاندي إلى بريطانيا عام 1888 لدراسة القانون، وفي عام 1891 عاد منها إلى الهند بعد أن حصل على إجازة جامعية تخوله ممارسة مهنة المحاماة.

لم يوفق غاندي بالعمل في الهند، لذلك قرر قبول عرض عمل في جنوب افريقيا مع مكتب محاماة، وكانت نيته البقاء عام واحد لكن أوضاع الجالية الهندية في جنوب افريقيا اضطرته للبقاء 22 عاما.

كانت جنوب أفريقيا مستعمرة بريطانية كالهند وبها العديد من العمال الهنود الذين قرر غاندي الدفاع عن حقوقهم أمام الشركات البريطانية التي كانوا يعملون فيها. وتعتبر الفترة التي قضاها بجنوب أفريقيا (1893 - 1915) من اهم مراحل تطوره الفكري والسياسي حيث أتاحت له فرصة لتعميق معارفه وثقافته والاطلاع على ديانات وعقائد مختلفة، واختبر أسلوبا في العمل السياسي أثبت فعاليته ضد الإستعمار البريطاني. وأثرت فيه مشاهد التمييز العنصري التي كان يتبعها البيض ضد الأفارقة أصحاب البلاد الأصليين أو ضد الفئات الملونة الأخرى المقيمة هناك. وكان من ثمرات جهوده آنذاك:

- إعادة الثقة إلى أبناء الجالية الهندية المهاجرة وتخليصهم من عقد الخوف والنقص ورفع مستواهم الأخلاقي.
- إنشاء صحيفة "الرأي الهندي" التي دعا عبرها إلى فلسفة اللاعننف.
- تأسيس حزب "المؤتمر الهندي لنتال" ليدافع عبره عن حقوق العمال الهنود.
- محاربة قانون كان يحرم الهنود من حق التصويت.
- تخيير ما كان يعرف بـ "المرسوم الآسيوي" الذي يفرض على الهنود تسجيل أنفسهم في سجلات خاصة.

• ثني الحكومة البريطانية عن عزمها تحديد الهجرة الهندية إلى جنوب أفريقيا.

• مكافحة قانون إلغاء عقود الزواج غير المسيحية.

عاد غاندي من جنوب أفريقيا إلى الهند عام 1915، وفي غضون سنوات قليلة من العمل الوطني أصبح الزعيم الأكثر شعبية. وركز عمله العام على النضال ضد الظلم الاجتماعي من جهة وضد الإستعمار من جهة أخرى، واهتم بشكل خاص بمشاكل العمال والفلاحين والمنبوذين واعتبر الفئة الأخيرة التي سماها "أبناء الله" سبة في جبين الهند ولا تليق بأمة تسعى لتحقيق الحرية والإستقلال والخلاص من الظلم.¹

قرر غاندي في عام 1932 البدء بصيام حتى الموت احتجاجا على مشروع قانون يكرس التمييز في الانتخابات ضد المنبوذين الهنود، مما دفع بالزعماء السياسيين والدينيين إلى التفاوض والتوصل إلى "اتفاقية بونا" التي قضت بزيادة عدد النواب "المنبوذين" وإلغاء نظام التمييز الانتخابي.

تحدى غاندي القوانين البريطانية التي كانت تحصر استخراج الملح بالسلطات البريطانية مما اوقع هذه السلطات في مأزق، وقاد مسيرة شعبية توجه بها إلى البحر لاستخراج الملح من هناك، وفي عام 1931 أنهى هذا العصيان بعد توصل الطرفين إلى حل وسط ووقعت "معاهدة دلهي".

أطلقت مسيرة الملح الشرارة لاحتجاجات أخرى مماثلة؛ فعمّ العصيان الجماعي أرجاء الهند وسُجن ما يقارب 60 ألف هندي لخرقهم قانون الملح بمن فيهم غاندي الذي سجن في أيار/ مايو عام 1930، وقد جعلت احتجاجات الملح غاندي شخصيةً معروفةً عالمياً واختارته مجلة التايم شخصيةً للعام وكان هذا في عام 1930.²

عقد غاندي إتفاقا مع اللورد إيروين بعد إطلاق سراحه في كانون الثاني/ يناير عام 1931 بشهرين لإنهاء عصيان ساتياغراها للملح مقابل تنازلات شملت الإفراج عن آلاف

¹ المهاتما غاندي: داعية اللاعنف، مرجع سابق.

² المهاتما غاندي، موقع مجلة أراجيك، <https://www.arageek.com/bio/mahatma-gandhi>

السجناء السياسيين، إلا أن الإتفاق أبقي قانون الملح ساريا إلى حد كبير لكنه أعطى الحق للأشخاص الذين يعيشون على السواحل باستخراجه من البحر. وعلى أمل أن يكون هذا الإتفاق نقطة الانطلاق لحكم شعبه للبلاد حضر غاندي مؤتمر الطاولة المستديرة في لندن ممثلاً وحيداً عن المجلس الوطني الهندي وذلك في آب/ أغسطس عام 1931، إلا أن المؤتمر لم يكن مثمراً.

ما إن عاد غاندي إلى الهند حتى وجد نفسه قيد الاعتقال مرة أخرى في كانون الثاني/ يناير عام 1932 خلال إجراءات صارمة قام بها نائب الملك الهندي الجديد اللورد ويلنغدون، وبدأ غاندي في وقت لاحق من نفس العام ستة أيام من الصوم احتجاجاً على قرار فصل المنبوزين البريطاني. والمنبوزون هم أدنى طبقة في المجتمع الهندي، وذلك بإعتبارهم ناخبين منفصلين، وقد أجبر الغضب الشعبي البريطانيين على تعديل القرار¹.

ترك المهاتما غاندي العمل السياسي واستقال من المجلس الوطني الهندي ليتفرغ لتحسين الأوضاع الاقتصادية في الارياف الهندية والإهتمام بتطوير التعليم.

أطلق غاندي عام 1940 حملة جديدة احتجاجاً على إعلان بريطانيا الهند دولة محاربة لجيوش المحور دون أن تنال إستقلالها، واستمر هذا العصيان حتى عام 1941 كانت بريطانيا خلالها مشغولة بالحرب العالمية الثانية ويهمها استتباب أوضاع الهند حتى تكون لها عوناً في المجهود الحربي. وإزاء الخطر الياباني المحدق حاولت السلطات البريطانية المصالحة مع الحركة الإستقلالية الهندية فأرسلت في عام 1942 بعثة عرفت بإسم "بعثة كريس" ولكنها فشلت في مساعيها، وعلى أثر ذلك قبل غاندي في عام 1943 ولأول مرة فكرة دخول الهند في حرب شاملة ضد دول المحور على أمل نيل إستقلالها بعد ذلك، وخاطب الإنجليز بجملته الشهيرة "اتركوا الهند وأنتم أسياد"، لكن هذا الخطاب لم يعجب السلطات البريطانية فشنت حملة اعتقالات ومارست ألواناً من القمع العنيف².

¹ المهاتما غاندي، موقع مجلة أراجييك. مرجع سابق.

² المهاتما غاندي: داعية اللاعنف، مرجع سابق.

وفي آب/ أغسطس عام 1942 اعتقل البريطانيون غاندي وزوجته وقادة آخرين للمجلس الوطني الهندي واحتجزوهم في قصر آغا خان الموجود في مدينة بونه في يومنا هذا، فقال رئيس الوزراء ونستون تشرشل في خطابه أمام البرلمان تأييداً للإجراءات القمعية: "لم أصبح الوزير الأول للملك لأترأس عملية تصفية الإمبراطورية البريطانية". ومع تراجع صحته أطلق سراح غاندي بعد 19 شهراً من الاحتجاز وتم ذلك بعد أن توفيت زوجته التي كانت تبلغ من العمر آنذاك 74 عاماً بين ذراعيه في شباط/ فبراير عام 1944.

بعد أن تغلب حزب العمال على المحافظين الذين كان تشرشل ينتمي إليهم في الانتخابات البريطانية عام 1945، بدأ الحزب بإجراء مفاوضات إستقلال الهند مع المجلس الوطني الهندي ورابطة محمد علي جناح للمسلمين، ولعب غاندي دوراً فاعلاً في المفاوضات إلا أنه لم يحقق حلمه في الحصول على هند موحدة، وبدلاً من ذلك دعت الخطة النهائية إلى تقسيم شبه القارة الهندية على طول حدود التجمعات الدينية إلى دولتين مستقلتين هما الهند ذات الأغلبية الهندوسية وباكستان ذات الأغلبية المسلمة.¹

أفكار نيلسون مانديلا ومقاومته لنظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا

وضع نيلسون مانديلا رؤيته وافكاره في النضال ضد نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا من خلال معاشته لهذا النظام وتجاربه المتعددة معه، تلقى نيلسون مانديلا دراسته في مدارس وجامعات تستخدم قوانين عنصرية ضد السود وتسمح لعدد قليل منهم بالدراسة في هذه المدارس والجامعات، شاهد نيلسون مانديلا مظاهر التفرقة والعنصرية ضد السود وكيفية اذلالهم ومعاملتهم كصنف اخر من البشر مع انهم أصحاب الأرض الأصليين، كما انه تأثر بالقصص والروايات البطولية من قادة القبائل الذين كان يجلس معهم في بيت وليّه- الوصي على عرش "التيمبو" الزعيم يونجينتابا دالينديبو- وحديثهم عن محاولات الإستعمار الأجنبي استغلال القبائل الافريقية والتفرقة بينها. بنى نيلسون مانديلا تصوره عن القائد الي يجب ان يكون مثل راعي

¹ المهاتما غاندي: داعية اللاعنف، مرجع سابق.

الغنم يقف خلف القطيع ويترك الأكثر نباهة ورشاقة في المقدمة، فيتبعه الآخرون بدون أن يشعروا أنهم كلهم موجهون من الخلف.¹

زأوج نيلسون مانديلا في مسيرته النضالية ضد نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا بين العصيان المدني والكفاح المسلح، حيث بدأ نضاله ضد نظام الفصل العنصري بالمشاركة بالإحتجاجات والإعتصامات. وانضم إلى حزب المؤتمر الوطني الإفريقي عام 1943، وقد عمل بالتعاون مع مجموعات شبابية أخرى على تحويل الحزب إلى حركة شعبية تستمد قوتها من صفوف الفلاحين والعمال. رأى أولئك الشباب، وعلى رأسهم مانديلا، أن الأساليب المتبعة غير مجدية إطلاقاً، لذلك تبنى الحزب سنة 1949 سياسة جديدة تعتمد على الإضراب والعصيان المدني والمقاطعة حتى تحقيق جميع الأهداف المتمثلة في تمتع السود بالمواطنة الكاملة، وإعادة توزيع الأراضي بينهم وبين البيض، وتمتعهم بالحقوق النقابية، فضلاً عن إلزامية التعليم ومجانيته لجميع الأطفال.

تعرف نيلسون مانديلا على غور راديببي عضو حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وربطتهما صداقة قوية، ويقول مانديلا "تعلمت من غور راديببي أن نيل الشهادة لا تعني شيئاً ما لم يثبت المرء جدارته بين الناس"، وبدأ يعي تدريجياً تاريخ الظلم والإضطهاد العنصري وأن الكفاح القائم في جنوب إفريقيا كفاح عرقي محض، وأهم انطباع تركه غور في نفسه هو التزامه الشديد بالنضال من أجل الحرية، وأحس مانديلا أن غور علمه التاريخ من جديد وفسر له الكثير من القضايا الغامضة.²

كافح نيلسون مانديلا نظام الفصل العنصري بكل السبل السلمية، ولكنه لجأ بعض الأحيان إلى الكفاح المسلح لحماية الإحتجاجات ونشاطات العصيان المدني التي تعرضت للقمع بوحشية وقتل الكثير من المشاركين فيها. كما أنه كافح في كل المجالات ودافع عن حقوق كل

¹ مزوجى، هشام، نيلسون مانديلا وكفاحه ضد التمييز العنصري في جنوب إفريقيا 1918-2013، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2015، ص19،

<http://dspace.univ-biskra.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/6761/1/10.pdf>

² المرجع السابق، ص 26.

من يرى انه مظلوم ومضطهد، ومن امثلة ذلك وقوفه إلى جانب ومساندة الحزب الشيوعي الذي كان يضم في عضويته اعضاء من المستعمرين البيض، ففي عام 1950 أصدرت الحكومة العنصرية قانونا عرف "بحظر العمل الشيوعي" واعتبرت الحزب الشيوعي غير قانوني، وبهذا الشكل أصبح الشيوعيين متساوين مع السود والهنود والملونين حيث كان الحضر الشيوعي تهديدا حقيقيا لحرية التعبير، إلا أنه سرعان ما اتفق أعضاء الحزب الشيوعي مع المؤتمر الوطني الإفريقي والكنغرس الهندي، من أجل تنظيم "ميثاق الدفاع عن حرية الحديث" الذي جلب 10000 شخص إلى ساحق سوق Square Marker في جوهانسبورغ، وتم اقتراح إضراب ليوم 01 ماي احتجاجا على قانون حظر الشيوعية حيث تعرض الاحتجاج للقمع وتم اعتقال وقتل الكثير.¹

كان مانديلا مؤمناً بالخيار السلمي، لذلك قاد حركات الاحتجاج والنشاطات السلمية ضد الحكومة وسياساتها العنصرية، مما دفعها إلى اعتقاله مع 150 شخصا آخرين، ووجهت لهم تهمة الخيانة العظمى. وفي ذات الوقت، كان حزب المؤتمر الوطني الأفريقي يعاني انقساما داخليا نظرا لأن بعض أعضائه كانوا يرون أن النشاطات السلمية لم تعد مجدية في وجه سياسات القمع والتعسف للحكومة.²

وفي عام 1961، حدث تحول في وجهة نظر مانديلا، واعتنق الفكرة القائلة بأن الكفاح المسلح هو السبيل الوحيد لتحقيق التغيير المنشود، فشارك مع غيره من المناضلين في تأسيس الجناح المسلح لحزب المؤتمر الأفريقي، والمعروف باسم "اومكونتو وي سيزوي". كذلك، قاد مانديلا في ذات السنة إضراب العمال الذي استمر لثلاثة أيام، فاعتقلته السلطات وحُكِمَ عليه بالسجن لمدة 5 أعوام. ثم أعيدت محاكمته مرة أخرى سنة 1963، وحكم عليه بالسجن مدى الحياة. وفي سنة 1985، عرض الرئيس بيتر ويليام بوتا Pieter Willem Botha الإفراج عن مانديلا مقابل تخليه عن الكفاح المسلح، ولكنه رفض ذلك طبعاً. وتوالى جلسات التفاوض بين الحكومة ومانديلا دون تحقيق أي إتفاق، حتى تاريخ 11 فبراير 1991 عندما أعلن عن إطلاق

¹ مزوجى، هشام، نيلسون مانديلا وكفاحه ضد التمييز العنصري في جنوب افريقيا 1918 - 2013، مرجع سابق، ص 33.

² من هو نيلسون مانديلا، موقع مجلة arageek، <https://www.arageek.com/bio/nelson-mandela>

سراح مانديلا، وإلغاء أحكام الإعدام في البلاد، فضلاً عن إزالة جميع القيود المفروضة على الأحزاب السياسية، بما في ذلك حزب المؤتمر الوطني الأفريقي.¹

انتُخب نيلسون مانديلا رئيساً للمؤتمر الوطني الأفريقي سنة 1991، وتفاوض مع رئيس البلاد آنذاك، فريدريك ويليام دي كليرك، على إجراء أول انتخابات متعددة الأعراق في البلاد. وفي عام 1993، حاز مانديلا وكليرك جائزة نوبل للسلام نظير عملهما المشترك لإنهاء نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. وهكذا أُجريت أول انتخابات ديمقراطية في البلاد بتاريخ 27 نيسان/ أبريل 1994، ليصبح بذلك مانديلا أول رئيس أسود في تاريخ جنوب أفريقيا.²

يستخدم غاندي ومانديلا العصيان المدني كخيار إستراتيجي لتحقيق أهداف إستراتيجية تمثلت بوقف التمييز العنصري ضد الهنود والسود في جنوب أفريقيا، وتحرير الهند من الإستعمار البريطاني والحصول على السيادة والإستقلال. حول غاندي الحياة اليومية للشعب الهندي إلى مقاومة وعصيان مدني من خلال مقاطعة بضاعة المصانع البريطانية ورفض الامتثال للأوامر والقوانين البريطانية مثل قانون الملح، وعمل مانديلا على توسيع رقعة الإحتجاجات جغرافيا وعدديا وأن تكون مستمرة وكنشاط يومي، طبق غاندي ومانديلا بذلك كثير من افكار آصف بيات في نظريته اللاحركات الإجتماعية قبل ان يولد بيات؛ حيث ان كثيرا من نشاطات العصيان المدني كانت تمارسها أعداد كبيرة من الهنود والجنوب افريقيين دون الحاجة إلى قيادة مباشرة تقودها لهذه النشاطات. ضرب غاندي ومانديلا مثالا للمتنقف العضوي الذي يعمل على نشر الوعي والأفكار الجديدة في فئات إجتماعية مختلفة وعبر طبقات متعددة، حتى انهما إستطاعا ان يؤثرا بهذه الأفكار في جزء من جنود وقادة الإستعمار.

تستطيع المقاومة الشعبية وخاصة أسلوب العصيان المدني الشامل تحقيق إنجازات وطنية وسياسية كبيرة وثابتة، تقوم هذه الإنجازات على قاعدة صلبة جماهيريا وأخلاقيا وعلى تنازلات موثقة أمام العالم من قبل الإحتلال، تشترك أعداد كبيرة من الشعب المحتل في نشاطات العصيان

¹ من هو نيلسون مانديلا، مرجع سابق.

² المرجع السابق.

المدني ولا تستطيع هذه الإعداد المشاركة في المقاومة المسلحة نظرا لخطورتها وحاجتها لمهارات وتدريب. تعمل منظومة الأخلاق التي يتبناها ويعلنها العصيان المدني على استقطاب نسبة كبيرة من مثقفي وأصحاب التوجه السلمي من مواطني دولة الإحتلال، يشكلون عامل ضغط على حكومة الإحتلال للتراجع عن قوانينها العنصرية وإجرائاتها القمعية للمواطنين الفلسطينيين، مما يساهم في فضح جرائم الإحتلال للعالم من داخل مؤسسات الإحتلال نفسه، حيث يشكل حافزا لمنظمات حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع الدولي للتدخل والضغط على الإحتلال وفرض العقوبات عليه ومقاطعته سياسيا وإقتصاديا من أجل إنهاء إحتلاله.

وإذا نظرنا إلى المقاومة الشعبية المتمثلة بالعصيان المدني من زاوية نفعية فإننا نجد ميزة مهمة تفضلها على الحروب التدميرية التي تشنها سلطات الإحتلال ردا وانتقاما من المقاومة المسلحة، فأسلوب العصيان المدني الشامل يعمل على التضيق على الإحتلال، ومقاومته وتقرير قوته من تفوقها مما يؤدي إلى إجباره على إنهاء إحتلاله للأرض والإنسان الفلسطيني، وفي الوقت نفسه تفسح المجال لبناء مؤسسات الدولة والنهوض بالأوضاع الإقتصادية الصعبة ودفع عجلة التنمية إلى الأمام، كما يفسح المجال للعمل السياسي الداخلي ووضع قواعد الحياة السياسية التي تعبر عن إرادة الشعب، مما يعني استغلال الوقت بالعمل على أكثر من جبهة والتصدي لكل متطلبات التحرر والإستقلال.

يصعب على أي إحتلال مهما بلغت قوته أن يسيطر على شعب كامل يقاومه ويرفض التعامل معه، يؤدي هذا الرفض إلى فشل مخططات الإحتلال الإستعمارية التي تمثل له مصالح كبيرة ومتعددة الجوانب، تكمن هنا قوة العصيان المدني الشامل لقوانين وإجراءات الإحتلال، حيث لا تستطيع القوى الأمنية والعسكرية للإحتلال ولا تملك حيلة لأن تلزم كافة المواطنين بتطبيق قوانين الإحتلال والإلتزام بإجراءاته على الأرض، ويكون العصيان المدني أكثر نجاحا ضمن مقاومة شعبية شاملة يشترك فيها غالبية الشعب المحتل وتستخدم وسائل النضال المختلفة حسب الحاجة وطبيعة الإحتلال، تنتصر منظومة المقاومة هذه في اللحظة التي يشعر فيها الإحتلال أن خسائره أكبر من الأرباح أو المصالح التي يجنيها من إحتلاله لأراضي غيره والسيطرة على مقدراتها ومواردها. يوجد مجموعة من الشروط التي تساعد في نجاح حالات

العصيان المدني ضد التسلط والإحتلال، تمثل هذه الشروط معايير يمكن القياس عليها لحالات أخرى من العصيان المدني من حيث الحكم على نجاحها أو التنبؤ بنتيجتها وفق ظروف معينة:

- المشاركة الجماهيرية الواسعة: مشاركة غالبية الشعب المحتل في العصيان المدني ضرورية لنجاحه وتحقيق أهدافه. يقول غاندي " إن اللاعنف الذي يستطيع فرد ما إستخدامه لن يكون ذا فائدة تذكر للمجتمع".
- وحدة الصف الداخلي والإتفاق على أهداف وطنية عليا تجمع عليها قوى المجتمع وتشكل عامل وحدة واجماع.
- الإستعداد والقدرة على التضحية في سبيل الإصرار على المطالب: يعزز ذلك أن تكون الأهداف المرسومة متوافقة مع الهوية الوطنية والإجتماعية والموروث الثقافي للبيئة الحاضنة للعصيان المدني.
- ان يكون العصيان المدني وفق ميزان قوى متكافئ: هذا يتطلب دراسة وتحليل الواقع من مختلف الجوانب بشكل دقيق وإختيار التوقيت المناسب لانطلاق العصيان المدني.
- توافر درجة مناسبة من التنظيم والقيادة تأخذ بعين الإعتبار الطاقات الكامنة لدى الجماهير وتبحث عن نقاط قوتها وتعمل على استخراجها وإدارتها بكفاءة عالية. كما تعمل على ضمان وجود مستلزمات الحياة الضرورية للمعيشة والمقاومة على حد سواء.

الفصل الثالث

الجزور التاريخية والإجتماعية للمقاومة
الفلستينية: محرقاتها، محداداتها وأشكالها

الفصل الثالث

الجذور التاريخية والإجتماعية للمقاومة الفلسطينية: محركاتها، محدداتها وأشكالها

مقدمة

المقاومة نتاج بيئتها والظروف المحيطة بها، ولا يمكن الحديث عن أي مقاومة دون سبر أغوار البيئة الحاضنة لها، وطبيعة العلاقات الإجتماعية والإقتصادية وتوزيع القوى في مجتمع المقاومة، كما يعتبر الواقع السياسي ومدى تطور الحياة السياسية في الشعب المحتل من العناصر المهمة في تحديد طريقة تعامل الشعوب مع محتليها، وسرعة مقاومتها للمشاريع الإستعمارية والعنصرية على أرضها، فوجود بنى سياسية ثابتة وذات تأثير قوي في محيطها، مع وجود قادة سياسيين ينتمون للموروث الثقافي لشعوبهم من شأنه أن يخلق مقاومة ذات أهداف واضحة وبخطوات وأساليب ثابتة لإفشال المشاريع الخارجية للإستعمار في أرضها.

تميز الواقع الفلسطيني قبيل الإحتلال الصهيوني لأرض فلسطين بالتشابك والتعقيد، فسقوط الدولة العثمانية التي سيطرت على فلسطين كجزء من الأمة العربية والإسلامية، كان له تداعيات كبيرة على الواقع الفلسطيني سياسيا وإقتصاديا وحتى إجتماعيا؛ فلم تعد فلسطين ناحية إدارية مرتبطة بولاية سوريا الكبرى، وما يعنيه ذلك من إستقرار سياسي وتنظيمي في ظل دولة قوية، ولم يعد إقتصاد فلسطين مرتبطا بإقتصاد الدولة العثمانية الذي يمتلك موارد ومصادر طبيعية ضخمة حتى وإن اصابه الضعف في نهايات الدولة العثمانية؛ فأصبح لزاما على الإقتصاد الفلسطيني الإعتماد على نفسه والرجوع إلى موارده الرئيسية من زراعة وثروة حيوانية وبعض التعاملات التجارية، كل ذلك جرى مع بدء الإنتداب البريطاني لفلسطين، الذي عمل منذ البداية على تحييد القوى الفلسطينية سياسيا وإقتصاديا حتى يتسنى له تحقيق مصالحه الإستعمارية دون منازع، وتسهيل إعطاء أرض فلسطين كوطن قومي لليهود تنفيذا للإلتزاماته مع الحركة الصهيونية.

إبتدع الإنتداب البريطاني إجراءات إدارية وإقتصادية جديدة غريبة على الشعب الفلسطيني، ووضع قوانين كبلت حرية الفلسطينيين في أرضهم وفي المقابل سهّل هجرة اليهود

إلى أرض فلسطين، أدّى ذلك إلى اختلال الميزان الإجتماعي في فلسطين وأخذ قادة الإنتداب والحركة الصهيونية يلعبون على التناقضات التي خلقوها، حيث استفادوا من تركيبة المجتمع الفلسطيني العائلية وإختلاف وجهات النظر أحيانا تجاه إجراءات وقوانين الإنتداب، وانخداع بعض القادة بها وتصديق ما تقطعه من وعود للنهوض بالشعوب والعمل على تطويرها.

تسليط الضوء على الجذور التاريخية للمقاومة الفلسطينية يتطلب البحث في عدة عناصر تشكل مجموعها البيئة التي بدأت منها المقاومة الفلسطينية ضد الإحتلال الصهيوني، فقد قاوم الشعب الفلسطيني مقدمات الإحتلال الصهيوني وإجراءات الإنتداب البريطاني التي سهّلت إحتلال أرض فلسطين وفتحت الباب على مصراعيه للإستعمار العنصري. من هذه العناصر التي يجب بحثها وتوضيحها هو شكل العلاقات الإجتماعية للشعب الفلسطيني وتأثير ذلك على انتاج قادة قادرين على قيادة وتوجيه المقاومة الوطنية بالإتجاه الصحيح القابل للإستمرار في ظل الظروف السائدة، منظومة العادات والتقاليد والثقافة الوطنية والدينية التي توضح نظرة الفلسطيني لأرضه وارتباطه بها لأسباب شخصية فردية وأخرى جماعية تخص الأمة العربية والإسلامية التي هو جزء منها، طبيعة الحياة الإقتصادية في فلسطين وشكل الانتاج وقدرته على الاكتفاء الذاتي ودعم المقاومة ضد الإستعمار، ومن العناصر المهمة أيضا الإتجاهات الفكرية السائدة فيما يتعلق بالتعامل مع الإنتداب البريطاني ثم الإحتلال الصهيوني ورؤية هذه الإتجاهات للمقاومة والتحرير.

تعمل الدراسة في هذا الفصل على رسم صورة واضحة للواقع الفلسطيني والمحيط العربي الذي نبتت فيه جذور المقاومة الفلسطينية، والتركيز على البعد التاريخي والإجتماعي للمقاومة الفلسطينية، من حيث محركات المقاومة ومحدداتها وأشكالها المختلفة. يتناول هذا الفصل بدايات وجذور المقاومة الوطنية الفلسطينية بعيدا عن السرد اليومي للأحداث والتفاصيل، ويقوم على إستعراض مجموعة مواقف وأحداث من هذه الفترة بشكل تحليلي في إطار فرضية الدراسة، يساهم في رسم صورة واضحة لجذور المقاومة الفلسطينية قبل قيام (دولة إسرائيل) عام 1948، حيث اختلفت طبيعة الصراع والمقاومة بعد قيام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين وذلك تبعا للواقع الذي فرضه الإحتلال الإحلالي على الأرض. كما تستعرض الدراسة

وجهات النظر المختلفة للقوى والفصائل الفلسطينية الفاعلة في المقاومة الوطنية التحررية والتي توضح إختلاف مشاربها وارتباطاتها بالجذور التاريخية والاجتماعية للمقاومة الفلسطينية.

مقدمات المشروع الصهيوني في أرض فلسطين

تلاقى الأهداف الإستعمارية والمطامع الإقتصادية لدول أوروبا مع الرغبة في حل عقدة وجود اليهود في أوروبا - وما سببه ذلك من مشاكل إجتماعية وإقتصادية كبيرة- في أرض فلسطين، إضافة إلى تخطيط الدول الإستعمارية لإجهاض أي محاولة للوحدة بين الشعوب العربية وما يشكله هذا من تهديد للمصالح والأهداف الإستعمارية الغربية في المنطقة.

لذلك جاء التفكير الإستعماري الغربي مبكرا في إستخدام الحركة الصهيونية، وإقامة دولة لها تفصل بين وادي النيل والمغرب العربي من جهة، وبين بقية المشرق العربي من جهة أخرى: لتمزيق وحدته الجغرافية والسياسية، ما يعني أن بداية الأطماع الإستعمارية والمخططات التآمرية التي استهدفت القضية الفلسطينية، هدفت في مجملها لإيجاد كيان غريب مرتبط بالقوى الإستعمارية، ومدعم منها، مهمته منع قيام الوحدة العربية، لا سيما بين مشرقه ومغربيه، وبالتالي استحالة تكوين دولة عربية قوية. مع العلم أن التوجهات الغربية نحو إقامة هذا الكيان الغريب في المنطقة العربية، كان يهدف للتخلص مما عرف آنذاك في أوروبا بـ(المسألة اليهودية)، والأعباء الأمنية والسياسية التي بات يشكلها اليهود ضد الأوروبيين، وجاءت الجهود الغربية لخدمة مصالحها الإستعمارية عبر (وكيل أمين) في المنطقة، والتخلص من عبء اليهود المنتشرين في مختلف أنحاء أوروبا. بل إن قادة أوروبا عرضوا إقامة وطن لهم في فلسطين، وعلى الأخص من جانب فرنسا وبريطانيا، للتخلص من المشكلة اليهودية في أوروبا، وتحقيق مكاسب إستعمارية من الدولة (الدخيلة) التي ستقام في المنطقة العربي، وقد اشتد التنافس الإستعماري الأوروبي نهاية القرن التاسع عشر لورثة الإمبراطورية العثمانية، في الوقت الذي حاول فيه نشطاء الحركة الصهيونية بدعم أوروبي الضغط عليها للموافقة على منح اليهود حق الاستيطان في فلسطين.¹

¹ أبو عامر، عدنان، وعد بلفور وإقامة الكيان الصهيوني من النكبة إلى النكسة ثم السلام، مجلة البيان السعودية، الرياض، 2014، ص 180.

التقت هذه الاطماع والمخططات الغربية مع مصالح الحركة الصهيونية، التي سبق أن بلورت أهدافها وعملت على تحقيقها بأكثر من طريقة.

الصهيونية هي حركة عنصرية دينية استيطانية تهدف إلى تجميع (الشعب اليهودي) في أرض فلسطين، ويعتقد اليهود أن المسيح المخلص سيأتي في آخر الزمان ليعود بشعبه إلى أرض الميعاد ويحكم العالم من جبل صهيون، وقد حوّل الصهيوونيون هذا المعتقد الديني إلى برنامج سياسي، كما حولوا الشعارات والرموز الدينية إلى شعارات ورموز دنيوية سياسية، استندت التيارات الصهيونية المختلفة إلى مقولة (الشعب اليهودي)، إحياءً أن الأقليات اليهودية المنتشرة في العالم لا تشكل أقليات دينية ذات انتماءات عرقية وقومية مختلفة، إنما تشكل أمة واحدة توجد في الشتات أو المنفى بعيداً عن وطنها الأصلي أرض الميعاد أو صهيون أي فلسطين.¹

مارست الحركة الصهيونية العنصرية ضد العرب واليهود على حد سواء، فهي تنكر على يهود الشتات حقهم في الإنتماء إلى الشعوب التي يعيشون بين ظهرانيها، كما أنها تقتصر دائماً أنهم يتسمون بحالة من الشذوذ المرضي، وتتكبر على الفلسطينيين العرب حقهم في العيش على أرضهم وتقرير مصيرهم وممارسة سيادتهم في وطنهم.²

إستخدمت الحركة الصهيونية المعتقدات الدينية كأساس لمشروعها العنصري الإستعماري في أرض فلسطين، ونرى ذلك واضحاً بشكل كبير في تسمية الحركة، فالصهيونية مشتقة من كلمة صهيون والتي تعني مدينة الملك الأعظم أو الإله (ملك إسرائيل) كما تشير إلى إسم حصن يدعي الصهيوونيون أن النبي داوود عليه السلام هو من أطلق عليه هذا الإسم،³ لكن هذا الأساس الديني اصطدم بمعتقدات ومسلمات لدى رجال الدين اليهود منها أن الله استخلف اليهود أن لا يعودوا لأرض فلسطين حتى يخرج المسيح المخلص وأن لا يتمردوا على شعوب

¹ الموسوعة الفلسطينية، دمشق، المجلد الثالث، الطبعة الأولى، 1984.

² عطوي، محمد، الصهيونية في نكراها المنوية الأولى، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، ع1998، 23، ص9.

³ باخريسية، محمد، الصهيونية بايجاز، الطبعة الأولى، 2001،

<https://www.muslim-library.com/dl/books/ar0981.pdf>

العالم ولا يريقوا الدماء ويقاتلوا من أجل تقصير مدة الشتات، وإذا لم يلتزموا بهذه الايمان فان الله سوف يستبيح دماءهم ويسحقهم.¹

الحقيقة ان هناك اسباب مغايرة للطرح الديني الذي حاولت الحركة الصهيونية التخفي خلفه، والادق ان نبحث عن الجذور التاريخية الحقيقية للحركة الصهيونية في شرق اوروبا، وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر على وجه التحديد. فمجتمعات القارة الاوروبية كانت تتحول بشكل سريع من الاقطاع إلى الرأسمالية، صاحبها انفجار سكاني نتج عنه أعداد كبيرة من اليهود، لم يكن من الممكن استيعابها بسرعة في الإقتصاد الرأسمالي الصناعي الجديد، الامر الذي خلق المشكلة المعروفة ب (المسألة اليهودية).²

ويمكن اجمال اسباب ظهور الحركة الصهيونية بما يلي:

1. فشل فكرة الاندماج مع الشعوب الاوروبية خاصة بعج ان خاب امل اليهود من التحرر والمساواة.
2. حفاظ اليهود على الروابط الدينية والتاريخية والاجتماعية بينهم خلال قرون طويلة.
3. ظهور نشاطات معادية ضد اليهود في اوروبا.
4. تأثر اليهود من الحركات القومية التي ظهرت في اوروبا وعملت على إقامة دول ذات طابع قومي.
5. الظروف الدولية المريحة وخاص ضعف الدولة العثمانية التي كانت فلسطين جزء منها.
6. ظهور شخصيات بارزة ومفكرين يهود وغير يهود دعوا إلى اليقظة القومية ويعتبرون مبشرين للحركة الصهيونية.

¹ باخرية، محمد، الصهيونية بإيجاز، مرجع سابق، ص2.

² عطوي، محمد، الصهيونية في ذكراها المئوية الأولى، مرجع سابق، ص 7.

طُرحت عدة حلول (للمشكلة اليهودية)، منها الحل الاشتراكي الثوري الذي يرى ان الثورة الإجتماعية ستحل مشاكل الكادحين والأقليات، والحل الاشتراكي القومي الذي يطالب باستقلال حضاري ثقافي لليهود كأقلية قومية متميزة داخل إطار الدولة الاشتراكية، ثم كان الحل الصهيوني الذي لا يرى أي حل لمشكلة اليهود الا عن طريق توطينهم في فلسطين.¹

انطلق مفكرو الحركة الصهيونية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في اوروبا لتحديد معالم الوطن القومي الذين يريدون، على بعض الركائز التراثية التي اعتمد عليها بعض الباحثين اليهود لتحديد الأرض المقدسة وكما ورد في كتاب التوراة، وفي هذا يقول تيودور هرتزل الذي يعتبر الأب الروحي لهذه الحركة في مذكراته: "ان الشعار الذي يجب أن نرفعه هو فلسطين داوود وسليمان" وأن المساحة التي يريدونها هرتزل بذلك تمتد من النيل إلى الفرات"، وبذلك إرتبطت الحركة الصهيونية العالمية في اواخر القرن التاسع عشر بهدف سياسي علني يتمثل في إقامة دولة يهودية في فلسطين، ولقد استندت في مطالبتها بتحديد دولة اسرائيل إلى الحجج الدينية والتاريخية وتأثرت بالنزعة القومية العنصرية التي سادت اوروبا في القرن التاسع عشر، ففي عام 1896 م وضع تيودور هرتزل كتابه المعروف الدولة اليهودية والذي ظهر بالألمانية والفرنسية والانجليزية، و وضع عبارته "المسألة اليهودية" وبعد أن اقتنع جميع اليهود وحيثما كانت مواطنهم انهم كانوا هدفا للاضطهاد من جانب غير اليهود في وسط وشرق اوربا وروسيا القيصرية، وقد حدد هرتزل الذي انتخب رئيسا للمؤتمر هدف الصهيونية التي تسعى إلى لتحقيقه بقوله "أن غاية الصهيونية هي خلق وطن للشعب اليهودي في فلسطين يضمنه القانون العام".²

اعتمدت الصهيونية طوال تاريخها على استثمار المصائب التي كانت تحل باليهود في اوروبا الشرقية والوسطى، من أجل أحداث هجرة معتبرة نحو فلسطين، فضلاً عن الصفقات التآمرية التي قامت بها لتهجير يهود العالم نحو الكيان الجديد. وتمتعت الحركة

¹ عطوي، محمد، الصهيونية في ذكراها المئوية الأولى، مرجع سابق، ص8.

² صامري، خولة، جذور الصراع العربي الاسرائيلي، رسالة ماجستير غير منشورة، بسكرة، 2013.

الصهيونية بقدرة كبيرة على الاستجابة والتكيف وانتهاز الفرص واستغلال الظروف الدولية والمآسي التي لحقت باليهود، وتوظيفها لخدمة أهدافها الإستراتيجية.¹

وقد وصف ثيودور هرتزل أهمية الإضطهاد في تحقيق أهدافهم قائلا: " ان الصهيونية وليدة الضغط والإضطهاد وان لم يكن هناك ضغط واضطهاد ضد اليهود فيجب ان نخلقهما لكي نقوي الصهيونية ونجعل اليهود يتحركون لتحقيق أهدافها". وقد كشفت الوثائق الالمانية عن إتفاق بين النازية والصهيونية ابان الحرب العالمية الثانية، يدعو إلى ذبح اليهود الشباب الذين يرفضون الهجرة إلى فلسطين وتسليم كبار السن من الرجال والنساء إلى المذابح الهتلرية النازية، فقد كان هدف الحركة الصهيونية يرمي إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين وليس إلى مكافحة النازية أو مساعدة اليهود المضطهدين على مقاومتها.²

عندما تبلورت الحركة الصهيونية وظهرت اواخر القرن التاسع عشر كحركة سياسية تسعى لتحقيق مشروعها الإستعماري الاستيطاني في فلسطين، رأى قادتها، وفي مقدمهم ثيودور هرتزل، أن نجاح هذا المشروع يحتاج أولا وقبل كل شيء إلى كسب تأييد الدول الكبرى، ثم كسب تأييد اليهود أنفسهم. ومن هنا كان عملهم لتشكيل إطار سياسي جامع يضم كل الهيئات والمؤسسات والأفراد الصهاينة، ويبرز كقوة منظمة ساعية لتحقيق تلك الأهداف. وهكذا أنشئت المنظمة الصهيونية العالمية في المؤتمر الصهيوني الأول الذي انعقد في بازل في سويسرا في اغسطس 1897 والتي تولت منذ ذلك الحين الإشراف على العمل والأجهزة الصهيونية واعتبرت ولادتها بداية العمل الرسمي المنظم لتحقيق المشروع الصهيوني.³

اكتشف هيرتزل منذ بداية المشروع الصهيوني حقيقة بديهية، وهي انه لا بد في تنفيذ الرؤية الصهيونية من الإعتماد على دولة كبيرة تقوم بتوفير الأرض للمستوطنين الصهيوينيين،

¹ الشريف، محمد، المشروع الصهيوني في مئة عام: الانزلاق نحو اليمين والتطرف، مركز الدراسات الإستراتيجية، 1997.

² الجبوري، جميل، جذور القضية الفلسطينية، الطبعة الأولى، 1991، ص 27.

³ الشريف، محمد، المشروع الصهيوني في مئة عام: الانزلاق نحو اليمين والتطرف، مرجع سابق، ص 11.

وبحمايتهم ضد السكان الأصليين، وبالدفاع عنهم في المحافل الدولية، لذا توجه إلى جميع الدول ذات المصالح في الشرق الأوسط ابتداء بالإمبراطورية العثمانية، حيث سعت الحركة الصهيونية بكل ما تمتلك من إمكانيات ووسائل مختلفة لإقناع الدولة العثمانية بالمصادقة على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وتقدم الصهاينة عام 1902 بعرض مغر للسلطان عبد الحميد بتسديد جميع ديون الدولة العثمانية، وبناء أسطول لحمايتها، وتقديم قرض بقيمة 35 مليون ليرة ذهبية لخزينتها، لكنه رفض العروض كلياً، مما حفزهم لتوثيق علاقاتهم مع القوى الإستعمارية ليصبحوا جزءاً من المعادلة الدولية التي رسمت خطوطها بعد الحرب العالمية الأولى.¹ توجهت الحركة الصهيونية بعدها إلى ألمانيا وفرنسا، ثم بريطانيا التي توجت جهودها معها بإصدار وعد بلفور.

وعد بلفور

سعت بريطانيا إلى ضمان مصالحها بعد (الانتصار الوشيك) لدول الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، وقد سارت لتحقيق هذا الهدف في عدة اتجاهات، من هذه الإتجاهات التفاوض مع المنظمة الصهيونية العالمية حول مستقبل فلسطين، وقد دفعها إلى ذلك الحاجة الماسة لإستخدام النفوذ اليهودي في الولايات المتحدة لدفعها للمشاركة في الحرب إلى جانب بريطانيا وحلفائها، فضلاً عن وجود النفوذ اليهودي الصهيوني في الحكومة البريطانية، من خلال وزير الداخلية الصهيوني صموئيل هربرت، إضافة إلى النصارى المتصهينين مثل رئيس الوزراء لويد جورج، ووزير الخارجية آرثر جيمس بلفور.²

أسفرت المفاوضات البريطانية - الصهيونية عن اصدار وزير خارجية بريطانيا آنذاك ما عرف ب (وعد بلفور) في 1917/11/2 على لسان ملك بريطانيا موجهاً لأحد زعماء الحركة الصهيونية (ليونيل روتشلد)³ ويدور هذا (الوعد) حول ثلاثة أمور:

¹ أبو عامر، عدنان، وعد بلفور وإقامة الكيان الصهيوني من النكبة إلى النكسة ثم السلام، مرجع سابق، ص 181.

² صالح، محسن، صالح، محسن، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مرجع سابق، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2012، ص 32 - 34.

³ أبو عامر، عدنان، وعد بلفور وإقامة الكيان الصهيوني من النكبة إلى النكسة ثم السلام، مرجع سابق، ص 182.

- 1- أن بريطانيا تؤيد انشاء وطن قومي لليهود بفلسطين.
 - 2- المحافظة على الحقوق المدنية والدينية للطوائف الغير يهودية.
 - 3- الحيلولة دون أحداث أي أثار معاكسة لليهود في بلاد غير الوطن القومي.¹
- ويمكن اجمال الاسباب المباشرة لقيام بريطانيا بإصدار وعد بلفور بعدة نقاط:
- 1- المصالح الإستعمارية ورؤية البريطانيين عدم إستطاعة أي أحد القيام بالمهام التي يريدونها غير اليهود عن طريق الحركة الصهيونية.
 - 2- أن تكون الدولة اليهودية خط الدفاع الأول عن قناة السويس
 - 3- إستمرار تجزئة الوطن العربي.
 - 4- رغبتها في كسب الرأي العام اليهودي في الولايات المتحدة، لام لهم من تأثير سياسي واقتصادي.
 - 5- الخشية أن يسبقها الألمان والحلفاء بوعد مماثل، مما قد يغير مسيرة الحرب لصالحهم.
 - 6- الخوف من النهوض المتوقع لحركة التحرر في فلسطين.
 - 7- مكافأة (وايزمان) لخدماته البيت قدمها أثناء الحرب، واكتشافه مادة (الأسيتون) الفعالة، وهي نوع من المتفجرات المستخدمة آنذاك.²

نتائج وعد بلفور

شكل وعد بلفور اول اعتراف رسمي لمطالب الحركة الصهيونية،³ حيث تم الاعتراف باليهود ليس كلاجئين أو مضطهدين مساكين، والهدف منه ليس هدفا خيريا بل سياسي

¹ قدورة، زهية، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1967م، ص196.

² أبو عامر، عدنان، وعد بلفور وإقامة الكيان الصهيوني من النكبة إلى النكسة ثم السلام، مرجع سابق، ص 183.

³ الجبوري، جميل، جذور القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 18.

إستعماري، وستبذل بريطانيا ما بوسعها لتيسير تحقيق هذا الهدف، وهذا هو الجوهر الواضح للوعد.¹

وقد شكل وعد بلفور ذروة الصراع العربي الصهيوني في فلسطين، بعد إنجاز هدفه بإقامة الوطن القومي اليهودي، ومهد الوعد لنتامي قوة الصهاينة، وضعف العرب، نتيجة لواقع التجزئة وتركة الإستعمار، وأدى إلى تثبيت الكيان الصهيوني ككتلة عسكرية متقدمة للغرب، وقاعدة إستراتيجية في المنطقة، وساهم في السيطرة على معظم مساحة فلسطين، بزيادة كبيرة عما حدده قرار التقسيم، وأدى إلى تهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين العرب من ديارهم. وتحويلهم إلى لاجئين ونازحين، وكان من نتائجه وقوع ملايين الفلسطينيين العرب تحت حكم الصهاينة، والتحكم باملاكهم ومصادرتها، وشارك في كشف تعاون بعض الزعامات العربية مع بريطانيا والحركة الصهيونية مقابل وعود بالسلطة والإستقلال.²

تم تضمين وعد بلفور في صك الإنتداب الصادر عن عصبة الأمم في 1922/1/24، وبذلك أصبح إلتراما رسميا معتمدا دوليا،³ فتحت بريطانيا على أثره الابواب واسعة للهجرة اليهودية بذرائع عدة، كما عملت على تخصيص اراض للوافدين اليهود على حساب السكان الأصليين عن طريق تسهيل بيع الأراضي لليهود واجبار الفلسطينيين على بيع اراضيهم بسبب ارتفاع الضرائب وعدم القدرة على سدادها، عملت بريطانيا على تسليح اليهود وتدريبهم وإشراكهم في الإدارات والمؤسسات المختلفة ما شكل البداية لعملية تهويد مخطط لها.

تجاهلت بريطانيا إلتراماتها إتجاه الفلسطينيين كدولة منتدبة لمساعدتهم وتهيأتهم لنيل الإستقلال، حيث تضمن صك الإنتداب مسؤولية الدولة المنتدبة (بريطانيا) في الارتقاء بمؤسسات الحكم المحلي، وصيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين، وهذا يعني ان لا يقف وعد بلفور في نهاية الامر عائقا في وجه ابناء فلسطين ضد الارتقاء بمؤسساتهم وإقامة دولتهم.⁴

¹ أبو عامر، عدنان، وعد بلفور وإقامة الكيان الصهيوني من النكبة إلى النكسة ثم السلام، مرجع سابق، ص 183.

² المرجع السابق، ص 179.

³ صالح، محسن، صالح، محسن، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مرجع سابق، ص 41.

⁴ المرجع السابق.

تكررت بريطانيا لكل مسؤولياتها إتجاه صك الإنتداب وتجاوزت حتى بنود وعد بلفور الذي تضمن الحفاظ على الحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية، ما مكن الحركة الصهيونية من بناء قوة كبيرة قادرة على الإستيلاء على أرض فلسطين بالقوة وسلب شعبها كافة حقوقهم تحت نظر بل بحماية الدولة المنتدبة (بريطانيا).

رفض المشروع الصهيوني في أرض فلسطين

قاوم الشعب الفلسطيني المشروع الصهيوني منذ بدأت أذرعه بالامتداد إلى أرض فلسطين، ذلك ان الطبيعة الاستيطانية - العنصرية - الأجلائية التي مثلها الإستعمار الصهيوني، سرعان ما هددت ومنذ الموجة الأولى للهجرة اليهودية عام 1982 مصالح الفلاحين العرب سكان البلاد الأصليين. أخذ وعي بعض فئات المجتمع الفلسطيني يتبلور إتجاه الخطر الصهيوني، وظهر على شكل تناقض وجودي بين المهاجرين الجدد كغزاة للأرض وبين سكان الأرض الأصليين، فالجانب الاستيطاني من المشروع الصهيوني اقتضى شراء الأراضي العربية، والجانب العنصري من المخطط الصهيوني جعل الحركة الصهيونية تسعى إلى امتلاك الأراضي العربية والاستيطان فيها استيطانا أجلائيا على اساس دعوته إلى رفض (قوة العمل العربية) وعدم التعامل الا مع العمال الزراعيين اليهود وغيرهم من المهاجرين الصهيونيين إلى فلسطين. وهكذا، وجد العديد من الفلاحين الفلسطينيين العرب أنفسهم مشردين أو مطرودين من اراضيهم التي طالما عملوا فيها واعتاشوا منها.¹

تمثلت أعمال المقاومة في نهايات الحكم العثماني بالإحتجاجات ورفع العرائض للباب العالي في الأستانة مطالبةً بمنع هجرة اليهود إلى أرض فلسطين ومنع تملكهم لأراضي العرب، وأحيانا بالضغط على السلطات العثمانية من أجل تغيير والي أو متصرف يشك السكان المحليون انه يتراخى في منع هجرة اليهود إلى أرض فلسطين. إضافة إلى بعض الاحتكاكات العفوية بين السكان المحليين والمهاجرين الجدد كمحاولات من السكان لمنع المهاجرين من إقامة مستوطنات.

¹ عبد الرحمن، اسعد، قراءة جديدة لبدایات حركة المقاومة الفلسطينية 1882-1916، الجامعة الاردنية، عمان، 1982،

احتج وجهاء القدس ضد رشاد باشا متصرف القدس في مايو 1890 عندما أبدى محاباة للصهاينة، وفي عام 1891 قدم عدد كبير من وجهاء القدس مذكرة احتجاج إلى الباب العالي في الأستانة يطالبونه بالتدخل لمنع الهجرة اليهودية وتحريم امتلاك اليهود للأراضي الفلسطينية، وكذلك فعل أهل نابلس وغيرهم من أهل المدن الفلسطينية الأخرى، وفي العام التالي لاحظ أهالي قرية الخضير ومجلس تنامي عدد المستوطنات اليهودية في أراضيهم، فقاموا بهجوم مسلح عليها أسفر عن سقوط قتلى من الطرفين. وشهد عام 1900 حملة ضخمة لجمع التوقيعات على عرائض تمنع بيع الأراضي للمهاجرين اليهود، ونشطت وسائل الاعلام العربية في هذه النوعية.¹

وجد الفلسطينيون أنفسهم في نهاية الحرب العالمية الأولى وبعد انهيار الدولة العثمانية، في مواجهة مباشرة مع خطرين تكشفًا عن حجمهما الكبير في آن واحد، وهما الاحتلال البريطاني والغزو الصهيوني الذي نشط في ظل هذا الاحتلال.

جرت هذه المواجهة في ظل ظروف أقليمية ومحلية لا يمكن إغفال أهميتها في التأثير على مجريات المقاومة الفلسطينية وأشكالها، ومدى نجاعتها في منع التقدم في تنفيذ المشروع الصهيوني. حيث شكّل الواقع الإقليمي الجديد بعد انهيار الدولة العثمانية عقبة كبيرة أمام توحيد القوى العربية ضد المشروع الصهيوني الذي يشكل خطرا عليها جميعا.

مرت سنوات بعد الحرب العالمية الأولى وزعامة الحركة العربية القومية، التي قاتلت مع الشريف حسين جنبا إلى جنب مع القوات البريطانية، متمسكة بحلمها في تحقيق وحدة وإستقلال البلدان العربية الواقعة شرقي البحرين الأحمر والابيض المتوسط، وكانت الحركة القومية العربية تعتمد في ذلك على ثمره قتالها ضد الامبراطورية العثمانية وعلى تعاونها مع بريطانيا، وعلى نتائج الدور الذي لعبته في خدمة قضية الحلفاء ضد دول المحور، وعلى متانة الوعود التي حصلت عليها من بريطانيا. وكان من شأن هذا ان يشغلها عن الإعدادات التي تقوم

¹ الزرو، نواف، الموسوعة الفلسطينية الشاملة: مسيرة الكفاح الشعبي العربي الفلسطيني، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، المجلد الثاني، 2016، ص 40.

بها الحركة الصهيونية، خاصة تلك التي تقوم فيها في أماكن بعيدة، كما يشغلها أيضا عن المخاطر المرتقبة للهجرة اليهودية التي كانت ما تزال قليلة.¹

حافظت الزعامات العربية على علاقات ودية مع الحكومة البريطانية، ولم يكن من مصلحتها توتر تلك العلاقات طمعا في تحقيق بريطانيا لعودها لهم بالإستقلال، لذلك غضت النظر عن مخاطر الحركة الصهيونية المتزايدة في فلسطين بدعم وحماية بريطانيا. بل وصل الأمر إلى السكوت عن إجراءات الحركة الصهيونية وتأييدها كما نصت على ذلك إتفاقية (الامير فيصل - وايزمن)، التي تضمنت بنودها تشجيع هجرة اليهود إلى أرض فلسطين وتسهيل إقامتهم فيها، إضافة إلى إتخاذ جميع الإجراءات التي من شأنها تقديم أوفى الضمانات لتنفيذ وعد الحكومة البريطانية بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.²

تحول الجيش البريطاني الذي دخل فلسطين تحت الرايات "الشريفية" إلى جيش إحتلال، وكذلك الأمر بالنسبة للجيش الفرنسي في سوريا، وغيره من الجيوش المستعمرة في بقية البلدان العربية، وكان الأثر المباشر لهذا التحول أن تجزأت الحركة العربية الوطنية الواحدة، تجزئاً موازيا لافتراق مصائر بلدانها، إلى حركات وطنية تقاثل في كل بلد على حدة،³ وهكذا وجدت الحركة الوطنية الفلسطينية نفسها شبيهة وحيدة في مواجهة المشروع الصهيوني بأذرعه المختلفة.

أثر الواقع الإجتماعي والإقتصادي الفلسطيني على شكل الحركة الوطنية الفلسطينية وإجراءاتها على الأرض، قامت المنظومة الإجتماعية الفلسطينية على العشائرية والعائلية، وكان القول المطلق في المدن والقرى الفلسطينية للشيوخ والزعامات الوطنية المحلية، الذين هم رؤساء لعشائريهم أو أعضاء بارزين فيها، تميزت العلاقات بين العائلات والعشائر الفلسطينية بالتنافس الشديد وسادت بينها مظاهر التنافر والعداء، وان تخللها أحيانا علاقات تصالح ووئام وقتي محدود، مثل ذلك ترسبات الفترة العثمانية، حيث كانت السلطة المركزية ضعيفة ودور السلطات

¹ حوراني، فيصل، بدايات الرفض الفلسطيني للمشروع الصهيوني، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1981، ص 74.

² العويسي، عبد الفتاح، جذور القضية الفلسطينية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 140 - 141.

³ حوراني، فيصل، بدايات الرفض الفلسطيني للمشروع الصهيوني، مرجع سابق، ص 75.

العثمانية ضعيفا، مما قوى دور العائلات والزعامات المحلية في رسم الخريطة السياسي، وجمع الزعامات العشائرية والوطنية والدينية في أيدي أشخاص معدودين.¹

استمرت العلاقات الاجتماعية والإقتصادية في المجتمع الفلسطيني في بدايات الإنتداب البريطاني، بنفس الصورة التي كانت عليها في الفترة العثمانية، حيث كان النظام الإقتصادي الشائع في فلسطين شبه اقطاعي؛ فلم يكن لملاك الأرض الزراعية الواسعة سيطرة كاملة على فلاحي الأرض مقارنة مع إقطاعيي أوروبا.²

نمت المكانة الاجتماعية الخاصة بالوجهاء من الاشراف وازداد ثراؤهم المالي، ولم يكن مستغربا ان تتطابق أو تتماثل قمة الهرم السياسي مع قمة الهرم الإقتصادي - الاجتماعي، وهكذا جاءت غالبية القيادات السياسية الفلسطينية من قطاعات البرجوازية التجارية الجديدة الصاعدة ومن شرائح الاقطاع القديم والجديد والاشراف والبرجوازية المتوسطة. وفي الوقت ذاته شكلت القوى الاجتماعية الأدنى قاعدة الهرم السياسي التي أمكن تعبئتها وفقا لاحتياجات القيادة، اما بحكم عواما اللاحق التي تفرضها العلاقات الاقطاعية والعشائرية السائدة، أو بفعل تسييس بعضها بفعل مختلف الظروف التي تساعد - في العادة - على ذلك مثل التعليم، الفكر القومي، الفقر ... الخ.³

ان قيام تجمعات غير متجانسة داخل المجتمع العربي الفلسطيني في فترة الإنتداب البريطاني يعود تاريخها لسببين أساسيين هما:

1- التركيبة الاجتماعية للعائلة الفلسطينية المتدينة والمحافظة بعراققتها التاريخية والتي تعود إلى مئات السنين.

2- التحولات في البنية الإقتصادية لفلسطين نتيجة الإحتلال البريطاني وسياسته الإقتصادية وما رافق من تغيرات إجتماعية نتيجة للهجرة اليهودية.

¹ العباسي، نظام، الأحراب والتجمعات داخل المجتمع العربي الفلسطيني، مركز الابحاث والدراسات الاجتماعية والإقتصادية، 1982، ص 8.

² المرجع السابق، ص 9.

³ عبد الرحمن، اسعد، قراءة جديدة لبدايات حركة المقاومة الفلسطينية 1882-1916، مرجع سابق، ص 118.

ولم يحدث ان شهد مجتمعا من المجتمعات تغيرا جذريا في بنيته السكانية، بالقدر الذي شهده المجتمع الفلسطيني في عهد الإنتداب البريطاني، فبعد ان كان اليهود يشكلون فئة هامشية في ذلك المجتمع، بدأت جموعهم تتناثر بسبب الهجرة اليهودية، وبمساعدة حكومة الإنتداب التي كانت ملزمة بإنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين، حتى بلغوا في نهاية الإنتداب عام 1948 ثلث السكان.¹

إستغلت سلطات الإنتداب الطبيعة العشائرية للمجتمع الفلسطيني، وحالة الولاءات الشخصية أو العائلية أو المحلية السائدة فيه إضافة إلى الامية والفقر المدقع، وعملت على تكريسها وزيادة تجذرها في المجتمع الفلسطيني من أجل تمرير مخططاتها الإستعمارية لأرض فلسطين وتنفيذ وعدّها للحركة الصهيونية بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

لعبت بريطانيا على وتر التنافس العائلي من خلال توزيع الوظائف الحكومية في فلسطين، ما زاد من حدة التنافس والحزابات بين العائلات منذ سنوات الإحتلال الأولى، ففي حين قلصت سلطة آل الحسيني الذين كان لهم منصب رئاسة بلدية القدس ومجلس الافتاء الاعلى في فلسطين، زادوا من نفوذ آل النشاشيبي حين أعطتهم رئاسة بلدية القدس وأبقت مجلس الافتاء لآل الحسيني.²

ومع الإستمرار بهذه السياسة من قبل سلطات الإنتداب زاد التنافس والتناحر على المناصب الحكومية التي كان يرى شاغلوها انهم يخدمون القضية الوطنية من خلالها، وعمل ذلك على حرص نسبة كبيرة من النخب والقيادات الفلسطينية على البقاء قريبين وعلى علاقة جيدة مع سلطات الإنتداب من أجل إستمرار مكانتها وحظوتها في المجتمع والحفاظ على مصالحها الإقتصادية التي تقتضي إستمرار الهدوء والإستقرار.

مثل التنافس العائلي في فلسطين عقبة كبيرة أمام إمكانية تحقيق وحدة وطنية صحيحة ضد الاعداء، وأدّى هذا التنافس والتشاحن إلى اغلاق الطريق أمام بلورة الحركة الوطنية

¹ ياغي، إسماعيل، *التطور الإجتماعي والإقتصادي في فلسطين إبان عهد الإنتداب البريطاني*، مجلة كلية العلوم الإجتماعية: جامعة محمد بن سعود، ع 1982، 6، ص 227.

² العباسي، نظام، *الأحزاب والتجمعات داخل المجتمع العربي الفلسطيني*، مرجع سابق، ص 8.

الفلسطينية بشكل جذري من أجل إنجاز الإستقلال، وبعيدا عن الالهواء الشخصية، إضافة لذلك كان النازع الديني الاسلامي اهم عامل مشترك تلتقي حوله التجمعات والعائلات المختلفة في صراعها ضد العدو ومن هنا يبرز تبوء رجال الدين مركز الصدارة في قيادة الحركة الوطنية. انتمت القيادات الدينية إلى العائلات المتنفة في فلسطين، وكان القائد الديني أيضا صاحب المكانة الأولى أيضا في العائلة التي ينتمي اليها، لذلك يصعب تحديد فيما إذا كانت مكانة القائد الديني تأتي من مركزه العائلي ام من قيادته الدينية ام من طبيعة شخصيته وقوة حضوره.¹

عملت سلطات الإنتداب على تشجيع الصناعات اليهودية وحمايتها، ولكن على حساب مصلحة العرب، وذلك بزيادة الرسوم الجمركية على الواردات لوقاية منتجات الصناعة اليهودية أو الغاء أو تخفيض الرسوم على المواد التي تحتاج اليها الصناعة اليهودية، مثال ذلك ما فعلته في سبيل مصنع الإسمنت نيشر، حيث رفعت الضريبة على الإسمنت المستورد اربعة اضعاف ونصف الضعف عما كانت عليه قبل تأسيس المصنع، حتى يظل الإسمنت اليهودي وحيدا في السوق، إضافة إلى منع تصدير الحبوب والزيت، وهما اساس ثروة البلاد، على الرغم من وفرة محاصيلها حتى تهبط الاسعار ويعجز الفلاح عن تسديد ديونه وتأدية ضرائبه فيضطر إلى بيع أرضه للصهيونيين. كما ألغت سلطات الإنتداب الضريبة على كثير من الاصناف التي تحتاجها المصانع اليهودية لزيادة ارباحها. واعطت امتيازات إستراتيجية ومربحة جدا لأعضاء في الحركة الصهيونية مثل امتياز استخراج املاح البحر الميت ومعادنه وامتياز روتمبرغ لإنتاج الطاقة الكهربائية. وتكون بذلك سلمت الحركة الصهيونية منبعي الثروة في البلاد: الطاقة الكهربائية وموارد الصناعة الكيماوية.²

وهكذا نجد ان حكومة الإنتداب البريطاني قد أعاققت مسيرة التطور الإجتماعي والإقتصادي في فلسطين في شتى المجالات حتى تعمل على تحقيق قيام الوطن القومي اليهودي في هذه البلاد، وقد نجحت في ذلك إلى حد كبير، ومكنت اليهود من السيطرة إجتماعيا

¹ العباسي، نظام، الأحزاب والتجمعات داخل المجتمع العربي الفلسطيني، مرجع سابق، ص 14.

² زعيتر، أكرم، القضية الفلسطينية، دار المعارف، 1986، ص 78 - 79.

وإقتصاديا على البلاد حتى نجحوا في النهاية في تأسيس دولتهم وطرد الشعب العربي الفلسطيني وتشريده من أرضه واقتلعه من جذوره.

الحركة الوطنية الفلسطينية

قامت الحركة الوطنية الفلسطينية في ظل عزلة أقليمية وفُرقة محلية، لكنها استطاعت رغم صعوبة هذه الظروف أن توصل صوتها للعالم، وأن تاخر تقدم المشروع الصهيوني في أرض فلسطين، حيث زادت تكاليفه وقَلَّصت حدود مخططاته التي تطل كل فلسطين والدول العربية المجاورة، وقامت بكشف تواطؤ الحكومة البريطانية مع الحركة الصهيونية وتقديم الدعم لها على حساب سكان فلسطين الأصليين، الذين من المفترض ان تقدم الحماية والمساعدة لهم للارتقاء بمؤسساتهم وتهيأتهم للإستقلال وفق بنود صك الإنتداب.

حاولت الحركة الصهيونية الصاق مظاهر الصراع الديني بمخططاتها الإستعمارية العنصرية، رفضت الحركة الوطنية هذا النوع من الصراع، وبيّنت انه رغم إحتواء الصراع مع الحركة الصهيونية على جانب ديني لا يمكن إغفاله، كون فلسطين تحتوي على مقدسات دينية مهمة للمسلمين والمسيحيين، وإعتبار فلسطين أرض وقف اسلامي، الا ان رفض ومقاومة المشروع الصهيوني حمل في طياته مقاومة الحروب الدينية والطائفية، وتعاملت معه الحركة الوطنية الفلسطينية على انه صراع سياسي ذا أثر وجودي. كما وصفه دكتور علم الحقوق والفلسفة الدكتور يوسف هيكل: " ان النضال بين العرب واليهود نضال سياسي صرف، ليس هو بالنضال الإقتصادي، وليس هو بالنضال الجنسي، وليس هو بالنضال الديني، كما تريد ان تصوره الصهيونية وبعض الصحف البريطانية"، وأضاف: " ان الصهيونية تهاجم فلسطين وأهلها بكل ما لديها من قوة، وتريد استخلاصها منهم وإخراجهم منها، وإنشاء مملكة يهودية فيها خاصة ببني اسرائيل، والعرب يحبون وطنهم، ويقدمون فلسطين، ويناضلون في سبيل بقائها عربية لهم، مهما كان ثمن ذلك، وما النضال الإقتصادي الا وسيلة يتخذها كل من الطرفين للوصول إلى غايته السياسية"¹

¹ هيكل، يوسف، القضية الفلسطينية تحليل ونقد، دار الفجر، يافا، 1937، ص 64 - 65.

انطلق الرفض الفلسطيني للصهيونية من الحذر الشائع تجاه اليهود، وهو حذر حفزته نوازع إجتماعية وإقتصادية ودينية، سبق وجودها وجود الصهيونية، وغذاء شيوع انباء الخطة الصهيونية، وانصب في البداية احتجاج الحركة الوطنية الفلسطينية على الصهيونية على اساس أنها تثير التعصب الديني في القرن العشرين، والاثرة والانانية والطمع الخبيث، الذي جر على الإنسانية بلاء الحرب العالمية.¹

نتيجة لسياسة الإنتداب والتي كانت تهدف إلى تحقيق أهداف الصهيونية في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين إلتزاما بتنفيذ (وعد بلفور) من خلال تشجيع حكومة الإنتداب هجرة اليهود إلى فلسطين، مما أدى إلى قيام الإضطرابات والمظاهرات والثورات، فكانت، موجات التوتر ترتفع وتخفض مرتبطة ارتباطا مباشرا بارتفاع الهجرة اليهودية وانخفاضها، وبالإجراءات التي تقوم بها سلطات الإنتداب البريطاني على الأرض خدمة لأطماعها الإستعمارية وتسهلا للمشروع الصهيوني، وتوالت موجات التوتر منذ بداية الإنتداب البريطاني على فلسطين، فكانت اول مظاهرة سياسية في فلسطين ضد الإنجليز يوم الجمعة 1920/2/27 في القدس، فقد اشترك فيها أكثر من 40000 متظاهر فلسطيني وامتدت المظاهرات إلى مدينة يافا وسائر المدن الفلسطينية.²

شكلت الهجرة اليهودية وإجراءات تنفيذ المخطط الإستعماري العنصري في أرض فلسطين، المحرك الاساسي للمقاومة الوطنية الفلسطينية، بدأت على شكل احتجاجات واحتكاكات عفوية كردة فعل على طرد الفلاحين من اراضيهم وعلى السياسات الإقتصادية التي اضعفت الإقتصاد الفلسطيني وحرمت الشعب من مصادر رزقه المتمثلة بالزراعة وبعض الصناعات التحويلية لصالح الإقتصاد الصهيوني الناشئ.

فقد وضع الفلسطينيون منذ الأيام الأولى للإنتداب البريطاني على بلادهم تقاليد المقاومة المدنية الطويلة، التي امتدت ليومنا هذا، وشملت الإحتجاجات والإضرابات والمظاهرات،

¹ حوراني، فيصل، بدايات الرفض الفلسطيني للمشروع الصهيوني، مرجع سابق، ص 76.

² الساعاتي، أحمد، تطور الحركة الوطنية الفلسطينية في عهد الإحتلال والإنتداب البريطاني (1917-1948)، عمال المؤتمر العلمي الرابع: فلسطين... واحد وستون عاماً، الجامعة الإسلامية، كلية الآداب، غزة، 2009، ص 302.

وأصبحت المناسبات الوطنية للحداد القومي للشعب الفلسطيني. وأجاد الفلسطينيون إستعمال الرموز التي تعتبر من مقومات المقاومة المدنية، وأدوات التعبير عن مشاعر الأمة وأفكارها في كل مكان، وإستخدموا الأعلام السوداء وشارات الحداد وإغلاق الدكاكين ومصاريح النوافذ وإخلاء الشوارع من الجمهور، ورفع الأعلام الوطنية، وغيرها من أساليب المقاومة المختلفة في العمل السياسي.¹

تنوعت أشكال المقاومة الفلسطينية للمشروع الصهيوني ما بين التعبير عن الرفض والاحتجاج، المظاهرات المنظمة، والمقاومة العنيفة المسلحة. تداخلت هذه الأشكال مع بعضها البعض، ومن الصعوبة على أي باحث ان يحصر شكل واحد من أشكال المقاومة في موقف معين أو فترة زمنية محددة. تقف الدراسة في هذا البند عند محطات بارزة في تاريخ المقاومة الفلسطينية قبل عام 1948، بعيدا عن التفاصيل والسرد اليومي للأحداث، محاولة ان تبرز سمات كل شكل من أشكال المقاومة والأهداف الوطنية التي تبنتها، وردة فعل سلطات الإنتداب البريطاني عليها من حيث التجاوب أو القمع.

بدأت المقاومة الوطنية الفلسطينية على شكل احتجاجات ومظاهرات عفوية، لم يكن يخطط لها، ولا تحمل مطالب وطنية واضحة، انما إقتصرت على التعبير عن الرفض والشعور بالقلق والخوف من المشروع الصهيوني في فلسطين.

وحدّ الإحساس بجسامة الخطر الوافد جميع الفئات الفلسطينية: مسلمين ومسيحيين، سياسيين وغير سياسيين، فلاحين وتجارا ومهنيين، كتّابا وصحفيين، سكان مدن صغيرة وكبيرة. ولدت الحركة الوطنية الفلسطينية بصورة لم تبلغها ولادة الحركة الوطنية في المرحلة ذاتها، فالحركة القومية لم توحد الفلسطينيين لأنه لم يكن هناك إتفاق على الانفصال عن الدولة العثمانية مهما كان ضعفها وجمودها، ولكن الحركة الصهيونية الغربية والغربية، والتي انكشف امرها بسرعة، اوجدت حالة من الوئام والإتفاق على خطرها وضرورة مقاومتها بالسبل المتاحة.²

¹ أبو عامر، عدنان، وعد بلفور وإقامة الكيان الصهيوني من النكبة إلى النكسة ثم السلام، مرجع سابق، ص 188.

² علقم، نبيل، تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ودور المرأة فيها، مركز دراسات التراث والمجتمع الفلسطيني / جمعية إنعاش الأسرة، 2005، ص47.

توحدت القوى والفئات الفلسطينية جميعها في مواجهة المشروع الصهيوني، واتفقت على مقاومة مخططات الحركة الصهيونية، لكن وحدتها وإتفاقها على شكل المقاومة المناسب لم يكن بنفس درجة الإتفاق على فكرة المقاومة، ذهب الفلاحون وسكان القرى المتضررون بشكل مباشر من إجراءات الحركة الصهيونية على الأرض إلى فكرة المقاومة الشعبية الشاملة (سواء السلمية أو المسلحة)، وأيدهم قطاعات من المثقفين ومن لديهم اطلاع على حجم المخاطر التي تشكلها الحركة الصهيونية على فلسطين والأمة العربية، بينما ذهبت معظم القيادات السياسية - التي تجمع بين الزعامة العشائرية والسياسية والإقتصادية - إلى الإعتماد على الدولة المنتدبة (بريطانيا) في وقف المشروع الصهيوني في فلسطين، مفترضين عدم علم بريطانيا بمخططات ونوايا الحركة الصهيونية، وفي الحقيقة انهم كانوا يختارون أكثر الوسائل هدوءاً وبعداً عن ازعاج السلطات البريطانية، حرصاً على مصالحهم الإقتصادية وعلى نفوذهم الإجتماعي والسياسي في ظل الإنتداب البريطاني.

خلطت الحركة الوطنية الفلسطينية في طرق مقاومتها بين المفاهيم المستمدة من الثقافة العربية - الاسلامية، كالمقاومة الشعبية العنيفة والمقاومة العسكرية -التي اتصفت بالتردد وعدم التنظيم-، وبين الأساليب المستمدة من الثقافة الغربية كتكوين الجمعيات ورفع الإحتجاجات، وكتابة المقالات وغيرها. ويعني ذلك أنه فرض على الحركات الوطنية العربية منذ نشأتها الأولى أن تستعمل بعض الأساليب الغربية التي هي جزء من الثقافة الغربية من أجل مقاومة الغزو الإستعماري الغربي نفسه بما في ذلك الإستعمار الاستيطاني الصهيوني، وظلت هذه المعادلة هي نقطة الضعف الكبرى في الحركات القومية والوطنية على حد سواء، اذ ان مقاومة العرب والفلسطينيين للآخر الصهيوني أو الغربي، بما يعطيه لهم أو ينقلونه عنه من وسائله وأفكاره، ظلت وسائل وافكار عاجزة، لان إستعمالهم لها سيظل متخلفاً عن منتجها في كافة المجالات التقنية والإقتصادية والإجتماعية، وأخطرها المجالات الفكرية التي تحول بين الأمة وبين تجديد ثقافتها من الداخل، لا استيراد ثقافة الغازي لإستعمالها ضده. ولعل هذا الامر هو من اهم عوامل ضعف الحركات الوطنية. والسبب في ذلك ان الحركات الوطنية لم تنشأ من أجل التغيير الداخلي أو من أجل النهوض الوطني، بل من أجل مقاومة (المحتل الغريب)، في حين ان

البنى الإجتماعية والثقافية تتعرض للتفكك والانحلال بتأثير العدو نفسه، وهكذا ظلت التحديات الداخلية على حالها بل انها كانت تتفاقم مع كل حالة تراجع أو ضعف أو هزيمة للحركة الوطنية من قبل اعدائها.¹

أشكال وسمات المقاومة الوطنية الفلسطينية قبل عام 1948

تمسك الفلسطينيون بحقهم الكامل في فلسطين وأصروا على إستقلالهم مهما كلف الثمن، نشأت الحركة الوطنية الفلسطينية على مجموعة من الأسس، وتمحور النشاط السياسي الفلسطيني فترة الإنتداب البريطاني حول مطالب محددة أبرزها:

- الغاء وعد بلفور لما يتضمنه من ظلم واجحاف بحقوق الأغلبية الساحقة من السكان.
 - إيقاف الهجرة اليهودية.
 - وقف بيع الأراضي لليهود.
 - إقامة حكومة وطنية فلسطينية منتخبة عبر برلمان يمثل الإرادة الحقيقية الحرة للسكان.
 - الدخول في مفاوضات مع البريطانيين لعقد معاهدة تؤدي في النهاية إلى إستقلال فلسطين.²
- مارست الحركة الوطنية الفلسطينية أشكال كثيرة من مقاومة المحتل نلقي الضوء على أكثر هذه الأشكال ظهوراً وفاعلية في مقاومة المحتل:

- المقاومة السياسية السلمية

مثّلت المقاومة السلمية أول أشكال المقاومة الوطنية الفلسطينية وأكثرها إنتشاراً وإستمراراً، وقد شملت عدّة أساليب:

¹ علقم، نبيل، تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ودور المرأة فيها، مرجع سابق، ص 49.

² صالح، محسن، صالح، محسن، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مرجع سابق، ص 44.

الحملة الإعلامية الصحفية

يعود تاريخ الصحافة في فلسطين إلى عام 1908، إلا أن أكثر الصحف أهمية خلال فترة الإنتداب البريطاني كانت: فلسطين، الدفاع، الجامعة الإسلامية، بالإضافة إلى بعض الصحف الدورية والأسبوعية والشهرية كالقدس، إلى الأمام، الاتحاد.¹ وقد شكلت الصحافة محورا مهما من المقاومة الفلسطينية للإنتداب البريطاني، وأخذت دورها الحيوي في هذه المقاومة، من خلال بعض الأشكال:

أ- النشاط الذي أبداه مراسلو الصحف ومحرروها في تدبيج المقالات الحماسية والنتقيفية، وتنوير الجمهور الفلسطيني باخر أخبار المقاومة.

ب- إصدار مطبوعات باللغات الأجنبية كانت تهرب سرا وتوزع على أفراد الجيش البريطاني.

ت- التوعية بمخاطر الوجود والهجرة اليهودية عبر الكتب والصحف، ومن اهم من كتب في تلك الفترة خليل السكاكيني، نجيب عازوري.

ث- إصدار الجمعية الفلسطينية لمقاومة الصهيونية عام 1919 دراسة تدعو لتطوير البلاد فكريا وحضاريا وإجتماعيا، بعنوان: فلسطين وتجديد حياتها.

ج- إصدار جمعية النهضة الوطنية كراسة عام 1923 بعنوان: نداء وعهد، أكدت فيها "أن تحرير الأمة وإنقاذها من براثن الصهيونية لا يتأتى ولن يتأتى من بريطانيا ولا من أي قوة خارجية، ففي يد الأمة وفي يدها فقط مستقبلها.

ح- الجولات المستمرة لأعضاء اللجان القومية والمنظمات الشعبية في القرى والمدن، وعقد الاجتماعات فيها، وإلقاء الخطب والقصائد الحماسية وتفسير اخر تطورات الموقف.²

¹ أبو غزالة، عدنان، الثقافة القومية في فلسطين خلال الإنتداب البريطاني، الوكالة العربية للتوزيع، الأردن، ط1، 1984، ص 72.

² بدران، نبيل، التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني، مركز أبحاث منظمة التحرير، بيروت، ط1، 1969، ص 191.

- الجمعيات

لقد تشكلت في عهد الإنتداب البريطاني عدد من الجمعيات في معظم المدن الفلسطينية، وقد لعبت هذه الجمعيات دوراً هاماً في الحركة الوطنية،¹ وبالرغم من أن هذه الجمعيات هي في الأساس مؤسسات ثقافية وإجتماعية ذات صبغة دينية في أغلبها، إلا أنها مارست نشاطاً سياسياً على نحو أو آخر مع أن دساتيرها نصت على عدم الاشتغال بالسياسة، وقد تبنت معظم هذه الجمعيات أسلوباً سلمياً قائم على المظاهرات وعقد الاجتماعات الرسمية ورفع العرائض إلى الجهات الدولية، -كالعريضة التي قدمتها الجمعية الإسلامية المسيحية إلى مؤتمر السلم العام حول تمسك عرب فلسطين ببلادهم ورفضهم فكرة الوطن القومي اليهودي والهجرة الصهيونية في 1919/3/30 وإلى السلطات البريطانية.²

وعلى الرغم من أن هذه الجمعيات لم تشكل هيئات سياسية قادرة على التعاطي مع الوقائع السياسية في فلسطين إلا أن هذه الجمعيات قد تولت قيادة الحركة الوطنية والعمل السياسي في أوائل فترة الإحتلال البريطاني. ولقد لعبت هذه الجمعيات في عهد الإنتداب دوراً هاماً في الحركة الوطنية كأدوات أو تنظيمات تتلقى أوامرها من الحركة الوطنية غالباً، ويمكن القول أن جميع المؤسسات أسهمت بشكل ملحوظ في تعزيز الوعي الوطني ومقاومة سياسة الإنتداب والاحتجاج عليها.³

ومن هذ الجمعيات

- الجمعيات الإسلامية المسيحية: وهي الجمعيات الأوسع إنتشاراً في فلسطين حيث أنها أنشئت لتتولى قيادة الحركة الوطنية والعمل السياسي في أوائل فترة الإحتلال البريطاني وهي تمثل أول مظهر للوعي السياسي المنظم في فلسطين. ومن الجدير ذكره أن أول جمعية إسلامية

¹ الموسوعة الفلسطينية، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، 1984، القسم الثاني، المجلد الثالث، ص 220.
² الحوت، بيان، القيادات والمؤسسات في فلسطين (1917 - 1948)، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1981، ص 84.
³ المرجع السابق، ص 81.

مسيحية قد أنشئت في القدس عام 1918 وأنشأت فروعاً لها في غزة عام 1920 وبلغ مجموع الجمعيات في فلسطين 15 جمعية.

- جمعيات اتحاد الشبان المسيحيين: وهي من المؤسسات المسيحية الدولية ومن أهدافها تقديم أنشطة ثقافية ورياضية وإجتماعية وترفيهية بهدف تربية النشء والشباب، وقد أنشئ أول فرع هلا في القدس عام 1920.

- جمعيات الشبان المسلمين: تعتبر من أهم الجمعيات الدينية وأوسعها إنتشاراً في فلسطين، والتي اعتبرت نفسها فروعاً لجمعية الشبان المسلمين التي تأسست في القاهرة عام 1927 فاقترنت ميثاقها وشارتها وبعض جوانب تنظيمها، وأنشأت في معظم المدن الفلسطينية ومنها غزة والقدس والخليل عام 1928، وكان لها 20 فرعاً في فلسطين.

- جمعيات الإخوان المسلمين: وهي امتداد لجمعية الإخوان المسلمين التي أنشأت في مصر عام 1928 وقد كان لها 30 فرعاً فلسطين، في القدس ويافا وحيفا واللد والرملة وغزة وأنشئت عام 1946.

- جمعيات الشبان العرب: تأسست بناء على قرارات مؤتمر الشباب العربي الفلسطيني الذي عقد في يافا عام 1932.

- جمعيات الهداية الإسلامية: أنشأت في عام 1934 وكانت متحدة في الشعار والإسم في سائر المدن الفلسطينية، ومن أهدافها إصلاح المسلمين وهدايتهم والدفاع عن أرض فلسطين.¹

اختلف الفلسطينيون في تقييم دور هذه الجمعيات بين المديح أو النقد والتجريح، ويمثل الطرف الأول القول بأن هذه الجمعيات ضمت في تشكيلاتها خيرة الرجال الوطنيين الأكفاء، وتركزت فيها قيادات الحركة الوطنية. بينما عبر منتقدي الجمعيات عن رفضهم لتزعم كبار الملاك لقيادة الجمعيات، حيث انفردوا بقيادة الحركة الوطنية فيما بعد، وقد لعب ضيق افق هؤلاء

¹ الساعاتي، أحمد، تطور الحركة الوطنية الفلسطينية في عهد الإحتلال والإنتداب البريطاني (1917-1948)، مرجع سابق، ص 307-308.

الملاك وضحالة إمكاناتهم الثورية، ومواقفهم المتأرجحة، دورا رئيسيا في انقسام الحركة الوطنية الفلسطينية بالضعف والتردد والضياع وعدم التنظيم، كما عملوا على صرف الجماهير العربية عن عداوة الإستعمار البريطاني، الذي يعتبر العدو الرئيسي بإستعمار له للأرض ودعمه للحركة الصهيونية.¹

رغم قيام هذه الجمعيات تحت التأثير المباشر وغير المباشر للإنتداب البريطاني، ورغم ما تحمل من دلالات الضعف والتناقض في أدائها، وعملها على مهادنة الإنتداب البريطاني والاحتكام اليه وعدم القطيعة المبكرة معه، فإنها أدت دور وطني لا يمكن الاستهانة به، حيث عملت على كشف الخطط الصهيونية، وكشف تأمر سلطات الإنتداب البريطاني مع الحركة الصهيونية فيما بعد، كما عملت على تعبئة الفلسطينيين ضد المشروع الصهيوني والاحتجاج عليه، مثلت هذه الجمعيات عامل مؤثر في الحركة الوطنية الفلسطينية، ووفرت الخبرة السياسية والتنظيمية للحركة الوطنية بصفتها جمعيات سياسية الناشئة والهدف.

- المؤتمرات والمهرجانات الوطنية

بهدف التصدي لسياسة حكومة الإنتداب البريطاني ومشاريع الحركة الصهيونية لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين عقدت الحركة الوطنية الفلسطينية عددا من المؤتمرات الوطنية، وكان لكل منها أهدافه ومقرراته. نادى كل المؤتمرات الوطنية بإلغاء وعد بلفور وإنهاء الإنتداب وإقامة حكومة وطنية فلسطينية والإستقلال التام لفلسطين وإقامة اتحاد فيدرالي عربي ويمكن القول أن الحركة الوطنية الفلسطينية الناشئة كانت منذ ظهورها مرتبطة بالحركة العربية العامة، منذ عقد المؤتمر السوري العام في دمشق عام 1919 الذي أعلن وحدة سوريا الكبرى وإستقلالها إلى المؤتمر العربي القومي الذي عقدته جامعة الدول العربية في بلودان (سوريا) عام 1937.²

عقد المؤتمر الفلسطيني الأول في الفترة بين 1/27 - 9/2/1919 في القدس، بحضور 27 ممثلا لمختلف الجمعيات لعرض المطالب الفلسطينية، وأهمها تقرير المصير والمخاوف من

¹ علقم، نبيل، تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ودور المرأة فيها، مرجع سابق، ص 55.

² الساعاتي، أحمد، تطور الحركة الوطنية الفلسطينية في عهد الإحتلال والإنتداب البريطاني (1917-1948)، مرجع سابق، ص 308.

الصهيونية، وكشف هذا المؤتمر عن إختلاف وجهات النظر بين الوجهاء وأصحاب الأملاك والمتقدمين في السن الذين التزموا الهدوء، والأعضاء الفاعلين من الشباب المثقف من الطبقة الوسطى.¹

تعددت أنواع المؤتمرات السياسية ومسمياتها ومن أهمها:

- المؤتمر العربي الفلسطيني في القدس

عقد هذا المؤتمر سبع جلسات من عام 1919 حتى عام 1928.

1- المؤتمر العربي الفلسطيني الأول الذي عقدته الجمعيات الإسلامية المسيحية في القدس عام 1919، وقد أرسل المشاركون في هذا المؤتمر برقية إلى مؤتمر الصلح في باريس بتاريخ 3 شباط 1919، تضمنت التأكيد على وحدة بلاد الشام والمطالبة بالإستقلال التام ورفض وعد بلفور، والهجرة اليهودية إلى فلسطين.

2- المؤتمر العربي الفلسطيني الثاني: عقد في يافا عام 1920.²

3- المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث: عقد في حيفا عام 1920 وقرر المؤتمر فيه رفض وعد بلفور ومنع الهجرة اليهودية للحركة الوطنية وإنشاء حكومة وطنية وانتخاب موسى كاظم الحسيني رئيساً.³

4- المؤتمر العربي الفلسطيني الرابع: عقد في القدس عام 1921 برئاسة موسى كاظم الحسيني، وقرر المؤتمر إرسال وفد إلى بريطانيا لشرح القضية الفلسطينية وعرضها على مجلس العموم ومجلس النواب البريطاني، وقرر المؤتمر رفض وعد بلفور ورفض الهجرة الصهيونية، والمطالبة بالإستقلال.

¹ علقم، نبيل، تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ودور المرأة فيها، مرجع سابق، ص 59-60.

² الحوت، بيان، القيادات والمؤسسات في فلسطين (1917 - 1948)، مرجع سابق، ص 57.

³ جبارة وآخرون، فلسطين والقضية الفلسطينية، ط9، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان، 2005، ص 341.

5- المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس: عقد في نابلس عام 1922 وكان من اهم نتائج المؤتمر الخامس امتناع الشعب الفلسطيني عن الاشتراك في انتخابات المجلس التشريعي لذا فقد ألغاه المندوب السامي البريطاني، كما اضطر إلى تعديل الدستور بسبب فشل المجلس التشريعي.¹

6- المؤتمر العربي الفلسطيني السادس الذي عقد في يافا عام 1923.

7- المؤتمر العربي الفلسطيني السابع والأخير الذي عقد في القدس عام 1928، وانبثقت عنه لجنة تنفيذية بقيت تمثل فلسطين حتى عام 1934، وكان هذا اخر المؤتمرات الفلسطينية التي تجمع مختلف الفئات الشعبية.²

- المؤتمرات السياسية ذات الطابع الاسلامي

1- المؤتمر الإسلامي الذي عقد في القدس عام 1920 والذي ضم رجال الإفتاء والقضاة والعلماء، وانبثق عنه تأسيس المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى في فلسطين برئاسة المفتي الحاج أمّني الحسيني.

2- المؤتمر الإسلامي الذي عقد في القدس عام 1929 لبحث حوادث حائط البراق وحضر هذا المؤتمر نحو 700 مندوبا من سوريا ولبنان والأردن وفلسطين.

3- المؤتمر الإسلامي العام المنعقد في القدس عام 1931 بدعوة من مفتي القدس.

4- مؤتمر علماء فلسطين الأول في القدس عام 1935 بدعوة من الحاج أمّني الحسيني، وقد حضر هذا المؤتمر 500 من القيادات والوجهاء والسياسيين وغيرهم، واتخذ المجتمعون قرارا بالعمل على منع بيع الأراضي لليهود.³

¹ جبارة وآخرون، فلسطين والقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 343.

² الكيالي، عبد الوهاب، وثائق المقاومة الفلسطينية ضد الإحتلال البريطاني والهجرة الصهيونية (1918 - 1939)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1988.

³ الساعاتي، أحمد، تطور الحركة الوطنية الفلسطينية في عهد الإحتلال والإنتداب البريطاني (1917-1948)، مرجع سابق، ص 309.

- مؤتمرات الشباب العربي الفلسطيني

بحث فيها الطرق والوسائل الكفيلة بتجنيد الشباب العربي لخدمة الحركة الوطنية في

فلسطين

1- المؤتمر الأول للشباب العربي الفلسطيني الذي عقد في يافا عام 1932.

2- المؤتمر الثاني للشباب العربي الفلسطيني الذي عقد في حيفا عام 1935.¹

أكدت هذه المؤتمرات على المطالب الفلسطينية بالإستقلال ورفض انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، سلطت هذه المؤتمرات الضوء على المخططات الصهيونية العنصرية وعملت على اىصال توصياتها إلى المحافل الدولية، كما ان كثير من هذه المؤتمرات أظهرت البعد العربي والاسلامي والإنساني للقضية الفلسطينية وعملت على تقوية التنسيق والتعاون بين الحركة الوطنية الفلسطينية وداعميها في الوطن العربي والعالم.

- الإضرابات العامة والعصيان المدني والمقاطعة الحكومية

وفرّ هذا الشكل من المقاومة السلمية أكثر الوسائل تعبيراً عن الرفض وعدم قبول السكان للإحتلال البريطاني والمشروع الصهيوني، تكرر هذا الأسلوب في الكثير من حالات الثورة خلال مرحلة الإنتداب، وتشير الأحداث إلى أنه في ذات الفترة التي زار فيها (بلفور) فلسطين، أضربت الكلية العربية في القدس وبقيت مغلقة عدة أسابيع، ولم تفتح إلا بعد الحصول على تعهد من الطلبة بعدم تكرار ذلك.

كما أعلن في البلاد إضراب شامل ورفع الناس الأعلام السوداء وجابهوا بلفور بالصمت أينما حل، وامتنعوا عن تحيته، كما كان هذا هو ذاته الأسلوب الذي جوبه به "ونستون تشرشل"

¹ الساعاتي، أحمد، تطور الحركة الوطنية الفلسطينية في عهد الإحتلال والإنتداب البريطاني (1917-1948)، مرجع

سابق، ص 310.

وزير المستعمرات البريطاني عند مروره بمدينة يافا، حيث اوصد الناس أبوابهم ومصاريع نوافذهم.¹

وربما كان الإضراب العام الشامل من 1936/4/20 حتى 1936/10/12، الإجراء الأكثر بروزا ووضوحا في تاريخ المقاومة الفلسطينية ضد الإنتداب البريطاني، وشمل عمال جميع المدن، ورغم أن الطبقة العاملة كانت حديثة العهد وقليلة التجربة في موضوع الإضرابات، إلا أن الشعب أظهر قدرة هائلة على الارتجال والابتكار انطلاقا من القاعدة القديمة: الحاجة أم الاختراع، حيث استمرت مدة الإضراب نحو 178 يوما. تم توحيد جميع الأحزاب العربية، وتشكيل اللجنة العربية العليا برئاسة الحاج أمين الحسيني، وقامت اللجنة بالإعلان عن الاصرار على الإستمرار في الإضراب حتى تحقيق المطالب الفلسطينية في انشاء حكومة فلسطينية مسؤولة أمام برلمان منتخب، ووقف الهجرة اليهودية ومنع بيع الأراضي لليهود.²

اتخذت قيادة الإضراب مجموعة من الإجراءات خوفا من تشكيل ضغط ثقيل على أحوال الشعب المعيشية منها:

- 1- استثناء المخابز والصيدليات من الإضراب،
- 2- تأليف لجنة لتوزيع الطحين، واخرى للمعونات لإسعاف المحتاجين والعاطلين،
- 3- تقسيم بعض المدن إلى مناطق صغيرة لتشرف على سير الإضراب وتأمين الحاجات،
- 4- الحظر على البائعين رفع الأسعار، وفرض رقابة مشددة على ذلك،
- 5- تأليف لجنة من السائقين لتأمين إيصال الشحنات الضرورية لنقل المواد الأساسية
- 6- السماح لأصحاب الدكاكين بفتح محلاتهم التجارية لأخذ لوازمهم الشخصية، دون ان يقوموا بالبيع والشراء.

¹ أبو عامر، عدنان، المقاومة الفلسطينية للإنتداب البريطاني: دراسة تاريخية شفوية، كلية الآداب في الجامعة الاسلامية، غزة، 2006، ص739.

² صالح، محسن، صالح، محسن، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مرجع سابق، مرجع سابق، ص 52.

وعلى صعيد إضراب النقابات العمالية شملت الإضرابات معظم النقابات العمالية وخاصة: عمال السيارات، السواقين، الموانئ، شركات الكاز، الدقاقين، الأفران، النجارين، عمال الصابون، الجلود والنسيج، القصابين، الكارات.¹

لفت النضال الذي اتبعه المهاتما غاندي في الهند أنظار العالم أجمع، وكان أن استرعت عناصره المرتبطة بالعصيان المدني واللاتعاون والمقاطعة إهتمام القيادات الفلسطينية، بحيث أخذت هذه الشعارات تتردد في فلسطين، فلجأ العرب إلى سلاح المقاطعة السياسية عام 1922، عندما قررت الإدارة الإنتدابية تشكيل مجلس تشريعي يعطي اعترافا واضحا بالإنتداب ووعده بلفور، حيث دعت اللجنة التنفيذية إلى مقاطعة الانتخابات، وأسهمت في حملة المقاطعات جميع الجمعيات الإسلامية والمسيحية في المدن والقرى، وراح أئمة المساجد يعظون الناس في خطبهم بضرورة ذلك.

وحين طلبت سلطات الإنتداب من أئمة المساجد موازنة مقاطعتهم تلك بتلاوة البيانات الرسمية التي أعدتها الحكومة، رفضوا الإنصياع لها، ومضوا يهددون من يشترك في الانتخابات بعدم السماح له بالصلاة في المساجد، أو بدفن موتاه في مقابر المسلمين، وكانت النتيجة مقاطعة كاسحة، فلم يشترك في الاقتراع سوى 16% من عرب فلسطين، مسلمين ومسيحيين، ولم يتقدم للترشيح من مجموع 722 فلسطينيا، سوى 126 مرشحا.²

وبعد هذا الفشل، قررت حكومة الإنتداب عام 1923 تأسيس المجلس الاستشاري من أعضاء تعيينهم دون الرجوع إلى النخبين، ومرة أخرى تمسك الفلسطينيون بسلاح المقاطعة، وقرر المؤتمر العربي الفلسطيني طرد كل من يقبل بعضوية المجلس، وبعد أن ارتضى 12 فلسطينيا فقط قبول عضوية المجلس، شن الجمهور حملة تشهيرية اضطرت عشرة منهم إلى الاستقالة.

¹ أبو عامر، عدنان، المقاومة الفلسطينية للإنتداب البريطاني: دراسة تاريخية شفهية مرجع سابق، ص 739.

² علوش، ناجي، المقاومة العربية في فلسطين 1917-1948، دار الطليعة، بيروت، 1975، ص 40.

كان حزب الإستقلال أقوى الجهات السياسية التي رفعت شعار المقاطعة لسلطات الإنتداب، ومما دعا إليه الحزب في مؤتمره في مدينة يافا 1933 رفض الإنتداب وعدم الاعتراف بمشروعيته، ودعت مذكرة المؤتمر إلى اللاتعاون مع الإنتداب في ثلاثة ميادين:

- المقاطعة الإجتماعية: ويتناول مقاطعة الحفلات والولائم والجمعيات والأندية الانجليزية واليهودية.
- المقاطعة السياسية: وتتناول مقاطعة اللجان والمجالس التي تؤلفها السلطة الإنتدابية، والامتناع عن دفع الضرائب مثل العشر وضريبة المدن، والإلتزام بمبدأ: لا ضرائب بدون تمثيل سياسي.
- المقاطعة الإقتصادية: وتشمل مقاطعة البضائع والصناعات الانجليزية واليهودية، والاقتصار على ما هو ضروري فقط من البضائع التي تدفع عنها رسوم جمركية.¹

ومن اهم معالم المقاطعة العربية للإنجليز والصهاينة:

- استقالة عدد من رؤساء البلديات العرب من مناصبهم.
- مقاطعة الاحتفال بتدشين مرفأ حيفا.
- مقاطعة مشروع "روتنبيرغ" الذي منحه الإنتداب لثري يهودي من روسيا.
- مقاطعة معرض الليفانت التجاري في تل أبيب عام 1932.
- إقدام بعض المعلمين على الاستقالة من مواقعهم الوظيفية والالتحاق بالثوار.
- رفض الممثل أمام المحاكم الرسمية للبت في الخصومات، واستبدالها باللجان القومية والثوار كل في منطقته.²

¹ زعيتر، أكرم، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918-1939، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1979، ص371.

² أبو عامر، عدنان، المقاومة الفلسطينية للإنتداب البريطاني: دراسة تاريخية شفوية، مرجع سابق، ص 741.

- المظاهرات الشعبية

نظم الفلسطينيون المظاهرات كردّات فعل على تقدم المشروع الصهيوني، وساروا فيها بشكل عفوي دون تخطيط مسبق، لم تكن لهذه المظاهرات في البداية أهداف واضحة ومحددة سوى رفض الوجود الصهيوني في أرض فلسطين ومقاومة إجراءاته على الأرض، قامت بهذه المظاهرات الفئات الدنيا من المجتمع بمشاركة بعض المثقفين من الطبقة الوسطى، وبقيت القيادة التقليدية الفلسطينية بعيدة عنها لإعتبارات عائلية ومصلحية مرتبطة بسلطات الإنتداب.

تحولت المظاهرات مع الوقت من الاحتجاج على المشروع الصهيوني إلى الاحتجاج ومقاومة الإنتداب البريطاني الذي اعتبره المشاركون فيها إحتلالاً إستعماريًا، وشاركت بعض القيادات الإسلامية والمسيحية بهذه المظاهرات خاصة بعد انكشاف تأمر بريطانيا مع الحركة الصهيونية لتنفيذ مخططاتها بحماية ودعم سلطات الإنتداب.

وتقدمت الشخصيات الإسلامية والمسيحية المظاهرات التي كانت تقصد دار الحاكم العسكري وقنصل الدول الغربية، للإعراب عن معارضة الشعب الفلسطيني للإجراءات التي تتخذها إدارة الإنتداب البريطاني ضد الشعب الفلسطيني، غلبت على المظاهرات إغلاق الدكاكين ومشاركة التجار في هذه المظاهرات الاحتجاجية. وكانت المظاهرات تشتد حين يترافق ذلك مع زيارة مسئول بريطاني، ففي غزة عندما زارها "تشرشل" في بداية العشرينات استقبلته حشود كبيرة من الناس، وكانت تسمع في غضون الزيارة هتافات: يسقط بلفور، لا نريد اليهود. وفي حيفا أمر حاكمها بحظر المظاهرات، إلا أن المتظاهرين تحدوا القرار واصطدموا بعناصر الشرطة مما أدى إلى مقتل وإصابة عدد منهم، وبعد ثلاثة أيام رفض حاكم يافا منح الإذن بإقامة مظاهرة سلمية، ونتيجة لذلك أقفلت جميع المتاجر أبوابها، وفي القدس سارت مظاهرات ضخمة مشابهة، وكانت منظمة للإعراب عن الاحتجاج ضد سياسة الإنتداب وعد بلفور.¹

ركزت الحركة الوطنية الفلسطينية على وسائل المقاومة السلمية اللاعنفية، التي لا تحتاج إلى الخبرة السياسية أو إلى درجة عالية من الثقافة والاطلاع، ففي كثير من الأحيان كان

¹ زعيتر، أكرم، القضية الفلسطينية، دار المعارف، القاهرة، 1955.

المقاومون يهتدون إلى هذه الوسائل بصورة تكاد تكون غريزية. اعتمدت الحركة الوطنية الفلسطينية إستراتيجية تؤدي إلى تحقيق أهدافها الوطنية بالوسائل السلمية، نظراً لضعف إمكانات الشعب الفلسطيني في مقاومة الإحتلال البريطاني والحركة الصهيونية بما تملكه من مصادر قوة مختلفة ودعم من القوى الإستعمارية في العالم، شكلت المقاومة الشعبية محل إجماع فئات وقوى الشعب الفلسطيني، إلا أن بعض القيادات التقليدية أرادت لها أن تكون ضعيفة ومترددة، وأن تقتصر نشاطاتها على مقاومة الحركة الصهيونية دون استفزاز سلطات الإنتداب البريطاني، وكانت هذه القيادات قاصرة في إعتمادها على منحى النضال السلمي والمقاومة المدنية، سواء من حيث ضعف إيمانها بعملية المقاومة الشاملة، أو من حيث ضحالة اطلاعها ومعرفتها في ميادين النضال المدني، إضافة إلى رغبة قسم منها في المحافظة على قربها من سلطات الإنتداب لغايات منفعية تمثلت في المكانة الإجتماعية والمصالح الإقتصادية.

حققت المقاومة الشعبية وخاصة حالات الإضراب والعصيان المدني إنجازات كثيرة على المستوى الوطني الفلسطيني، ففي الوقت الذي لم يكن بالإمكان إستعمال المقاومة المسلحة ضد سلطات الإنتداب البريطاني والحركة الصهيونية، كانت المقاومة المدنية وحالات العصيان المدني تنفذ في الشوارع ولم تستطع سلطات الإنتداب منعها رغم محاولاتها المتكررة وإستعمال أساليب القمع والعقاب الجماعي الذي أدى إلى الإصرار والمتابعة في نشاطات المقاومة المدنية. ولعل خير دليل على ذلك هو الإضراب الكبير الذي نفذ عام 1936، وبرزت أهميته في قدرته على الإستمرار لفترة طويلة، مما عرّض مخططات ومصالح سلطات الإنتداب والحركة الصهيونية للخطر، حيث لا يمكن تنفيذ المخططات وتحقيق المصالح دون قبول الشعب المحتل للقوانين والإجراءات على الأرض، كما أن إغلاق الأسواق والمصالح التجارية يؤثر على نفسية جنود وعناصر سلطات الإحتلال ويشعرهم بحالة اغتراب صعبة تعمل على إضعاف قوتهم من الداخل ورفض تنفيذ الأوامر في بعض الأحيان، عملت حالات العصيان المدني على لفت إنتباه العالم واخذت الصحافة المحلية والعالمية تنشر أخبار الإضراب وتوضح قضية المضربين ما جلب الدعم والتأييد العربي والعالمي للحركة الوطنية الفلسطينية.

- المقاومة المسلحة

خاض الشعب الفلسطيني عددا من تجارب المقاومة المسلحة ذات أهمية خاصة، وهي الثورات التي واجهت الإنتداب البريطاني بين عامي 1918-1935 وثورة 1936، وحرب 1948.

اختلفت المقاومة المسلحة مع المقاومة الشعبية المدنية في هذه الثورات أو المواقف، ولم يكن ظهورها منفردا الا في مواقف قليلة، حيث كان رجال المقاومة المسلحة يعملون في إطار الإنتفاضات الشعبية، وذلك لضعف الإمكانيات العسكرية والمسلحة للشعب الفلسطيني مقارنة بالقوة العسكرية الكبيرة والمتطورة للإحتلال البريطاني والحركة الصهيونية، فكانت تبدأ هذه الثورات بالإحتجاجات والمظاهرات ثم تطور للعمل الثوري والكفاح المسلح، كما انتشرت حالات المقاومة المسلحة الفردية وحالات القنص ونصب الكمائن للجنود البريطانيين وأفراد العصابات الصهيونية.

ومن اهم الثورات المسلحة في فترة الإنتداب البريطاني:

- إنتفاضة موسم النبي موسى

تعتبر إنتفاضة موسم النبي موسى اولى الإنتفاضات العنيفة في فلسطين، وتعود أحداثها لشهر نيسان عام 1920، والموسم مناسبة إجتماعية دينية ظهرت أثناء الإحتلال الفرنسي، ويتم الاحتفال عادة في موقع يبعد ثلاثين كيلو مترا عن القدس باتجاه اريحا، لكن الاحتفال يبدأ عمليا بالتجمع في ساحات الحرم القدسي، منعت قوات الإحتلال البريطاني الوفود المشاركة من دخول مدينة القدس، تمكنت بعض الوفود من دخول القدس عنوة، وخطب عدد من القادة الفلسطينيين بالجماهير المحتشدة أمام باب الخليل، اندس بين جموع المحتشدين صهيوني يدعى كريم بن مندل محاولا خطف العلم العربي وتمزيقه فقتله المحتشدون، ثم جاء صهيوني اخر برفقة عدد من الجنود البريطانيين لنزع العلم فقتل أيضا ، واندلعت معركة بين الفلسطينيين وبين الجنود البريطانيين وأفراد العصابات اليهودية الصهيونية، قتل فيها خمسة من اليهود وأربعة فلسطينيين،

وسقط مئة واثنان وعشرون جريحا من الطرفين، وكانت هذه البداية لثورة استمرت خمسة أيام في القدس، قتل فيها تسعة من اليهود وجرح 250 شخصا من الطرفين.¹

ردّت القوات البريطانية بشكل عنيف جدا، حيث فرضت حصارا كاملا على القدس وفرضت الاحكام العرفية لإخماد الثورة، وعزلت موسى كاظم الحسيني عن رئاسة بلدية القدس، وفرضت احكاما بالسجن على ثلاث وعشرين من الشخصيات المقدسية البارزة من بينها الحاج امين الحسيني، وعارف العارف، غير انهما إستطاعا الخروج إلى شرقي الاردن.²

- إنتفاضة يافا عام 1921

تظاهر العمال اليهود في تل أبيب يوم 1921/5/1م عيد العمال، وسارت مظاهراتهم في الأحياء العربية المجاورة في يافا، وقد بدأت باصطدام فردي بين عربي ويهودي، مما أدّى إلى إطلاق النار بين المتظاهرين اليهود واهالي يافا، وامتدت الاصطدامات لتشمل كل من يافا وتل أبيب، وثم انطلقت الاشتباكات في مختلف المناطق الفلسطينية.³

استفاد اليهود من وجود أفراد الكتيبة اليهودية الذين تسلموا البنادق بحجة الدفاع عن تل أبيب، لكنهم ما لبثوا ان تسللوا إلى شوارع يافا وأخذوا يطلقون النار على العرب وهم يلبسون الزي الرسمي البريطاني، ومع اتساع الإنتفاضة خارج يافا، قام ثلاثة آلاف عربي بمهاجمة مستعمرة "بيتحت تكفا"، تصدت لهم القوات البريطانية واستعملوا الطيران في قصف المهاجمين، سقط من العرب في هذه الحادثة 28 قتيلًا و 15 جريحا، وقتل 4 من اليهود وجرح 12، كنا قام اليهود بأسر العرب الموجودون عندهم في بيتحت تكفا، وقتلوا خمسين منهم وكان من بين القتلى أطفال ونساء.⁴

¹ الزرو، نواف، الموسوعة الفلسطينية الشاملة: مسيرة الكفاح الشعبي العربي الفلسطيني، مرجع سابق، ص 50.

² المرجع السابق.

³ دروزة، محمد، العدوان الاسرائيلي القديم والعدوان الصهيوني الحديث على فلسطين وما جاورها، الجزء الثاني، دار الكلمة للنشر، بيروت 1980، ص 40.

⁴ الزرو، نواف، الموسوعة الفلسطينية الشاملة: مسيرة الكفاح الشعبي العربي الفلسطيني، مرجع سابق، ص 50.

هاجم الفلسطينيون الكثير من المستعمرات وأماكن تواجد اليهود، مثل مستعمرة "رحوبوت" ومستعمرة "الخضيرة" القريبة من طولكرم، استمرت المناوشات حتى منتصف شهر ايار من عام 1921، حيث تدخلت الزعامات السياسية الفلسطينية وقامت بتهدة الجماهير حيث كانت لا تزال تامل بحل سياسي، ولم تكن بوضع يؤهلها لحل ثوري.

ذكر سامي الجندي ان الشهداء العرب وصل عددهم إلى 157 ووصل عدد الجرحى إلى 705، سقط معظمهم على أيدي القوات البريطانية، وأن قتل اليهود وجرحاهم يزيد على ذلك. اوقفت السلطات البريطانية الهجرة اليهودية مؤقتاً وشكليا اعتباراً من 1921/5/14 كوسيلة لتهدة الجماهير الفلسطينية وإنجاح مساعي الزعامات الفلسطينية لوقف الإنتفاضة.¹

- ثورة البراق عام 1929

ادعت الحركة الصهيونية ملكية اليهود للحائط الغربي من المسجد الأقصى المبارك، وقامت بأعمال استفزازية للمسلمين عند هذا الحائط، وفي 1929/8/14 حاول اليهود الاحتفال عند حائط البراق والذي أطلقوا عليه " حائط المبكى"، فهاجمتهم جموع المسلمين وحدثت مناوشات على مدار عدة ايام أسفرت عن وقوع اصابات من الطرفين، واعتدت مجموعة من اليهود المتطرفين المسلحين على بعض الأحياء العربية في القدس وأحرقوا عدة بيوت فيها.²

تدفق الفلسطينيون يوم الجمعة 1929/8/23 إلى مدينة القدس، مسلحين بالهراوات والسيوف، وانطلقت بعد صلاة الجمعة مسيرة حاشدة وهاجموا الضواحي التي يسكنها اليهود، وردت القوات البريطانية والعناصر المسلحة من الحاميات اليهودية بإطلاق النار على المهاجمين، وحركوا الآليات العسكرية لإخماد الثورة، وفي الفترة من ٨/٢٤ و ٩/٢ هاجم العرب الكثير من المستعمرات اليهودية، ودمروا ستة منها تدميراً كاملاً، وهوجم اليهود في يافا وبيسان، وتحولت فلسطين إلى ساحة قتال، ولم تستطع السلطات البريطانية الإمساك بزمام الأمور إلا عندما اكتملت التعزيزات العسكرية. أسفرت هذه الثورة عن مقتل ١٣٣ يهودياً

¹ الزرو، نواف، الموسوعة الفلسطينية الشاملة: مسيرة الكفاح الشعبي العربي الفلسطيني، مرجع سابق، ص 51.

² المرجع السابق، ص 52.

وجرح 339 آخرين، معظمهم أصيب على أيدي الفلسطينيين، وسقط من العرب 116 قتيلاً وجرح 232 معظمهم على يد الشرطة والجيش البريطاني، وكانت الإصابات بين البريطانيين نادرة جداً، لأن الثورة كانت موجهة ضد اليهود فقط، وقد سيق إلى المحاكمة حوالي 1300 شخص 90% منهم من الفلسطينيين. وقد نفذت السلطات البريطانية ثلاثة أحكام بالإعدام بتاريخ 17 يونيو 1930 على ثلاثة من الثوار هم عطا الزير، ومحمد جمجوم، وفؤاد حجازي، وكان ذلك يوماً مشهوداً في تاريخ فلسطين عرف بـ "الثلاثاء الحمر".¹

- الثورة الفلسطينية الكبرى (1936 - 1939)

ظهرت بوادر التحفيز لثورة 1936م بتأليف لجنة سرية عربية بحيفا في نوفمبر 1935م برئاسة الشيخ عز الدين القسام، حيث تمكن من تشكيل مجموعة قيادية، لكل منهم مهمات منطوية به على النحو التالي: الدعوة، التدريب، الاستخبارات والمعلومات، العلاقات الخارجية، الأموال والتبرعات، النشاط العسكري السري تحت الأرض، العننية واشتداد الكفاح المسلح. وكان الحافز الأساسي لهذه المجموعة هو تسليح اليهود وتدريبهم من قبل سلطات الاحتلال البريطاني. وبعد نحو عشر سنوات من التنظيم والإعداد السري، قرر القسام إعلان الثورة في نوفمبر 1935، بعد أن وصل عدد المقاتلين الذين تحت إمرته إلى 200 مقاتل، ودعم وتأييد 800 من الأنصار. شنت القوات البريطانية فجر يوم 20 نوفمبر 1935 حملة كبيرة على مجموعة القسام، طوقت قوات كبيرة من الشرطة تقدر بـ 400 رجل - معظمهم من الإنجليز - القسام وعشرة من إخوانه، في أحراش بلدة يعبد قرب مدينة جنين، واستمرت المعركة أربع ساعات ونصف، وحسب المصادر العربية فإن البريطانيين خسروا 15 رجلاً، لكن التقارير البريطانية تشير إلى مقتل شرطي واحد وجرح آخر، وقد استشهد في هذه المعركة الشيخ القسام نفسه واثنان من رفاقه، كما قبض على ستة آخرين.²

مثل استشهاد القسام ورفاقه حافز مستمر للثورة، وفي أواسط شهر أبريل عام 1936 وبعد كثير من الأعمال الاستفزازية قام بها الصهاينة ضد السكان الفلسطينيين، مثل منعهم من

¹ أبو عامر، عدنان، المقاومة الفلسطينية للإنتداب البريطاني: دراسة تاريخية شفوية مرجع سابق، ص 747.

² المرجع السابق، ص 750.

العمل في المصانع اليهودية والاعتداء المستمر عليهم، قامت مجموعة من الثوار بقيادة الشيخ فرحان السعدي بقتل اثنين من اليهود، ثم تفاعلت الأحداث وقامت المظاهرات في أنحاء فلسطين، وفي اواخر شهر ابريل من نفس العام تألفت اللجنة العربية العليا من ممثلين عن جميع الأحزاب واعلنت الإضراب العام في جميع أنحاء فلسطين، وتقدمت إلى المندوب السامي بثلاثة مطالب : وقف الهجرة، منع بيع الأراضي لليهود، تأليف حكومة وطنية تمثل الشعب؛ ولم يمض اسبوعان حتى اخذت الأصوات ترتفع بوجوب الامتناع عن دفع الضرائب، ومنع الموظفين الفلسطينيين من التعاون مع السلطات الانجليزية وتطور هذا الإضراب إلى ثورة عنيفة؛ إذ بدأ بإلقاء المفترقات و تقطيع الأسلاك وتعطيل الطرق والاشتباك مع رجال الشرطة في المظاهرات، ثم تطورت فأخذت تظهر العصابات المسلحة في الجبال بضواحي المدن والقرى، ولما فشلت بريطانيا في إيقاف الثورة استعانت بملوك وامراء العرب فاستجاب الملك غازي ملك العراق وعبد العزيز آل سعود ملك السعودية وأمير شرق الأردن لرغبة بريطانيا، وقاموا بدعوة الفلسطينيين للتهدة من أجل إتاحة الفرصة لحليفهم (بريطانيا) بإيجاد حل للقضية الفلسطينية.¹

استجابت اللجنة العربية لنداء الملوك ووقفوا الثورة، وعلى أثر توقيف القتال أرسلت بريطانيا في 11 نوفمبر 1936م لجنة برئاسة اللورد بيل التي اقترحت مشروع التقسيم الأول 1937 ونتيجة لهذا المشروع عاد الفلسطينيون إلى الثورة المسلحة، وقد حاولت بريطانيا فرض مشروع اللجنة بالقوة بعد عودة الجماهير العربية للنضال المسلح، ووقفت اللجنة العربية العليا موقفا معاديا لبريطانيا، مما أدى إلى تغيير السلطات البريطانية لأعمال القمع، ومنعت نشاط اللجنة العربية العليا ونفت قيادتها. ظلت الإضرابات تعم البلاد واستأنف الفلسطينيون الثورة المسلحة في خريف عام 1937 واستمرت حتى بداية عام 1940.² وكانت أوسع شمولاً، ولما رأت بريطانيا مساندة العالم العربي والاسلامي للثورة الفلسطينية، ألغت قرار التقسيم ودعت إلى عقد مؤتمر لندن 1939م والذي خرج بقرار نهائي عبارة عن كتاب ابيض ثالث 1939، الذي

¹ صامري، خولة، جذور الصراع العربي الاسرائيلي، مرجع سابق، ص 32.

² المرجع السابق، ص33.

ينص على تجميد السياسة الصهيونية تجميداً يحفظ للعرب كيانهم وحقوقهم وإقامة دولة فلسطينية في غضون عشر سنوات.¹

قُتل من العرب الفلسطينيين في هذه الثورة على يد القوات البريطانية والعصابات الصهيونية 5000 وجرح وخمسة وجرح 15000 من سكان لا يتجاوز عددهم المليون، اما عدد المعتقلين في السجون والمستعمرات فقد بلغ عام 1939م حوالي 5600 معتقل، وقد كانت الميزة الهامة لثورة (1936-1939) أنها ثورة شعبية جماهيرية قامت لأهداف وطنية كبرى وتحدت قوى العنصرية والإحتلال بكل ما لديها من إمكانيات. إستخدمت القوات البريطانية خلالها كافة أشكال القمع والتنكيل، وفعلت الاحكام العرفية والاعدامات الميدانية بحق العشرات من الثوار أو من تشبه بعلاقتهم معهم، كما ولجأت لسياسة العقاب الجماعي والحصار، وضيق على الناس في معيشتهم من خلال ائتلاف المواد التموينية وزيادة الضرائب، وضربت الإقتصاد الفلسطيني بإستخدام العديد من السياسات والأساليب.²

- إنتفاضة عام 1947-1948

سيطرت على فلسطين في فترة الحرب العالمية الثانية (1939-1945) حالة من الجمود السياسي والترقب والقلق، وسوء الأوضاع الإقتصادية، في ظل فراغ قيادي كبير نتج عن النهاية الفعلية للجنة العربية العليا.³

وفي اواخر عام 1945 انطلقت منظمتا "النجادة" و "الفتوة" في اواسط الشباب، وكانت انطلاقتهما وتواجههما يختلف عن تواجد الأحزاب السياسية لأنهما وضعتا من التدريب العسكري هدفا رئيسيا يختفي خلف النشاطات الرياضية، وانتشرت فروعهما في أغلب المدن الفلسطينية الكبرى. ولكن الروح المتوهجة التي حركت النشاط السياسي والثورة في الثلاثينيات من القرن

¹ الكتاب الأبيض.... فصل في السياسات الفلسطينية، وكالة وفا، http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2196

² أبو عامر، عدنان، المقاومة الفلسطينية للإنتداب البريطاني: دراسة تاريخية شفوية، مرجع سابق.

³ زعيتر، أكرم، الحركة الوطنية الفلسطينية (1935 - 1939) يوميات أكرم زعيتر، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1980، ص 507.

العشرين، لم تعد في الأربعينيات منه إلى سابق عهدها لكي تقاوم الهجمة الصهيونية الشرسة في (1947 - 1948) التي أدت إلى نكبة فلسطين.¹

تطورت الأوضاع السياسية في فلسطين إلى أن صدر قرار التقسيم لفلسطين رقم 181 عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة في 29/ 11/ 1947، فقامت المظاهرات والاضطرابات وتوالى الاحتجاجات تشجب وتستنكر مشروع التقسيم واندلعت الصدامات العنيفة بين العرب واليهود في فلسطين. وتشكلت اللجان القومية في فلسطين بمبادرة من الهيئة العربية العليا، وصدر دستور للجان القومية يجعل منها لجانا فرعية للهيئة العربية العليا مع إستقلالية ذاتية.²

تسارعت الأحداث السياسية في فلسطين بعد قرار التقسيم إلى أن كان يوم 15/5/1948 الموعد المقرر لإنهاء الإنتداب البريطاني على فلسطين وقيام اليهود بإعلان دولة لهم في فلسطين، مما زاد من حدة الصدامات بين العرب واليهود، وعمد اليهود إلى الإرهاب كوسيلة لدفع عرب فلسطين للهجرة من أراضيهم.

وكانت النضالات الجماهيرية في إطار جيش الإنقاذ، وقوات عبد القادر الحسيني، ومساعدة الجماهير الفلسطينية للجيش العربية السبعة التي دخلت عام 1948 ل تحرير فلسطين عشية النكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني، حيث خاضت هذه الجيوش مع الشعب الفلسطيني معارك ضد قوات العصابات الصهيونية في فلسطين، ولأسباب مختلفة لم تستطع هذه الجيوش حسم المعركة لصالح الفلسطينيين فكانت نكبة عام 1948 وإحتلال إسرائيل 78 % من أراضي فلسطين وتشريد 726000 فلسطيني إلى البلاد العربية المجاورة، وإلى ما عرف بقطاع غزة والضفة الغربية لاحقا. ولقد أسفرت نكبة فلسطين عام 1948 عن تحطيم البنية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية للشعب الفلسطيني لتبدأ مرحلة جديدة في تاريخ صراع الشعب الفلسطيني ضد الإحتلال وهي مرحلة ما بعد عام 1948.³

¹ الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق، القسم الثاني، مجلد 2، ص 1083.

² الحوت، بيان، القيادات والمؤسسات في فلسطين (1917 - 1948)، مرجع سابق، ص 299.

³ الساعاتي، أحمد، تطور الحركة الوطنية الفلسطينية في عهد الإحتلال والإنتداب البريطاني (1917-1948)، مرجع سابق، ص 305.

نلاحظ من إستعراض هذه المحطات من المقاومة الفلسطينية المسلحة أو العنيفة، أنها لم تظهر بشكل مستقل عن المقاومة الشعبية بمختلف أشكالها وأساليبها ضد الإستعمار البريطاني والإحتلال الصهيوني الإحلالي، فكثيرا من الهبات الثورية المسلحة تراكمت مع الإنتفاضات الشعبية وشكلت احد أساليبها في مواجهة الإحتلال، ورغم أهمية المقاومة المسلحة في هذه المرحلة (1917 - 1948) كون الصراع صراع وجود وليس صراع حقوق، إلا أنها كانت عاجزة عن تحقيق أهداف وطنية بمعزل عن المقاومة المدنية والضغط الشامل على الإحتلال بكافة الأشكال والوسائل، بما فيها المفاوضات والمساومات مع الزعامات الفلسطينية السياسية. كما انها لم تكن قادرة على تحقيق إنجازات وأهداف سياسية بمستوى الأهداف التي حققتها المقاومة المدنية وبالذات العصيان المدني والإضرابات، حيث كانت تسحب من العدو أهمية عامل القوة والسيطرة وتوقف مخططاته الإستعمارية، إضافة إلى التأييد والدعم الدوليين وتحمس القيادات السياسية الفلسطينية لدعم المقاومة المدنية وقدرتها على الضغط ومساومة السلطات البريطانية بإسم العصيان المدني.

لم تحقق المقاومة الفلسطينية بكافة أشكالها أهدافها المعلنة بمنع قيام دولة يهودية في فلسطين، وإجبار بريطانيا على منح الفلسطينيين الإستقلال، وذلك لأسباب عدة لعل أهمها عدم توحيد وانتظام الفلسطينيين في مقاومة شاملة ذات أهداف وطنية ثابتة وأساليب واضحة، تعمل بتوجيهات قيادة سياسية تمتلك الخبرة والرغبة في إعلاء المصالح الوطنية على المصالح الفردية والعائلية، حيث إنعكست الخلفية الإجتماعية -الإقتصادية والمستوى التعليمي للزعامات الفلسطينية السياسية على الأداء السياسي لها، وظلت تتمسك بالأساليب الشرعية والدبلوماسية وتسعى -حرصا على مصالحها الطبقية-، إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع سلطات الإنتداب تقوم على أساس الموازنة بين الموقف الوطني من ناحية والرغبة في الحفاظ على الموقع المتميز في المجتمع والمصالح الإقتصادية من ناحية أخرى.

لم تكن القيادات الفلسطينية تمتلك الرغبة والإرادة في الكفاح المسلح ولا الخبرة السياسية الكافية والنشاط السياسي القادر على الضغط بقوة على سلطات الإنتداب البريطاني من خلال

تنشيط المقاومة الشعبية الشاملة على اساس بنيوي يعمل على ديمومة المقاومة ودعم صمود الشعب في أرضه والدفاع عنها. كما أن ضيق أفق القيادات الفلسطينية حال دون عقد تحالفات قوية مع المحيط العربي والقوى الراغبة في مساعدة الشعب الفلسطيني أو على عدااء مع بريطانيا والحركة الصهيونية، ما أدّى إلى فشل الحركة الوطنية الفلسطينية في تحقيق أهداف وطنية عليا.

شكلت المقاومة المسلحة - في معظم الأحيان - ردّات فعل على موقف معين أو سياسة إستعمارية جديدة، وكانت تحمل في طياتها مؤشرات على حالة الانفصام بين الجماهير الغاضبة والقيادات السياسية المتراخية في التعامل مع الإحتلال، أدّى ذلك إلى فشل المقاومة المسلحة في تبني أهداف سياسية إستراتيجية وعدم وجود قيادة قوية وقادرة على مساومة الإحتلال والضغط عليه إستناداً إلى مقاومة فاعلة على الأرض، ما أفقد المقاومة المسلحة قدرتها على انتزاع إنجازات وطنية ترقى إلى مستوى التضحية الذي تقدمه نماذج الكفاح المسلح سواء من الثوار أو البيئة المحلية الحاضنة، مقارنة بالمقاومة الشعبية الشاملة الأكثر مرونة في التعامل مع الإحتلال وأكثر قدرة على الصمود بأقل الخسائر فلسطينياً وأعظمها في جانب الإحتلال.

الفصل الرابع

بنية المقاومة الفلسطينية منذ إحتلال عام
1948 وصولاً للإنتفاضة الشعبية الكبرى
عام 1987

الفصل الرابع

بنية المقاومة الفلسطينية منذ إحتلال عام 1948 وصولاً للإنتفاضة الشعبية الكبرى عام 1987

تمهيد

عملت سلطات الإنتداب البريطاني قبل إنسحابها على تهيئة الظروف محلياً وأقليمياً لتمكين الحركة الصهيونية من إقامة دولة يهودية في فلسطين، وحرصت على دعم الحركة الصهيونية سياسياً وعسكرياً وتسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين خلال فترة إنتدابها، ومكنتها من بناء قوة قادرة على فرض أطماعها الإستعمارية، وفي المقابل عملت على إضعاف ونشيت الحركة الوطنية الفلسطينية بشتى الطرق والوسائل، كما استعملت نفوذها لدى الدول العربية لمنعها من دعم ومناصرة الحركة الوطنية الفلسطينية في نضالها ضد الأطماع الغربية-الصهيونية التي تشكل خطراً على الأمة العربية والإسلامية جمعاء.

أدت هذه الوقائع على الأرض إلى إعلان الحركة الصهيونية قيام دولة (إسرائيل) في 14/5/1948¹، أي قبل إنتهاء الإنتداب البريطاني على فلسطين رسمياً بيوم واحد، حيث أتمت العصابات الصهيونية السيطرة على مساحات كبيرة وعدد من المدن والقرى تحت حماية وبمساعدة القوات البريطانية الموكلة إليها حماية فلسطين حسب نص صك الإنتداب. وقامت العصابات الصهيونية فيما بعد بارتكاب المجازر بحق المدنيين بهدف ترويعهم ودفعتهم إلى الخروج من بيوتهم وأرضهم، وبسطت سيطرتها على مساحات جديدة من أرض فلسطين وأقامت مستوطنات للمهاجرين الجدد على أنقاضها، لتتكرر حق السكان الأصليين في أرضهم ووطنهم فيما بعد، وتُحولهم إلى لاجئين في وطنهم وفي عدد من دول العالم. ساعدها في ذلك دعم الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي ظهرت كقوة عظمى بعد الحرب العالمية الثانية. إضافة لتساهل الأمم المتحدة وازدواجية معاييرها في التعامل مع الإحتلال والتهجير وحق الشعوب في السيادة على أرضها.

¹ صالح، محسن، صالح، محسن، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مرجع سابق، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2012، ص 63.

بدأت مرحلة جديدة من مراحل المقاومة الوطنية الفلسطينية بعد إحتلال الحركة الصهيونية لجزء كبير من أرض فلسطين عام 1948، تميزت بالنضال المباشر ضد القوات الصهيونية بعد انسحاب القوات البريطانية، وفقدت الحركة الوطنية الفلسطينية قياداتها وكياناتها السياسية والمؤسسية وتشتتت في الدول العربية المختلفة وعدد من دول العالم، ما شكل صعوبة ومعاناة بسبب بعدها عن الأرض المحتلة وعدم التواصل المباشر مع الشعب الفلسطيني الذي بقي في أرضه، كما أصبحت عرضة للضغط والتدخل من الدول والحكومات التي تؤويها وتسمح لها بالعمل على أرضها.

التهجير والتطهير العرقي

سيطرت (إسرائيل) على 78% من مساحة فلسطين في فترة حرب 1948 مع الجيوش العربية وحتى توقيع إتفاقيات الهدنة مع الدول العربية،¹ وإرتكبت عصابات الحركة الصهيونية الكثير من المجازر بحق السكان المدنيين العزل،² ما أدى إلى تهجير أكثر من 800 ألف فلسطيني عن ديارهم وأرضهم، من أصل مليون و260 ألف فلسطيني، أي أن أكثر من 60% من الفلسطينيين وجدوا أنفسهم لاجئين ومشتتين بلى ماوى،³ ومنعت (إسرائيل) عودتهم إلى المدن والقرى التي هجروا منها حتى اليوم.

عملت الحركة الصهيونية بشكل ممنهج على طرد الفلسطينيين من أرضهم واقتلاعهم من بيوتهم ومصادر رزقهم، وهي بذلك نفذت خطط وتطلعات قادتها الاوائل، حيث يقول ثيودور

¹ مجموعة هدن منفردة بين "إسرائيل" وكل من مصر والأردن ولبنان وسوريا، عقدت بعد قرار مجلس الأمن في 16/11/1948 القاضي بوقف القتال بين الجيوش العربية من جهة والعصابات الصهيونية من جهة أخرى وعقد إتفاقية هدنة دائمة عرفت بهدنة رودس. انظر إتفاقيات الهدنة عام 1949 https://www.marefa.org/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AF%D9%86%D8%A9_1949

² اتبعت العصابات الصهيونية خطة ممنهجة لتهجير الفلسطينيين والسيطرة على أرضهم عبر مجموعة من المجازر الوحشية التي أدت إلى إرهاب المدنيين وإجبارهم على ترك منازلهم وقراهم تحت تهديد الخوف من القتل والتكيد، من هذه المجازر مجزرة دير ياسين التي راح ضحيتها 360 فلسطيني أعزل، ومذبحة بلدة الشيخ وأبو طنطورة والتي راح ضحيتها أيضاً المئات من المدنيين، أنظر المجازر الصهيونية في موسوعة النكبة الفلسطينية <http://creativity.ps/nakba/massacre.php>

³ صالح، محسن، فلسطين: سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ماليزيا، الطبعة الأولى، 2002.

هيرتزل في مذكراته: " يجب أن تتم عمليتي طرد الفلسطينيين والتخلص منهم بحذر وسرية بالغة" ونقل عن زعيم الحركة الصهيونية في فلسطين ديفيد بن غوريون سنة 1937 قوله: "إن اليهود يجب أن يطردوا العرب ويحلوا محلهم".¹

وقد إعترف الصهاينة - فيما بعد - أنهم نفذوا خطة كبيرة سموها "خطة داليت" لتهجير الفلسطينيين من أرضهم، وتبعاً لما ورد في التاريخ الصهيوني الرسمي، فإن القرى الفلسطينية التي قاومت هذه الخطة يجب تدميرها وطرد سكانها خارج حدود الدولة اليهودية. وتم تبني السياسة نفسها مع المدن الفلسطينية، إذ كتب إسحاق رابين الذي كان أحد القيادات العسكرية اليهودية في حرب 1948 (وأصبح رئيساً للوزراء فيما بعد) أقوال تمكنت صحيفة نيويورك تايمز من نشرها في 23 أكتوبر 1979: "مشينا إلى الخارج بمرافقة بن غوريون، وأعاد آلون سؤاله: ما الذي سنفعله بالسكان الفلسطينيين؟ فأجابه بن غوريون بحركة من يده: اطردوهم".² وكشف باحث يهودي يدعى بيني موريس عن وثيقة مؤرخة في 30 يونيو 1948، أعدها قسم الاستخبارات اليهودية المباشرة في الجيش الاسرائيلي يوضح فيه أن الرحيل الجماعي للفلسطينيين كان بسبب العمليات العدائية اليهودية المباشرة على التجمعات العربية، وإنعكاسات هذه العمليات على التجمعات العربية الأخرى، وبسبب ما قامت به المجموعات الصهيونية الإرهابية الأخرى مثل عصابة الأرغون التابعة لمناحيم بيغن. وتذكر الوثيقة بأنه "مما لا شك فيه أن العمليات العدائية التي قامت بها عصابة الهاجاناه كانت السبب الرئيسي في رحيل الفلسطينيين"، وتعتزف الوثيقة بأن المؤسسات والاذاعات العربية حاولت مجابهة ترحيل الفلسطينيين والحد منها.³ وكتب ديفيد بن غوريون أول رئيس وزراء إسرائيلي في يومياته 18 يوليو 1948 " يجب أن نفعل أي شيء من أجل ضمان أنهم (اللاجئون الفلسطينيون) لن يعودوا مرة أخرى".⁴

¹ صالح، محسن، فلسطين: سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية. مرجع سابق.

² الموسوعة الفلسطينية، الجزء الأول، ص 585.

³ المرجع السابق.

⁴ المرجع السابق.

ومن جهة أخرى فقد استخدمت القوات الصهيونية أسلوب المجازر البشعة لإثارة الرعب والفرع وتهجير السكان، وإرتكبت حوالي 34 مجزرة خلال حرب 1948 بحق مدنيين فلسطينيين أثناء عمليات التهجير، وكان من أشهرها مذبحة دير ياسين التي اعترفت القوات الصهيونية فيها بمقتل 254 من الرجال والنساء والأطفال.¹

مزقت حرب 1948 النسيج الاجتماعي والإقتصادي للشعب الفلسطيني، الذي وجد نفسه مشردا في العراق، بعيدا عن الأرض التي سكنها منذ آلاف السنين، وحكم عليه بالتهجير والتدمير لإفساح المجال لتحقيق أطماع الحركة الصهيونية والدول الإستعمارية، وليدفع ثمن حل المشكلة اليهودية في أوروبا، وتوزعت غالبية الشعب الفلسطيني على أكثر من مكان، في فلسطين المحتلة وفيما عرف بالضفة الغربية وقطاع غزة وفي عدد من الأقطار العربية المجاورة، وأصبح يعيش كل قسم منه ظروف معيشية إجتماعية وإقتصادية وثقافية مختلفة عن ظروف الأقسام الأخرى.

أثرت سياسات التهجير والتشريد والبعثرة، وسياسات الإلحاق السياسي العربية لما تبقى من أرض فلسطينية غير محتلة، على بنية المجتمع العربي الفلسطيني وعملت على تغييرات واسعة من أبرزها: تفتيت البنية الإجتماعية الإقتصادية، وتغيير الصلة الإنتاجية للشعب الفلسطيني بالأرض، وتحويله إلى عاطل عن العمل يحمل صفة لاجئ يعتاش على مساعدات وكالة تشغيل اللاجئين (الاونروا).²

شكلت النكبة والتداعيات الناجمة عنها انكسارا في محاولات الفلسطينيين تأسيس هوية وطنية وكيانية سياسية لهم، لأنها أدت إلى تمزيق مجتمعهم، واغتصاب معظم أرضهم، وانهدم مؤسساتهم السياسية الجمعية. وبعد ذلك، لم يعد للهوية ولا للكيانية أي تعبيرات في الحياة الإجتماعية والسياسية للفلسطينيين (باستثناء الحياة الثقافية)، إذ تعرض "فلسطينيو 48" مثلا إلى

¹ صالح، محسن، فلسطين: سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مرجع سابق.

² الخليلي، غازي، المرأة الفلسطينية والثورة: 1948 - 1967، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1976، 123-124.

محاولات "الاسرلة"، الأمر الذي اضطرهم إلى التحايل على الواقع الناشئ، وعلى الانهيار المفاجئ في عالمهم، بحمل الهوية الاسرائيلية، للبقاء في أرضهم، مع ما يتطلبه ذلك من كبت نوازع الهوية الفلسطينية الناشئة، مع إبراز تمسكهم بالهوية العربية. أما فلسطينيو الضفة الغربية والأردن (وهم الأغلبية) فباتوا مواطنين ضمن المملكة الأردنية، مع كل ما في ذلك من تبعات واستحقاقات، وقد نتج من ذلك كله، إختزال الفلسطينيين في اللاجئين الذين باتوا يقطنون بلاد اللجوء والشتات، تماماً كما اختصرت قضية فلسطين في قضية اللاجئين. والمشكلة أن هؤلاء اللاجئين لم يتح لهم في تلك البلاد، التعبير عن هويتهم، بشكل قانوني وحقوقى، ولا بشكل تمثيلي/مؤسسي، كما لم يتح لهم التعبير عن قضيتهم بشكل سياسي، وهو ما تم التعويض عنه بانخراطهم في إطار الحركات السياسية فوق الوطنية، أي القومية والإسلامية.

ويستنتج من ذلك كله أن الهوية الوطنية والكيانية السياسية عند الفلسطينيين برزت وتبلورت في أوضاع صعبة جداً، وقسرية ومعقدة، وفي إطار من القيودات والتشوهات، في اواسط الستينيات. وهذا يعني أنها، أيضاً، لم تنشأ بشكل طبيعي، ولم تولد نتيجة تطور إجتماعي وسياسي وثقافي في المجتمعات الفلسطينية المتشظية، والتي تخضع لمحددات وقيودات ووصايات متباينة، وبالتالي لم تتضج، وسط أوضاع ذاتية سليمة، وإنما ولدت بفعل عوامل خارجية، ونضجت بفعل ولادة الحركات الوطنية السياسية، ولا سيما حركة "فتح" كاول تشكيل وطني سياسي يعبر عن الوطنية والكيانية الفلسطينية.¹

واقع المقاومة والحركة الوطنية الفلسطينية بعد إحتلال عام 1948

تأثرت المقاومة والحركة الوطنية الفلسطينية بشكل عام بالواقع الإجتماعي والإقتصادي والسياسي الجديد الذي فرض عليها بالقوة، فتوزع الشعب الفلسطيني على بقع جغرافية متباعدة عمل على إضعاف لحمة الإجتماعية التي تشكل عامل قوة لمقاومة الإحتلال، حيث وقع الفلسطينيون الذين بقوا في أراضيهم المحتلة عام 1948 وتقدر نسبتهم ب 17% من الشعب

¹ كيالي، ماجد، صعود وأفول الهوية الوطنية والكيانية السياسية للفلسطينيين، مجلة الدراسات الفلسطينية، 2012، ص8.

الفلسطيني، تحت الحكم العسكري الاسرائيلي، وأصبحوا أقلية في دولة عنصرية تعاملهم كغرباء أو كمواطنين من الدرجة الثانية، وشرعت الدولة الصهيونية في التعامل معهم وفق الخطوط التالية:

- تبني قوانين وسياسات تمييزية ظالمة جعلتهم كالغرباء في أرضهم، ومواطنين من الدرجة الثانية.

- وضعهم تحت ظروف أمنية واقتصادية صعبة تلجئهم إلى الهجرة وترك الأرض.

- مصادرة أراضيهم، وأراضي الوقف الإسلامي.

- محاولة محو هويتهم الدينية والثقافية وسلخهم عن محيطهم الفلسطيني والعربي والإسلامي.

- وضعهم تحت الحكم العسكري وتم عزل القرى العربية عن بعضها وإعلان كل قرية منطقة مغلقة لا يحق الدخول إليها والخروج منها إلا بإذن.¹

عاش فلسطينيو الداخل (السكان الفلسطينيين الأصليين الذين أجبروا على حمل الهوية الاسرائيلية) بعد النكبة أوضاعاً غير طبيعية، فقد حطمت النكبة البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لفلسطيني الداخل واستبدلت بواقع جديد محكوم من قبل إسرائيل ومؤسستها العسكرية والسياسية والأمنية، بحيث تم استحداث نظام سيطرة مركب نفذ من خلال الحكم العسكري بالإضافة إلى مؤسسات علنية وأخرى مخفية. هذا الواقع بالأساس إستمرار للمركبات التي نتجت عن النكبة وأهمها الوجود المادي من جهة في إسرائيل كدولة يهودية- صهيونية تطبق سياسات وتكتيكات سياسية تنبع من إنترامها تجاه المبنى السياسي الذي يحمل ملامح النظام المبني على أساس التفوق العرقي، ومن الجهة الأخرى الانقطاع المادي والنفسي والوطني العام عن باقي قطاعات الشعب الفلسطيني وبالأساس عن المركز السياسي الذي أخذ يتشكل في المنفى خارج فلسطين.

¹ صالح، محسن، فلسطين: سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مرجع سابق.

على مستوى العلاقة مع إسرائيل، فقد أقدمت إسرائيل على إتباع وسائل مركبة للسيطرة على الفلسطينيين من مواطنيها وإلحاقهم كهامشيين في دوائر حياتها المختلفة وبالأساس لأجل إبعادهم، عملياً وإجتماعياً وحتى نفسياً، رافق ذلك غياب قيادات وطنية فلسطينية فاعلة ومؤثرة، وخصوصاً على ضوء سعي سلطة الإحتلال لمنع انتخاب قيادة وطنية جماعية للفلسطينيين في إسرائيل، حيث حظر الحكم العسكري على الفلسطينيين في إسرائيل انتخاب ممثليهم بحرية حتى نهاية الستينات. ضف إلى ذلك، تشكلت وضعية الفلسطينيين في إسرائيل كجزء من الشعب الفلسطيني على ضوء اقضاء من الحركة الوطنية الفلسطينية نتيجة لما كان من آثار النكبة من حيث بقائهم في وطنهم بينما سعى الشعب الفلسطيني في المنفى وفي الضفة وقطاع غزة إلى نسج مباني المؤسسة الوطنية والمشروع السياسي الفلسطيني في الأراضي التي احتلتها إسرائيل في العام 1967، بينما في الواقع بدأت قضية الفلسطينيين في إسرائيل بعد قيام دولة إسرائيل وهي جزء لا يتجزأ من القضية الفلسطينية بمفهومها الواسع.¹

كان من أبرز نتائج هذه السياسات أن إضطر كثير من المفكرين والمتقنين الفلسطينيين وقادة الأحزاب إلى مغادرة فلسطين، الأمر الذي أوجد مشكلة في القيادة والتوجيه. ولم يجد الفلسطينيون ما يعبرون به عن توجهاتهم السياسية إلا من خلال الأحزاب "الإسرائيلية". كما ضرب ستار حديدي بين هؤلاء الفلسطينيين وإخوانهم في الضفة الغربية وقطاع غزة والعرب والمسلمين، بينما جرت محاولات لغسل أدمغتهم ومحو هويتهم الوطنية والثقافية.²

أما سكان (الضفة الغربية وقطاع غزة) ومن لجأ إليها من الأماكن الأخرى، فلم يكن حالهم بأفضل من باقي الشعب الفلسطيني، وتأثر وضعهم الإجتماعي والإقتصادي بعاملين هما:

- إزدياد الكثافة السكانية: فالإعداد الكبيرة من اللاجئين اللذين لجأوا إلى الضفة الغربية وقطاع غزة (280000 في الضفة و200000 في غزة)³، جعل من غير الممكن إستيعاب هذه

¹ غانم، أسعد، تداعيات النكبة على أوضاع الفلسطينيين في إسرائيل، جريدة حق العودة، المركز الفلسطيني لمصادر المواطنة وحقوق العودة "بديل"، العدد 17، 2017، <http://www.badil.org/ar/publications-ar/periodicals-ar/haqelawda-ar/item/375-article14.html>

² صالح، محسن، فلسطين: سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مرجع سابق.

³ قورة، نزيه، تعليم الفلسطينيين: الواقع والمشكلات، مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت، 1975، ص21.

الإعداد في مجال العمل الانتاجي خاصة بعدما فقد عدد لا يستهان به عمله في المدن الساحلية أو الأراضي الزراعية التي احتلتها العصابات الصهيونية. نجم عن هذا الوضع ازدياد عدد العاطلين عن العمل، وإنخفاض نسبة الأجور، وهجرة أعداد كبيرة من الأيدي العاملة الفلسطينية للعمل في دول البترول العربية، مما أدّى إلى أحداث خلل كبير في البنية الإجتماعية-الإقتصادية للمجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

- سياسات الإلحاق السياسي العربية: حال إلحاق الضفة الغربية بالمملكة الأردنية الهاشمية، ووضع قطاع غزة تحت الإدارة المصرية، دون تمكن الشعب الفلسطيني من إعادة بناء وحدته السياسية وبنائه الإقتصادي الإجتماعي على أرض وطنه، شرع النظام الأردني القوانين التي تمنع قيام مؤسسات إقتصادية كبيرة في الضفة الغربية، وحرّمها من مشاريع التطوير الزراعي، وساهم في تبديد الشخصية الوطنية للشعب الفلسطيني، وتذويب الشعب الفلسطيني في الكيانات العربية. وفي قطاع غزة لم تقم الإدارة المصرية بأيّة مشاريع إقتصادية إنتاجية لتخفيف نسبة البطالة وتحسين الوضع الإقتصادي المتردي للشعب الفلسطيني في القطاع.

كانت أوضاع اللاجئين خارج فلسطين الأكثر صعوبة وخطورة على النسيج الإجتماعي الفلسطيني ووضعهم السياسي والإقتصادي، وأصبحت إسما طموحاتهم تتمثل في الحصول على خيمة تؤويهم وطعام يسكت جوعهم لحين العودة إلى وطنهم كما اوهمتهم الحكومات العربية وجيوشها المشاركة في الحرب. مثل المخيم وحدة إجتماعية سياسية جديدة بالنسبة للفلسطينيين، وعاش بعضهم وسط المدن والقرى التي لجأوا إليها في أقطار اللجوء العربية، وسط مجتمعات مختلفة ومتفاوتة في تطورها الإقتصادي والإجتماعي، مما خلق تفاوتاً في دور هذه التجمعات في عملية النضال لإسترجاع حقوقها، في ظل التحديات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي كانت تواجهها هذه التجمعات في الاقطار العربية التي لجأت إليها، وعلى ضوء الوضع السياسي والحقوقى لهذه التجمعات في كل قطر وجدت فيه.¹

¹ الخليلي، غازي، المرأة الفلسطينية والثورة: 1948 - 1967. مرجع سابق.

علق الفلسطينيون آمالهم في هذه المرحلة على قومية المعركة، وعلى الأنظمة العربية وخصوصاً مصر بزعماء عبد الناصر، وكان شعار الوحدة طريق التحرير هو الشعار البراق لهذه المرحلة، غير أن الأنظمة العربية فشلت في تحقيق الوحدة، ورغم حالة العداء والحروب العربية مع الدولة الصهيونية فإن الخط البياني للأنظمة العربية كان يسير باتجاه التسوية وليس باتجاه التحرير.¹

لقد كانت القيادة الوطنية الفلسطينية بعد العام 1948 مشتتة ومبعثرة، وعاجزة عن القيام بأي دور وطني بارز، فقسم منها سار وراء سياسات الإلحاق السياسي العربية فارتهن للسياسة الأردنية أو المصرية، وقسم عاش على هامش الحياة السياسية وارتضى حياة المنفى بدون أي فعل، وقسم منها إهتم بمصالحه الإقتصادية، فعمل على تنمية ثروات ومصالح إقتصادية له في دول اللجوء العربية، وفي ظل غياب قيادة وطنية للشعب الفلسطيني، سارت سياسات الإلحاق ومحاولات تبديد الهوية الوطنية الخاصة للشعب الفلسطيني، دون أن يرتفع صوت في وجهها، حتى بداية ستينيات القرن العشرين مع بدء نشاط الثورة الفلسطينية ونضالها ضد الإحتلال.²

إتخذت المقاومة الفلسطينية في هذه المرحلة أشكالاً بسيطة ذات نتائج محدودة، بانتظار دور عربي حاسم، فكثرت عمليات اختراق الحدود بشكل فردي غير منظم، لاسترجاع ممتلكات للعائلات أو للإنتقام من الغاصبين، ونشطت بعض أشكال المقاومة في قطاع غزة بتشجيع من الإخوان المسلمين وبدعم من ضباط مصريين، وقامت المقاومة بزراعة الألغام وتفجير المنشآت وتخريب الطرق وخطوط المياه والكهرباء، ما أدى إلى ردود فعل صهيونية كبيرة ومتعطسة. وبعد مذبحة غزة عام 1955، والإنتفاضة التي تلتها في 1/3/1955، وافقت القيادة المصرية على العمل الفدائي الفلسطيني ووضعت تحت إشراف الضابط المصري مصطفى حافظ، وتطوع الآلاف لمقاومة الإحتلال، وقام الفدائيون بعشرات العمليات ضد الإحتلال الصهيوني،³ وإستمرت

¹ صالح، محسن، المقاومة الفلسطينية خلال نصف قرن 1948 - 1998م: مدخل للتقييم 1، مجلة البيان، مجلد 10، عدد 132، 1998، ص 81.

² الخليلي، غازي، المرأة الفلسطينية والثورة: 1948 - 1967. مرجع سابق، ص 127.

³ صالح، محسن، المقاومة الفلسطينية خلال نصف قرن 1948 - 1998م: مدخل للتقييم 1، مرجع سابق.

هذه المقاومة حتى إحتلال (إسرائيل) قطاع غزة وسيناء إبان العدوان الثلاثي عام 1956، وتعهد النظام المصري بإغلاق الحدود أمام الفدائيين الفلسطينيين فيما بعد.¹

إنشاء منظمة التحرير وإعلان الكفاح المسلح ضد الصهيونية

شعرت الحركة الوطنية الفلسطينية ممثلة بالهيئة العربية العليا، بضرورة تشكيل كيان سياسي أو حكومة فلسطينية تسد الفراغ بعد انسحاب القوات البريطانية من فلسطين، فقررت إنشاء حكومة عموم فلسطين وسعت لإقناع الحكومات العربية بذلك خلال شهر اذار وشهر نيسان والنصف الأول من شهر ايار عام 1948، ولكن دون جدوى. وفي 1948/9/23 أعلنت الهيئة العربية العليا قيام حكومة عموم فلسطين في غزة برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي، وقد أقرت الحكومات العربية ذلك وإعترفت بالحكومة ما عدا الأردن. وقامت حكومة عموم فلسطين والهيئة العربية العليا بالدعوة لمجلس وطني فلسطيني في غزة في 1948/10/1 برئاسة الحاج أمين الحسيني. وقد أعلن المؤتمر إستقلال فلسطين وإقامة دولة ديمقراطية ذات سيادة، بحدودها الدولية المتعارف عليها أثناء الإحتلال البريطاني، ومنح المجلس الثقة لحكومة عموم فلسطين المكونة من عشرة وزراء برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي.²

لم يكتب لهذه الحكومة الفلسطينية الحياة بسبب:

- إنقسام الحركة الوطنية الفلسطينية، حيث عقد مؤتمر في عمان³ مواز لمؤتمر غزة، وطلب من الملك عبد الله ضم الأراضي الفلسطينية الباقية والقبول بأن يكون ملك عليها.

¹ البطش، جهاد، *الحركة السياسية في قطاع غزة (1948 - 1964)*، مجلة البحث العلمي، جامعة عين شمس، عدد 16، الجزء 1، 2015، ص 220.

² صالح، محسن، *القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة*، مرجع سابق، ص 64.

³ هو أول المؤتمرات الفلسطينية الأربعة التي عقدت في نهاية 1948 بهدف ضم الأراضي الفلسطينية التي كان يسيطر عليها الجيش الأردني إلى المملكة الأردنية الهاشمية ومبايعة الملك عبد الله ملكاً على الضفتين، عقد بتاريخ 1948/10/1 بتشجيع من الحكومة الأردنية وبحضور ممثل عن الديوان الملكي، انظر المؤتمر الفلسطيني (عمان 1948) <https://www.palestinapedia.net/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%86-1948/>

• دعم الدول العربية لحكومة عموم فلسطين كان رخواً، بالرغم من إنذاراتها بفصل الأردن من جامعة الدول العربية بسبب ضمه للأراضي الفلسطينية. وتركت هذه الحكومة تموت مع الزمن.¹ وإستدعت مصر الحاج أمين الحسيني إلى القاهرة، وأجبرت أعضاء حكومة عموم فلسطين وعدد من أعضاء المجلس الوطني الانتقال إلى مصر، وهناك ضيقت عليهم ولم تسمح لهم بممارسة صلاحياتهم كحكومة فلسطينية، ورفضت الحكومات العربية الاعتراف بالجوازات التي أصدرتها حكومة عموم فلسطين، كما تم حل وإنهاء قوات الجهاد المقدس التابعة للهيئة العربية العليا.²

إمتنعت الجامعة العربية عن دعوة حكومة عموم فلسطين في إجتماعاتها اللاحقة، كما إمتنعت الحكومة المصرية عن السماح لها بممارسة مهامها في قطاع غزة الذي كانت تسيطر عليه. ساهم ضعف قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية وتوزع ولائاتها وفقدانها لأي تجربة كيانية سابقة، إضافة لطبيعتها الطبقية ومستوى وعيها، في إجهاض الكيانية الفلسطينية الناشئة.³ لثرتهم فيما بعد القضية الفلسطينية للتنافس العربي-العربي ولتكون حاضرة في كل الخلافات والأطماع التوسعية العربية لإسباغ الشرعية والقبول الشعبي لمشاريعهم.⁴

أدى توقف العمل الفدائي الفلسطيني من قطاع غزة إثر العدوان الثلاثي على مصر، وبعد قرار مصر إغلاق الحدود في وجه الفدائيين، والتضييق على المقاومة الفلسطينية لا سيما الإخوان المسلمين، أدى إلى التفكير والبحث عن الوسائل الممكنة لتحرير فلسطين.

وتعد الفترة 1957 - 1964 فترة مخاض في تاريخ المقاومة الفلسطينية، إذ أخذت تظهر العديد من المنظمات الفدائية الفلسطينية كان أبرزها حركة فتح التي أنشأها ابتداءً وانحاز إليها رجال الإخوان المسلمين الراغبين في تفجير الثورة ضمن مشروع وطني فلسطيني، حيث اتجه

¹ شاهين، أحمد، *منظمة التحرير الفلسطينية: من الوصاية إلى الإستقلال، 1964 - 1974*، مجلة شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، عدد 143، 1985، ص 48.

² صالح، محسن، *القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة*، مرجع سابق، ص 64.

³ شاهين، أحمد، *منظمة التحرير الفلسطينية: من الوصاية إلى الإستقلال، 1964 - 1974*، مرجع سابق، ص 49.

⁴ محاولات الأردن ضم الضفة الغربية ومعارضة مصر لذلك ثم التنافس الناصري مع ملك الأردن على الزعامة فيما بعد.

تتأثر إلى القيام بعمل منظم مسلح، لا يتخذ أشكالاً إسلامية وإنما يتبنى أطراً وطنية تمكنه من تجنيد قطاعات أوسع من الشباب، ولا تجعله عرضة لعداء الأنظمة وملاحقاتها، وكانت هذه البذور الأساسية لنشأة حركة فتح سنة 1957 في الكويت. التي أخذت ببناء التشكيلات المسلحة والخلایا السرية حتى أعلنت الكفاح المسلح لتحرير فلسطين في بداية عام 1965. ومنذ انطلاقة العمليات المسلحة لحركة فتح، وحتى حرب يونيو 1967، قام جناحها العسكري "العاصفة" بشن 200 عملية مسلحة.¹ والجبهة القومية لتحرير فلسطين المعروفة باسم "شباب الثأر" وهي تنظيم أقليم فلسطين التابع لحركة القوميين العرب، والتي بدأت عملياتها في نوفمبر 1964، وجبهة تحرير فلسطين بزعامة أحمد جبريل التي بدأت عملياتها 1965.

وكرر فعل فلسطيني على التنافس الشديد بين الحكومات العربية على الزعامة والسيطرة على المنطقة، وفشل محاولات الوحدة العربية، أخذ الفلسطينيون يدعون إلى تولي الشعب الفلسطيني مسؤولية قضيته، ولعبت شخصية أحمد الشقيري - الذي عين مندوباً لفلسطين في الجامعة العربية بعد وفاة أحمد حلمي عبد الباقي رئيس حكومة عموم فلسطين - دوراً بارزاً في بلورة تلك الطموحات في الإطار الرسمي العربي المتمثل بالجامعة العربية.²

عقدت القمة العربية الأولى بتاريخ 1964/12/13 وتقرر في تلك القمة تحويل روافد نهر الأردن، رداً على المشروع الصهيوني القاضي بسحب مياه نهر الأردن لري صحراء النقب، كما تقرر العمل على تنظيم الشعب الفلسطيني، وفي ضوء مداولات القمة العربية الأولى، قرر الملوك والرؤساء العرب "أن يستمر أحمد الشقيري ممثل فلسطين لدى جامعة الدول العربية بالإتصال بالدول الأعضاء لإقامة القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني". واستفاد الشقيري من تلك المبادرة وأجرى كثيراً من الاجتماعات والاتصالات مع الأطراف العربية والفلسطينية، وتمكن من عقد مؤتمر في القدس في 1964/5/28 ضم 350 مندوباً فلسطينياً، حيث عرض برنامجه لقيام المؤسسة الفلسطينية التي عرفت منذ ذلك التاريخ بمنظمة التحرير الفلسطينية، وهكذا فرض الشقيري على القمة العربية الثانية التي عقدت في الإسكندرية في 1964/9/5

¹ صالح، محسن، فلسطين: سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 178.

² شاهين، أحمد، منظمة التحرير الفلسطينية: من الوصاية إلى الإستقلال، 1964 - 1974. مرجع سابق، ص 54.

حقيقة واقعة وهي قيام منظمة التحرير الفلسطينية، ورحب مجلس القمة بقيام منظمة التحرير الفلسطينية دعماً للكيان الفلسطيني وطلبة للنضال العربي الجماعي لتحرير فلسطين.

لم يلق قيام منظمة التحرير قبولاً في بعض الأوساط السياسية الفلسطينية، فقد إعتزمت عليه الهيئة العربية العليا برئاسة الحاج أمين الحسيني، كما لقي معارضة من المنظمات الفلسطينية الأخرى التي أعلنت عن وجودها بداية عام 1965 مطلقاً شعار " الكفاح المسلح طريق التحرير".¹

حرب حزيران عام 1967

سعت (إسرائيل) إلى توسيع مساحتها الجغرافية بعد عام 1948، ولم يُخف قادة الحركة الصهيونية أطماعهم وطموحاتهم بالتوسع في أراضي فلسطين والدول العربية المجاورة، لتحقيق حلم دولة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات، لذلك كانت تنتهز الفرصة المناسبة لإحتلال أكبر مساحة ممكنة من الأراضي العربية، لتحقيق التوسع المطلوب والأمن المفقود في ظل الحدود الطويلة مع دول عربية تعتبر إسرائيل عدوها الأول في المنطقة والعائق الأساسي أمام وحدتها.

كان إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1964، وبدء حركة فتح عملياتها العسكرية منذ مطلع 1965 من العوامل التي دفعت (الكيان الصهيوني) لسرعة التحرك ومحاولة فرض واقع جديد، يضمن له التوسع والأمن، ويجر البلاد العربية إلى التسوية السلمية وفق الشروط "الاسرائيلية". وكان لقيام (الكيان الصهيوني) بمشروع تحويل مياه نهر الأردن، وضرب الصهاينة وتدميرهم لكل المشروعات العربية المقابلة لتحويل النهر، الأثر الكبير في إزدياد التوتر.²

بدأت (إسرائيل) تصعيد الأوضاع قبل عام من الحرب، فهاجمت قرية السمّوع قرب الخليل في الضفة الغربية، وقامت بمذبحة راح ضحيتها حوالي 200 شهيد. كما حدث تسخين متبادل على الجبهة السورية، حيث كان الصهاينة يقومون بطلعات جوية لقصف المواقع

¹ شاهين، أحمد، منظمة التحرير الفلسطينية: من الوصاية إلى الإستقلال، 1964 – 1974. مرجع سابق، ص55.

² صالح، محسن، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مرجع سابق.

السورية، بينما كانت المدفعية السورية تقصف المستوطنات اليهودية المجاورة. وتزايدت التهديدات "الإسرائيلية" لسوريا، وتواترت الأخبار عن حشود "إسرائيلية" على الحدود السورية خصوصا في أوائل مايو 1967.

وقامت مصر، وفق إتفاقية الدفاع المشترك مع سوريا، بالإعلان عن عزمها الدخول في الحرب منذ أول دقيقة إذا ما تعرضت سوريا للهجوم. وتبع ذلك إجراء مصري بطلب سحب قوات الأمم المتحدة عن خطوط الهدنة مع (إسرائيل) فانسحبت في 1967/5/23، وقامت مصر في نفس اليوم بإغلاق مضائق تيران (خليج العقبة) في وجه الملاحه الاسرائيلية.

بدأت (إسرائيل) الحرب صباح 1967/6/5 بقصف تسعة مطارات مصرية على شكل موجات متعاقبة بين كل موجة وأخرى عشر دقائق، وخلال ثلاث ساعات كان قد تم تدمير 80% من الطيران العسكري المصري وهو قابض على المدرجات دونما حركة، وهكذا تم اخراج سلاح الجو المصري من المعركة منذ الساعات الأولى، كما تم تدمير معظم سلاح الطيران السوري والأردني بنفس الطريقة، ومنذ الساعات الأولى للحرب مع الأردن وسوريا. وبذلك فقدت الجيوش العربية غطاءها الجوي، وأصبحت وحداتها العسكرية البرية ودباباتها ومدعاتها فريسة سهلة للطيران (الاسرائيلي).

إنتهت (إسرائيل) من إحتلال شبه جزيرة سيناء في 8 حزيران، بعد إعلان وقف إطلاق النار المقدم من قبل الأمم المتحدة بيوم، وكانت القوات الاسرائيلية قد إحتلت الضفة الغربية في 7 حزيران، وبدأت الحرب على الجبهة السورية في 9 حزيران بعد إنتهاء القوات الاسرائيلية من جبهتي الأردن وسيناء، وانتهت في 10 حزيران 1967 بعد إحتلال هضبة الجولان.¹

أبرز نتائج حرب حزيران 1967

- إحتلال "إسرائيل" لما تبقى من فلسطين أي الضفة الغربية (5878 كم مربع)، وقطاع غزة (363 كم مربع)، وإحتلالها لسيناء المصرية (61198 كم مربع) والجولان السورية (1150 كم مربع)، ليصبح مجموع الأرض التي تسيطر عليها (إسرائيل) 89359 كم مربع.

¹ صالح، محسن، فلسطين: سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 172.

- تشريد نحو 330 ألف فلسطيني.
- سيطرة (إسرائيل) على منابع مياه نهر الأردن، وفتح مضائق تيران وخليج العقبة للملاحة "الاسرائيلية".
- تشكيل (إسرائيل) لخطوط دفاع جديدة، وتوفير عمق إستراتيجي يمكن الدفاع عنه بشكل أفضل.
- فرض إحتلال جديد للأراضي العربية، جعل هدف العرب فيما بعد إسترجاع هذه الأراضي المحتلة سنة 1967، وليس تحرير فلسطين المحتلة سنة 1948.
- تدمير القوات العسكرية لمصر والأردن وسوريا.
- إنكشاف ضعف القيادات العربية وإنعدام التنسيق فيما بينها، وعدم جديتها في تحرير فلسطين والدفاع عن أراضيها.
- ظهور المقاومة الفلسطينية المسلحة وتعاظمها وبروز الهوية الوطنية الفلسطينية التي قررت أن تأخذ زمام المبادرة بعد أن تبين لها مدى الضعف العربي.¹

المقاومة الفلسطينية بين عامي 1967 و1987

تعتبر الفترة 1967-1970 هي الفترة الذهبية للعمل الفدائي الفلسطيني والثورة الفلسطينية المسلحة، فقد أخذ الفلسطينيون زمام المبادرة في مواجهة المشروع الصهيوني، بعد أن انكشف لهم مدى ضعف الأنظمة العربية إثر هزيمة 1967. وإضطرت الأنظمة تقاديا لموجات الغضب الشعبي لإفساح المجال أمام العمل الفدائي الفلسطيني، الذي إستطاع أن يبني قواعد قوية وواسعة خصوصا في الأردن ولبنان. وإستطاعت المنظمات الفدائية بقيادة حركة فتح الوصول إلى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، حيث تولى رئاستها منذ فبراير 1969 ياسر عرفات.

¹ صالح، محسن، فلسطين: سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 172.

شاركت نحو ثلاثين منظمة فلسطينية بالعمل الفدائي، ذات أيديولوجيات وطنية وقومية واشتراكية وشيوعية. ولم تشارك أي منظمة ذات أيديولوجية إسلامية بالعمل الفدائي في تلك الفترة، إلا أن عددا منهم شارك مع حركة فتح وأسسوا معسكرات الشيوخ في الأردن 1968-1970، حيث عملت تحت مظلة حركة فتح مع إحتفاظها بإستقلالية إدارية داخلية.¹

إكتسبت الشخصية الوطنية الفلسطينية زخما كبيرا، وتمكنت منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر الرباط في أكتوبر 1974، من الحصول على إعتراف الدول العربية بها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وفي الشهر التالي حققت إنتصارا سياسيا عندما القى رئيسها (ياسر عرفات) خطابا في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتم قبول المنظمة عضوا مراقبا في الأمم المتحدة، وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في منتصف السبعينات قرارات تؤيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وحقه في إستخدام كافة الوسائل لنيل حقوقه.²

وضع الكفاح المسلح الفلسطيني القضية الفلسطينية على الأجندات الدولية، وأبرزها كقضية أقليمية لها إنعكاسات دولية، وأنها ليست قضية لاجئين تكمن المشكلة في توطيئهم وتسوية أوضاعهم المعيشية، إلا أن كثيرا من التحديات والصعوبات أثرت على المقاومة المسلحة، وشكلت معيقات لها في بلورة أهداف وطنية وسياسية واضحة مبنية على أسس متينة، على أن تكون هذه المقاومة قادرة على الإستمرار ومواصلة القتال حتى تحقيق هذه الأهداف.

تنوعت التحديات بين محلية وأقليمية ودولية؛ فدوليا كانت القوى الإستعمارية والتي أنشأت "الكيان الصهيوني الوظيفي" ودعمته حريصة على إستمرار وجوده وإستمرار تفوقه العسكري والأمني، فهيأت الظروف المناسبة لذلك، من خلال الضغط على الحكومات العربية بعدم إفساح المجال للمقاومة الفلسطينية، تحت ذريعة أن الأنظمة العربية هي المسؤولة عن تحرير فلسطين بالطرق التي تراها مناسبة، كما أثرت هذه القوى في المجتمع الدولي الممثل بالأمم المتحدة حيث أصدرت مجموعة من القرارات التي في ظاهرها تدعم حقوق الشعب

¹ صالح، محسن، فلسطين: سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 179.

² صالح، محسن، المقاومة الفلسطينية خلال نصف قرن 1948 - 1998م: مدخل للتقييم 1، مرجع سابق، ص 84.

الفلسطيني في أرضه وفي باطنها تحمي الدولة الصهيونية وتعطيها الحق في الوجود على أنقاض حقوق الشعب الفلسطيني.

أحست الدول العربية بخطر وجود منظمة التحرير الفلسطينية كجسم سياسي قوي يتبنى الكفاح المسلح كخيار وحيد لتحرير فلسطين، وكان ذلك لأسباب وجودية يتعلق بعضها بإرتباطها بالقوى العالمية الداعمة لإسرائيل وإعتمادها في وجودها عليها، ويتعلق البعض الآخر بالشعوب التي كانت تنظر إلى قضية فلسطين كقضية مركزية في العالم العربي والإسلامي، وتعلي من شأن من يتخذ خطوات من الممكن أن تؤدي إلى تحرير فلسطين وإقامة الوحدة العربية، ما يعني خفوت شعبية الأنظمة وكشف بطلان وعودها بالتحرير وهو ما سوف يعرضها لقلقل داخلية قد تؤدي بها في أي لحظة.

واجهت المقاومة الفلسطينية المسلحة ومنظمة التحرير الفلسطينية عددا من الحملات والحروب للحد من عملها إنطلاقا من البلدان العربية المجاورة لفلسطين المحتلة أو إخراجها نهائيا منها؛ قيدت سوريا العمل الفدائي في أراضيها، وأصدرت في 4/5/1969 قرارا يحدد المنظمات الفدائية المسموح لها بالتواجد على أراضيها، وفرضت التنسيق المسبق مع هيئة اركان الجيش السوري قبل القيام بأي عملية فدائية ضد إسرائيل إنطلاقا من الأراضي السورية. وفي لبنان وقعت صدامات مسلحة بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية في أكتوبر عام 1969، إنتهت بتوصل الطرفين لإتفاق ينظم الوجود والنشاط الفدائي في لبنان "إتفاق القاهرة" بضغط من الرئيس المصري جمال عبد الناصر.

وكانت التحديات والصدامات الأعنف في الأردن، إذ شهد عامي 1969 و 1970 سلسلة من الصدامات المسلحة بين الجيش الأردني والمقاومة الفلسطينية، بلغت ذروتها فيما عرف "بمذابح أيلول الاسود"، حيث قام الجيش الأردني بقصف المخيمات الفلسطينية وملاحقة المقاومين وقصف مقراتهم وأماكن تواجدهم، وبضغط من الدول العربية تم توقيع "إتفاق القاهرة" بين الملك حسين وياسر عرفات وحمل الإتفاق توقيع الزعماء العرب المشاركين في القمة العربية المنعقدة في القاهرة في ايلول عام 1970، ولم يدم الإتفاق طويلا حيث هاجمت قوات الجيش الأردني في

تموز 1971 معسكرات وقواعد الفدائيين الفلسطينيين في أحراش جرش وعجلون وأجبرتهم على الاتجاه شمالاً نحو سوريا التي عبروها باتجاه لبنان، وبذلك إنتهى الوجود الفلسطيني الرسمي في الأردن.¹

إستطاعت منظمة التحرير الفلسطينية الحصول على الإعتراف بها كممثل شرعي ووحيد للفلسطينيين، في مؤتمر القمة العربية في الرباط في أكتوبر عام 1974، وفي الشهر التالي إستطاعت الحصول على صفة عضو مراقب في الأمم المتحدة، ونجحت في تثبيت مؤسساتها. غير أن قدرتها على تمثيل الفلسطينيين واجهتها بعض المشاكل العملية والميدانية في كثير من الأحيان. ومن ذلك:

- عدم قدرة المنظمة على تشكيل مجلس وطني فلسطيني منتخب شعبياً، ويمثل بدقة الشرائح المختلفة للفلسطينيين، لإستحالة ذلك عملياً في البلاد العربية التي يمنع معظمها مثل تلك الممارسة.
- دخول وخروج عدد من المنظمات الفدائية الفلسطينية مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي إنضمت متأخرة، ثم ما لبثت أن خرجت سنة 1974 مشكلة "جبهة الرفض" مع عدد من الفصائل الأخرى. ثم تكررت عودتها أو مقاطعتها للمجلس الوطني أو للجنة التنفيذية بحسب التطورات السياسية.
- وجود عدد من المنظمات الفدائية الفلسطينية التي تمثل أنظمة عربية معينة وتلتزم بسياساتها، وتتأرجح علاقاتها بـ المنظمة وفق علاقات النظام العربي نفسه معها مثل "الصاعقة" التي تتبع "البعث" السوري، ومثل جبهة التحرير العربية التي تتبع "البعث" العراقي.
- ظهور قوى إسلامية فلسطينية تتمتع بحضور شعبي واسع (حماس والجهاد الإسلامي) ورفضها الانضمام إلى المنظمة.

¹ شاهين، أحمد، منظمة التحرير الفلسطينية: من الوصاية إلى الإستقلال، 1964 – 1974. مرجع سابق، ص 60-61.

- خسارة المنظمة لقاعدة وجودها في الأردن إثر أحداث 1970-1971، ولقاعدها في لبنان إثر الاجتياح "الاسرائيلي" سنة 1982، وتراجع قدرتها على التفاعل مع الحياة اليومية للفلسطينيين في الخارج.¹

وفي فترة السبعينيات من القرن العشرين، وجد العمل الفدائي الفلسطيني نفسه مستنزفاً في معمرة الخلافات مع الأنظمة العربية. إذ فقد قاعدة وجوده في الأردن، بعد الإشتباكات المسلحة العنيفة مع الجيش الأردني في سبتمبر 1970 ويوليو 1971. وعانى العمل الفدائي من الحرب الأهلية اللبنانية (1975-1990) حيث إستهدفت القوى التي فجرت تلك الحرب، ممثلة بحزبي الكتائب والوطنيين الأحرار المسيحيين، الوجود الفدائي الفلسطيني أساساً. كما عانى الفدائيون من تذبذب العلاقات مع سوريا، ومن تدهورها مع مصر منذ منتصف السبعينيات، ما أضعف قدرتهم على المقاومة المسلحة. غير أن المقاومة الفلسطينية تمكنت من الإحتفاظ بقاعدتها في لبنان حتى سنة 1982، ونفذت مجموعة من العمليات بمعدلات أقل.²

شارك الفلسطينيون الذين بقوا في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 بدعم عمليات المقاومة الفلسطينية، رغم القمع الشديد من قبل سلطات الإحتلال الاسرائيلي واخضاعهم للحكم العسكري، كما قاموا بعدد ممن الهبات والإنتفاضات رفضاً للإجراءات الصهيونية ومصادرتها لأراضيهم، ومن أبرز هذه الإنتفاضات في فترة السبعينات ما عرف بأحداث يوم الأرض، الذي جاء نتيجة تراكمات رفض مصادرة أراضي الفلسطينيين من قبل السلطات الاسرائيلية منذ العام 1948، وتعود أحداث يوم الأرض إلى العام 1975، عندما أعلنت المؤسسة الاسرائيلية، عن خطة لتهويد الجليل وإقامة عدة مدن يهودية في المنطقة على أرض بملكية المواطنين العرب، كما صادقت في 29 شباط 1976 على مصادرة 21 ألف دونم في الجليل بما فيها أراضي منطقة المل، والتي تعود ملكيتها لفلاحين من قرى سخنين وعراة ودير حنا وعرب السواعد، وكانت في حينه منطقة المل جزءاً من المنطقة العسكرية المغلقة التي أطلق عليها 'منطقة 9'، وكان دخول المزارعين وأصحاب الأراضي إليها منوطاً بتصريح من الحاكم العسكري يتم تجديده كل

¹ صالح، محسن، فلسطين: سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 214-215.

² المرجع السابق، ص 179.

ثلاثة أشهر، وكرد فعل على قرار المصادرة قررت القيادات السياسية الفلسطينية الإضراب ليوم واحد في 1976/3/30، وإنطلقت المظاهرات في مساء 1976/3/29 فهاجمتها القوات الاسرائيلية بعنف وحاولت قمع المظاهرات وكسر الإضراب بعد أن فرضت الحكومة الاسرائيلية منع حظر التجول في المنطقة، وإتحم الجنود قرية دير حنا وقمعوا المظاهرة بالقوة، وأصيب وقتل العشرات هناك، وفي اليوم التالي قمعت القوات الصهيونية كل المظاهرات التي إنطلقت في عدد من المدن والقرى الفلسطينية وكان نتيجة ذلك استشهاد ستة فلسطينيين وجرح واعتقال العشرات.¹

لم يكن لرفض ومقاومة فلسطينيي الداخل في الفترة الممتدة بين الإحتلال (1948) واواخر الستينات أصداء قوية داخل دولة الإحتلال، وذلك بسبب خضوعهم للحكم العسكري والرقابة الأمنية المشددة، قاموا بعدها بالتواصل مع أبناء شعبهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولما كانت تشكيلات وقيادات الحركة الوطنية الفلسطينية في تلك الفترة تتركز في الخارج للعمل على تحرير "الداخل" والعودة إليه؛ عمل فلسطينيو الداخل (1948) على الالتفاف حول هويتهم الفلسطينية العربية المهددة بالتلاشي أمام المحاولات الصهيونية لطمسها، وكانت هبات يوم الأرض والدفاع عن الأراضي المصادرة تحمل في طياتها الدفاع عن الهوية والوجود الفلسطيني إلى جانب دفاعها عن الحقوق المادية، وزادت شعبية الحركات والأحزاب السياسية الفلسطينية في دولة الإحتلال، مثل حركة أبناء البلد كوريث ووجه اخر لحركة الأرض التي حلتها السلطات الاسرائيلية بحجة معاداتها لأمن دولة الإحتلال، وعملت حركة أبناء البلد على تعزيز الهوية الوطنية لفلسطينيي الداخل من خلال التأكيد على أنهم جزء من الشعب الفلسطيني والعربي.²

¹ يوم الأرض: سيرة الحـ دث، موقع عـ رب 48،
<https://www.arab48.com/%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/2015/03/28/%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%B6:-%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB>
² الأحزاب العربية في فلسطين المحتلة، تقرير معلومات صادر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2014، ص16.

شهدت تلك الفترة "صحوة دينية" وزيادة شعبية الحركة الإسلامية الوليدة، حيث وجد فيها فلسطينيو الداخل ضالتهم في التعبير عن الهوية الوطنية والدينية الغائبة منذ عقود، وعقدت الحركة أول مؤتمر إسلامي داخل الخط الأخضر عام 1977، حيث قررت المطالبة بتحرير املاك الوقف الإسلامي، وحق المسلمين في إدارة شؤونهم، وتعيين القضاة في المحاكم الشرعية . حصل بعدها تطور نحو مواجهة الإحتلال بتأسيس عبد الله نمر درويش "أسرة الجهاد" عام 1979 التي أعلنت الجهاد المسلح والحرب الإقتصادية على الإحتلال الاسرائيلي. وقامت بمهاجمة وحرق عدد من الممتلكات اليهودية، سرعان ما تم كشفها وإلقاء القبض على أفرادها.¹

أدرك فلسطينيو الداخل أن المحافظة على هويتهم الوطنية الفلسطينية، ومقاومة محاولات شطبها وسلخهم من الشعب العربي الفلسطيني، والإلتفاف حول الكيانات والأحزاب أو الحركات الوطنية والدينية إضافة إلى المحافظة على حالة تواصل مع أشتات الشعب الفلسطيني، يشكل واجب وطني تحرري يعمل على تهيئة أرضية مناسبة للنضال السياسي والقانوني ضد سلطات الإحتلال.

تنبهت إسرائيل لخطر شكّل وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان هاجسا مستمرا للأمن الاسرائيلي، وعملت الحكومة الاسرائيلية بشتى الطرق لإبعاد المقاومة عن حدودها، فشنت الحروب والحمالات العسكرية المتتالية، ونفذت الكثير من الغارات على أهداف عسكرية ومدنية في لبنان، ولعبت على وتر التناقضات بين الفصائل الفلسطينية وبينها وبين القوى اللبنانية في الحرب الاهلية اللبنانية.

هاجمت القوات الاسرائيلية لبنان في 1982/6/4 وكانت قد مهدت للهجوم بقصف جوي ومدفعي عنيف أسفر عن خسائر مادية كبيرة وسقوط عشرات القتلى ومئات الجرحى في صفوف المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين، إجتاحت القوات الاسرائيلية الجنوب اللبناني وصولا إلى بيروت

¹ الحركة الإسلامية داخل الخط الأخضر، موسوعة الجزيرة،

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2015/10/22/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%B6%D8%B1>

تحت ضغط الغارات الجوية والقصف المدفعي، وإرتكبت في معاركها الكثير من الجرائم بحق المدنيين والبنية التحتية. وفي التاسع من حزيران وصلت إلى مشارف بيروت وحاصرتها لمدة 65 يوما، عاش المدنيون خلالها أوضاع معيشية صعبة للغاية، ودمر القصف الصهيوني أحياء بأكملها لإجبار المقاتلين الفلسطينيين من مختلف الفصائل والمنظمات على الإستسلام. وقد عرضت الكثير من المبادرات ومحاولات الوساطة خلال إحتلال بيروت، إلى أن اضطر مقاتلي منظمة التحرير والفصائل الأخرى تحت ضغط مطالبات بعض القوى اللبنانية للمقاتلين الفلسطينيين الخروج من بيروت، التوقيع على إتفاقية لوقف إطلاق النار تقضي بخروج المقاتلين الفلسطينيين وقيادة منظمة التحرير من لبنان إلى معسكرات في سوريا والعراق وتونس واليمن، وكانت إسرائيل قد وافقت على الإتفاق بعد فشلها في إحتلال بيروت الغربية، ولم تلتزم بتعهداتها بعدم دخولها بعد خروج الفدائيين، حيث إقتحمتها بعد أسبوعين من خروجهم وإرتكبت فيها أبشع الجرائم بحق المدنيين.¹

ويتضح من توقيت العدوان وملابساته ومن بينها التنسيق الإستراتيجي بين حكام إسرائيل والولايات المتحدة ومن تقويم أوضاع العالم العربي ودور الأنظمة العربية أن الحرب علي لبنان هدفت إلى تحقيق الأهداف التالية: القضاء علي التواجد القومي الفلسطيني "بمسح" القوات الفلسطينية المسلحة في لبنان، كما صرح وزير الحربية الاسرائيلية شارون: بتدمير منظمة التحرير الفلسطينية تنظيميا وسياسيا ، وبذلك تزول القوة القادرة على تحقيق حقوق الشعب العربي الفلسطيني وأهمها تقرير المصير واقامه الدولة الفلسطينية الوطنية المستقلة.

وإتفق حكام إسرائيل على أن ضرب منظمه التحرير الفلسطينية ضربة عنيفة يمهد الطريق أمامهم لتصفية صمود الجماهير العربية الفلسطينية في المناطق المحتلة: الضفة والقطاع. وإنهاء تمسكها بممثليها الشرعي والوحيد، وعند ذلك تستطيع سلطات الإحتلال فرض

¹ القصاص، أشرف، دور المقاومة الفلسطينية في التصدي للعدوان الاسرائيلي على لبنان من عام 1978 _ 1982، ص145_149.

دمى الإدارة الذاتية ونظامها الذي يمثل تكريسا للإحتلال، وخطوة لإلحاق هذه المناطق الفلسطينية وإقامة دولة إسرائيل الكبرى.¹

شكل خروج مقاتلي المقاومة المسلحة من لبنان، وتوزعها في أماكن متباعدة جغرافيا، إلى إنهاء زخم المقاومة المسلحة بعد مخاض عسير رافق مسيرة الثورة الفلسطينية، تمثل في عدم موافقة الدول العربية على السماح للمقاومة الفلسطينية المسلحة العمل بحرية على أراضيها، وكانت الكثير من حكوماتها ترفض فكرة الكفاح الفلسطيني المسلح لتحرير فلسطين، وذلك لأسباب كثيرة تم ذكر بعضها في سياق هذا الفصل، وكان التحدي الآخر هو الدعم الدولي لإسرائيل وعدم تجريم مجازرها بحق المدنيين وقيامها بسياسة العقاب الجماعي، ما أدى إلى تخبط المقاومة الفلسطينية المسلحة وعدم قدرتها على تطوير إستراتيجية تؤدي إلى التحرير، وإنما إعتمدت عملياتها على الإنتقام وحالات الإرباك للإحتلال الصهيوني وعدم شعوره بالأمن.

مما أثار الحاجة إلى نقلة نوعية من حالات المقاومة الفردية إلى عمل جماعي تكون قاعدته أوسع الجماهير، وضرورة تطوير الأشكال التنظيمية، وأصبح ليس مقبولا أن تسقط كل العناصر المتعلقة بعملية عسكرية معينة في حال القبض على أحد مرتكبيها، وفي هذا السياق برزت مشكلتنا التسليح والتغلب على العوائق التي وضعتها سلطات الإحتلال، كاهم المشكلات التي ينبغي العناية بها إذا أريد للمقاومة المسلحة أن تزدهر من جديد وتحقق أهدافها، وتحركت الآراء الناقدة للجهد المسلح على قاعدة أن هذا الجهد لم يعد يواكب النشاط السياسي للتنظيمات المسلحة.²

التحول نحو فكرة المقاومة الشعبية

قاد الواقع الجديد للمقاومة الفلسطينية بعد الخروج من لبنان على تحفيز النقاش حول واقع المقاومة في الأرض المحتلة، فبدأت عملية مراجعة شاملة، تبلورت نتائجها فلسطينيا حول

¹ القصاص، أشرف، دور المقاومة الفلسطينية في التصدي للعدوان الاسرائيلي على لبنان من عام 1978 _ 1982، مرجع سابق، ص 123_124.

² المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والإنتفاضة، مرجع سابق، ص 37.

مطلب دعم المقاومة في الداخل، كشرط لازم لإستكمال العمل الدبلوماسي الذي إنخرطت فيه منظمة التحرير في الخارج، وعاد البعض للمطالبة بتشكيل قيادة جماعية داخل الأرض المحتلة لأن السبل قد سدت أمام الشعب الفلسطيني للقيام بمقاومة مسلحة مجدية كما كان متاحا في السابق. وحينما أُثير الحديث عن صعوبة توسيع آفاق الإتصال بالأرض المحتلة، أشار البعض إلى أن المقاومة الفلسطينية قد بدأت تاريخيا وسط أجواء وظروف أصعب من التي يمر بها الشعب الفلسطيني في فترة الثمانينيات، وأنه بالإمكان الإعتماد على الحس النضالي لدى الشعب الفلسطيني في الداخل للقيام بمقاومة داخلية مجدية وطنيا.¹

لجأ الفلسطينيون للمقاومة المسلحة بعد تعنت إسرائيل ورفضها تطبيق قرارات الأمم المتحدة التي تدعم حقوق الشعب الفلسطيني، ولوقف تعامل العالم مع القضية الفلسطينية كقضية لاجئين، ولما لم يُتَحَ المجال لمقاومة شعبية سلمية شاملة، بسبب قمع إسرائيل للفلسطينيين الذين بقوا في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعدم سماح الأنظمة العربية المسيطرة على الضفة الغربية وقطاع غزة بإنطلاق مقاومة شعبية ضد الإحتلال فيها. قررت قيادات الشعب الفلسطيني مقاومة الإحتلال من خارج فلسطين، وكان خيار المقاومة المسلحة الأكثر تناسبا مع واقع هذه المقاومة ومكان انطلاقها من خلف الحدود.

تأثرت منظمة التحرير وفصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة بتجارب الكفاح المسلح في عدد من دول العالم، مثل فيتنام والجزائر، واعتبرت أن الصراع مع الإحتلال الصهيوني أقرب إلى نماذج حروب التحرير من الحركات الإصلاحية الداخلية، وعشرات الثورات التحررية المسلحة نجحت طوال التاريخ منها الجزائرية والفيتنامية والبلشفية والصينية... ومانيلا الذي انتهج في البداية نهج "اللاعنف" تبني في النهاية المقاومة المسلحة حتى تحررت جنوب أفريقيا من نظام الأبارتايد.² وهذه نظرة محقة من حيث توصيف الإحتلال ودراسة نماذج التحرر، إلا

¹ المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والإنتفاضة، مرجع سابق، ص 39.

² الاخيرس، رضوان، نماذج المقاومة المسلحة، مـدونات الجزيرة

<https://blogs.aljazeera.net/blogs/2017/10/13/%D8%AC%D8%AF%D9%88%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D8%AD%D8%A9>

أنها أغفلت جانباً مهماً من بناء مقاومة شاملة للإحتلال، تستند إلى إطار نظري يعمل على توجيهها عملياتها ومن حيث الأهداف، وذلك أن هذه المقاومات عملت من داخل أراضيها المحتلة وسط قاعدة جماهيرية عريضة تدعمها وتقاوم معها، حيث التقت المقاومة المسلحة وحرب العصابات مع المقاومة الشعبية السلمية التي تعمل على مبدأ اللاهركات الإجتماعية، وهو ما أرق الإحتلال وأجبره على إنهاء إحتلاله. أما المقاومة المسلحة الفلسطينية فقد عملت من خارج أرضها المحتلة، وانطلقت من دول الجوار وما شكله ذلك من صعوبات ومعوقات تسببت في خروجها من الدول المجاورة لفلسطين وساعدت في إفشالها.

أعلنت قوى الشعب الفلسطيني التي إنتهجت الكفاح المسلح أن هدفها هو تحرير فلسطين من الإحتلال الصهيوني بإستخدام القوة المسلحة، لكن هذا الخيار واجهه كثير من التحديات والصعوبات النظرية والعملية، فلم تؤمن الحكومات العربية التي إنطلقت المقاومة المسلحة من أراضيها بهذا الخيار كأسلوب قادر على تحرير فلسطين في تلك المرحلة، وما جعلها توافق عليه وتدعمه جزئياً في بادئ الأمر، هو خشيتها من النكمة الشعبية عليها بعد فقدانها الأمل بقدرة الأنظمة العربية على إنجاز وعودها بتحرير فلسطين، ما جعل لزاماً عليها أن تدعم المقاومة الفلسطينية لتحرير أرضها من الإحتلال. وتخلت الحكومات العربية فيما بعد عن دعم المقاومة المسلحة، بل ضغطت عليها لوقف عملياتها انطلاقاً من أراضيها، وصولاً إلى طردها بالقوة كما حصل في الأردن، ما حرم المقاومة الفلسطينية من بناء قواعد ثابتة وقوية تستطيع الإنطلاق منها لتنفيذ عملياتها ضد الإحتلال، وبنفس الوقت تكون هذه القواعد محمية من التدمير الصهيوني، وأضاع كثير من جهد المقاومة الفلسطينية في القتال ضد الحكومات العربية أو القوى المعادية لها في البلدان العربية المتواجدة على أراضيها.

بالغت إسرائيل في ردود فعلها على عمليات المقاومة الفلسطينية المسلحة، وقامت بقصف المدنيين وتدمير البنية التحتية في المناطق التي تنطلق منها المقاومة، وكان هذا وفق خطة ممنهجة هدفت لخلق جو من الرفض للوجود الفلسطيني المسلح في المناطق التي تؤوي العمل الفدائي، وكان لها ما أرادت حيث ظهر ذلك جلياً في حصار القوات الاسرائيلية لبيروت كما تقدم. إستخدمت إسرائيل المقاومة المسلحة كذريعة لإلصاق صفة الإرهاب بالمقاومة

الفلسطينية ككل، وروجت لذلك بدعم من بعض القوى الغربية في العالم، ما أثر على صورة الفلسطينيين في المحافل الدولية، وقلل من الدعم المادي والمعنوي للمقاومة الفلسطينية، ومن التأييد لقضية الشعب الفلسطيني الذي طرد من أرضه.

لم تستطع المقاومة المسلحة تحقيق أهداف وطنية سياسية ذات قيمة إستراتيجية، بل إن تراجع خط الدعم العربي للعمل الفدائي الفلسطيني، أثر على المكاسب السياسية التي كان إكتسبها.¹ وبعد فترة طويلة من الكفاح المسلح وما تضمنه من جهود وأثمان كبيرة، ومن ثم وصوله إلى طريق مسدود بعد خروج منظمة التحرير والفصائل الفلسطينية من لبنان، إتجهت القيادات الفلسطينية والقوى الفاعلة في الأراضي الفلسطينية، إلى العمل السياسي بموازاة عمل جماهيري يتمثل في مقاومة شعبية في الأرض المحتلة، قادرة على الإستمرار وتحقيق أهداف وطنية سياسية بخسائر أقل وتكلفة إحتلالية أعلى.

الثورة الشعبية الكبرى (انتفاضة عام 1987)

تراكم خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي وعي سياسي وثوري داخل فلسطين المحتلة يعتمد على القاعدة الشعبية الواسعة في مقاومة الإحتلال الصهيوني، بعد أن أخرجت الحرب الاسرائيلية على لبنان عام 1982 قوات المقاومة الفلسطينية المسلحة من آخر معقل لها في دول الطوق،² وطُويت بذلك صفحة الإعتماد على الكفاح المسلح كسبيل وحيد لتحرير فلسطين من الإحتلال.

وجنبا إلى جنب مع إتضاح القيود الواردة على قدرة النضال الفلسطيني المسلح في الخارج على إنجاز التحرير، كانت قوى إجتماعية وسياسية جديدة قد بدأت تتبلور داخل فلسطين المحتلة، فضلا عن التطورات التي لحقت بمواقف قوى أخرى وإنعكاس هذا كله من الناحية المؤسسية، الأمر الذي خلق وضعاً جديداً أكثر مؤاتة لمتطلبات تدشين مرحلة جديدة من مراحل

¹ صالح، محسن، القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، 2012، ص 89.

² يطلق مصطلح دول الطوق على الدول العربية المحاذية لفلسطين المحتلة.

التحرر الوطني الفلسطيني. ذلك أن التناقض بين الإحتلال الإستعماري الصهيوني وبين الشعب الفلسطيني ككل كان من الضروري أن يؤدي آثاره على جميع القوى الإجتماعية والسياسية الفلسطينية.¹

بعد إحتلال إسرائيل لما تبقى من الأراضي الفلسطينية عام 1967، تلاقت جميع الأطراف المقاومة للإحتلال داخل فلسطين مع قيادة الثورة الفلسطينية في الخارج على ضرورة تأليف تنظيم جبهوي يضم الفئات والقوى، وينظم عملية الكفاح ضد الإحتلال. وبتاريخ 1973/8/15 أعلن عن إنشاء الجبهة الوطنية الفلسطينية ضمت مجموعة من الأحزاب والمنظمات والشخصيات الوطنية. وتخلص برنامج الجبهة في:

- مقاومة الإحتلال الصهيوني، والنضال في سبيل تحرير الأرض العربية المحتلة، وإستعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني، ورفض كافة محاولات تصفية القضية الفلسطينية.
- الدفاع عن الأراضي والممتلكات العربية في وجه عمليات المصادرة والتهويد.
- التصدي لإجراءات الضم الإقتصادي وتخريب المؤسسات الإقتصادية الوطنية وطمس الثقافة الوطنية، والعمل على إحياء التراث الشعبي الفلسطيني.
- الدفاع عن المعتقلين السياسيين، والعمل على دعم المنظمات الجماهيرية، كالتقابات العمالية والمهنية والاتحادات والأندية.²

شهدت الضفة والقطاع نقلة في الحراك السياسي تمثلت بالتظاهرات التي تفجرت عقب اغتيال محمد يوسف النجار وكمال العدوان وكمال ناصر، في نيسان/أبريل 1974 وعصفت

¹ يوسف، أحمد، *الإنتفاضة الفلسطينية: الميلاد، الإنجاز، المستقبل*، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 126، 1989، ص10.

² الجبهة الوطنية الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، طينية،

<https://www.palestinapedia.net/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A8%D9%87%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9/>

بحالة الاسترخاء التي شاعت عقب الحرب سنة 1967، وعززت تأييد "الجهة الوطنية الفلسطينية" الداعية إلى الإستقلال وإنهاء الإحتلال ووقف الاندماج الإقتصادي مع إسرائيل. وفي مواجهة تصاعد إرهاب سلطة الإحتلال غدت الجامعات، وبخاصة جامعة بيرزيت، معاًقل للحركة الوطنية الفلسطينية، بينما تصاعدت عمليات الاعتقال والإبعاد إلى الأردن.¹

قام الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام 1948 بعد رفع الحكم العسكري عنه في اواخر الستينات، بعدة هبات وإنتفاضات ضد الإحتلال الصهيوني، حيث شكلت أحداث يوم الأرض 1976 علامة فارقة في علاقة الشعب الفلسطيني بالمحتل الصهيوني، وأبرزت التناقض القائم بين الإحتلال والشعب المحتل.² ونشط العمل الوطني الثقافي المتمثل بالتمسك بالهوية الفلسطينية العربية وإنفاذها من الإندثار بفعل السياسات الصهيونية، كما انتعش الحراك السياسي المتمثل في انشاء الأحزاب السياسية الوطنية والإلتفاف الجماهيري حولها، وانشاء هيكلية قيادة فلسطينية موحدة تمثلت في لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في الداخل،³ وشهدت هذه الفترة ميلاد الحركة الإسلامية في الداخل حيث عبرت عن الهوية الوطنية والدينية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948، بعد أن كادوا يفقدوها في معمعة مشاريع التهويد الصهيونية لكل ما هو فلسطيني أصيل في الأراضي المحتلة.

كما شهدت هذه الفترة بروز الكثير من الأحزاب والتنظيمات السياسية، والمنظمات الجماهيرية مثل النقابات والجمعيات والنوادي، وهكذا تداخل ما هو سياسي بما هو مدني في التجربة الفلسطينية؛ فالشعب الفلسطيني بكل فئاته ومستوياته، انتظم في حركة جماهيرية واحدة،

¹ فرسخ، عوني، *مستجدات الصراع العربي الصهيوني ومستجداته، 1949-2009*، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 967، 2018، ص 41.

² يوم الأرض: سيرة الح... دث، موقع... 48،
<https://www.arab48.com/%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/2015/03/28/%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%B6:-%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB>

³ هي كيان سياسي فلسطيني أقيم عام 1982 بهدف شمل وتركيز العمل السياسي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل والتنسيق بين مؤسساته، يضم رؤساء السلطات المحلية العرب وأعضاء الكنيست العرب من الأحزاب التي تمثل القضايا العربية وممثلين عن أحزاب سياسية وتنظيمات عربية غير برلمانية.

قيادة سياسية، شعب، نقابات، أحزاب وجمعيات، لمواجهة القوات المحتلة.¹ لم يأت بروز دور المجتمع المدني الفلسطيني في سياق مواجهة سلطة سياسية فلسطينية أو دولة فلسطينية، بل تأسس بجهود مشتركة سياسية وجماعية في إطار حركة مقاومة شاملة لتحرير الوطن من الاحتلال، وهكذا نصت القوانين المؤسسة للاتحادات الشعبية بمختلف أنواعها، على أنها قاعدة من قواعد الثورة الفلسطينية.

على المستوى الاجتماعي، انتقلت قيادة مؤسسات المجتمع المدني من الشرائح الإقطاعية والبورجوازية وأبناء العائلات إلى عناصر تنتمي إلى البورجوازية الصغيرة والمتوسطة، وكان للاجئين الفلسطينيين دور في تفعيل المجتمع المدني وقيادته. إن أهم ما يجب الإشارة إليه في هذه المرحلة، هو أن المجتمع هو الذي خلق حركة المقاومة أو الثورة ورفدها بكل قوة، كان أبنائه هم الوقود الذي مكنها من الإستمرارية والانتشار. وكان لنمو القوى الاجتماعية والسياسية إضافة للتحول الذي طرأ على قوى أخرى، دور كبير في تهيئة الأرضية المناسبة لإنطلاق الإنتفاضة بشكل بنوي منظم، وكان من الطبيعي أن تفرز هذه القوى قياداتها المحلية، التي إكتسبت من خلال عملها اليومي خبرات مكنتها من قيادة الإنتفاضة نحو تحقيق أهداف تحررية وسياسية.²

إنطلقت شرارة الإنتفاضة في 1987/12/8 بشكل عفوي بعد قيام سيارة عسكرية صهيوني بدهس مجموعة من العمال الفلسطينيين في غزة، ما أدى إلى مصرع أربعة عمال، لكن هذه الحادثة لم تكن سوى شرارة البدء والسبب الظرفي المباشر لإنطلاق الثورة الشعبية والتي سميت فيما بعد بالإنتفاضة، ولم تكن التحضيرات البنيوية ولا إستمرارية الإنتفاضة وإنتاجها لقيادة موحدة عفوية أو خالية من التنظيم المسبق.

تدل الطبيعة الشعبية للإنتفاضة الكبرى، على إدراك أهمية المشاركة الشعبية وضرورتها في عملية التحرر من الإستعمار، وربما يكون الشعب هنا ذو أهمية قصوى، ذلك بأنه المركب

¹ أبراش، إبراهيم، *المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى إعلان الدولة*، مجلة رؤية، عدد6، 2001.

² يوسف، أحمد، *الإنتفاضة الفلسطينية: الميلاد، الانجاز، المستقبل*، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1989، ص11.

الذي تستند إليه الجماعة الوطنية في رؤيتها لذاتها، والذي يتحول من خلاله الفرد إلى ذات وطنية ممارسة، بحيث يكون لهم والقضايا الجماعية أولوية على الفردانية، وكذلك محاربة عمليات التقسيم والتشطي التي تنتجها آليات الضبط الإستعماري.¹

لم يكن التحول إلى ذات وطنية وليد لحظة عابرة، وإنما كان عملية تراكمية ساهمت فيها عدة اتجاهات. فبينما عملت منظمة التحرير في السبعينات، من خلال صراعها بشأن الشرعية في الأراضي المحتلة مع الأردن ودولة الاحتلال، على تعزيز الهوية الفلسطينية والتمثيل الفلسطيني، ساهمت المبادرات المحلية في الأراضي المحتلة في ملئ الفراغ، من خلال تقديم نموذج في العمل والوعي السياسي مغاير لنموذج المنظمة. وكان الفارق واضحاً بين ثقافة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ووعيها، وبين وعي كواد الحركة الوطنية وأصحاب المبادرات المحلية في الأرض المحتلة. فوعي منظمة التحرير السياسي قام إستناداً إلى جهاز بيروقراطي جامد، وتكتيكات حرب العصابات في الثنات والخلايا المسلحة الصغيرة في الأراضي المحتلة، بينما كانت الرؤية المحلية في الأراضي المحتلة قائمة في المقابل على الإعتماد على الكتلة الإجتماعية داخل الأراضي المحتلة.²

أخذ الإعتماد على الجماهير الفلسطينية في الداخل دوراً طلائعياً بعد الغزو الاسرائيلي للبنان عام 1982، حيث أصيبت القوة العسكرية الفلسطينية بنكسة، وبدأ الإهتمام بشكل مكثف بالأطر الجماهيرية كالنقابات والإتحادات والجمعيات ولجان العمل الشعبي وغيرها، الأمر الذي ساهم في إرتقاء مستوى الوعي والنضال، وأوجد أنه بإستطاعة الشعب العربي الفلسطيني في داخل الأراضي المحتلة، القيام بدور هام في المطالبة بحقوقه الوطنية والسياسية، وعدم الرضوخ للمخططات الاسرائيلية وسياسة الأمر الواقع، ودعم قيادته السياسية المتمثلة بمنظمة التحرير.³

شكّلت الإنتفاضة نقلة نوعية في شكل المقاومة الفلسطينية ومدى إنتشارها، وعملت على توحيد الشعب الفلسطيني، ولحمة جميع أفراد وفئاته، لا سيما تضامن العرب الفلسطينيين الذين

¹ الطبر، ليندا والعزة، علاء، المقاومة الشعبية الفلسطينية تحت الاحتلال: دراسة نقدية وتحليلية، مرجع سابق، ص 22.

² المرجع السابق.

³ سحويل، ربحي، الإنتفاضة الفلسطينية: أسباب وخصائص وأبعاد، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ص 8.

يعيشون تحت الحكم الاسرائيلي منذ العام 1948. وكان ذلك نتيجة طبيعية للمقدمات التي سبقت الإنتفاضة والعوامل التي أدت إلى إنطلاقها، يتعلق قسم من هذه المقدمات والعوامل بالإحتلال الصهيوني نفسه، إضافة للعوامل الذاتية الفلسطينية والتطورات المحيطة:

العوامل المتعلقة بالإحتلال

تتعلق بسياسة الإحتلال والناבעة من وجوده بحد ذاته، حيث تستخدم القوانين العسكرية وأنظمة الطوارئ في تثبيت الإحتلال خاصة في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام 1967، وتعزيز الإلحاق الإقتصادي، وتبديد الوجود الوطني والقومي للشعب الفلسطيني على أرضه من خلال حملات مصادرة الأراضي والطرده والإبعاد والإعتقال وهدم البيوت. إن سياسة الإحتلال هي سياسة شاملة ذات أبعاد مختلفة:

ديمغرافية: تقوم على أساس زرع المستوطنات من خلال مصادرة الأراضي وطرده سكانها منها، وتهدف لخلق حقائق جديدة يتم فرضها على العالم مكررين بذلك نفس الآلية التي تم وفقها إقامة إسرائيل.

إقتصادية: تتمثل في الإلحاق العسكري بالإقتصاد الاسرائيلي عبر مجموعة من القوانين العسكرية التي تضرب الصناعة، وتكبح تطور الزراعة، وتمنع التسويق في السوق الاسرائيلية وفي الخارج، وتمنع إستخدام مصادر المياه وحفر آبار جديدة، وتجعل سكان "الضفة الغربية وقطاع غزة" مستهلكين للمنتجات الاسرائيلية التي كانت تمثل على أبواب الإنتفاضة 92 بالمائة من مستوردات الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام 1967.

إجتماعية وثقافية: عبر نشر الثقافة الإستهلاكية الرأسمالية وتعزيز السقوط الأخلاقي والأمني، والإعتداء على المقدسات ومراكز الحضارة والتراث وإغلاق الجامعات والإعتداء على حرية التعليم وحرية الإنتاج الثقافي والفكري.¹

¹ مجموعة من الباحثين: الإنتفاضة مبادرة شعبية: دراسة لأدوار القوى الإجتماعية، كتاب غير منشور، 1990، ص10.

وهذه العناصر كلها تكتفت وتعمقت على أبواب الإنتفاضة حيث بات 52 بالمئة من أراضي الضفة و40 بالمئة من أراضي قطاع غزة مصادرة، وباقي الأراضي تخضع للحكم العسكري الاسرائيلي. وبلغت كل الطبقات الإجتماعية - ما عدا شرائح محدودة من البرجوازية التجارية وكبار ملاك الأراضي - ذروة النعمة والتأثير من وجود الإحتلال، فالبرجوازية الكبيرة ممنوعة من التصدير المباشر وعليها قيود شديدة في إستيراد المواد الخام جنباً إلى جنب مع الضرائب الباهظة والمتزايدة، وجاء الموقف الاسرائيلي المتشنج من التصدير المباشر لاوروبا قبل الإنتفاضة ليعزز عناصر التذمر عند هذه البرجوازية، كما أن الهزائم السياسية لأجنحة القيادة البرجوازية في الخارج عبر قمة عمان وغيرها، قد وضعت البرجوازية على منعطف تضطر معه للإنتقال إلى مستوى طرح المبادرات النضالية للجماهير من جديد، ورغم عدم مشاركتها بهذه المبادرات فقد أصبحت لها مصلحة في إطلاق النضال الجماهيري على أوسع نطاق للضغط من أجل تحسين مواقعها في التسوية.

وعلى مستوى البرجوازية الصغيرة فقد فشلت كل دعوات تحسين الظروف المعيشية في أحداث تحسين فعلي سوى في نطاق أفراد قلائل من اوساطها، وتزايدت البطالة في صفوف المتعلمين وخريجي الجامعات، وازدادت معاناة الحرفيين والمهنيين من الضرائب ومنافسة المنتوجات الصهيونية، فيما بلغت الذروة معاناة المزارعين من مصادرة الأراضي وازدياد إعتداءات المستوطن والتي وصلت قبل الإنتفاضة حداً واسعاً تمثل في الإعتداءات الليلية حيث يتم تكسير زجاج البيوت والسيارات وإطلاق النار من أجل إثارة الرعب، وكذلك الهجمات المسلحة على بيوت عربية واقعة بجانب المستوطنات.¹

أما العمال فقد ازدادت عمليات طردهم من العمل في المشاريع الاسرائيلية على أبواب الإنتفاضة، وزادت عمليات الإسقاط الأخلاقي والأمني، حيث قامت المخابرات الاسرائيلية بإسقاط وتجنييد شبكات تعمل لصالحها.²

¹ مجموعة من الباحثين: الإنتفاضة مبادرة شعبية: دراسة لأدوار القوى الإجتماعية، مرجع سابق.

² المرجع السابق.

عززت هذه العوامل وما شكلته من صعوبات معيشية وخطر وجودي على الفلسطينيين، روح الإنتماء الوطني والرغبة في الثأر للكرامة الوطنية، وشعرت الحركة الوطنية الفلسطينية في الداخل ومعها القاعدة الشعبية بضرورة تحمل أعباء المقاومة والتحرير، بعد تلاشي الرهان على التحرير العسكري من خلال المقاومة المسلحة المنطلقة من الخارج بإتجاه فلسطين. وهو ما شكل عوامل متكاملة لإنطلاق الإنتفاضة الشعبية الشاملة.

أما فيما يتعلق بالعوامل الذاتية الفلسطينية المتمثلة بمستوى التنظيم الوطني في الداخل من جهة، وبمستوى النضالات الجماهيرية ضد الإحتلال من جهة، فقد نشبت على مدى سنوات ما قبل الإنتفاضة ومنذ السبعينات معركة الإدارة المدنية التي كان قد طرحها حزب العمل عام 1976، وشنت سلطات الإحتلال هجوماً على المؤسسات الوطنية، وتم إقالة عدد من رؤساء البلديات وإعتقالهم ووصل الحد إلى تفجير سيارات ثلاثة من رؤساء البلديات في نفس الوقت، ما حدا بالشعب الفلسطيني لرفض الواقع السياسي الجديد ومقاومته.¹

كانت البنية التنظيمية التي قامت في الأراضي المحتلة من مؤسسات جماعية غير ربحية منذ منتصف السبعينات، والتي تجاوزت أنماط البنية التقليدية ولم تكن استتساخاً لبيروقراطية منظمة التحرير، أحد العوامل الأساسية لإنتشار وعي سياسي يؤمن بأهمية الإستناد إلى الممارسة الجماهيرية وسيلة لمواجهة الإحتلال. وكانت النقابات العمالية والنوادي الرياضية والحركة الطلابية ولجان العمل التطوعي وحركة الاسرى في السجون، بعض نماذج الممارسة الديمقراطية التي نقلت من خلالها الوعي السياسي الوطني إلى شرائح جديدة في المجتمع، وانضمت أعداد أكبر من الناس إلى عملية التنظيم وإيجاد بنية بديلة عن بنية السلطة الإستعمارية وموازية لها. دفع ذلك كله فصائل منظمة التحرير إلى إدراك أهمية العمل الجماهيري في الأراضي المحتلة، وعملت الفصائل على تشكيل أذرع تنظيمية سميت الأجنحة الجماهيرية، وكذلك أطر تنظيمية قطاعية، مثل لجان المرأة واتحاد الطلاب، ونقابات تابعة لها. وكانت تلك الأطر صاحبة رؤية أكثر ديمقراطية فيما يخص عمليات التنظيم وإحتواء الطاقات في منظومات

¹ مجموعة من الباحثين: الإنتفاضة مبادرة شعبية: دراسة لأدوار القوى الإجتماعية، مرجع سابق، ص 12.

فوق تقليدية من ناحية، وإبعادها بالممارسة والوعي عن المنظومة الإستعمارية من ناحية أخرى.¹ التي حصرت النضال الوطني ضمن ألقها الإحتفالي (مهرجانات، ندوات، مؤتمرات).²

تحولت أنظار الحركة الوطنية الفلسطينية بعد الضربة العسكرية التي وجهت للمقاومة المسلحة في بداية الثمانينيات إلى الركيزة السياسية الجماهيرية في الداخل، والإرتقاء بها بهدف التعويض عن الضربة العسكرية المؤلمة، فشهدت هذه المرحلة نشوء قيادات جماهيرية شابة، كما توسعت الأطر الجماهيرية الطلابية ونشأت إلى جانبها أطر أخرى من مختلف الطرز والألوان التطوعية والنسوية والعمالية، وامتد نفوذ هذه الأطر ليشمل الريف والمخيمات النابضة، فانضمت بذلك قطاعات إضافية جديدة إلى ركب النضال، ونشأت قيادات شبابية متأججة عنفوانا لتحل محل القيادات المنحدرة من صفوف البرجوازية الوطنية والتي انتهى دورها القيادي عام 1982. وكان ذلك كله إيداناً ببدء الإنتفاضة.³

فقدت القضية الفلسطينية في سنوات ما قبل إنتفاضة 1987 كثيرا من زخمها السياسي والإنساني، كما فقدت حضورها على الأجندة العربية والعالمية، فعلى المستوى العربي عانت العلاقات بين الدول العربية وخاصة دول الطوق وبين منظمة التحرير الفلسطينية من التوتر وعدم الثقة المتبادلة، كما نظرت الأنظمة العربية إلى التيار الإسلامي المتنامي بعين الريبة والشك، خوفا من التصادم الأيديولوجي والحركي معه، مع علمها بميل الجماهير للتيار الإسلامي بعد فشل المشاريع الأخرى في المنطقة في تحرير الأراضي العربية بما فيها فلسطين.

وليس أدل على فقدان القضية الفلسطينية أولويتها عربيا وإسلاميا وعالميا من قمة عمان التي عقدت في نوفمبر 1987، وأعطت الصدارة للحرب العراقية الإيرانية، وتم وضع القضية الفلسطينية على الهامش ولم يتم تلمس مشكلاتها بواقعية. وقمة ريجان⁴-غورباتشوف⁵ في

¹ الطبر، ليندا والعزة، علاء، المقاومة الشعبية الفلسطينية تحت الإحتلال: دراسة نقدية وتحليلية، مرجع سابق، ص 29-30.

² مجموعة من الباحثين: الإنتفاضة مبادرة شعبية: دراسة لأدوار القوى الإجتماعية، مرجع سابق، ص 12.

³ المرجع السابق.

⁴ رونالد ريجان الرئيس الأربعين للولايات المتحدة في الفترة 1981-1989.

⁵ ميخائيل غورباتشوف رئيس الإتحاد السوفييتي بين عامي 1988-1991.

ديسمبر 1987، حيث تطرقت للقضية الفلسطينية كإشارة عابرة، على إعتبار أنها من ضمن النزاعات الإقليمية، كما تغافل الزعيمان عن حقيقة تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني.¹

شكلت هذه المعطيات مقدمات لنتيجة حتمية، هي تحرك جماهيري واسع ضد الإحتلال وسياساته وإجراءاته على الأرض. وكانت قوى إجتماعية جديدة قد بدأت تتبلور داخل الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، فضلا عن التطورات التي لحقت بمواقف قوى أخرى وإنعكاسات هذا كله من الناحية المؤسسية، الأمر الذي خلق وضعاً جديداً أكثر مؤاتة لمتطلبات تدشين مرحلة جديدة من مراحل التحرر الوطني الفلسطيني.²

حملت إنطلاقة الإنتفاضة في طياتها أبعاداً سياسية وطنية تحريرية إضافة للأبعاد الإجتماعية التي برزت مع خلال الإنتفاضة، شكلت الأبعاد الإجتماعية الجديدة سبباً ونتيجة في آن واحد؛ فتبني الثورة الشعبية الشاملة كان يستوجب "التمرد" أو تجاوز قوى إجتماعية تقليدية وازنة، فضلت سياسة عدم التصعيد الشامل، على أن تبقى متمسكة بالأيديولوجية³ والذود عنها، وذلك حفاظاً على مصالحها المتمثلة بالإستقرار والإستفادة من دعم وتسهيلات الإحتلال لها، لتبقى تنصدر حركة وطنية تدعي مقاومة الإحتلال ولكن تبقىها ضعيفة ومتردة وعاجزة عن تحقيق أهداف وطنية، ومن جهة أخرى حتى تبقى هذه القوى في دائرة الضوء علماً منها أن الثورة الشعبية سوف تفرز قيادة ميدانية ووطنية جديدة تأخذ الصدارة الوطنية وهو ما شكل نتيجة للثورة الشعبية الشاملة.

لقد إتسمت الإنتفاضة الشعبية الفلسطينية العارمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ إندلاعها في الثامن من كانون الأول/ ديسمبر 1987، بالشمولية والإستمرارية وترسيخها لحقيقة بارزة مفادها: أن جماهير الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة والجليل والمثلث

¹ الإنتفاضة مبادرة شعبية: دراسة لأدوار القوى الإجتماعية، مصدر سابق، ص 5.

² يوسف، أحمد، الإنتفاضة الفلسطينية: الميلاد، الإنجاز، المستقبل، مرجع سابق، ص 9.

³ المقصود بالأيديولوجية هنا القناعات المترسخة بالتعامل مع الإحتلال والمشاركة السياسية تحت مظلته من أجل الضغط عليه للحصول على الحقوق الوطنية.

والنقب بدت أكثر من أي وقت مضى موحدة في مواجهة الإحتلال ورفضه، ملتزمة بموقف سياسي موحد قاعدته وحدة المصير، وأهدافه نيل الحرية وتحقيق الإستقلال.¹

البنية التنظيمية للإنتفاضة وقاعدتها الشعبية

تشكّلت في الأسابيع الأولى من الإنتفاضة قيادة موحدة هدفها قيادة وتوجيه الجماهير المنتفضة، والتنسيق مع القيادة الفلسطينية في الخارج من أجل التناغم بين العمل الثوري الجماهيري على الأرض وبين التحركات السياسية للقيادة في الخارج. تشكلت هذه القيادة من الإتجاهات الرئيسية الفلسطينية ومن قيادات العمل السري في المنظمات والنقابات الشبابية والعمالية والنسائية والتطوعية.²

عملت القيادة الموحدة للإنتفاضة على تنظيم حياة المواطنين اليومية وخلق الثقة بين القيادة والجماهير الفلسطينية، وتجاوز الخلافات وإيصال النداءات حول الإضراب، والتصعيد ومقاطعة المنتجات الاسرائيلية، وإسماع صوت الإنتفاضة إعلاميا ليصل للعام كله، وتوفير الحماية للإعلاميين من صحفيين وبعثات تلفزة وإذاعة، وتفرع عن القيادة الموحدة لجان لوائية ومن ثم لجان شعبية في المدن والقرى والمخيمات، لتنظيم نشاطات الإنتفاضة وتلمس احتياجات المواطنين، تكونت اللجان الشعبية من أشخاص مؤطرين وغير مؤطرين من اللذين لهم وزن جماهيري، إلا أن معظمهم من الفصائل المقاومة الذين يعتبرون مركز الثقل في اللجان، من أجل الإستفادة من خبرتهم وثقافتهم المقاومة ولضمان السير حسب البرامج المقررة من القيادة الوطنية الموحدة.³

ساهمت الأطر التنظيمية من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية والحركات الإسلامية، في تعبئة وتنظيم الجماهير المنتفضة، وتوجيه عمل الإنتفاضة، وزيادة فعاليتها في مختلف المناطق الفلسطينية، ولعبت الأطر الشعبية كالنقابات والإتحادات والجمعيات وغيرها دورا هاما

¹ إنتفاضة 1987، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3467

² مجموعة من الباحثين: الإنتفاضة مبادرة شعبية: دراسة لأدوار القوى الإجتماعية، مرجع سابق، ص 19.

³ سحويل، رجي، الإنتفاضة الفلسطينية: أسباب وخصائص وأبعاد، مرجع سابق، ص 25-26.

في تسيير أعمال الإنتفاضة بشكل منظم، نستطيع القول أن هذه الأطر الجماهيرية تعتبر الهيكلية الأساسية للجان الشعبية في الإنتفاضة الفلسطينية 1987، والتي أخذت شكلاً منظماً، حيث شملت كافة قطاعات الشعب العربي الفلسطيني بمختلف اتجاهاته السياسية كتعبير عن وحدة أبنائه، وعن المخزون النضالي لهم، وقدرتهم على المقاومة والتصدي والتضحية، والقدرة على القيام بتسيير أمور المواطنين الحياتية من إقتصادية وسياسية ونضالية، تمهيداً لدولة تتمتع بصلاحياتها لا كما يدعي الاسرائيليون بأن الفلسطينيين لا يستطيعون توجيه وتنظيم حياتهم السياسية.¹

تمتعت القيادة الموحدة بمواصفات منسجمة مع المنهجية التنظيمية، فهي ذات وعي متقدم سياسياً وإجتماعياً وتتمتع بمعرفة دقيقة بطبيعة عدوها ومسلحة بخبرة واسعة في مقارعتة، جاءت نتاجاً للمؤسسة التنظيمية ولم تفرض على الشعب، بل إن رصيدها الكفاحي ووعيتها وإلتزامها وإستعدادها للتضحية، هو الذي أهلها لهذه المسؤولية وليس لأصولها العائلية أو العشائرية أو بالوراثية، فالقيادة بذلك هي شديدة الإقتراب والعضوية والتماس والتعبير عن الوعي الجماعي وإستطاعت أن تسيير بتجربة على فهم الوحدة والتناقض مع الإحتلال، فحمت أجهزتها وعززت علاقتها العضوية بالشعب، وبقي ولاءها للوطن والثورة والآلية التنظيمية للوصول للأهداف، فلم تعمل لشخصها أو تحاول خلق ولاءات ذاتية تتعارض مع هياكل الإنتفاضة، فسيرتها ومنهجها عاملان حددا حتمية نجاحها في التعليم من الشعب وتوجيهه وإرشاده، وبالتالي لم ترتبط المسيرة بشخصها فرداً أو جماعة بل عملت الهياكل على حماية نفسها في حال تعرضها للخطر أو ضرب أي مستوى قيادي بها، فهي متجددة بالولاء للفعل وحملت قسماته المنهجية المنظمة في الفكر والأسلوب والممارسة، وهذا ترك المجال رحباً أمام مبادرات الجماهير مما دفعها نحو المزيد من العمومية والشعبية بفعل متبادل مضبوط وإلتزام جماهيري.²

تستند المقاربة في هذا الفصل إلى النموذج النظري المقدم في الفصل الأول، وتوضح أوجه الترابط بين الطرح النظري والواقع السياسي والإجتماعي في الإنتفاضة، تشكل واقع

¹ سحويل، ربحي، الإنتفاضة الفلسطينية: أسباب وخصائص وأبعاد، مرجع سابق، ص 24.

² سمات ومظاهر الإنتفاضة، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفـا،

http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3472

الإجتماعي جديد على امتداد سنوات ما قبل الإنتفاضة، وتمثل في صعود قوى إجتماعية جديدة وتراجع سيطرة قوى إجتماعية أخرى -يمكن إعتبارها طبقية إلى حد ما-؛ حيث تراجعت حالة تصدّر القوى الإجتماعية التقليدية للمشهد الإجتماعي والسياسي، وأفرز الشارع الفلسطينية قيادات وطنية بعيدة عن العائلات الكبرى والعشائر الممتدة، وبعيدة أيضا عن البرجوازيين وكبار الملاك وأصحاب المصالح الإقتصادية الكبيرة، خرجت هذه القيادات الميدانية من صفوف الجماهير ومن القاعدة الشعبية الفلسطينية، وهو ما منحها التأييد الشعبي والخبرة من جراء التعامل اليومي مع حاجات المجتمع ومع الأحداث المتتالية، وانتمت هذه القيادات في معظمها إلى الطبقة الوسطى من المجتمع الفلسطيني التي تضررت كثيرا من سياسات الإحتلال ومحاولات إخلاله بالمنظومة الإجتماعية والإقتصادية السائدة في فلسطين. أما الواقع السياسي فقد شهد تحولا ملحوظا سبق الإنتفاضة بسنوات وتبلور في بدايتها، فانتشار المنظمات الجماهيرية والنقابات وتشكيلات المجتمع المدني؛ اخرج قيادات سياسية شابة سحبت البساط من تحت القيادات السياسية التقليدية والتي كانت على تدخل كبير من القيادة الإجتماعية التقليدية أيضا ، وأنهى هذا الحراك الجماهيري والسياسي حالة "المهادنة" السائدة بين الإحتلال والقيادات التقليدية التي جلبت مصالح مشتركة للطرفين، وعمل هذا الحراك على نشر الوعي الوطني بين قوى وأفراد المجتمع الفلسطيني، وبين لهم التناقض الكبير بين الإحتلال وسكان الأرض المحتلة الأصليين، ويمكن إعتبار هذا الحراك بأكمله مثقف عضوي على مستوى الوطن كله، أو تجزئته إلى مثقفين عضويين عملوا على إحتلال المواقع وافتكاك زمام المبادرة من القيادة التقليدية والطبقة البرجوازية "المهادنة" للإحتلال ومن القيادات الفلسطينية الثورية في الخارج، والمتمثلة بقيادة منظمة التحرير، فصحيح أن معظم التشكيلات الجماهيرية والسياسية كانت على ارتباط بالأحزاب والفصائل الفلسطينية في الخارج، وكانت تعلن أنها أحد أذرعها في الأرض المحتلة، إلا أن المكانة المميزة لقيادات الداخل والبيئة الوطنية التي خرجت منها، مكنتها من تهيئة أرضية مناسبة للمقاومة الشعبية الشاملة تحظى بدعم وإجماع كل القوى الفلسطينية في الداخل والخارج من جهة، ومن جهة أخرى لا تتصاع بشكل تام لتوجيهات القيادة السياسية الفلسطينية في الخارج، حيث كانت بعيدة عن المشهد داخل الأرض المحتلة ولا تمتلك رؤية واضحة ومتكاملة

لنموذج مدني وسياسي واقتصادي نقيض للإحتلال، كونها كانت تعتمد على المقاومة المسلحة وترى فيها طريقا وحيدا لتحرير فلسطين من الخارج ثم الدخول إليها، ما حرمها من إمكانية بناء نموذج بديل أو موازي للمقاومة المسلحة ويستند إلى إطار نظري مناسب للحالة الفلسطينية، وبناء عليه: فإن تجربة القيادة الموحدة التي تشكلت مع بداية أحداث إنتفاضة عام 1987، وإستطاعت قيادة الشعب الفلسطيني لتحقيق مكاسب تحررية سياسية مهمة بالإعتماد على القاعدة البنيوية التي تم تهيأتها قبل الإنتفاضة بسنوات، ينطبق عليها جانب كبير من أفكار أنطونيو غرامشي في نظريته حرب المواقع، حيث امتلكت هذه القيادة زمام المبادرة من القيادة التقليدية، وإستطاعت الوصول لكافة فئات الشعب ومعرفة حاجاتها ومطالبها، وإشراكها في المقاومة الشعبية وصولا لإرهاق الإحتلال وفضح جرائمه وعنصريته وإنتزاع حقوق وطنية منه كان يرفض مجرد الحديث عنها.

التقاء الأهداف والوسائل: تجلي جدلية نفي السيطرة

إنطلقت الإنتفاضة الشعبية معتمدة المقاومة الشعبية الشاملة لتحقيق مجموعة من الأهداف وانقسمت إلى ثوابت فلسطينية وأهداف وطنية:

• الثوابت الفلسطينية

- التحرر وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وتمكين الفلسطينيين من تقرير مصيرهم.
- تفكيك المستوطنات.
- عودة اللاجئين إلى أراضيهم.
- تقوية الإقتصاد الفلسطيني تمهيدا للإنفصال عن الإقتصاد الاسرائيلي.

• المطالب الوطنية

- إخلاء سبيل الاسرى الفلسطينيين والعرب من السجون الاسرائيلية.

- وقف المحاكمات العسكرية السورية والاعتقالات الإدارية السياسية والإبعاد والترحيل الفردي والجماعي للمواطنين والنشطاء الفلسطينيين.
- لم شمل العائلات الفلسطينية من الداخل والخارج.
- وقف فرض الضرائب الباهظة على المواطنين والتجار الفلسطينيين.
- وقف حل هيئات الحكم المحلي المنتخبة من مجالس بلدية وقروية ولجان مخيمات.
- إتاحة المجال أمام تنظيم انتخابات محلية ديمقراطية للمؤسسات في البلاد.
- وقف ارتكاب ما يتعارض مع العادات الفلسطينية.¹

وسائل الإنتفاضة

تبنّت الحركة الوطنية الفلسطينية المقاومة الشعبية الشاملة، وإعتمدت أسلوب الكفاح اللاعنيف في نضالها ضد الإحتلال في إنتفاضة عام 1987، على إعتبار أنه من أكثر الأساليب ملائمة، وأن يتم من خلاله التمهيد للعصيان المدني الذي يتطلب المرور بمراحل بالتدريج، يتم من خلالها مطالبة الشعب بمقاطعة المنتوجات الاسرائيلية التي لها بديل وطني أو غير ضرورية، ثم يمتد ذلك للتوقف عن ترخيص المركبات الخصوصية ويتصاعد ليتم الإمتناع عن دفع الضرائب وغير ذلك.²

تعددت فعاليات وأحداث المقاومة اللاعنافية خلال سنين الإنتفاضة، عكست تطور أساليب المقاومة الشعبية واكتساب الخبرة من الميدان:

¹ الإنتفاض الفلسطينية الفلسطينية الأولى
https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B6%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89#.D9.86.D8.AA.D8.A7.D8.A6.D8.AC_.D8.A7.D9.84.D8.A7.D9.86.D8.AA.D9.81.D8.A7.D8.B6.D8.A9

² سحويل، ربحي، الإنتفاضة الفلسطينية: أسباب وخصائص وأبعاد، مرجع سابق، ص 11.

• **المظاهرات:** بدأت المظاهرات في مدينة غزة رداً على حادث دهس العمال في 1987/12/8، حيث إستغلته القوى الوطنية والإسلامية في غزة ليكون ساعة الصفر المنتظرة لتنفيذ قرارها المتخذ سابقاً بإعتباره فرصة مواتية¹، وسرعان ما عمت المظاهرات المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية في كل المناطق الفلسطينية، شكلت جرائم الإحتلال ضد المتظاهرين المدنيين حوافز مستمرة لديمومة المظاهرات واتساع رقعتها، وقد تطور نهج المتظاهرين، وازدادت شجاعتهم وتحديهم للإحتلال بطريقة ذكية ومتجددة.

وإستخدم المتظاهرون عنصر المفاجأة في مواجهات قوات الإحتلال، وإرهاقه في عمليات المطاردة من شارع لشارع، تحكم الشباب بكافة الأحياء، فأغلقوا مداخل المخيمات والمدن بكتل الحجارة، حتى لا تستطيع آليات الإحتلال الوصول إليها، كان المتظاهرون يجددون أنواع الوسائل المستخدمة ضد الإحتلال رغم بساطتها، وكان الشباب الذين تسلحوا بأسلحة بدائية، كالحجارة والمقاليع والزجاجات والقطع الحديدية، وأحيانا سكاكين، يتجمعون على جنود الإحتلال ويقومون بحرق الإطارات القديمة رفضاً للإحتلال وتحدياً لسياساته.²

• **الإضرابات:** يعد الإضراب من أهم أشكال الإحتجاج، وركز في بداية الإنتفاضة على الإضراب الشامل، ثم اتجهت قيادة الإنتفاضة إلى الإضراب الجزئي إلى جانب الإضراب الشامل حتى لا تتعطل حياة الناس وتنشل الحركة الإقتصادية.³ برزت الإضرابات كأهم مظاهر المقاومة الشعبية، حدادا على الشهداء كرد فعل عفوي في المنطقة التي يسقط فيها الشهيد والمناطق المجاورة، وحددت البيانات تاريخ الإضراب ومناسبته.

الإضرابات صورة من التعبير عن الرفض والثورة على إجراءات الإحتلال "الاسرائيلي"، وقد أوقفت مظاهر الحياة أو المرافق، وكانت تتعطل الأعمال الإقتصادية في

¹ الشيخ خليل، نهاد، حركة الإخوان المسلمين، ص 228.

² حبوش، إسلام، المقاومة الشعبية خلال الإنتفاضة الأولى في قطاع غزة بين عامي (1987 و1994)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015، ص 40-42.

³ إبراهيم، عبد المجيد، النموذج الإنتفاضي السمات والآفاق، دار البيادر - القاهرة، ط 1، 1990، ص 44.

الإضرابات، وتغلق المحال التجارية، وتتوقف حركة السير والمواصلات، وتشعل إطارات السيارات، وتعلو الآيات القرآنية، والأناشيد الوطنية عبر مكبرات الصوت في المساجد.¹

• **العصيان المدني:** إستلهم الشعب الفلسطيني العصيان المدني من تجارب عالمية عديدة، وطوّره ليتلاءم مع الواقع الفلسطيني ونوعية الإحتلال الذي يتعامل معه، يقوم العصيان المدني على فكرة التحرر ورفض الضبط الإحتلالي الإستعماري، ويتمثل في عدم الإنصياع لأوامر وإجراءات الإحتلال، وعدم دفع الضرائب، والمتمثلة في ضريبة الدخل والقيمة المضافة وضرائب الخدمات، كما إستقال عدد كبير من العاملين الإداريين، ومقاطعة المنتجات "الاسرائيلية"، واستبدالها بالمنتجات والبضائع المحلية؛ من أجل ضرب الإقتصاد "الاسرائيلي"، ودعم المنتج الوطني.

- **وقف دفع الضرائب:** لقد تجاوب الشعب الفلسطيني لقرار الإنتفاضة القاضي بالتوقف عن دفع الضرائب المفروضة كمستحقات إستهلاك المياه والكهرباء، ورسوم التعليم والعلاج الصحي، وضريبة الدخل، وضريبة القيمة المضافة وضرائب الخدمات، كما دعوا إلى إستقالة أو إقالة الجهاز الإداري المكلف بجباية الضرائب. وقد لاحقت قوات الإحتلال رافضي دفع الضرائب، وقامة بقطع الكهرباء والماء عن كثير من الأحياء والمدن، وصادرت دائرة الجمارك كثير من الممتلكات مثل السيارات وغيرها بحجة عدم دفع الضرائب.²

- **مقاطعة المنتجات الاسرائيلية:** ابتدأت الدعوة لمقاطعة المنتجات الاسرائيلية في الأشهر الأولى للإنتفاضة، حيث تم مقاطعة المنتجات الاسرائيلية التي يمكن الإستغناء عنها، وإستبدالها بالبضائع الوطنية، مثل السجائر والمشروبات الغازية والملابس.... إلخ، ثم امتدت تلك الدعوة لتشمل منتجات أكثر ضرورة كالخضروات والفواكه، وحتى الحليب. مما أدى إلى توسيع السوق المحلية، وفتح الآفاق أمام الإنتاج المحلي لتطوير طاقاته، وإخفاء

¹ حيوش، إسلام، المقاومة الشعبية خلال الإنتفاضة الأولى في قطاع غزة بين عامي (1987 و1994)، مرجع سابق، ص 46.

² المرجع السابق، ص 50.

السلع الاسرائيلية التي لها بديل عربي في الأسواق وخصوصا منتجات الألبان والحلويات والسجائر.¹

- **الإستقالة من العمل في مؤسسات الحكم المدني والشرطة:** بدأت ظاهرة الإستقالة من العمل سنة 1988، لأصحاب الوظائف في المؤسسات المدنية والعسكرية لإدارة الإحتلال، فقد استقال الكثير من الفلسطينيين العاملين في الوظائف الإدارية لسلطات الإحتلال والمتمثلة " بالإدارة المدنية" ، ومعظم أفراد الشرطة الفلسطينيين الذين يخدمون في الشرطة الاسرائيلية، ولم يبق إلا أعداد قليلة تعمل مع شرطة الإحتلال، وإعترفت السلطات بأن الإنتفاضة تتوجه وتركز على النواحي المدنية في الضفة والقطاع لشل جهاز شرطة الإحتلال، وذلك بعد قرار المئات من الشرطة الإستقالة. وتسليم عهدهم الرسمية لمراكز الشرطة بعد تقديم إستقالتهم، وأجبروا على توقيع تنازل عن المطالبة بحقوقهم.²

الكفاح المسلح أثناء الإنتفاضة

رغم أن الإنتفاضة عرفت بطابعها السلمي فإن النشاط المسلح كان موجودا بنسبة صغيرة، وهو يستهدف أساسا الجنود الاسرائيليين والمستوطنين والمتعاونين معهم؛ ويتم ذلك عن طريق إطلاق النار والقذف بالزجاجات الحارقة. وبينما لم تكن كل فئات الشعب الفلسطيني وفصائله تفرق بين الجندي والمستوطن، معلنة أن المستوطن جنديا كونه يحتل أرض ويحمل سلاح ليقاوم الفلسطينيين، حملت هذا الفكر الفصائل " الإسلامية" مثل حركتي حماس والجهاد الإسلامي، كانت نداءات القيادة الوطنية الموحدة تفرق بينهما دون أن تشير إلى المدنيين الاسرائيليين غير القاطنين بالأراضي المحتلة. وكان يتم كذلك نشر قوائم بإسماء المتعاونين مع إسرائيل.

تم إنشاء ما يسمى بالقوات الضاربة بعد تكون القيادة الوطنية الموحدة. كانت مهمة هذه القوات تتمثل في تطبيق توصيات القيادة الموحدة ومعاينة من يبتعد عن نداءات الوطن. لكن تعدد

¹ أبو عمشة، عادل، الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل وأثناء الإنتفاضة، جامعة النجاح، نابلس، ط1، 1989، ص 94-96.

² مجلة البيادر السياسي، ع 293، ص 193

خصائص وإنجازات الانتفاضة

شكلت الإنتفاضة مقاومة جماهيرية شعبية واضحة الأهداف، ورغم إمكاناتها المحدودة فإنها تميزت بالتطور الإستراتيجي في الأهداف والأساليب النضالية، وبالتفكير الدقيق الواعي، وعمق الإحساس بالنضال الوطني والشجاعة، أخذت بمنهج الفعل ورعاها شباب متقفون ثوريون، نموا وترعرعوا في ظل الإحتلال وكرسوا أوقاتهم للكفاح الوطني، تعرضت غالبيتهم للإعتقال ما أكسبهم ثقافة نضالية، وحسن التنظيم من خلال وجودهم في المعتقلات، إضافة إلى

142

المعرفة التامة بأساليب المخابرات الاسرائيلية، مكنتها هذه الثقافة والممارسة الثورية من الحفاظ على قدرتها الذاتية من الوهن والإستنزاف. إن إنتفاضة كهذه بقاعدتها وقيادتها، ب جماهيرها وطلبتها، اوجدت التآخي والائتلاف والتعاون بين معظم التيارات المختلفة، مما ساهم في الوحدة الوطنية وقلل من الخلافات، وشكل أرضية صلبة لتحقيق أهداف ومطالب الإنتفاضة.¹

نجحت الإنتفاضة في جعل العمل النضالي المستند إلى البنية التنظيمية، ممارسة يومية تلقائية تتراوح بين العمل المقاوم المباشر والعمل الإنتقاضي الأشمل، فأضحى الإحتلال غير قادر على إحتوائها على الرغم من الكم الهائل من الإعتقالات ومنع التجول والإجراءات ضد الناشطين والبنى التنظيمية. وجعل الإستناد إلى الأغلبية الساحقة من الجماهير، مع وجود برامج من النشاطات الروتينية، الإنتفاضة قادرة على الخروج من دائرة الضبط الإستعماري. وحتى بعد سيطرة التشتت الفصائي على المشهد وزيادة صعود التيار الإسلامي والتصنع الذي جرى في بنية الوحدة الوطنية، لم يستطع الإحتلال إعادة السيطرة على الأرض، وما عاد للمؤسسات الإستعمارية الفعالية الضبطية ذاتها التي كانت قبل الإنتفاضة.

لم تكن الممارسة النضالية اليومية مقصورة على العمل المقاوم المباشر (التظاهر، رشق الحجارة، إغلاق الشوارع ... الخ)، بل أيضا كانت منظومة متكاملة من التكتيكات التي جعلت شرائح إجتماعية عديدة تدخل مشروع الإنتفاضة، مثل: الإضرابات العمالية، والإضراب التجاري، والإمتناع عن دفع الضرائب، وإضراب المدارس، ومقاطعة البضائع الاسرائيلية، ودعم المناطق المحاصرة، والمقاومة الرمزية (رفع أعلام، وكتابات على الجدران، ورفع صور القيادات الوطنية)، ومقاطعة مؤسسات الإحتلال والإستقالة منها، وهي أمور جعلت كلها الإنتفاضة حرب تحرر وطني شامل يتداخل فيها مجمل الطبقات الإجتماعية ضمن إستراتيجية موحدة.²

إمتلك الإنتفاضة مقومات تجديد نفسها، سواء على مستوى القرار، أو على مستوى المشاركة الجماهيرية والبعد التضامني المعزز بوعي الواقع أمام المعاناة الجماعية والمصير

¹ سحويل، ربحي، الإنتفاضة الفلسطينية: أسباب وخصائص وأبعاد، مرجع سابق، ص 32-33.

² الطبر، ليندا والعزة، علاء، المقاومة الشعبية الفلسطينية تحت الإحتلال: دراسة نقدية وتحليلية، مرجع سابق، ص 32.

والهدف الواحد، مما لعب دوراً في تجديد سخونة الواقع، فسقوط شهيد يدفع المزيد من الشعب في المعركة، وتساعد في سخونة أي منطقة تعيش فترة هدوء نسبي، وهذا زاد من مآزق الإحتلال؛ فاذا شدد القبضة الحديدية تعززت الإنتفاضة شعبياً وتساعدت حدتها، وإذا خفف بطشه تتعزز السلطة الشعبية فوجود الإحتلال هو مبرر دائم ويومي للإستمرارية.¹

تحولت الحياة اليومية للشعب الفلسطيني إلى حالة متواصلة من الرفض والمقاومة للإحتلال، ولم تستطع سلطات الإحتلال إعادة الشعب الفلسطيني إلى حالة القبول والطاعة أو التسليم والقبول بالإحتلال كأمر واقع، ولم تسعف ممارسات القمع والتكيل والعقوبات الجماعية ضد القاعدة الجماهيرية للمقاومة المدنية في توقيف الإنتفاضة أو التخفيف من سقف مطالبها الوطنية والسياسية، وهو ما يتطابق إلى حد كبير مع نظرية الاحركات الإجتماعية، حيث كمنت المقاومة في التفاصيل والممارسات اليومية لأفراد الشعب الفلسطيني، دون أن يعطل ذلك المتطلبات المعيشة للناس، إعتقاداً على النقيضة البنيوية التي أنتجتها صيرورة الإنتفاضة، ونجاحها في الوصول إلى مستوى معقول من الإكتفاء الإقتصادي الذاتي والتكافل الإجتماعي، ما يوفر المتطلبات الأساسية للحياة دون الإعتداد على الإحتلال.

حققت الإنتفاضة عدد كبير من الإنجازات في عدة محاور، كانت تصلح لتحقيق مكاسب سياسية وطنية وصولاً لإنهاء الإحتلال ونيل الإستقلال وحق تقرير مصير:

إستطاع الفلسطينيون الخروج من الهيمنة الإستعمارية، والتمرد على حالة الإخضاع للسكان العرب الفلسطينيين، وترويضهم على الرضوخ للإحتلال وترسيخ العلاقة القائمة بين المحتل ومن يقع عليه الإحتلال، وكسرت الإنتفاضة قاعدة الإحتلال القائمة على تأجيل الحلول وتجاهل النظر لجوهر القضية الفلسطينية.² عملت الإنتفاضة على تسريع بناء الوحدة العضوية بين مختلف التجمعات في أماكن التواجد الفلسطيني، ومن حول نواة صلبة تشكلت وتوحدت أثناء

¹ سمات ومظاهر الإنتفاضة، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفـ، http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3472.

² جبور، سمير، *الإنتفاضة الشعبية في الأراضي المحتلة: الدلالات والإنعكاسات إزاء المجتمع الاسرائيلي*، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية: الأمانة العامة، ع 55، 1988، ص 83.

الانتفاضة وداخل أسوار الإحتلال بين فلسطيني الضفة الغربية وفلسطيني قطاع غزة وفلسطيني إحتلال عام 1948، ونجحت الإنتفاضة في توحيد الإرادة السياسية الفلسطينية،¹ كما ازدادت ثقة الفلسطينيين بقدرتهم على إدارة أمورهم السياسية والمعيشية بعد نجاح التجربة البنيوية النقيضة للإحتلال أثناء الإنتفاضة.

أعادت الإنتفاضة القضية الفلسطينية لمواجهة الأحداث عربيا وعالميا، ووضعتها على سلم أولوياتها، وأخرجتها من زوايا النسيان، كما أظهرت إسرائيل بمظهرها الحقيقي العنصري والقائم على الإرهاب، وفي المقابل نفت صورة الإرهاب الملتصقة بالشعب الفلسطيني ومقاومته. أثارت الإنتفاضة حملة واسعة من التضامن والمساندة الإعلامية والسياسية والمعنوية والمادية لدى الكثير الجمعيات والهيئات الشعبية، وسعت كثير من القوى العالمية لإيجاد حل سياسي لمشكلة الفلسطينيين؛ إيماناً منها بحقوقهم في وطنهم وأرضهم، بعد أن أدت أحداث الإنتفاضة إلى تسليط الضوء على مشكلتهم إنسانيا وسياسيا، أو لتهدئة الأوضاع الإقليمية التي تقع قضية فلسطين في قلبها وبشكل إستمرارها تهديدا لمصالح القوى الغربية والإقليمية.

أفقدت الإنتفاضة التفوق العسكري والنووي الاسرائيلي أهميته، وشككت في حتمية حسم أي صراع عربي إسرائيلي وللأبد لصالح الإحتلال كما كان يدعي، وأنه لا يمكن الوقوف في وجه أطماع الحركة الصهيونية التوسعية، ووضعت الكل أمام التساؤل: ماذا يمكن لكل هذه الترسانة الضخمة من الأسلحة التقليدية والنووية أن تفعل في مواجهة شعب يرفض الإحتلال ويمارس هذا الرفض سلوكا نضاليا يوميا على أرضه؟ أوقفت إنتفاضة الشعب الفلسطيني في وجه الإحتلال الصهيوني محاولاته للتوسع في الدول العربية المجاورة لفلسطين، ولم يضم بعدها أي أرض عربية إلى كيانه المقام على حساب حقوق السكان الأصليين، كما عملت الإنتفاضة على وقف الهجمة الإستيطانية الشرسة على أرض الضفة الغربية وقطاع غزة كنوع من فرض

¹ أسعد، عبد الرحمن، *الإنتفاضة الفلسطينية: الأسباب، المسار، النتائج، الآفاق*، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ع 56، 1988، ص 102-103.

الأمر الواقع، بل شهدت بؤره الإستيطانية هجرة عكسية باتجاه الأراضي المحتلة عام 1948 أو باتجاه الدول الأم التي جُلب منها المستوطنون.¹

كشفت الإنتفاضة وجه إسرائيل البشع والعنصري، وقامت بتعرية "حضارية وديمقراطية" إسرائيل، مثلما وجهت ضربة لمقولات خاطئة مثل "الإحتلال الحضاري" والإحتلال الإزدهاري "و"الإحتلال الليبرالي"، كما سقطت مقولات إندماج العرب والتعايش، حيث كشف العصيان المدني عن الواقع الحقيقي والتفريق العنصري في دولة الإحتلال. عملت الإنتفاضة على إرباك الشارع الاسرائيلي، ودفعت الأمور نحو الإستقطاب السياسي على الصعيدين الرسمي والشعبي، وأبرزت التعارضات والتناقضات بين القوى الاسرائيلية وفي داخل القوى، كما زادت الإنتفاضة اللحمة بين القوى التقدمية والديمقراطية المعادية للصهيونية مع المطالب الفلسطينية، بل أن هذا التأثير وصل إلى بعض القوى الصهيونية، وطالبت كثير من قوى السلام وحقوق الإنسان صراحة بإنهاء إحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، وإعطاء فلسطيني إحتلال عام 1948 حقوقهم السياسية ومساواتهم بالمواطنين اليهود.²

زجت إسرائيل بأعداد ضخمة من قواتها وآلياتها العسكرية، ما شكل تكاليف باهظة أرهقت ميزانيتها، وأشغلت القيادة الأمنية بكل ما عناه ذلك من تكلفة مادية مباشرة وازدياد في التكاليف العسكرية للإحتلال بشكل كبير، على حساب مجالات أخرى كانت تستقطب اللاجئين اليهود إلى إسرائيل، مثل التنمية والبنى التحتية المتقدمة. وجد الجيش الاسرائيلي نفسه يتحول من قوة عسكرية من الطراز الأول إلى قوة بوليسية من الطراز الثاني، وأدركت قيادات الجيش أنه لا يمكن إخضاع الفلسطينيين بالقوة العسكرية التي فقدت قيمتها أمام أساليبهم السلمية وتكتيكاتهم النضالية المتجددة، عبر عن ذلك "شلومو أفنيري"³ بالقول: "إن إسرائيل الآن تتعلم أن القوة لها حدودها، وأن الحديد يهزم الحديد لكنه لا يمكن أن يهزم يدا غير مسلحة، إن العسكريين يحصون البنادق والدبابات والطائرات والصواريخ، لكن هذا الذي لا يمكن أن يحصى أو يعد مثل إرادة

¹ يوسف، أحمد، الإنتفاضة الفلسطينية: الميلاد، الانجاز، المستقبل، مرجع سابق، ص 24-27.

² أسعد، عبد الرحمن، الإنتفاضة الفلسطينية: الأسباب، المسار، النتائج، الآفاق، مرجع سابق، ص 103.

³ أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية وعضو بارز في النخبة الاسرائيلية.

شعب لا يظهر بكل بساطة في خريبتهم الكمية للعالم". وساد إحساس بالإحباط وآلام الضمير بين الجنود الاسرائيليين، وذلك بسبب دخولهم في حرب غير كريمة لا معنى لها، لا يمكنهم كسبها ولا الإنسحاب منها، كما أعلنت جماعة الأطباء النفسانيين في إسرائيل أنه من بين كل ثلاثة جنود خدموا في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، هناك إثنين أصيبا بآفات نفسية مختلفة، وذلك بسبب اضطرارهم إلى تنفيذ الأوامر الصادرة لهم باستخدام أقصى درجات العنف ضد الفلسطينيين العزل.¹

أسقطت الإنتفاضة مقولة الإحتلال غير المكلف أو الإحتلال المربح، حيث كانت إسرائيل قد جنت أرباحا كبيرة من الإستغلال ونهب الثروات ومصادر المياه، ومن خلال ربط الإقتصاد الفلسطيني بإقتصاد الإحتلال على أساس عدم التكافؤ، وإستخدام عشرات آلاف من العمال الفلسطينيين كعمالة رخيصة في ظروف دونية وغير إنسانية.² حولت الإنتفاضة هذا الإحتلال المربح إلى إحتلال مرهق إقتصاديا، فالإحتلال بقي مربحا ولا يكلف أي أعباء، طالما كانت إسرائيل قادرة على السيطرة على السكان العرب والتحكم بهم بإستخدام جميع وسائل الترغيب والترهيب، لكن فعاليات الإنتفاضة وبالذات العصيان المدني، عمل على تكبيد دولة الإحتلال خسائر فادحة من خلال الإضرابات وامتناع العمال عن العمل في المؤسسات والمصانع الصهيونية، وتكاليف القوات العسكرية المنتشرة في المدن الفلسطينية، والتي تحاول إرهاب الفلسطينيين لوقف العصيان المدني والإلتزام بإجراءات الضبط الإستعماري والخضوع للإحتلال، كما وجهت الإنتفاضة ضربة قوية للسياحة الاسرائيلية والمواسم الزراعية وما شكله ذلك من خسائر إضافية. رفعت الإنتفاضة تكاليف الإحتلال بشكل عام على الأصعدة الإقتصادية والعسكرية والسياسية والإعلامية.³

كانت هذه الإنجازات ضمن رؤية إستراتيجية تربط بين إنهيال السلطة الإستعمارية وإيجاد بنية وطنية تقدمية بديلة. قاد تدخل الفصائل في الإنتفاضة الأولى، الناجم عن غياب فهم

¹ يوسف، أحمد، الإنتفاضة الفلسطينية: الميلاد، الانجاز، المستقبل، مرجع سابق، ص 24-27

² جبور، سمير، الإنتفاضة الشعبية في الأراضي المحتلة: الدلالات والإنعكاسات إزاء المجتمع الاسرائيلي، مرجع سابق، ص 82-83.

³ أسعد، عبد الرحمن، الإنتفاضة الفلسطينية: الأسباب، المسار، النتائج، الآفاق، مرجع سابق، ص 104.

أهمية بناء بديل عن البنية الإستعمارية، إلى إنهاء محاولات الفاعلين في الأراضي المحتلة، وإلى سيطرة نموذج الإعتماد على عناصر الفصائل لا على مجموع الشعب وقواه الإجتماعية، وإلى تصدر العمل المقاوم المباشر في الإنتفاضة على حساب مشروعاتها المتكامل. وساهم عدم إدراك فصائل منظمة التحرير والتيارات الإسلامية لأهمية الإشراف الكامل للشعب في بناء منظومة بديلة أساساً، في عملية إقصاء أجزاء كبيرة من الجمهور، وأسس لبدائيات التحول نحو العسكرية، أو المجموعات الضيقة على حساب العمل الشعبي المتكامل وبناء هيمنة نقيضة من جهة.¹ ونحو الحلول السياسية التفاوضية مع النخبة دون الرجوع للقاعدة الشعبية من جهة أخرى.

وحدت الإنتفاضة معظم شرائح الشعب الفلسطيني خلف أهدافها وفعالياتها وأشكال المقاومة فيها، لكن هذه الوحدة لم تكن شاملة فئوياً ومطلبياً، وأخذت تظهر بعض الخلافات في تفسير أهداف الإنتفاضة ومطالب الشعب الفلسطيني، وخلافات حول أشكال المقاومة والآليات المتبعة، حيث تبنت القيادة الموحدة للإنتفاضة والتي كانت على ارتباط بمنظمة التحرير الفلسطينية رؤية إستقلالية إنفصالية في حدود عام 1967، بينما عارضت الحركات الإسلامية وعلى رأسها حماس والجهاد الإسلامي هذا الطرح، وذهبت إلى أن الشعب يريد تحرير كامل فلسطين² وأن الحق لا يجزأ ولا يسقط بالتقادم، وأخذت تميل إلى الكفاح المسلح لتحرير فلسطين، بعد أن خفت وتيرة المواجهات وحصل إرباك للحركة الشعبية بسبب تدني مستوى التنسيق بين مختلف القوى الفاعلة على الأرض، وبالذات بين القيادة الموحدة للإنتفاضة والحركات الإسلامية-. بينما ذهبت قيادة منظمة التحرير في الخارج إلى العمل السياسي والدبلوماسي، للوصول إلى إتفاق يجسد إنجازات الإنتفاضة سياسياً.

وافقت إسرائيل على المفاوضات الثنائية مع الفلسطينيين ممثلين بمنظمة التحرير الفلسطينية، بعد أن كانت تصر على التفاوض معهم ضمن الوفد الأردني، وأدت جولات من المفاوضات إلى التوقيع على إتفاق إعلان المبادئ "أوسلو"، في العاصمة الأمريكية "واشنطن"

¹ الطبر، ليندا والعزة، علاء، المقاومة الشعبية الفلسطينية تحت الإحتلال: دراسة نقدية وتحليلية، مرجع سابق، ص 34.

² فلسطين ضمن الحدود المرسومة وفق إتفاقية سايكس-بيكو.

بتاريخ 1993/9/13. كإطار عام للحكم الذاتي الفلسطيني، وهو مجموعة مبادئ عامة تحكم تسوية فلسطينية-إسرائيلية مرحلية من شأنها التمهيد لإجراء مفاوضات لاحقة على الوضع النهائي لهذا الحكم الذاتي. لم يكن إتفاق أوسلو مضموناً متكاملًا للتسوية؛ إنه مجرد إطار لها يحمل عناوين عريضة، وكل عنوان يحتاج إلى شرح وتفاصيل ومفاوضات صعبة.¹

رغم أن إتفاق أوسلو شكل إنجاز سياسي تاريخي للفلسطينيين، حيث اضطرت إسرائيل إلى الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، لكن ذلك كان على جزء من أرضه (الضفة الغربية وقطاع غزة)، ولم تكن صيغة الإتفاق واضحة وقابلة للتطبيق على الأرض، لذلك كان دخول الجانب الفلسطيني في هكذا صيغة للتسوية، بمثابة مغامرة محفوفة بالمخاطر ومفتوحة على المفاجآت؛ لأن موازين القوى تميل لمصلحة إسرائيل. ولعل أكبر ثغرات إتفاق أوسلو هو دعوة منظمة التحرير لإنهاء كافة فعاليات الإنتفاضة قبل البدء بتنفيذ الإتفاق، وعدم إتباعها إستراتيجية التدرج في الإنجازات في ظل مقاومة شعبية دائمة تضغط على الإحتلال بشكل مستمر، وهو ما أضاع الكثير من الإنجازات التي أسست لها المقاومة الشعبية الشاملة أثناء الإنتفاضة.

كان توقيع إتفاق أوسلو تتويج لهزيمة المؤسسة الرسمية في الحركة الوطنية الفلسطينية كمشروع سياسي أخلاقي بديل عن الحالة الإستعمارية، وقادت هذه الهزيمة إلى مجموعة من التحولات في أنماط السيطرة الإستعمارية على فلسطين. فقد أنتج هذا الإتفاق تغيرات أساسية عمقت العلاقة الإستعمارية ويمكن تأطيرها ضمن التشظية الكولونيالية، والبنية السياسية الجديدة، والتحول في الوعي والثقافة السياسيين، وأخيرا التبدل في الإقتصاد السياسي. وقد أثرت هذه التحولات تأثيرا كبيرا في مشروع التحرر الوطني والمقاومة الشعبية تحديدا.²

¹ حسين، عدنان السيد، *إتفاق أوسلو: مبادئ لخيارات صعبة*، مجلة شؤون الاوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، ع 46، 1995، ص 82.

² الطبر، ليندا والعزة، علاء، *المقاومة الشعبية الفلسطينية تحت الإحتلال: دراسة نقدية وتحليلية*، مرجع سابق، ص 35.

الفصل الخامس

تحولات المقاومة الفلسطينية منذ إنتفاضة العام 2000 (إنتفاضة الأقصى) حتى مسيرات العودة

الفصل الخامس

تحولات المقاومة الفلسطينية منذ إنتفاضة العام 2000 (إنتفاضة الأقصى) حتى مسيرات العودة

شهدت الفترة الممتدة من العام 2000 حتى العام 2019 تخطيط الحركة الوطنية الفلسطينية وعدم إستقرارها، رافق هذا التخطيط إخفاقات كبيرة في تحقيق الأهداف الوطنية التحررية للشعب الفلسطيني، وفي تحقيق أهداف مرحلية " تكتيكية" تخدم الموقف التفاوضي للسلطة الفلسطينية بعد إتفاق أوسلو. فلم تستطع السلطة الفلسطينية تحقيق إنجازات تفاوضية جديدة، وأصبح إتفاق أوسلو في عداد الحاضر الغائب؛ فإسرائيل تتمسك وتقرض تطبيق البنود التي تحقق مصالحها الإستعمارية، وتعطيها إحتلال مريح ومربح، وفقدت السلطة القدرة على الضغط على إسرائيل من أجل الإلتزام بالبنود التي تعطي بعض الحقوق للفلسطينيين، وذلك بسبب تعقيدات الحالة الداخلية الفلسطينية، ولم تكن الحالة الإقليمية والعالمية بأقل تشابكا وتعقيدا، أثر إختلاف وجهات النظر والتنافس السياسي والوطني على اداء الفصائل والقوى الفلسطينية، وهو ما حرمها من إنجاز أهداف وطنية تحررية يمكن تثبيتها سياسيا طول هذه الفترة، وإن شكل إنسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة عام 2005¹ إنجازا وطنيا تحرريا من جهة، إلا أنه سرعان ما تبين حجم الصعوبات والمعوقات التي يواجهها القطاع في المجال السياسي والمعيشي، وهو ما دفع بإتجاه الإنقسام الفلسطيني عام 2007² كاهم إخفاقات الحركة الوطنية الفلسطينية. قادت هذه الإخفاقات إلى تحولات عدة في أشكال ومطالب الحركة الوطنية الفلسطينية، التي شهدت تغيير جوهري في هيكليتها بعد تصدر السلطة الفلسطينية المشهد السياسي، وانحصر القيادة الفلسطينية فيها كوريث لمنظمة التحرير الفلسطينية. وبروز حركات التيار الإسلامي كفاعل جديد في

¹ الإنسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة، الجزيرة نت،
<https://www.aljazeera.net/specialcoverage/coverage2005/2012/3/9/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AD%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%BA%D8%B2%D8%A9>

² يشير إلى سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في 14/6/2007، ما تبع ذلك من تشكيل حكومتين؛ الأولى تديرها "حماس" في غزة، والثانية في الضفة الغربية وتشرف عليها السلطة الفلسطينية التي يرأسها الرئيس محمود عباس، زعيم حركة "فتح".

الساحة الوطنية الفلسطينية، ومعارضتها مع فصائل وقوى فلسطينية أخرى لـ "مشروع التسوية" الذي قادته منظمة التحرير وفرضته على أرض الواقع.

شكل إتفاق أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية سببا في نهاية الإنتفاضة الفلسطينية الأولى وسبباً في إطلاق شرارة الإنتفاضة الثانية؛ حيث أدى قبول منظمة التحرير الفلسطينية بالتسوية السياسية في إطار إتفاق "أوسلو" إلى تراجع أعمال المقاومة الشعبية في الإنتفاضة الأولى وصولاً إلى توقفها بعد توقيع الإتفاق في 13/9/1993،¹ وبدأت مرحلة إنتقالية تمهيدية لتطبيق بنود الإتفاق التي تنتهي بمفاوضات الوضع النهائي المفضية لإقامة دولة فلسطينية للشعب الفلسطيني على جزء من أرضه. ولكن بعد سنوات من التعثر في تطبيق الإتفاق، بسبب مماطلة إسرائيل واشتراط بنود جديدة للإستمرار في تنفيذ مراحله، وبعدما تبين أن نصوص الإتفاق تحرم الفلسطينيين من جزء كبير من أرض فلسطين التاريخية (78%) وتحرم سكانها الأصليين من العودة إليها، وتعطي إسرائيل حقوق وامتيازات أخرى فيما تبقى من أرض فلسطين، تجعل من المستحيل قيام دولة فلسطينية ذات سيادة، إضافة لإختلاف وجهات النظر بين الإحتلال والسلطة الفلسطينية في تفسير بنود الإتفاق كل حسب مصلحته.² وضع هذا التعثر الفلسطيني أمام مرحلة جديدة من ضياع الحقوق وإستغلال الإحتلال الصهيوني لعامل الوقت من أجل زيادة توسعه، وفرض واقع جديد على الأرض يسبق أي حل لقضية الشعب الفلسطيني.

وضع إتفاق أوسلو حجر الأساس للخلاف بين القوى الفلسطينية حول المشروع الوطني الفلسطيني من حيث الأهداف وآليات التنفيذ، حيث عارضت قوى وفصائل فلسطينية مختلفة الإتفاق،³ سواء من حيث المبدأ كونه يعطي إسرائيل صفة شرعية في إحتلالها لأرض فلسطين، ويفرط بجزء كبير من حق الشعب الفلسطيني في أرضه، أو إعتراضاً على مضمون الإتفاق ووضوح إنحيازه لصالح الإحتلال الصهيوني فيما تبقى من أرض فلسطين حسب نصوص

¹ صالح، محسن، القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مرجع سابق، ص112.

² المرجع السابق.

³ أبرزها حركتي حماس والجهد الإسلامي.

الإتفاق. واعتبرت بعض القوى الفلسطينية مثل الجبهة الديمقراطية على لسان نايف حواتمة¹ الإتفاق تفريطاً وإضاعة لإنجازات الإنتفاضة الأولى وإتفافاً من منظمة التحرير على الأهداف الوطنية التحررية للشعب الفلسطيني وعلى الأهداف السياسية التي حققتها الإنتفاضة.²

رأى المنتقدين لإتفاقية أوسلو أنها سوف تفضي لا محالة إلى تعزيز الإحتلال إما كنظام أبرتهاید جديد، أو كإحتلال يتم التحكم فيه عن بعد، أما القائمين على الإتفاق ومؤيديه فيرون أنه اهم إنجاز سياسي حققته الإنتفاضة الأولى. مكن الفلسطينيين من بناء مؤسسات الحكم المحلي والخدمات، وظهرت علامات التنمية والتطور في كل مكان بتمويل وصل إلى مليارات الدولارات من المساعدات الخارجية. ونمت البنية التحتية، والتعليم، والرعاية الصحية، وغيرها من الخدمات الأساسية. لكن ظل الإنفاق الأمني مرتفعاً كما تطلبت الإتفاقات، وقدمت السلطة المساعدة لإسرائيل في المحافظة على "الأمن"، بما فيها قمع المعارضة والمقاومة.³

كان المنطق العام للإتفاق نقل سلطة الحكم الاسرائيلي على الضفة الغربية وقطاع غزة نقلاً متدرجاً، تناقش في نهايتها القضايا الشائكة المؤجلة كالمستعمرات واللاجئين والقدس، يتم التفاوض في شأنها في سياق إتفاق على الوضع النهائي، وكان على إسرائيل أن تنفذ مجموعة من الإنسحابات في المرحلة الإنتقالية، لم يكن واضحاً حسب معظم بنود الإتفاق مساحة الأرض التي سوف تنسحب منها إسرائيل، إلا أن السلطة الفلسطينية ومؤيدي إتفاق أوسلو إفترضوا أن الإنسحابات ستشمل معظم الأراضي المحتلة عام 1967، باستثناء بعض المناطق التي يتم معالجتها في إطار مفاوضات الوضع النهائي (القدس والمستوطنات) وعلى نحو مبهم المنشآت العسكرية. سرعان ما إصطدمت هذه القراءة المتفائلة بالمشكلات والعراقيل التي وضعتها الحكومات الاسرائيلية، من مفاوضات واشترطات أمنية حالت دون تنفيذ الإنسحابات المتفق عليها.⁴ ما أزمّ الوضع من جديد وزاد الإحتقان في المستوى الفلسطيني السياسي والشعبي.

¹ حواتمة، نايف، الإنتفاضة "الإستعصاء"، دار الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، 2005.

² المرجع السابق.

³ قصصية، مازن، المقاومة الشعبية في فلسطين: تاريخ حافل بالأمل والإنجاز، مرجع سابق، ص 230.

⁴ سليم تماري، انتفاضة الأقصى: الخلفية والتشخيص، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2001،

إتفاق أوسلو: صيغة حل قادت إلى الانفجار

تشير تجارب التسوية السياسية للصراعات التي تندرج ضمن "طائفة الصراع الإجتماعي الممتد" إلى ضرورة توفر ثلاثة شروط حتى يمكن أن تسفر جهود التسوية عن توقيع إتفاق يمهد الطريق أمام مصالحة تاريخية، وهذه الشروط هي:

- إقرار طرفي الصراع بعدم جدوى الرهان على الخيار العسكري: أي أن طرفي الصراع قد وصلا إلى قناعة تأمة بأن اللجوء إلى السلاح لن يحل الصراع، بل سوف يساهم في تعقيد المشكلة ويضيف المزيد من العداء في ملف هذا النوع من الصراعات، ويعني ذلك بالأساس أن الإقتناع بعدم جدوى الإستمرار في إستخدام القوة يكون متبادلا في نفس الوقت ويتم تطبيق ذلك على الأرض. فإستمرار إسرائيل بإعتمادها على الخيار العسكري في توسعها وفرض رؤيتها على الفلسطينيين، جعل السلطة الفلسطينية أقرب إلى الرهينة بيد الإحتلال. خاصة أنها أسقطت حتى خيار المقاومة الشعبية بعد تفكيك بناء وتفريغ قدرة قادته على التأثير.

- وجود قيادات سياسية مؤمنة بالتسوية السياسية: يمثل هذا المبدأ إمتدادا للمبدأ السابق، فإقرار طرفي الصراع بعدم جدوى الرهان على الخيار العسكري، يكتمل بوجود قيادات سياسية على الجانبين تدرك هذه الحقيقة وتعمل من أجل إنجاح عملية التسوية وصولا إلى الحلول الشاملة العادلة والتي تكون مقبولة من طرفي الصراع، وهنا نلاحظ عدم قناعة معظم رؤساء الحكومات الاسرائيلية بالتسوية السلمية الشاملة والعادلة، أو محاولة فرض تسوية وفق رؤيتها الخاصة التي تفضي إلى إحتلال مربح ومريح.

- غياب الإنحياز من جانب القوى الكبرى لأي من طرفي الصراع: أو على الأقل وجود قدر من التعدد في الإنحياز على النحو الذي يحيد الإنحياز ذاته حتى لا يعرقل عملية التسوية، وهنا نرى هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية -المنحازة للإحتلال الصهيوني- على القرار الدولي وتوجهات القوى الدولية الفاعلة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ودخول عصر الأحادية القطبية، أدّى هذا الإنحياز بالفلسطينيين إلى الحذر والخوف من مسايرة طرح القوى

الأخرى، ودفع الإحتلال الصهيوني إلى التشدد والدفع باتجاه اخراج إتفاق لا يعطي الشعب الفلسطيني حقه ولا يمكن إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة في إطاره.¹

من هنا يمكن القول ان غياب متطلبات التسوية السياسية الشاملة والعادلة أدت إلى فشل عملية التسوية وفق صيغة إتفاقات أوسلو.

- الآثار السياسية لإتفاق أوسلو

اتسم السلوك الصهيوني منذ البداية بالتسويق والمماطلة والتعجيز، بحيث مر إعطاء الصلاحيات للفلسطينيين بكثير من التعقيدات التي عادة ما كان جوهرها مطالبة السلطة الفلسطينية بالنجاح في الإختبار الأمني ومنع المقاومة في الأراضي التي تسيطر عليها، وتقديمها لمزيد من التنازلات. وتم عقد عدة إتفاقيات تفصيلية تالية فكان إتفاق القاهرة في 4/5/1994، وإتفاق طابا في 28/9/1995، مروراً بإتفاقية واي ريفر بلانتيشن في 23/10/1998، ومذكرة شرم الشيخ في 4/9/1999. ووزعت مناطق الحكم الذاتي إلى (أ) و (ب). وحتى سنة 2000 لم تكن السلطة الفلسطينية تسيطر سوى على 18% من الأراضي المصنفة (أ) حيث سيطرتها الأمنية والإدارية، ونحو 25% من أراضي الضفة الغربية المصنفة (ب) حيث تسيطر إدارياً بينما يكون الإشراف الأمني مشتركاً مع الإحتلال.²

هناك ملاحظات على إتفاق أوسلو أثرت على شكل المكون السياسي الفلسطيني فيما بعد، تساهم في توضيح مقدمات الإخفاق في تطبيقه، والذي كان سبباً رئيسياً في إنطلاق الإنتفاضة الفلسطينية الثانية:

- أفقد إتفاق أوسلو القضية الفلسطينية بُعداً العربي والإسلامي والدولي، وأظهرها كصراع ثنائي بين الإحتلال الصهيوني والشعب الفلسطيني الواقع تحت الإحتلال ما زاد الموقف

¹ جاد، عماد، إنتفاضة الأقصى، طموح الفكرة وأزمة الإدارة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2002، ص 15-17.

² صالح، محسن، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مرجع سابق، ص 113.

الفلسطيني ضعفا وفسح المجال لدولة الإحتلال بمزيد من التحكم والسيطرة على القيادة السياسية للشعب الفلسطيني.

- تفرد منظمة التحرير الفلسطينية بالموافقة على الإتفاق والإتفاقات التي تليه، فلم يتم أخذ رأي الشعب المحتل وقواه المختلفة عبر استفتاء أو أي وسيلة أخرى، حيث عارضت الإتفاق فئات عريضة من الشعب الفلسطيني ولم تساهم في إنجاح تطبيقه.
- اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بحق إسرائيل بالوجود على 78% من أرض فلسطين، ما ساهم في رفع عزلتها دوليا وحتى عربيا وفتح أبواب التطبيع مع المشروع الصهيوني على مصراعيه، ما عمل على زيادة قوة الإحتلال وتخفيف الضغوط الدولية والإقليمية عنه.
- تم تأجيل الكثير من القضايا المهمة مثل القدس واللاجئين والمستوطنات إلى مرحلة المفاوضات النهائية، ما جعل الأمر متعلقا بالكرم الصهيوني بعد أن عملت إجراءات السلطة الفلسطينية على الأرض على إلغاء إمكانية قيام مقاومة فاعلة وقادرة على تحقيق أهداف وطنية، وبذلك امتلكت إسرائيل أوراق القوة بينما فقدتها القيادة الفلسطينية.
- لا تتضمن مسؤوليات السلطة الفلسطينية السيطرة على المعابر والحدود، ولا يستطيع أحد دخول مناطق السلطة إلا بإذن إسرائيلي، ما حول مناطق سيطرتها إلى سجن كبير.
- يمتلك الإحتلال حق النقض "الفيتو" على أية تشريعات تصدرها السلطة خلال المرحلة الإنتقالية.
- لا يوجد في الإتفاقيات ما يشير إلى حق الفلسطينيين في تقرير المصير، أو إقامة دولتهم المستقلة، ولا تشير الإتفاقيات إلى ما تبقى من فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) كأرض محتلة، مما يعزز الإعتقاد بأنها أراض متنازع عليها.
- تعهدت السلطة الفلسطينية بقمع أي محاولة للمقاومة المسلحة، لكنها بإجراءاتها على الأرض ألغت إمكانية قيام مقاومة شعبية شاملة قادرة على تحقيق أهداف وطنية تحررية.¹

¹ صالح، محسن، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مرجع سابق، ص 113-116.

رسخ إتفاق أوسلو العنصرية الإحتلالية تجاه الوطنية الفلسطينية، بإستخدام منهجية متبعة لمنع تكامل الشعب الفلسطيني في وطنية واحدة. وتعتبر تشظية الشعب الفلسطيني مكانيا وزمانيا، جزءا من عملية نفي الوجود الجماعي الوطني، وبالتالي اضعاف أي مشروع سياسي جماعي يناهض المشروع الإستعماري. وقد عمل إتفاق أوسلو على ترسيخ الجغرافيا الكولونيالية وتغليفيها بإعتبارها حلا سياسيا، من خلال قبول منظمة التحرير الفلسطينية بتقسيم الشعب الفلسطيني إلى ثلاث مجموعات هي: فلسطينيو 48، فلسطينيو الشتات (المتشظون ضمن جغرافيا كولونيالية أوسع في العالم العربي)¹، فلسطينيو الأراضي المحتلة (1967). كذلك أدّى إتفاق أوسلو إلى القبول بزيادة هذا التشظي، بحيث إنقسمت الجغرافيا الفلسطينية، حتى في حدود سنة 1967، إلى مجموعة من الجغرافيات المنفصلة كالتالي: القدس في مقابل الضفة، الضفة وغزة، مناطق أ، ب، ج.

كان التحول الأهم في العلاقة الإستعمارية بعد إتفاق أوسلو إنشاء السلطة الفلسطينية، وهيمنتها على مفاصل العمل السياسي بعد تهميش الحاضنة الأوسع: منظمة التحرير. جعل هذا التحول الأراضي المحتلة تخضع لمنظومتين من الضبط الإجتماعي والسياسي تساهم كل منهما في مأسسة الجغرافيا الكولونيالية وزيادة تشظي الجسم الجماعي: فالمنظومة الإستعمارية التي فرضت هذا الواقع المتمثل بالتقسيم المكاني والزمني للشعب الفلسطيني منذ الإحتلال عام 1948، عملت على إعطائه صفة قانونية وشرعية بعد توقيع إتفاق أوسلو، وكانت سياساتها الموجهة ضد السلطة الفلسطينية الوليدة تتبع نفس الأسلوب من التشظية وإعطائها مناطق سيطرة مُقطّعة ومتباعدة ناهيك عن الشروط الأخرى التي تكبل عملها في كل المجالات. أما المنظومة الأخرى "السلطة الفلسطينية" فقد قبلت التعامل مع الإحتلال وإدارة الشعب الفلسطيني وفق الخطوط الكولونيالية المفروضة مسبقا كأمر واقع مما زاد في ترسيخها وشرعنتها، أما على المستوى الداخلي أدّى بناء جسم سياسي وإقتصادي جديد وسياسات السلطة المتبعة في بناء وإدارة الواقع الجديد إلى مزيد من الضبط السياسي والإجتماعي، حيث برزت "طبقات جديدة" بيروقراطية الطابع ومرتبطة بهياكل ومؤسسات السلطة.

¹ حيث يتوزع قسم كبير من الفلسطينيين المهجرين من وطنهم على الدول العربية التي تعتبر نتيجة لسياسات الإستعمار والتجزئة الكولونيالية للوطن العربي.

كان الإطار الذي أنشئت السلطة على أساسه هو التقسيم الوظيفي في إدارة السكان لا الأرض، بحيث تستمد السلطة شرعية وجودها من خلال القبول بالتشطي الوطني والجغرافيا الكولونيالية؛ وبكلمات أخرى: القبول بدور وظيفي ضمن مشروع السيادة الإستعمارية. وغالبا ما كان وجود السلطة مرتبطا بقبول التصنيفات الإستعمارية التي وضعت في إتفاق أوسلو، والتي حولت مشروع التحرر الوطني إلى مجموعة من القضايا الفرعية، بحيث ما عادت السلطة تفاوض في شأن التحرر، وإنما في شأن تحسين شروط إدارة الواقع الإستعماري. وفي المقابل، بقي المشروع الإستعماري الإستيطاني يسير على الأسس التي قامت دولة إسرائيل عليها، وهي السيطرة على الأرض مع التخلص من العبء السكاني.¹

غاب الوضوح في علاقة المستعمر بالمستعمر بعد إتفاق أوسلو، وأصبحت المفاهيم الوطنية تتفكك لمصلحة مفاهيم جديدة أنتجها خطاب أوسلو، وانتقل الصراع بين مشروعين: أحدهما إستعماري عنصري والآخر مشروع شعب تحت الإستعمار يتجه نحو التحرر، إلى صراع بشأن جزئيات ترتبط بالجغرافيا والحدود، وأصبح البحث عن الكيان السياسي أو الدولة هو المسيطر على حساب مفهومي حق تقرير المصير والتحرر. ومن الإفرازات المهمة للواقع الجديد بعد أوسلو، ضعف الأحزاب السياسية، وخاصة الفصائل اليسارية، في تقديم بديل واضح وممارس على الأرض. فعلى الرغم من الرفض العلني لإتفاق أوسلو، إلا أن الأداء السياسي والنضالي للأحزاب والحركات النضالية الفلسطينية شكل تماشيا مع مشروع التسوية السياسية في أوسلو أو سكوتا عنه وترقب لنتائجه على أقل تقدير.²

- التداعيات الإجتماعية- الإقتصادية لإتفاق أوسلو

إنشغلت القيادات الفلسطينية بتوزيع المناصب والمهام وبناء إطار سلطة محلية تهتم بأمور الحياة العادية وراحة المواطن من النواحي التعليمية والصحية وغيرها، لكن إسرائيل

¹ الطبر، ليندا والعزة، علاء، المقاومة الشعبية الفلسطينية تحت الاحتلال: دراسة نقدية وتحليلية، مرجع سابق، ص 35-36.

² حنفي، ساري والطبر، ليندا، بروز النخبة الفلسطينية المعولمة: الماتحون والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية، المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية، رام الله، 2006.

إستغلت الفرصة، وبالغطاء القانوني لأوسلو للتوسع الإستيطاني. تضاعف عدد المستوطنين من حوالي 200 ألف إلى أكثر من 400 ألف بين العامين 1993 و 2000.¹ وكانت هناك أيضا زيادة في القيود على حركة الفلسطينيين وزيادة في مصادرة الأراضي والقمع ضد الفلسطينيين. أعفت السلطة الفلسطينية قوات الإحتلال من إدارة الحياة اليومية للفلسطينيين، مثل المدارس، والمرافق الصحية، والخدمات الطبية، وقللت بذلك مصاريف إدارة الإحتلال، وبالعكس زادت أرباح إسرائيل من الإحتلال بسبب الملحقات الإقتصادية، بما فيها سوق فلسطيني سجين للبضائع الاسرائيلية. كما مارست السلطة الفلسطينية سياسات إستبدادية تماشيا مع الإتفاقات الموقعة، بما في ذلك الإعتقالات، وقمع حرية الرأي والصحافة، من أجل إسكات جميع أشكال المقاومة ضد الإحتلال. وجدت السلطة نفسها مضطرة لأرضاء القوى الخارجية (الولايات المتحدة وإسرائيل وغيرها)، توازيا مع دعم صمود الشعب الفلسطيني في أرضة والحفاظ على الدعم الشعبي، هذا التناقض صعب في ظل ظروف عادية، ومستحيل في ظل حكم إستعماري.²

من التحولات الأساسية التي أثرت في الوعي السياسي التحرري في مرحلة أوسلو، التحول نحو تصورات وخطاب "المجتمع المدني" على شكل وصيغة منظمات ال NGOs³، الذي عمل على إستبدال الأحزاب السياسية بالمؤسسة غير الحكومية. فأدى هذا التحول الذي إستند إلى المؤسسة "غير الحكومية" أساسا، بغية توسيع الهامش السياسي بعد أوسلو، إلى مركزة القضايا الفرعية دون ربطها ببنية الواقع الإستعماري؛ إذ إن هذه المؤسسات لم تحاول أو فشلت في الوصول إلى القواعد الشعبية، أو في العمل على بناء واقع بديل، وعملت بوعي أو من دون وعي على إستقطاب جزء كبير من الكادر الثقافي والسياسي واحتوائه وتفريغه سياسيا، والاهم أنها اعتمدت على المنظومة الإستعمارية في التمويل وتحديد الأولويات.⁴

¹ قصصية، مازن: المقاومة الشعبية في فلسطين: تاريخ حافل بالأمل والإنجاز، مرجع سابق، ص 229.

² المرجع السابق.

³ مؤسسات مدنية هدفها اسناد وتمكين المجتمع الفلسطيني في إطار تعزيز المبادئ الديمقراطية والعدالة الإجتماعية والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان، ظهرت بعد إنشاء السلطة الفلسطينية لإيجاد ثقافة بديلة للثقافة التي حاولت السلطة فرضها، سرعان ما شكلت مدخل "الدول المانحة" للتميرير اجندات معينة ونشر ثقافات محددة، أنظر دولة إن جي اوز في فلسطين <https://www.wattan.tv/ar/news/85643.html>

⁴ حنفي، ساري والطبر، ليندا، بروز النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية، مرجع سابق.

اهملت إتفاقية أوسلو الفلسطينيين اللذين فرضت عليهم إسرائيل جنسيتها (عرب إسرائيل أو عرب 48)، ولم يتم ذكرهم أو التطرق لوضعهم في الإتفاق، ولا التعرض لمستقبلهم كفلسطينيين يحملون جنسية دولة الإحتلال، وبذلك يكون المنشغلون بالتسوية السلمية قد تجنبوا الإقتراب بشكل موضوعي من المصير النهائي لمجموعة تشكل سبع الشعب الفلسطيني، وزهاء 18 في المئة من حاملي جنسية إسرائيل.¹ كما أجل إتفاق أوسلو النظر في قضية اللاجئين الفلسطينيين إلى المرحلة النهائية من الإتفاق، حيث يتم التفاوض بشأنهم دون الإعتماد على قرارات الشرعية الدولية أو مرجعية دولية، وانما يقوم الإتفاق على التوافق بين طرفي المفاوضات (دولة الإحتلال ومنظمة التحرير)، ما حرم أكثر من نصف الشعب الفلسطيني من الجنسية الفلسطينية حسب الترتيبات القانونية لإتفاق أوسلو.²

كانت تفاعلات عملية التسوية في إطار إتفاق أوسلو أقل إستجابة للمتوقع، وكان وصف العملية بالشمولية مبالغاً فيه، أثر ذلك على تأييد ودعم القاعدة الجماهيرية للشعب الفلسطيني لعملية التسوية ودفع القوى الفلسطينية لإعادة النظر في إستمرار الوضع القائم الذي يخدم إسرائيل ويعظم مكاسبها.

لم تأخذ الغالبية العظمى من الشعب الفلسطيني موقفاً مؤيداً أو معارضاً للسلطة ومشروعها السياسي، ولكنها كانت تراقب وتنتظر.³ بشرت السلطة الفلسطينية بأن تسارع الإستيطان ومصادرة الأراضي والوضع الإقتصادي الصعب سينتهي مع نهاية مفاوضات الوضع النهائي، كما وعدت بالرفاه الإقتصادي والإزدهار والثراء في الأرض المحتلة، وانتظر الشعب هذه الوعود لتجاوز الحالة المأزومة، المتراكمة، المترابطة الحلقات، من نهب ومصادرة الأرض بالإستيطان، إلى الحصار بكل أنواعه، والبطالة والفقر، والدم المسال من مجازر الإحتلال

¹ جاد، عماد، إنتفاضة الأقصى، طموح الفكرة وأزمة الإدارة، مرجع سابق، ص 165.

² شـلايل، عمـر، اللاجئون، وكالـة الأنبياء والمعلومات الفلسطينية،

http://www.wafainfo.ps/ar_page.aspx?id=3266

³ قمصية، مازن: المقاومة الشعبية في فلسطين: تاريخ حافل بالأمل والإنجاز، مرجع سابق، ص 231.

المتواصلة، وغول الفساد ونهب المال العام والفلتان الأمني وضياح القانون، ورفض أي برنامج للإصلاح الديمقراطي في مؤسسات الدولة.¹

أصيب الفلسطينيون بخيبة أمل من المسيرة السلمية التي علق عليها كثيرون الآمال، وظنّوا أنها ستحقق لهم ولو شيئاً من حقوقهم مثل إقامة دولتهم المستقلة، ولو على جزء من ترابهم الوطني، ووقف الإستيطان الذي يهدد أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة بالإبتلاع، وعودة اللاجئين إلى وطنهم تنفيذاً لقرار الأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948 وغيره من القرارات، وتحرير الأراضي الفلسطينية من البؤر الإستيطانية التي تهدد أمن الفلسطينيين وإستقرارهم، وتمزق مناطق سلطتهم الوطنية وتجعلها أشبه بالمعازل في جنوب إفريقيا أثناء الحكم العنصري، مما يحول دون قيام دولة فلسطينية متصلة ومترابطة جغرافياً وديموغرافياً وتتمتع بسيادة كاملة. وعلاوة على ذلك بدأ التذمر والتملل ينتشر بين الفلسطينيين من تدهور الأحوال الإقتصادية وسوء الأحوال المعيشية، وسعي إسرائيل الكامل لمحاصرة الإقتصاد الفلسطيني وخنقه وربطه بالإقتصاد الاسرائيلي وجعله تابع له، ووضع العقوبات أمام أي تعاون إقتصادي بين مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية والأقطار العربية.²

لم تسلم المنظومة الإجتماعية السائدة في الأراضي المحتلة التي إنتقلت سيطرتها للسلطة الفلسطينية بموجب إتفاق أوسلو من التأثير والتغيير من زاوية الإقتصاد السياسي؛ حيث تم الفصل بين المربين السياسي والإقتصادي، إذ أصبحت القضية الوطنية والحقوق السياسية مفصولة عن الحقوق الإجتماعية - الإقتصادية والطبقية، وهو عكس النموذج الذي كان يقدم خلال مراحل سابقة من التجربة الوطنية. كذلك جرى القبول بالبنية الإستعمارية القائمة على فرض شراكة وعلاقة إعتمادية بين النشاط الإقتصادي الفلسطيني ودولة الإحتلال وإقتصادها، أي أن التحول كان في رؤية دور الإقتصاد في التحرر الوطني. فبينما كان الإستقلال الإقتصادي في مرحلة الإنتفاضة الأولى غاية وطنية، إضافة إلى كونه وسيلة نضالية للتخلص من الإحتلال، أصبح بعد أوسلو عنصراً أساسياً في تعزيز العلاقة الإستعمارية. من إفرازات هذه الرؤية والبيئة

¹ حواتمة، نايف، الإنتفاضة "الإستعصاء"، مرجع سابق، ص 15-16.

² الفراء، عمر، السلام الخادع من مؤتمر مدريد إلى إنتفاضة الأقصى، دار مجدلاوي، عمان، 2001، ص 406.

الإقتصادية الجديدة نشوء وتبلور طبقة رأسمالية فلسطينية تملك جزءا كبيرا جدا من النشاط الإقتصادي في الأراضي المحتلة، وترتبط إرتباطا عضويا بالبنية الإستعمارية، إضافة إلى نشوء طبقة وسطى تستند أغليبتها بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى البنية البيروقراطية للسلطة وإفرازات أوسلو المؤسساتية، وأصبحت التحولات الطبقية أكثر حضورا ومأسسة، وأنتجت عملية تطبيع الفوارق الطبقية، بحيث إنتهت مرحلة التعامل مع الشعب تحت الإستعمار بإعتباره وحدة متجانسة طبقيا، وقد أفضى ذلك إلى أن غطت المصالح الشخصية على الهم الجماعي، بحيث أصبحت التطلعات الفردية والشخصية والطبقية مفصولة عن المشروع التحرري الكلي.¹

نَبّه هذا الواقع الإقتصادي والإجتماعي الجديد الكثير من قوى الشعب الفلسطيني الوطنية، ودق ناقوس الخطر عند الكثير من الفئات، فرفضت الطبقات الضعيفة التي سحقها الواقع الإقتصادي الجديد بعد أوسلو، هذا الوضع الذي أضر بها على المستوى الفردي والوطني، كما تتبعت لخطر هذا الواقع ورفضته تصنيفات إجتماعية وازنة خفت ضوؤها في ظل بيئة أوسلو (عائلات وعشائر)، أما القوى الوطنية المعارضة سواء المحزبة أو المستقلة فقد كان إدراكها للخطر أعظم، وخوفها على مستقبل القضية الفلسطينية أكبر، لذلك عملت على نشر الوعي السياسي المضاد لـ "وعي أوسلو" في محاولة جادة للتغيير وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من بقايا الوطن، وحتى بعض القيادات في منظمة التحرير وحركة "فتح" لم تكن ترغب أن يصل الحال إلى هذا الحد من ضياع الحقوق الفلسطينية وتعزيز قوة ومكاسب الإحتلال، وكانت تنتظر فرصة للتغيير أو على الأقل تعزيز ودعم الموقف التفاوضي.

- الإتجاه نحو الإنفجار المدروس

لم يكن القادة الاسرائيليين الذين تولّوا رئاسة الوزراء في المرحلة الإنتقالية المفترضة حسب إتفاق أوسلو، جادّين في تطبيق ما تم التوصل إليه من إتفاقات وتفاهات في إطار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية؛ فإسحاق رابين - أكثرهم تحمسا للإتفاق الذي وُقّع في عهده - كان يرمي لتطبيق بنود الإتفاق حسب التفسير الصهيوني لها، مراهنّا على امتلاك إسرائيل لأوراق

¹ الطبر، ليندا والعزة، علاء، المقاومة الشعبية الفلسطينية تحت الإحتلال: دراسة نقدية وتحليلية، مرجع سابق، ص 42.

القوة وإضاعتها من قبل الفلسطينيين بعد القبول بشروط الإتفاق، فيما جمّد شيمعون بيريز الذي حل محل رابين بعد اغتياله في نوفمبر 1995، تنفيذ الإتفاق طيلة النصف عام التي ظل فيها رئيسا للوزراء، أعلن بعدها رئيس الوزراء الجديد " بنيامين نتنياهو" موقفه الرفض لإتفاق أوصلو، مؤكدا أنه لن ينفذ أي إتفاق سبق التوقيع عليه، ورغم رضوخه للضغوط الامريكية وتوقيعه إتفاق واي ريفر في اكتوبر 1998 - والذي يعتبر إعادة النص على بنود سبق الإتفاق عليها أكثر من مرة-، إلا أن نتنياهو لم ينفذ سوى جزء صغير من الإتفاق ثم أعلن وقف تنفيذه بحجة تحريض السلطة على العنف وعدم إيفائها بالتزامها الأمنية، لم يكن باراك الذي استلم رئاسة الوزراء في شهر أيار 1999 أحسن حالا من سابقه، فقد إستخدم أسلوب المراوغة في التعامل مع الإتفاقات الموقعة؛ فتارة يعلن الإلتزام بها وتسريع تنفيذها، ثم ما يلبث أن يدعو لتعديل بنودها، ظهرت مراوغته جليا بعد توقيع إتفاق شرم الشيخ في أيلول، حيث سرعان ما تتصل من الإلتزام بالمواعيد المحددة لتنفيذ بنوده، وأدخل تعديلات عليها في اللحظات الأخيرة واضعا الفلسطينيين أمام أمر واقع، ثم اوقف تنفيذ المرحلة الثالثة من إعادة الإنتشار وأخذ يدعو لدمجها ضمن إتفاق التسوية النهائية.¹

بعد رفض باراك تنفيذ المرحلة الثالثة من إعادة الإنتشار وأيضا تنفيذ ما جاء في إتفاق واي ريفر، بدأ الحديث عن صفقة كبرى تنهي الصراع وتمثل حلا نهائيا للقضية الفلسطينية، وفي هذا السياق وجهت إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون الدعوة للطرفين الاسرائيلي والفلسطيني كي يدخلوا في مفاوضات مكثفة ومغلقة في منتجع كامب ديفيد من أجل التوصل إلى إتفاق نهائي. عقدت المفاوضات في الفترة من 11-25/7/2000، وانتهت بإعلان الرئيس الأمريكي الفشل في التوصل إلى إتفاق نهائي محملا الجانب الفلسطيني والرئيس عرفات مسؤولية فشل المفاوضات.

تناولت مفاوضات كامب ديفيد قضايا مصيرية وقابلة للإنفجار بالنسبة للطرفين، هي اللاجئين والمستوطنات والقدس والسيادة على الأرض والحدود، يعتبر الفلسطينيون أنها تمثل جوهر الصراع ولا يمكن الوصول لحل نهائي دون حلها بالشكل الذي يرضي الفلسطينيين ويعيد

¹ جاد، عماد، إنتفاضة الأقصى، طموح الفكرة وأزمة الإدارة، مرجع سابق، ص 22-29.

لهم حقوقهم الوطنية المشروعة، وترفض إسرائيل التنازل عنها إلا بدرجة محدودة جداً، وتعتبرها ضرورية لوجودها وأمنها، وبدا واضحاً أن أيّاً من الطرفين لا يملك الرغبة أو السلطة التي تؤهله للتنازل في هذه القضايا، وقد برزت قضية القدس، وتحديدًا مسألة السيادة على المسجد الأقصى، بوصفها رأس القضايا التي حالت دون التوصل إلى إتفاق في كامب ديفيد.¹

سارت الوقائع التي أفضت إلى بدء إنتفاضة الأقصى، على نحو يبدو كما لو كان مرتباً ومبنيّاً؛ فقد حرص باراك على الدخول مباشرة في صلب قضايا المرحلة النهائية، والتي تشمل القضايا الجوهرية والحساسة للطرفين، كالقدس واللاجئين والمستوطنات والحدود والمياه، وكأنه كان يود جس نبض الفلسطينيين وإختبار الحدود التي يصرون على التمسك بها، وما أن فشلت المفاوضات حتى انطلقت حملة لإظهار الفلسطينيين عالمياً بأنهم لا يريدون السلام، ويريدون تدمير إسرائيل، وأنهم رفضوا عرضاً "سخياً" قدمه باراك وغير مسبوق، وبدأت الحملة وكأنها تمهيداً للعواقب التي سوف يواجهها الفلسطينيون جراء هذا الرفض.²

إنطلقت أحداث إنتفاضة الأقصى في ظل أوضاع سياسية وإجتماعية وإقتصادية تعتبر نتاج سنوات مرحلة التسوية السياسية التي تبلورت في إتفاق أوسلو، فقد كان القصور واضحاً في البناء المؤسسي وطبيعة الممارسة السياسية والإقتصادية والإجتماعية، والإخفاق في بناء النظام السياسي الديمقراطي، حيث إستمرت القوى السياسية الفلسطينية خارج السلطة تتحدث عن سياسة لا تصنعها، ودون أن تتجح في خلق المعادلات السياسية اللازمة لتجعلها قادرة على صناعة السياسة والتأثير فيها، أو تشكيل عامل ضغط يمكنها من فرض معطيات القرار السياسي لدى السلطة الفلسطينية، فيما عملت السلطة على تهميش هذه القوى والإستئثار بالقرار السياسي دون حساب دقيق لردّات الفعل الناتجة على عموم المصلحة الوطنية، في المحصلة كان المشهد السياسي الفلسطيني الذي سبق الإنتفاضة مثيراً للإحباط، فقد نتج عن سنوات تطبيق إتفاق أوسلو

¹ مجموعة من الباحثين، إنتفاضة الأقصى تعيد النظر بمستقبل الكيان الصهيوني، دار الشرق الاوسط للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 17-18..

² محمد، عبد العليم، إنتفاضة الأقصى والإستقلال: تحديات وآفاق، مركز الإعلام العربي، الجيزة-مصر، الطبعة الأولى، 2003، ص 7-8.

عجز عام في إستنهاض الحالة الشعبية، وتطوير بتاها وقيمها، وتحشيدتها بصورة فاعلة لتحقيق الأهداف الوطنية في التحرير والإستقلال والعودة، كما عجزت الكثير من القوى السياسية عن تجديد خطابها السياسي ومبانيها التنظيمية والفكرية، وعلاقاتها الداخلية والعلاقات فيما بينها، وآليات حضورها وفعلها السياسي المؤثر، وهو ما تطلب دفعة لإنهاض البرنامج السياسي للقوى السياسية والسلطة الفلسطينية على السواء.¹

شهدت الحالة الإجتماعية والإقتصادية الفلسطينية تحولات كبيرة بعد دخول السلطة الفلسطينية للضفة الغربية وقطاع غزة، حيث نشأت طبقة إجتماعية-إقتصادية جديدة، تشكلت من هيكليّة مؤسسات السلطة و"المتنفذين والقيادات الوطنية" القريبة منها، وذلك على حساب طبقات وتشكيلات إجتماعية وازنة في المجتمع الفلسطيني، فيما بدأت الطبقة الوسطى بالإنحسار والتلاشي رويدا رويدا بفعل السياسات الإقتصادية التي رافقت دخول السلطة للضفة الغربية وقطاع غزة، وعملت على التحول نحو إقتصاد السوق من دون تهيئة الظروف والبنى الإقتصادية والإجتماعية لذلك، وإذا أخذنا بعين الإعتبار سياسات الإحتلال المهيمنة على الإقتصاد الفلسطيني والذي تلحقه بالإقتصاد الاسرائيلي مع الفجوة الكبيرة بينهما؛ قد نصل لأبعاد المشهد الإقتصادي "المروّع" على الفئات الدنيا والفقيرة من المجتمع الفلسطيني والتي كانت تسعى لإستغلال أي فرصة تمكنها من محاولة تغيير هذا الواقع.

يختلف هذا الواقع السياسي والإجتماعي-الإقتصادي عن مثيله قبيل الإنتفاضة الأولى، وهو ما إنعكس على شكل المقاومة فيها والأهداف السياسية المنجزة، ورغم وقوع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت السيطرة الاسرائيلية الأمنية والإدارية الكاملة، ومحاولة قوات الإحتلال منع أي تشكيلات سياسية فلسطينية من الظهور بشكل "وطني"، إلا أن الشعب الفلسطيني وعبر تراكم خبرته السياسية والميدانية، إستطاع تشكيل نواة لبنية نقيضة ظهرت مع بداية الإنتفاضة وأثرت فيها بشكل كبير، وتشكل قادة "ميدانيين" معظمهم من الشباب الذين فرزتهم المواجهات في الميدان، بعيدا عن القوى الإجتماعية-الإقتصادية التقليدية التي ظلت تهيمن على المشهد

¹ مجموعة من الباحثين، إنتفاضة الأقصى تعيد النظر بمستقبل الكيان الصهيوني، مرجع سابق، ص 78-79.

الفلسطيني لسنوات طويلة تحت الاحتلال، وكانت تتماشى في كثير من سياساتها وتوجهاتها مع سلطات الاحتلال حفاظا على مصالحها أو إتباعا لأفكار وحسابات ظنت أنها تعيد للشعب الفلسطيني بعضا من حقوقه، فيما كان الإقتصاد الفلسطيني أقرب إلى الإقتصاد التقليدي المعتمد على الزراعة وتربية المواشي وبعض الصناعات الإنتاجية المحدودة، وهو ما سهّل الوصول إلى حالة من الإكتفاء الذاتي والإنفكاك عن إقتصاد الاحتلال.

في ظل هذه الواقع السياسي والإقتصادي الإجتماعي المرفوض من قبل الشعب الفلسطيني وقيادته السياسية، ورفض حكومات الاحتلال لأي تقدم في تطبيق إتفاق أوسلو أو إعطاء أي حقوق وطنية للفلسطينيين خارج إطاره، إستعد الجميع للمواجهة، وكانت القيادتين الاسرائيلية والفلسطينية بحاجة إلى جولة جديدة من الصراع، تثبت فيها إسرائيل نجاعة الحل العسكري الذي ظلت تلوح على مدار سنين المفاوضات، وفي الوقت نفسه كانت تراهن القيادة الفلسطينية على إثبات فشل الخيار العسكري الاسرائيلي وإثبات قدرة الفلسطينيين على الرفض والمقاومة، وذلك سعيا من الطرفين لدعم مواقفه في المفاوضات والقدرة على فرض شروطه ووجهة نظره على الطاولة. لم تكن القيادات الاسرائيلية والفلسطينية ترغب في إنفجار الأوضاع إلى حد يصعب السيطرة عليها، وإنما إستخدام جولة المواجهة كورقة ضغط على الآخر، ويدل على ذلك محاولات إحتواء الموقف والوصول إلى حل جديد بعد أيام من إنطلاق الإنتفاضة كما سوف نرى في الجزئية المقبلة.

إنتفاضة الأقصى (إنتفاضة العام 2000) جدلية المواجهة والحلول السياسية

شكّل إنطلاق المظاهرات والمسيرات الشعبية في 2000/9/28 والتي تطورت فيما بعد إلى ما عرف بإنتفاضة الأقصى، نتيجة طبيعية لحالة الإحباط وإنسداد أفق التسوية السياسية في وجه قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ونتيجة لحالة الإحتقان الشعبي والفصائي على مدى سنوات "أوسلو" التي امتدت من عام 1993 إلى عام 2000، ورأت فيها القوى الفلسطينية المعارضة لإتفاق أوسلو مضيعة للوقت وتفريط بالحقوق الوطنية. وعلى الجانب الآخر أدركت القيادات الاسرائيلية عدم إمكانية الضغط على القيادة الفلسطينية لتقديم تنازلات أكبر تعطي

إسرائيل إحتلالاً مريحاً وتخلصها من عناء وتكلفة إدارة حياة الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

مثّلت زيارة أرئيل شارون للمسجد الأقصى في 28/9/2000 الشرارة المباشرة المنتظرة من الجميع للإنفجار، وبدأت كأنها حدث مصطنع ومتعمد من قبل الإحتلال لتفجير الأوضاع، مما يتيح لها الفرصة لخلق واقع جديد بالقوة العسكرية، يُأخذ بعين الإعتبار في أي مفاوضات أو تسوية مقبلة. لم تكن الزيارة الأولى لمتطرفين يهود للمسجد الأقصى، لكن جهوزية الوضع للإنفجار ورغبة الجميع بالمواجهة، إضافة لشكل الزيارة وتعهد الإستفزاز من خلال الإعلان عن الزيارة قبل فترة من موعدها والدعاية لها، ونشر حواجز عسكرية وأعداد كبيرة من الشرطة الاسرائيلية في محيط الحرم القدسي، جعلت منها حدثاً ساخناً وشرارة كافية لانطلاق الإنتفاضة.

وضعت الشرطة والقوات الأمنية الاسرائيلية صباح 28/9/2000 في حالة تأهب قصوى في محيط المسجد الأقصى ومنطقة القدس، وتم حشد أكثر من 2000 رجل امن وشرطي داخل وخارج ساحات المسجد الأقصى لحماية شارون زعيم المعارضة أثناء زيارته، ولقمع المقدسيين إذا حاولوا تعكير أجوائها. وتلقت الشرطة وأجهزة الأمن أوامر صريحة بتنفيذ المرحلة الأولى من خطة "حقل الأشواك" التي تدربت عليها جيداً، وهي تسمح بإطلاق الرصاص الحي بكثافة ضد "المخيلين بالنظام" وإيقاع خسائر كبيرة في صفوفهم، لم تدم الزيارة أكثر من نصف ساعة، حيث تصدى الفلسطينيون الموجودون في المسجد الأقصى على قلة عددهم لشارون وحدثت مصادمات مع أجهزة الأمن المرافقة له، ما اضطره للمغادرة بسرعة تحت ضغط المحتجين.¹

حققت الزيارة لشارون وباراك بعض أهدافهما، فالأول كان يريد قطع الطريق على مزایدات اليمين ومنتقاهو، وذلك بأن يرفق القول بالفعل حول القدس، أما باراك فقد أظهر حرصه على القدس الموحدة، وتعاطفه مع اليمين، حتى يتجنب إنتخابات مبكرة ويمكنه تشكيل حكومة وحدة وطنية، وكانت مواجهة عواقب الزيارة محسوبة سلفاً، وإن كانت لغرض آخر، حيث كان من المفترض ان يعان الرئيس الفلسطيني الدولة في الربع الأخير من عام 2000، وتحسباً لذلك

¹ نوفل، ممدوح، الإنتفاضة: إنفجار عملية السلام، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص79.

أعدت إسرائيل سيناريو التدخل في هذه الحالة؛ تدريبات لقوات حرس الحدود وفرق أمنية تابعة لمكتب باراك والإستخبارات، لمواجهة الإحتمالات المختلفة في حال إعلان الدولة وعواقب الزيارة، وإسميت هذه الخطط بحقل الاشواك والتي نفذت المرحلة الأولى منها في يوم الزيارة والأيام الذي تلتها.¹

بدا لباراك ان " الحل الوحيد الذي لاح في الأفق" كما قال بنفسه في إجتماع سري في 2000/10/25، حيث أراد إظهار المزيد من التصلب وتحقيق مزيد من الشعبية وسط المجتمع الصهيوني، وإستثمار ذلك في وقف عملية التسوية أو إدخالها في أزمت متتالية، ليتسنى تحقيق مزيد من الضغط على السلطة الفلسطينية، ودفعها نحو مزيد من التنازل والتراجع وتخفيض سقف توقعاتها.²

بعد انتقال خبر الزيارة عم الغضب عموم الشارع الفلسطيني، وتفجرت موجة قوية من غضب مختلف طبقات وفئات المجتمع الفلسطيني من الإحتلال، ونزل الجميع إلى الشوارع لمواجهة جنود الإحتلال، أطلق البعض على هذه الحركة الشعبية في البداية "هبة الأقصى" أسوة بهبة العام 1996. تفجر في اليوم الثاني عقب صلاة الأقصى في المسجد الأقصى يأس الناس من النتائج البائسة لعملية السلام وكرهم للإحتلال وحقدهم عليه وعلى أدواته من المستوطنين، واتسمت حركتهم بالقوة والعنف في كل مكان.

عم الإضراب الشامل يوم 2000/9/29 جميع أنحاء الضفة وقطاع غزة، وتوجهت أعداد كبيرة من أهل القدس للصلاة في المسجد الأقصى، ولبي الناس في بلدات ومدن الضفة الغربية وقطاع غزة نداء القوى الوطنية والإسلامية، وتوجهت أعداد كبيرة منهم لأداء الصلاة في المساجد والخروج بعدها في مظاهرات "الغضب"، وحاول ناس كثيرون في كل المحافظات الوصول إلى القدس، ونجح بعضهم في تجاوز الحواجز الاسرائيلية التي حاولت منعهم من دخولها ومن الصلاة في المسجد الأقصى. وهب الفلسطينيون في الأراضي المحتلة عام 1948

¹ محمد، عبد العليم، إنتفاضة الأقصى والإستقلال: تحديات وآفاق، مرجع سابق، ص9.

² صالح، محسن، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مرجع سابق، ص124.

في الجليل والمثلث والنقب مسلمون ومسيحيون لنجدة إخوانهم والدفاع عن المقدسات، وتوجهت جموع غفيرة منهم وتواجدت في المسجد الأقصى وكان ضمنهم عدد من أعضاء الكنيسة ولجنة المتابعة العربية ورؤساء المجالس البلدية والقروية.

انطلقت بعد صلاة الجمعة 2000/9/29 مسيرات شعبية عارمة في كل أنحاء فلسطين التاريخية، شاركت فيها جميع القوى الحزبية والعاملين في مؤسسات السلطة وحشود شعبية كبيرة ضمت رجالاً ونساء وشباباً وأطفالاً من جميع فئات الشعب وطبقاته الاجتماعية، ووقعت مصادمات قوية مع قوات الشرطة الاسرائيلية وحرس الحدود في معظم أنحاء مدن وبلدات وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي القدس حدثت مواجهات في ساحات المسجد الأقصى وفي حارات وأزقة البلدة القديمة وفي جميع أحياء القدس الشرقية الواقعة خارج الأسوار، استمرت حتى منتصف الليل، وظهرت القدس في وجه المراقبين قدسين، واحدة إسرائيلية وأخرى عربية كأى مدينة من مدن الضفة الغربية. لم تستوعب القيادة الاسرائيلية مشاعر الفلسطينيين وفوجئت بحجم ردود الفعل الفلسطينية الشعبية والرسمية، تماماً كما فوجئت بسلوك الشرطة الفلسطينية حيث لم تكن تتوقع أن يتجرأ أفرادها على استخدام أسلحتهم دفاعاً عن أهلهم.¹

استمرت الأحداث بتسارع كبير حتى شملت كل أنحاء فلسطين، وانطلقت مظاهرات مؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني في العديد من الدول العربية وعواصم العالم، لا تهدف هذه الجزئية من الرسالة إلى مواكبة الأحداث اليومية للانتفاضة، بل تتناول بالتحليل عناصر وجوانب محددة في أحداثها، من حيث شكل المقاومة المستخدمة والتحول نحو عسكرة الانتفاضة، والتناقض الذي خلقه وجود السلطة الفلسطينية في مراكز المدن والتجمعات السكانية وما شكله من صعوبة الإحتكاك المباشر مع قوات الإحتلال، وحد من فعالية المقاومة المدنية وحالات الإضراب والعصيان المدني وجعلها بحاجة لإطار فكري ونظري جديد تعمل إستناداً له، وكيف أثر ذلك على وحدة الأهداف المتبناة من قبل القوى الفلسطينية المختلفة وبطبيعة الحال إنجازات وإخفاقات الانتفاضة في ظل واقعها السياسي والإجتماعي والإقتصادي الذي انطلقت خلاله.

¹ نوفل، ممدوح، الإنتفاضة: إنفجار عملية السلام، مرجع سابق، ص 83.

المواجهة عن بعد: بين مطرقة الإحتلال وسندان متطلبات الحياة اليومية

برزت قبيل الإنتفاضة تساؤلات كثيرة عن شكل المواجهة التي يمكن أن تتدلع في أي لحظة بين الفلسطينيين وجنود الإحتلال الاسرائيلي، ولا سيما ان قوات الإحتلال الاسرائيلية ومن خلال تطبيق إعادة الإنتشار الذي نص عليه إتفاق أوسلو، غادرت أماكن التجمعات السكنية الفلسطينية، وانتهى عهد الإحتكاك المباشر بين الجنود الاسرائيليين ومجموع الشعب الفلسطيني في جميع المناطق المصنفة (أ). وبقي الإحتلال الاسرائيلي المباشر موجودا في مناطق (ب) و (ج)، وهي المناطق التي تشكل مساحات كبيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبقي الجيش الاسرائيلي متمركزا في المستوطنات والتكنات العسكرية وعلى أبواب المدن والقرى الفلسطينية، وعلى التلال المطلة عليها، وفي كل مكان يمكنه من إحكام السيطرة العسكرية المباشرة على الفلسطينيين.¹

في هذا الإطار برزت مجموعة من المعطيات والأسباب التي حالت دون تطبيق نموذج يحاكي إنتفاضة العام 1987 من أجل القيام بمقاومة شعبية شاملة تعتمد على العصيان المدني:

• ارتفاع تكلفة الإحتكاك المباشر مع قوات الإحتلال

ما أن بدأت إنتفاضة الأقصى حتى ادرك الفلسطينيون صعوبة مواجهة قوات الإحتلال والإحتكاك المباشر معها، إضافة لحاجة هذه المواجهات إلى الكثير من الجهد والإمكانات للوصول إلى أماكن تركز قوات الإحتلال خارج مراكز المدن والتجمعات السكانية، ناهيك عن كون التجمعات الجماهيرية الفلسطينية مكشوفة أمام قوات الإحتلال المتحصنة في الدبابات والأبراج العسكرية، وهو ما يقلل من إمكانية التأثير على هذه القوات ويعرض الفلسطينيين لخطر أكبر ويزيد من خسائرهم، ويفقد المواجهات الشعبية صفة مهمة من صفاتها وهي كونها قوة عصية على القياس والإكتشاف.

أثر هذا الواقع على مساحة الإحتكاك اليومي المباشر مع قوات الإحتلال دون الحاجة لقطع مسافات والخروج من المدن من أجل مواجهة قوات الإحتلال في تكناتها العسكرية، بمعنى

¹ مجموعة من الباحثين، إنتفاضة الأقصى تعيد النظر بمستقبل الكيان الصهيوني، مرجع سابق، ص 21.

آخر فقد الفلسطينيون جزء كبير من إمكانية جعل الحياة اليومية والنشاطات الإعتيادية، نوع من رفض ومقاومة الإحتلال وعصيان أوامره وقوانينه حسب نظرية اللاحرركات الإجتماعية.

جاءت فعاليات الإنتفاضة ضمن النموذج الفكري والوعي السياسي الذي تبلور في مرحلة "أوسلو"، حيث ساد في هذه المرحلة النموذج الفكري المرتبط بفاعلية المفاوضات في النضال التحرري، القائم على المقاومة السياسية والدبلوماسية وعمليات الضغط على دولة الإحتلال من القوى العالمية والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان وحقوق تقرير المصير، والتعامل مع المقاومة الشعبية كأداة لتحريك المياه الراكة في قنوات المفاوضات وعدم الإيمان بقدرتها على تحقيق إنجازات تحررية سياسية، ساعد في نشر هذا الوعي الفكري وتهميش فكر المقاومة الشعبية إحتكار السلطة للمشهد السياسي الفلسطيني¹ وهو ما يفسر عدم مد المقاومة الشعبية بالإمكانات اللازمة والبنية التنظيمية القادرة على زيادة فاعلية المواجهات وضمان إستمراريتها في إطار منظومة متكاملة من المقاومة ضد الإحتلال.

• غياب رؤية واضحة تستند إلى المقاومة الشعبية وتعمل على تهيئة بنية مناسبة لها:

بقيت أحداث الإنتفاضة أسيرة البنية التي أفرزها إتفاق أوسلو، فتشظي الدعم الوطني وهزيمة الحركة الوطنية وغياب البنية التنظيمية عند الأحزاب جعلت تجربة الإنتفاضة الثانية مشروطة بالجغرافيا الكولونيالية الجديدة، بحيث أضحت مجموعة من ردّات الفعل من دون رؤية إستراتيجية تحكمها. لقد كان الوعي السياسي الناظم ينظر إلى المقاومة أداتيا لا إستراتيجيا، إذ غابت الرؤية لآليات الإستقلال السياسي والإقتصادي، وخلق نموذج بديل من النموذج الذي قدمته مرحلة أوسلو والمرتبط بالبنية الإستعمارية. وقد يكون الذهاب إلى المواجهة مع الإحتلال من دون تفكير مسبق، أو تحضير لمشروع جماعي، دلالة واضحة على أن الوعي السياسي بعد أوسلو حوّل المقاومة إلى أداة لتحقيق شروط تفاوض أفضل، إذ لم تكن القيادة السياسية على قناعة بقوة الشعب، وإنما بقيت أسيرة مفاهيم علاقات القوة المرتبطة بالعقلانية السياسية، التي ترى في محاكاة أنماط القوة الإستعمارية وسيلة المقاومة.²

¹ الطبر، ليندا والعزة، علاء، المقاومة الشعبية الفلسطينية تحت الإحتلال: دراسة نقدية وتحليلية، مرجع سابق، ص42.

² المرجع السابق، ص 42-44.

وجدت السلطة الفلسطينية نفسها أمام واقع لا يمكنها فيه إلا إظهار الدعم للشعب المنتفض من جهة، وعدم ملاحقة قوى المقاومة الشعبية بالمستوى السابق من جهة أخرى، ذلك أن إسرائيل أمعنت في عدوانها من خلال سياساتها المتواصلة في مصادرة الحقوق الفلسطينية، وفي تجاهل أي وجود لهذا الشعب. ومع ذلك فإن السلطة لم تدفع بقواتها للمواجهة، ولم تضع ثقلها في الإنتفاضة، وكانت سياساتها بعدم إستخدام السلاح واضحة ومعلنة، نظرا لخشيتها من أن ذلك يتسبب في تدمير ما بني على إتفاق أوسلو، وهو أمر لا تريده السلطة ولا تريده إسرائيل أيضا. فالسلطة لم تسقط خيار المفاوضات والتسوية، وظلت ترى فيه خيارا وحيدا في ظل الأوضاع السياسية الراهنة إقليميا ودوليا. لكن الفعاليات التي قامت بها حركة فتح التي تعد حزب السلطة، إلى جانب التنظيمات والقوى السياسية المعارضة، وتحديدًا في المواجهات الشعبية مع جنود الإحتلال، إضافة إلى مشاركة أفراد من قوى الأمن الفلسطينية، والإسناد السياسي والإعلامي والذي تمارسه السلطة للإنتفاضة، أوجدت جوا من التوافق العام غير المتفق عليه على ضرورة مواجهة العدوان الصهيوني والتصدي له، مما جعل السلطة في حالة إستثمار للتصور الشعبي، بغض النظر عن قناعاتها بالأسلوب وانعكاساته على مصالحها السياسية التفاوضية. واعتبر آخرون أن السلطة وجدت في الإنتفاضة فرصة ذهبية لتجاوز المأزق التفاوضي، مما يتيح المجال لاستثمارها بهدف تحقيق مكاسب سياسية على مسار المفاوضات، ورأت فيها وسيلة فاعلة لإعادة الجانب الصهيوني إلى المفاوضات على أسس تضمن الحصول على بعض المكتسبات التي رفضها الجانب الاسرائيلي سابقا. وقد استجابت السلطة للضغوطات السياسية الأمريكية والدولية في العمل على إحتواء الإنتفاضة من هذا المنطلق عبر تفاهمات شرم الشيخ ثم تقرير ميتشل ثم تفاهمات جورج تانت¹.

¹ تفاهمات شرم الشيخ هي مجموعة من التفاهمات والإتفاقات الأمنية بين حكومة الإحتلال والسلطة الفلسطينية تم التوصل إليها في مؤتمر سلام الشرق الاوسط الذي عقد في شرم الشيخ في اكتوبر عام 2000، وجاءت خطة جورج ميتشل لتأكيد على بنود هذه التفاهمات، أما خطة جورج تينيت فقد دعت لوقف إطلاق النار ووقف العنف وتطبيق التفاهمات الأمنية الموقع عليها في شرم الشيخ تقوم خطة العمل هذه على أساس أن يلتزم الجانبان بوقف متبادل وشامل لإطلاق النار، ينطبق على جميع أشكال العنف، وذلك بما ينسجم مع التصريحات العلنية لزعمي الجانبين. أنظر خطة جورج تينيت http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4366.

² مجموعة من الباحثين، إنتفاضة الأقصى تعيد النظر بمستقبل الكيان الصهيوني، مرجع سابق ص 22-25.

إن هذا الخيار لدى السلطة الفلسطينية، وإن بقي قائماً، إلا أنه اصطدم بحقيقة واقعة هي أن الأمور تسير إلى مزيد من التعقيد. فرغم كل التفاهات والحوارات، والتصريحات برغبة الطرفين في وقف العنف، إلا أن الإنتفاضة استمرت والإجرام الصهيوني استمر وكأنه لم يتم التوصل إلى أي شيء.¹

• فشل محاولة تشكيل إطار قيادي موحد للإنتفاضة قادر على إدارة الأحداث للوصول للأهداف الوطنية

برزت إلى السطح مع إنطلاق أحداث إنتفاضة الأقصى، الخلافات الفلسطينية-الفلسطينية الناتجة عن إختلاف وجهات النظر حول المشروع الوطني الفلسطيني، لم تكن الخلافات نتيجة لحظتها، بل يمكن القول أنها تبلورت بعد توقيع إتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الإحتلال الصهيوني، لكن ضعف القوى المعارضة للإتفاق وعدم قدرتها على طرح برنامج بديل متكامل قابل للتطبيق والعمل على تحقيقه، إضافة إلى حالة الترقب عما سوف يحققه إتفاق أوسلو من حقوق وطنية تحررية، جعلت هذه الخلافات تنتظر الفرصة التاريخية المناسبة لطرح أفكارها وآراءها. تنبعت الحركة الوطنية الفلسطينية إلى خطورة هذه الخلافات ودورها في إفشال الإنتفاضة، وحاولت تقريب وجهات النظر والوصول إلى تفاهات وإتفاقات تشكل الحد الأدنى من البنود المشتركة على الأقل، لكن هذه التفاهات لم تر النور على الأرض وبقيت في إطار المساومات السياسية الداخلية، واختلفت القوى المتعددة بعد توقيعها في تفسير بنودها وآلية تنفيذها بشكل جماعي في إطار قيادة موحدة.

حاولت الحركة الوطنية الفلسطينية منذ بداية إنتفاضة الأقصى محاكاة تجربة الإنتفاضة الأولى تنظيمياً، وعلى مستوى الممارسة النضالية أو التكتيكات النضالية. ومنذ البداية، تشكلت اللجنة العليا للقوى الوطنية والإسلامية، وهي مثال حي لمحاولة تقليد نموذج القيادة الوطنية الموحدة في الإنتفاضة الأولى، وبدأت بإصدار البيانات والدعوات، في محاولة لتوجيه الجهود ودفع الإنتفاضة نحو مشروع يتجاوز تجربة الارتباط بالإحتلال سياسياً وإقتصادياً ومؤسساتياً منذ

¹ مجموعة من الباحثين، إنتفاضة الأقصى تعيد النظر بمستقبل الكيان الصهيوني، مرجع سابق ص 22-25.

توقيع إتفاق أوسلو. إلا أن هذه اللجنة اصطدمت بمجموعة عوائق، أهمها التناقض مع السلطة السياسية التي تدير الواقع على الأرض من خلال بنيتها البيروقراطية واحتكارها القرار السياسي. إن عنصر إحتكار القرار السياسي وعنصر البنية المؤسساتية التي أضحت الإطار الناظم للمجتمع في علاقته الجديدة بالمنظومة الإستعمارية، تزامنا مع غياب الوعي السياسي لدى السلطة الفلسطينية بإستراتيجيا للإنفكاك عن البنية الإستعمارية ما أدّى إلى غياب إرادة سياسية فاعلة تدفع بهذا الإتجاه، إضافة لمجموعة المصالح التي حصلت عليها قيادات ومتنفذين في هياكل السلطة، وغياب البنية التنظيمية القادرة على نقل النضال وتحويله إلى ممارسة جماهيرية، وأخيرا التحولات البنيوية في فضاءات الثقافة السياسية والإجتماع؛ هنا تبرز أهمية عامل الإحتكاك المباشر مع قوات الإحتلال، حيث أصبح من الصعب الإحتكاك ومواجهة قوات الإحتلال بشكل يومي مستمر بسبب الواقع الجديد بعد إتفاق أوسلو، فوجود قوات الإحتلال في القرى والمدن وإحتكاك الشعب بها بشكل مباشر، يسهل من عملية المقاومة الشعبية بشقيها: رفض الإنصياع للأوامر والقوانين أو مواجهتها ومحاولة طردها.

هذه كلها أمور جعلت أغلبية التكتيكات النضالية التي حاولت اللجنة الوطنية بها محاكاة تجربة الإنتفاضة الأولى تفشل، وجعلت فعاليات الإنتفاضة الثانية متفرقة وبعيدة عن مراكز المدن التي تشكل بيئة داعمة للعمل الجماهيري المرهق للإحتلال، وبالتالي إنحصر الفعل الإنتفاضي في العمل المسلح وحرب العصابات غير المنظمة في المراكز الحضرية الكبرى.¹

دخلت الحالة الفلسطينية مرحلة جديدة مع بداية الإنتفاضة الثانية، اختلفت فيها وجهات النظر إزاء ما يجري، وإزاء ما تطلبه التطورات الجارية من برنامج وقرارات وآليات عمل جديدة؛ فالسلطة نظرت إلى الإنتفاضة على أنها سلاح تستقوي به لتحسين موقعها التفاوضي، لكنها بالمقابل لم تدفع بإتجاه تطوير الإنتفاضة وآليات عملها السياسية، وتوفير الأرضية السياسية التي تمكّن من ترخيم الإنتفاضة لتحقيق أهداف وطنية أو تفاوضية على أسس الشرعية الدولية.²

¹ الطبر، ليندا والعزة، علاء، المقاومة الشعبية الفلسطينية تحت الإحتلال: دراسة نقدية وتحليلية، مرجع سابق، ص 47

² حواتمة، نايف، الإنتفاضة "الإستعصاء"، مرجع سابق، ص 76-77.

أما الأطراف الأخرى فقد عبرت عن موقفها بصيغ مختلفة وذهب معظمها باتجاه المقاومة المسلحة وقطع المفاوضات وأي تنسيق أو إتصالات مع الإحتلال.

وفي ظل غياب الوحدة الوطنية السياسية والتنظيمية (برنامج موحد وقيادة وطنية موحدة) ابتدعت الإنتفاضة ما اتفق على تسميته "الوحدة الميدانية"، التي شكلت في البداية "حلا مؤقتا" للخلافات القائمة في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية، والتي تحولت في وقت لاحق إلى حالة من الجمود السياسي، وفرت المناخ للسلطة الفلسطينية للإستفراد بالقرار السياسي من موقعها التمثيلي وفق إتفاق أوسلو للحالة الفلسطينية.¹

عمل تعدد وجهات النظر في صفوف القوى الوطنية الفاعلة في الإنتفاضة، على إبقاء الإنتفاضة في مواجهة سيناريوهات ومشاريع (كامب ديفيد 2 وطابا، وما جاء بعدها من مشاريع اليمين الصهيوني بزعمة شارون ومشاريع اليسار الصهيوني، ورؤية بوش "خارطة الطريق"، مبادرة السلام العربية، المشاريع الإقليمية إلخ....)، كردّات فعل غير مسلحة ببرنامج سياسي موحد يستند ضمن مشروع وطني تحرري واضح الأهداف يأخذ بعين الإعتبار قرارات الشرعية الدولية الداعمة لحق الشعب الفلسطيني.²

• فقدان قيمة كثير من الرموز الوطنية الموجهة للإحتلال

فقدت الجماهير الفلسطينية القدرة على المقاومة الرمزية لشرعية الإحتلال، من خلال استبدال الرموز الإحتلالية برموز تعبر عن الوطنية الفلسطينية كالعلم والشعار الثقافي والأغنية والفن، وتعمل على تعزيز الوطنية وتشكيلها. كما جعل إتفاق أوسلو الفلسطينيين مرئيين وغير مرئيين في آن واحد. ففي الوقت الذي تم فيه الإعتراف بمنظمة التحرير والتفاوض معها، والإعتراف بمجموعة الرموز الدالة على الوطنية الفلسطينية، جرى إفراغ هذه الرموز من محتواها الذي يتحدى الإحتلال، ما حدث في الإنتفاضة الثانية هو انكفاء دور الرموز في العملية النضالية؛ فمن ناحية، أصبحت الرموز غير محظورة في التجمعات السكانية الفلسطينية

¹ حواتمة، نايف، الإنتفاضة "الإستعصاء"، مرجع سابق، ص 79.

² المرجع السابق.

(الأراضي المحتلة عام 1967) وبالتالي أفرغت من شحنتها النضالية، ومن ناحية أخرى أوجد إتفاق أو سُلُو عملية تغييب إذ أصبحت الرموز موجهة نحو الذات لا من أجل إسقاط دولة الإحتلال.¹

• تعسر محاولات تفعيل نموذج عصيان مدني فاعل وقابل للإستمرار

حاولت الحركة الوطنية تفعيل سلاح العصيان المدني في وجه الإحتلال، إذ يفترض أن تستمد الدولة الإستعمارية شرعيتها من عملية القبول والرضوخ والتعاون من جانب المستعمرين، وبالتالي يصبح العصيان المدني، أي رفض التعاون مع مؤسسات الدولة الإستعمارية، آلية من أجل إسقاطها أو إسقاط شرعيتها وسيادتها على المجتمع. وفي الإنتفاضة الثانية عملت الحركة الوطنية مرة أخرى على محاولة محاكاة تجربة الإنتفاضة الأولى، من خلال الدعوات إلى إضرابات تجارية وتعليمية. وهنا يظهر الخلل في المحاكاة، إذ فقد إغلاق المحلات التجارية أو المدارس قيمته النضالية، كونه يتم داخل المدن التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية، وكان تأثيره سلباً على السكان. ففي الإنتفاضة الأولى كانت الدعوات إلى الإضراب التجاري تنطلق من أن الإنتفاضة هي تعزيز لمطالب التجار الذين أثقلتهم دولة الإحتلال بالضرائب، وكانت تلك الدعوات تأخذ منحنيين: أولهما رمزي، عندما أعطى المجتمع الفلسطيني قيادته الوطنية الشرعية وليس لدولة الإحتلال، وثانيهما إقتصادي إجتماعي، بإعتبار الإنتفاضة تعبيراً عن مصالح كل الشرائح الإجتماعية التي تستغلها دولة الإحتلال، بما فيها التجار. كذلك فشلت محاكاة تجربة الإضراب بسبب شعور السلطة الفلسطينية التي تملك القرار على الأرض بأن الإضراب قد يشكل تهديداً لها. وبالإضافة إلى الإضراب، كان رفض دفع الضرائب في الإنتفاضة الأولى شكلاً نضالياً مهماً ألهم التجار وساعدهم على المشاركة في العملية النضالية، إلا أن إقامة السلطة الفلسطينية التي تجمع الضرائب لمصلحتها غيبت عنصر الإمتناع من دفع الضرائب كممارسة نضالية.²

¹ الطبر، ليندا والعزة، علاء، المقاومة الشعبية الفلسطينية تحت الإحتلال: دراسة نقدية وتحليلية، مرجع سابق، ص48.

² المرجع السابق، ص49.

ومن أشكال العصيان المدني الأساسية في الإنتفاضة الأولى التي فشلت محاكاتها في الإنتفاضة الثانية، الإضراب العمالي الذي أعتمد في الإنتفاضة الأولى وسيلة لإلحاق الضرر بالإقتصاد الإستعماري. لكن هذه التجربة أضحت صعبة بعد تدني أعداد العمال الفلسطينيين بعد أوصلو بصورة كبيرة، نتيجة التحولات في الإقتصاد الاسرائيلي (التوجه النيو ليبرالي واستقطاب عمالة وافدة)، وسياسات الفصل التي بدأت قبيل أوصلو، وإدراك دولة الإحتلال لفعالية هذا التكتيك الإنتفاضي، الامر الذي دفعها إلى الفصل، أو ما سمي " غزة خارج تل أبيب"، أي تقليل الإعتدال على العمالة الفلسطينية. شكلت أيضا عمليات الفصل نتاجا لمنطق الفصل العنصري الذي تقوم عليه الصهيونية كأيدولوجيا.¹

تعتبر الإضرابات من الوسائل الفعالة في مجابهة السلطة العسكرية الغاشمة لدولة الإحتلال، إذا إستطاع الفلسطينيون ممارستها كوسيلة تكتيكية لمنظومة متكاملة من الفعل الكفاحي المنظم، وفي حال جسدت (أي هذه المنظومة) تفوق الإرادة الجماعية -إن لم نقل سلطة- للشعب الفلسطيني في مواجهة الإحتلال، وباعتبارها نفيا لهذه السلطة، إضافة لترافق هذه الإضرابات مع أشكال عديدة أخرى من التحدي لسلطة الإحتلال. يعمل ذلك على فتح المجال أمام نشوء وعي وممارسة جماعيين لمعنى تفكيك وتحطيم مصادر القوة التي بموجبها فرضت سلطة الإحتلال سطوتها على الفلسطينيين.²

كان يمكن للعصيان المدني أن يكون أكثر فاعلية وقدرة على تحقيق الأهداف، لو كانت هناك قيادة وطنية موحدة للإنتفاضة تؤمن بالعصيان المدني وتعمل على تطويره وفقا للواقع الجديد بعد إتفاق أوصلو، كما تعمل على أن يكون "أي الإضراب" مفردة من مفردات مقاومة شاملة تضم آليات وأشكال أخرى من تحدي سلطة الإحتلال ورفض الإنضباط الإحتلالي الذي تحاول فرضه، فرغم قلة عدد العمال الفلسطينيين المتبقين في المصانع والشركات الصهيونية أثناء الإنتفاضة، وعدم رغبة إسرائيل بتشغيل العمال الفلسطينيين كنوع من الحصار والتضييق

¹ الطبر، ليندا والعزة، علاء، المقاومة الشعبية الفلسطينية تحت الإحتلال: دراسة نقدية وتحليلية، مرجع سابق، ص49.

² أيوب، حسن، عن الإضرابات كوسيلة كفاحية: حروب "غرامشي" ومعالجات "فوكو"،

<http://maannews.net/Content.aspx?id=937434>

الإقتصادي في إطار العقوبات الجماعية على الشعب الفلسطيني، إلا أن العمال الذين استمروا بالعمل في إسرائيل كانوا من الفنيين وأصحاب الكفاءة والخبرة الذين يُلحق انسحابهم من سوق العمل الاسرائيلي أضرارا كبيرة به، ولكن ذلك بحاجة إلى اقناعهم وتعزيز الروح الوطنية داخلهم، إضافة لإيجاد بديل لمصادر رزقهم. كما أن العصيان المدني يمكن أن يتخذ أشكالا أخرى مثل رفض أخذ تصاريح الدخول إلى إسرائيل وتصاريح التنقل بين المدن الفلسطينية، ورفض التنسيق مع الإحتلال في كافة المجالات مما يشكل إرباك كبير لسلطات الإحتلال.

كانت المواجهات في الأشهر الأولى من الإنتفاضة تتم على شكل مظاهرات عند نقاط التماس مع قوات الإحتلال، يخرج فيها الفلسطينيون من مراكز المدن بشكل عفوي، أو استجابة لمطالبات قوى الإنتفاضة، وشكّلت مسيرات تشييع الشهداء حافزا قويا للمشاركة في المواجهات مع قوات الإحتلال بعد إنتهاء مراسم التشييع، كان الفلسطينيون يرشقون قوات الإحتلال بالحجارة وبالزجاجات الحارقة احيانا، وترد قوات الإحتلال بإطلاق نيرانها بشكل مباشر تجاه المتظاهرين العزل المكشوفين أمامها، كون المواجهات في أعظم الاحيان كانت تتم في المناطق المكشوفة، كما كانت قوات الإحتلال تطلق النار على المدنيين الفلسطينيين من غير المشاركين في المظاهرات من أجل الترهيب، حول اليأس والغضب العارمين في الشارع الفلسطيني الإنتفاضة نحو العسكرية وإستخدام السلاح في هجمات معظمها فردية وغير منظمة في البداية، وسرعان ما أخذت قوات الإحتلال وفق خطة مدروسة ترد على مثل هذه الهجمات بقصف المدن والقرى الفلسطينية بصواريخ الطائرات وقذائف الدبابات، وتعمدت تدمير البنية التحتية والمنشآت الخدمية والمرافق الإقتصادية المختلفة والمقرات الأمنية للسلطة الفلسطينية.

أدت سياسات القمع والتكيل والحصار والعزل التي مارسها الإحتلال بحق الشعب الفلسطيني، إلى زيادة تردي الأوضاع المعيشة لهذا الشعب، ولم يسلم أي قطاع من القطاعات من الأضرار، حيث أن سياسات الإحتلال الصهيوني القمعية والتكيلية كانت شاملة جغرافيا وقطاعيا، وقد أدّى هذا إلى تحميل القطاعات الإقتصادية والإجتماعية كافة، وبخاصة القطاعات الخدمية كالصحة، والتعليم، والرعاية الإجتماعية، أعباء كبيرة يصعب التغلب عليها والتعامل معها.

• الواقع الإقتصادي الهش والمرتبط بالإحتلال

ألحقت إجراءات الإحتلال أضرارا كبيرة بالإقتصاد الفلسطيني، ووضعتة على حافة الإنهيار. واستهدفت إجراءات الإحتلال مباشرة الإقتصاد الفلسطيني، فعمدت إلى تدمير عدد كبير من المنشآت والأنشطة الإقتصادية الفلسطينية، وبخاصة في مدن نابلس والخليل وغزة، ودمرت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، ومنشآت الري، وعمدت إلى أحداث تدمير وخراب واسعين في البنية التحتية. وكان لآلتي إغلاق سوق العمل الفلسطيني أمام العاملين الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية، والتحكم في المواد الخام وتسويق المنتجات الفلسطينية، آثار سلبية بارزة على الإقتصاد الفلسطيني، تمثلت في تراجع عدد المنشآت والأنشطة الإستثمارية الإقتصادية، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي، وتراجع الدخل القومي، وتسبب ذلك في زيادة معدلات البطالة والفقر، وتراجع كبير في مستويات المعيشة ونوعية الحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة.¹

دفعت سياسات القمع والتكيل الاسرائيلية بحق الفلسطينيين، وما نتج عنها من فقدان للأمن المعيشي والإجتماعي، أطرافا فلسطينية وعربية الدعوة إلى إعادة النظر في جدوى مقاومة الإحتلال في ظل الظروف الفلسطينية والإقليمية والعالمية السائدة، ودعت إلى وقف المواجهات مع قوات الإحتلال في نقاط التماس، والعودة مجددا إلى الرهان على الحلول التفاوضية برعاية دولية، لكن الشعب الفلسطيني اكتشف أن سياسات الإحتلال تتخذ من المواجهات ذريعة لخلق واقع جديد كانت ستقدم عليه في جميع الحالات، وأن الوضع الإقتصادي طوال سنين الهدوء التي أعقبت إتفاق أوسلو لم يكن أحسن حالا بكثير من سنوات الإنتفاضة، وأما الوضع الوطني التحرري فلا يوجد ما يشكل خطرا عليه أكثر من بقاء الحال عما هو عليه؛ حيث قيدت الإتفاقيات الفلسطينية في جميع النواحي، وفرضت عليهم واقعا لا يسمح بالنضال التحرري ضد الإحتلال، ويفرغ أوراق القوة وآليات النضال الفلسطيني من محتواها ويجعلها بلا قيمة، وفي المقابل تفسح هذه الإتفاقيات المجال لإسرائيل الإستمرار في بناء المستوطنات ومصادرة

¹ المالكي، مجدي، وآخرون، المجتمع الفلسطيني في مواجهة الإحتلال: سوسيولوجيا التكيف المقاوم خلال إنتفاضة الأقصى، مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية، الطبعة الأولى، 2004، ص58-66.

الأراضي وتضييق الخناق على الفلسطينيين ليقبلوا بأي حل يلقي إليهم. لذلك قررت معظم فئات وقوى الشعب الفلسطيني في كافة المستويات الشعبية وجزء لا بأس به من المستوى الرسمي، الإستمرار في الإنتفاضة والضغط على الإحتلال لإنتزاع أكبر قدر ممكن من الحقوق الفلسطينية، مهما كلف ذلك من تضحيات بشرية ومادية ومعيشية.

إنتفاضة الأقصى: التحول من المقاومة الشعبية الشاملة إلى العسكرة والمقاومة المسلحة

إنطلقت إنتفاضة الأقصى بزخم شعبي كبير، ومشاركة واسعة من فئات وأطياف الشعب الفلسطيني المختلفة، وبدعم أو على أقل تقدير مباركة المستوى الرسمي المتمثل بالسلطة الفلسطينية، وخرجت الجماهير الفلسطينية بشكل عفوي أو منظم في مظاهرات للتعبير عن الغضب ورفض الإحتلال، وكرّدت فعل على الإجراءات التعسفية التي استهدفت التضييق عليهم.

قتل في الأسبوع الأول من الإنتفاضة 76 فلسطينيا نصفهم من الأطفال، وتجاوزت الوحشية الاسرائيلية في التعامل مع المظاهرات كل الحدود، حيث تم إستخدام مليوني رصاصة في الأسبوع الأول من الإنتفاضة فقط، إضافة إلى الوسائل القمعية الأخرى، كانت قوات الإحتلال مصممة على قمع الإنتفاضة عن طريق الترهيب، قبل أن تطور وتنتشر أكثر وتحصل على الدعم والتأييد العالميين، بحيث يضع هذا القمع حدا نهائيا لطموح الشعب الفلسطيني في التحرر وتقرير المصير، حيث أطلقت إسرائيل العنان لجيشها لهدم معظم ما تم بناؤه منذ إتفاق أوسلو.¹

حاولت الحركة الوطنية الفلسطينية مع بداية الإنتفاضة الثانية الجمع بين المقاومة المسلحة والمقاومة الشعبية، إلا أن المقاومة الشعبية إختفت بالتدريج، وأضحى السلاح والعمل المسلح "الميليشياوي" - المقصود هنا أنه كان على شكل مجموعات متفرقة ولم يكن عمل منظم ويخضع لقيادة واحدة ويستعمل تكتيكات منسقة- أيقونة ورمزا ثقافيا وحيدا في الإنتفاضة، وبقي

¹ قصصية، مازن: المقاومة الشعبية في فلسطين: تاريخ حافل بالأمل والإنجاز، مرجع سابق، ص234.0

المجتمع الفلسطيني متلقيا ضربات الاحتلال لا فاعلا ومقاوما، إلا في مساندة الطليعة المقاتلة من المسلحين في أوقات معينة كالإجتياحات. لذلك حاولت الحركة الوطنية محاكاة أشكال المقاومة التي إستخدمت في الإنتفاضة الأولى، لكن هذه المحاكاة فشلت نتيجة الانفصال بين القاعدة الشعبية والمقاومة، الذي كان وليد غياب البنية التنظيمية والقدرة على التحشيد الشعبي، إضافة إلى تغيير طبيعة الجغرافيا الكولونيالية في الصدام بين الإستعمار والمجموعة المستعمرة.¹

شكل القمع الصهيوني والوحشية في التعامل مع المتظاهرين المدنيين، وعدم القدرة على الإحتكاك اليومي والمباشر مع قوات الاحتلال بسبب تركزها خارج المدن والتجمعات السكنية، حافزا نحو تحول الإنتفاضة إلى العسكرية وإستخدام السلاح، كما أن هناك مجموعة من الأسباب الأخرى المتداخلة والتي دفعت بهذا الإتجاه، فلال مرة يستطيع الفلسطينيون المقاومة من داخل مدن لا تخضع لسيطرة الاحتلال المباشرة، ما يفتح المجال للتخفي بين القاعدة الجماهيرية في هذه المدن، دون أن تدرك في البداية الخطر الذي يلحق بالمدنيين والبنية التحتية بسبب الإنتقام الصهيوني، كما لا يمكن إغفال تأثير إنسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان تحت وطأة ضربات المقاومة اللبنانية في شهر أيار 2000،² في زيادة التوجه المقاومة المسلحة في عملية التحرر من الاحتلال، اعتبرت قوى متعددة في الشعب الفلسطيني أن فشل تنفيذ إتفاق أوسلو في الوصول لحل نهائي يعطي الفلسطينيين جزءا من حقوقهم على جزء من أرضهم، يفتح الباب على مصراعيه لإعادة النظر في صيغة الحل المطلوبة للقضية الفلسطينية وطريقة التعامل مع الاحتلال ، وهو ما أفضى إلى خلافات في الساحة الفلسطينية على صيغة الحل وشكل المقاومة المناسب.

برزت تباينات في الطروحات التي تتحدث عن الأهداف من مختلف الأطراف الفاعلة في الإنتفاضة، فقيادات السلطة الفلسطينية ترى أن عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل اندلاع الإنتفاضة في 2000/9/28، وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق، وإرسال قوة للمراقبة الدولية في الأراضي الفلسطينية كافية لقبول وقف الإنتفاضة. بينما يرى آخرون أن الإنتفاضة لا يمكن أن

¹ الطبر، ليندا والعزة، علاء، المقاومة الشعبية الفلسطينية تحت الاحتلال: دراسة نقدية وتحليلية، مرجع سابق، ص 46.

² محمد، عبد العليم، إنتفاضة الأقصى والإستقلال: تحديات وآفاق، مرجع سابق، ص 85.

تتوقف دون وضع أسس جديدة ومرجعيات لعملية السلام مختلفة عن السابقة. ويرى فريق ثالث أن الإنتفاضة مستمرة حتى دحر الإحتلال وأجلائه عن جميع الأراضي التي احتلت عام 1967 بما فيها القدس المحتلة، وهو الحد الأدنى الذي اتفقت عليه القوى الوطنية والإسلامية وأعلنته بإستمرار، وثمة من يرى أن الإنتفاضة يجب أن تحقق أهدافا أكبر وصولا لتغيير قواعد الصراع العربي - الاسرائيلي تغييرا جذريا، يفضي إلى تحرير كامل فلسطين وطرد الإحتلال منها، ويمثل هذا رأي بعض الخبراء الإستراتيجيين وقوى مقاومة بزعمة حركتي حماس والجهاد الإسلامي.¹

تعاطت الإنتفاضة الفلسطينية، على طريقتها الخاصة مع إعتقاد قوات الإحتلال الخيار العسكري وسيلة لقمعها، وما تشنه من حرب شرسة تحت مسميات متعددة بهدف قمعها وشل فعاليتها، ومن ثم توفير الأمن والإستقرار لدولة الإحتلال، وفشلها الذريع على مختلف الأصعدة. وكان يخرج الفلسطينيون بعد كل ضربة أكثر تصميمًا وصلابة في صراع "حرب الإرادات والمعنويات"، حيث تنتصر إرادة المقاومة على آلة الحرب العسكرية الاسرائيلية، رغم خلل الموازين. ومارس الإحتلال سياسة "عض الأصابع" بانتظار أن يصرخ الشعب الفلسطيني تحت وطأة الحصار الخانق، وسياسات التجويع والعقاب الجماعي، والإغتيالات والتصفية الجسدية وغيرها. ما دفع الفلسطينيين إلى التفكير بردود موجعة داخل مجتمع الإحتلال الذي يشعر بزهو الإنتصار ويطالب بمزيد من القمع والحصار والإغتيالات.²

كان الطابع العسكري هو الطاعي على أنماط المقاومة في الإنتفاضة الثانية، مع غياب كبير للمشاركة الجماهيرية واقتصار المقاومة بعد الشهر الأول على مجموعات صغيرة تمتلك تكتيكات العمل الفدائي، وكانت أنماط المقاومة نتيجة لغياب الوعي السياسي التحرري، والرؤية الإستراتيجية لضرورة وجود بنية تنظيمية شعبية للمقاومة، والإستناد إلى الجغرافيا الكولونيالية

¹ مجموعة من الباحثين، إنتفاضة الأقصى تعيد النظر بمستقبل الكيان الصهيوني، مرجع سابق، ص 26.

² جاد، عماد، إنتفاضة الأقصى، طموح الفكرة وأزمة الإدارة، مرجع سابق، ص 107.

التي أنتجها إتفاق أوسلو، الأمر الذي جعل أغلبية التكتيكات المقاومة التي يمكن ان تحشد الطاقات الشعبية تفشل، وبقي خيار المقاومة المسلحة المحلية السمة الغالبة في الإنتفاضة.¹

بدأت المقاومة الفلسطينية المسلحة في الإنتفاضة الثانية، بإطلاق النار على مواقع تركز قوات الإحتلال وعلى المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة، واستهدفت سيارات المستوطنين والسيارات العسكرية الصهيونية على الطرق الإلتفافية الواصلة بين المستوطنات والتي تقطع الضفة والقطاع إلى مربعات مفصولة عن بعضها البعض، ثم تطورت لزراعة العبوات الناسفة وتفجير مواقع وآليات الإحتلال. وقفزت المقاومة الفلسطينية قفزة نوعية بإستخدامها أسلوب العمليات التفجيرية داخل الأراضي المحتلة عام 1948، سواء عن طريق زرع العبوات الناسفة في المجمعات التجارية والنوادي الليلية وحافلات النقل العمومي، أو بإستخدام أحزمة متفجرة يحملها شباب الإنتفاضة على وسطهم ويفجرونها في الأماكن المكتظة بالصهاينة، فيما عرف بالعمليات الإستشهادية "الإنتحارية".²

استندت المقاومة المسلحة الفلسطينية في شرعيتها ومبرر التمسك بها لمقاومة الإحتلال الصهيوني؛ إلى قرارات الشرعية الدولية، وتحديدًا قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي أكدت أن أعمال المقاومة التي ينفذها السكان الأراضي المحتلة، سواء المنتمون منهم لحركة المقاومة أو غير المنتمين، تكتسي - إستناداً إلى العديد من القرارات الدولية - صفة المشروعية، خاصة المتعلقة بحق الشعوب في تقرير مصيرها. وبات مستقراً أن الشعوب التي لا تبدي مقاومة شعبية شاملة تتضمن المقاومة المسلحة تعني قبولاً ضمناً لواقع الإحتلال، وتوافر القابلية للتعايش معه.

شكلت المقاومة المسلحة حالة خلاف بين قوى وأطياف الشعب الفلسطيني، لم يتمحور الخلاف حول شرعية المقاومة المسلحة الموجهة ضد الإحتلال من عدمه، وتجاوز الجدل بين العسكرية والمقاومة السلمية مجرد كونه جدلاً نظرياً تتباين حوله الآراء، بل يتعلق بصورة

¹ الطبر، ليندا والعزة، علاء، المقاومة الشعبية الفلسطينية تحت الإحتلال: دراسة نقدية وتحليلية، مرجع سابق، ص 43.

² صالح، محسن، القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مرجع سابق، ص 128-129.

مباشرة ومؤثرة بمجمل أهداف المشروع الوطني الفلسطيني، وشكل المقاومة المناسب للأهداف التي يتبناها المشروع الوطني، كما فرض عدم تكافؤ القوة العسكرية بين الفلسطينيين ودولة الاحتلال وعدم توحيد وانتظام المقاومة المسلحة الفلسطينية تحت قيادة موحدة، آفاق جديدة للنقاشات حول فاعلية المقاومة المسلحة وقدرتها على الإستمرار وتحقيق أهداف تحررية سياسية في ظل الظروف السائدة فترة الإنتفاضة، إضافة لإرتفاع فاتورة الخسائر البشرية والمادية والمعنوية جراء ردّات الفعل الصهيونية الإنتقامية من المجتمع الفلسطيني، وتداعيات أحداث 2001/9/11¹ وما تبعها من اتساع الحرب الأمريكية على ما إسمته " الإرهاب الدولي"، ووصم المقاومة الفلسطينية واللبنانية بهذه الصفة ووضعها ضمن قوائم التنظيمات الإرهابية، وما يعنيه ذلك من صعوبات في تلقي الدعم والتأييد الخارجي وحتى الداخلي لهذه المقاومة، وفتح المجال لإسرائيل لدمغ أشكال المقاومة الفلسطينية بالإرهاب والتعامل معها بآليات وأساليب إجرامية قمعية يصعب مواجهتها.

ويمكن تحليل جدوى وفاعلية المقاومة المسلحة من عدة زوايا منها:

- تقتضي الضرورة في النضال التحرري تفسير الأولويات، حيث لا توجد أدوات عمل نضالي مستقلة بذاتها، بغض النظر عن الوظائف السياسية التي تخدمها ودون إعتبار لنتائجها السياسية، كما لا توجد وسيلة نضالية مقدسة وغير خاضعة للنقاش والتقويم، مع أهمية تبني إستراتيجية عملية شاملة ومنظمة لمقاومة الاحتلال.
- إن عالم ما بعد أحداث 2000/9/11 المسكون بهاجس الإرهاب - لأهداف ومصالح مختلفة-، وتعمّد نزع الشرعية عن خيار المقاومة المسلحة، وضع هذه المقاومة في مواجهة سياسية عالمية تتعامل بقسوة معها، ومن الحكمة البعد عن هذه المواجهة التي تلحق بالغ الضرر بالمقاومة الفلسطينية ككل وتضعفها أكثر أمام الاحتلال.

¹ مجموعة من الهجمات التي شهدتها الولايات المتحدة في 11 سبتمبر 2001، عن طريق تحويل مسار عدد من الطائرات المدنية لتصلطد بمجموعة من الأهداف: برج مركز التجارة الدولية في نيويورك، ومقر وزارة الدفاع الأمريكية.

- إستغلت إسرائيل المقاومة المسلحة وخاصة العمليات التفجيرية، لإدانة المقاومة الفلسطينية، وإظهارها أنها تستهدف الفئات الذين يجب استثناءهم في كل الحروب مثل النساء والأطفال والعجزة، في ظل القيم الأخلاقية السائدة في عصرنا من رفض كل عدوان مبيت على المدنيين.
- كلفة المقاومة المسلحة فادحة للغاية من النواحي البشرية والإقتصادية، وأيضاً من الناحية السياسية، إذ مكنت إسرائيل من توجيه موجعة قوضت الشبكة الواسعة من القيادات المدنية الفلسطينية، وألحقت ضرراً بالبنية التحتية والإقتصادية، أضرت العمليات التفجيرية بشرعية المقاومة الفلسطينية المسلحة حتى في الأرض المحتلة عام 1967، إذ لم يعد الرأي العام الغربي يميز بين العمليات التي تقع داخل الخط الأخضر أو التي تقع في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- فرضت المقاومة المسلحة صراعاً غير متكافئ لا تتوفر فيه للمقاومين الفلسطينيين، على رغم شجاعتهم، الفرصة في الصمود في وجه القوى العسكرية الإسرائيلية في حرب غير متكافئة تولد ردود أفعال إسرائيلية هائلة، نجحت إسرائيل في إظهار الصراع بين طرفين مسلحين ومتكافئين بمعنى ما، كما نجحت في مواجهة الفلسطينيين في الميدان الذي تتفوق فيه، وهو الميدان العسكري ما أفقد الإنتفاضة بعدها الشعبي. وزادت العمليات من كلفة الإنتفاضة، وخلقت توتراً في المجتمع الفلسطيني أكبر بكثير من قدرة هذا المجتمع على التحمل، وأسهمت في تقصير نفس الإنتفاضة في صراع يفترض أنه طويل ومعقد ومضن.
- استخدام المقاومة المسلحة يوفر لإسرائيل والمتعاطفين معها في الخارج الذرائع والوسائل لتبرير الرد القاسي والوحشي للجيش الإسرائيلي، كما إستطاع الإحتلال التشكيك في شرعية الأهداف الفلسطينية. ومن ثم أمعنت إسرائيل في عدوانها على الفلسطينيين في سياق الحرب الأمريكية والدولية ضد الإرهاب، مستفيدة من المناخات الهستيرية لهذه الحرب، ولمزيد من الإمعان في تدمير المجتمع الفلسطيني، مادياً ومعنوياً وعزل قيادته.

- القياس مع التجربة اللبنانية في التحرير لا يصح، لما هناك من فروقات في الخصائص بين الساحتين اللبنانية والفلسطينية، حيث تعتبر إسرائيل الأراضي الفلسطينية جزء أصيل من مشروعه التاريخي الذي قامت عليه، سياسيا وأيديولوجيا وقوميا ودينيا، والمقاومة الوطنية اللبنانية انطلقت من بلد له وجود سياسي، وقدرة إسرائيل على توجيه الضربات له في المجالات المختلفة تظل محدودة.¹

غابت في الإنتفاضة الثانية البنية التنظيمية الشعبية القادرة على دمج الجماهير في العمل الوطني، وبقي الإعتماد في إدارة الحياة اليومية والنضالية على المؤسسات البيروقراطية للسلطة الفلسطينية، وعلى تأكيد حالة الانفصال بين المجتمع وما يسمى "الدولة" أو الكيان السياسي، فقد ظل المجتمع موضوعا للإدارة لا ذاتا قادرة وفعالة في صوغ وسائل تنظيمه.²

عملت المقاومة المسلحة على تخفيف الزخم الشعبي للإنتفاضة، وإبعاد القاعدة الشعبية عن واجهة الأحداث، فلم يعد للجماهير دور فاعل في المقاومة ضد الإحتلال، وتركز قرار المقاومة بيد نخبة تمثل قلة في المجتمع، يمكن هزيمتها أو التأثير على قراراتها عن طريق الضغوط ومحاولات الترغيب المختلفة، وأصبح الصراع في دائرة تفوق العدو العسكري والتكنولوجي، وصورته دولة الإحتلال على أنه صراع بين قوتين مسلحتين دون إظهار عدم التكافؤ في القوة العسكرية وعدم تشابه في الحق والشرعية على أرض المعركة، وبذلك فقدت الإنتفاضة صورتها في العالم بأنها صراع بين جلاذ وضحية، بين إحتلال وشعب أعزل يدافع عن حقوقه الوطنية المشروعة.

أباحت القوانين الدولية جميع أشكال المقاومة ضد الإحتلال، إلا أنه على الشعب المحتل أن يختار شكل المقاومة الذي يحقق له التحرر من الإحتلال بأقل الخسائر والتكاليف، من خلال إشراك كل أفراد الشعب المحتل واستغلال طاقاته في مقاومة الإحتلال، وتحويل تفاصيل الحياة اليومية إلى نوع من المقاومة يصعب على الإحتلال منعها أو حتى قياسها، وهو ما يتوافق مع

¹ جاد، عماد، إنتفاضة الأقصى، طموح الفكرة وأزمة الإدارة، مرجع سابق، ص 95-98.

² الطبر، ليندا والعزة، علاء، المقاومة الشعبية الفلسطينية تحت الإحتلال: دراسة نقدية وتحليلية، مرجع سابق، ص 45.

نظرية الاحركات الإجتماعية، التي تخترق كل خطوط العدو الحمراء زمانيا ومكانيا، مما يؤدي إلى إرباكه وإرهاقه والتأثير على معنويات جنوده، فلا يجد هدفا واضحا يقمعه ويخضعه لسلطته، ولا يستطيع تمرير إجراءاته وقوانينه على أفراد وجماعات الشعب المحتل، وهو ما يسقط سلطته الفعلية ويقوض إحتلاله من الداخل، ويدفعه إلى إعادة النظر في جدوى إحتلاله اذا كان غير قادر على تنفيذ مخططاته وإنتزاع مصاله وتطبيق رؤيته على الأرض. وهو ما لم تتمكن منه المقاومة المسلحة، حيث انحصر الصراع في نقاط وأوقات محددة يمتلك العدو القوة الكافية للتفوق فيها.

من أخطر نقاط ضعف الإنتفاضة، الانفصال بين القاعدة الجماهيرية والقيادة سواء السياسية الرسمية أو الفصائلية، فكانت أشبه بمقاومة نخبوية على مستوى ضيق من القيادات والنخب الفلسطينية، سرعان ما فقدت قدرتها على التحشيد بسبب إحساس الجماهير بعدم إشراكها في معادلات المقاومة كفاعل أساسي فيها، وبسبب تحول القدرة على التحشيد إلى المؤسسات الرسمية الفلسطينية بعد إتفاق أوسلو "مؤسسات السلطة"، التي لم تكن معنية بإستخدام قدرتها هذه في ردف الإنتفاضة بقوة كبيرة تتمثل بالقاعدة الشعبية الواسعة، وذلك لأسباب عدة منها عدم إيمانها بقدرة الجماهير على أحداث التغيير وانتزاع حقوقها من العدو، وتخوفها من عدم السيطرة على حركة الجماهير وافلات زمام المبادرة من يدها، وهو ما أفقدها القدرة على التحشيد فيما بعد لعدم توفير قاعدة بنوية تنطلق منها المقاومة الشعبية الشاملة.

بينت الأجزاء السابقة من هذا الفصل أن الإنتفاضة مثلت الرد الطبيعي على فشل تجربة المفاوضات وإتفاق أوسلو بشكل عام، وأن هذا الرد عانى جراء سيطرة النموذج الفكري والوعي السياسي الذين أنتجتهما أوسلو، إضافة إلى بقاء هذا الرد أسير البنية التي أفرزها الإتفاق، وهو ما كان بأشد الحاجة "لحرب مواقع" يمتلك فيها أصحاب الرؤية الشاملة للمقاومة زمام المبادرة من المنظرين لوعي وثقافة أوسلو، والمنظرين لإستقلالية المقاومة المسلحة في عملية التحرير، وافتكاك زمام المبادرة من الملتفين ضمن الكتلة التاريخية للنخب الفلسطينية المفاوضة أو التي تعمل ضمن الكفاح المسلح الجهوي وغير المنظم. حيث يعمل المتقنون العضويون على نشر الوعي المقاوم القائم على مبدأ المقاومة الشعبية الشاملة، ويخاطبوا الجماهير لمعرفة احتياجاتها

ومطالبها، ما يعمل على تعزيز دورها والمساعدة في ديمومته. إلا أن هذه المواقع كانت عصية على إحتلالها من قبل متقفي المقاومة الشاملة، بسبب هيمنة السلطة الفلسطينية على القرار السياسي واحتكارها التمثيل السياسي، وبسبب القطبية الكبيرة في مراكز قرار القوى التي تنتهج المقاومة المسلحة كخيار مستقل للتحرير. وهو ما أفقد الإنتفاضة القدرة على تحقيق أهداف وطنية تحررية، قادرة على بلورتها على شكل إنجازات سياسية.

آثار الإنتفاضة الثانية على الإحتلال والشعب الفلسطيني

تركت الإنتفاضة الفلسطينية الثانية "إنتفاضة الأقصى" الكثير من الآثار على الإحتلال، فرغم أن الإنتفاضة لم تحقق أهدافا وطنية سياسية كبيرة، إلا أنه يحسب لها إنجازات مادية ومعنوية مهمة ضد الإحتلال.

خلقت الإنتفاضة شرخا كبيرا بين إسرائيل وما يقرب من خمس سكانها من الفلسطينيين، من جراء تضامنهم مع أبناء شعبهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولم تستطع الحفاظ على صورتها بأنها دولة ديمقراطية ودولة جميع سكانها، إذ بدت العنصرية واضحة في التعامل، والتمييز في إعطاء الحقوق للسكان الفلسطينيين العرب واليهود، وتآكلت صورتها في الخارج، بعد أن كانت تلعب دور الضحية المحاصرة، تقوم الآن بدور المعتدي والجلاد، واهتزت صورتها الأخلاقية وتضاءل رصيدها المعنوي في العالم. وأعادت الكثير من القوى الإقليمية والعالمية النظر في شرعية الإحتلال الاسرائيلي، خاصة المناطق المحتلة عام 1967 بعد أن كانت تجاهلتها طوال فترة أوسلو.

تأثر نمط حياة الاسرائيليين بوقع أحداث الإنتفاضة، وألغت نسبة كبيرة من رحلات المواصلات العامة، وانخفض عدد السياح، وشلت بعض القطاعات الاقتصادية التي تعتمد على الأيدي العاملة الفلسطينية؛ كقطاع الزراعة والبناء والتشييد والمقاولات وتأخرت مستحقات رجال الأعمال الفلسطينيين لنظرائهن الاسرائيليين.¹

¹ محمد، عبد العليم، إنتفاضة الأقصى والإستقلال: تحديات وآفاق، مرجع سابق، ص13.

ثبت مرة أخرى فشل نظرية القوة العسكرية في التعامل مع مقاومة الشعب الفلسطيني، كما فشلت القوة العسكرية الاسرائيلية في تحقيق التوسع ومصادرة المزيد من أراضي الشعب الفلسطيني فضلاً عن الدول العربية المجاورة، وحصل تحول في رأي أقصى اليمين الاسرائيلي في إمكانية الإستمرار في إحتلال أراضي الشعب الفلسطيني وإخضاعه لسلطة الإحتلال؛ إذ يقول زعيم حزب اليكود أرئيل شارون " لا يمكن إدأمة الإحتلال إلى الأبد، لا يمكن إحتلال شعب آخر إلى الأبد، تعلمت من تجاربي أن ليس بالحرب وحدها يحسم هذا النزاع المرير في هذه البلاد".¹

عانى الإحتلال الصهيوني من تدهور وضعه الإقتصادي، الذي كان يشهد إزدهارا كبيرا قبل بدء الإنتفاضة. فقد تعطلت السياحة تقريبا في السنتين الأولين للإنتفاضة، وهي التي تمثل ثاني أكبر مصدر للدخل، وكانت سنوات الإنتفاضة الأسوأ من الناحية الإقتصادية في تاريخ الإحتلال الصهيوني منذ قيامه.

أحدثت الإنتفاضة هزة عميقة في دولة الإحتلال الصهيوني، وأصابته في صميم القاعدتين التين بنى عليهما وجوده المادي، وهما الأمن والإزدهار الإقتصادي. وأخذ عشرات الآلاف من الصهاينة يحزمون أمتعتهم ويغادرون الكيان الصهيوني إلى أوروبا وأمريكا وأستراليا، وأظهرت إستطلاعات الرأي أن نسبة كبيرة منهم تشير لإنعدام الأمن الشخصي والجماعي في إسرائيل وأنهم يفكرون جديا في مغادرة واحة الأمن والرخاء الإقتصادي كما شُبهت لهم قبل قدومهم إليها.²

أما الشعب الفلسطيني فقد كانت الآثار الإجتماعية والإقتصادية والسياسية كبيرة عليه، حيث أدّى الحصار وإغلاق سوق العمل الاسرائيلية وتدمير معظم البنى التحتية لمعظم قطاعات الإقتصاد الفلسطيني، إلى تفشي البطالة وإرتفاع نسبته من 11% في العام 2000 إلى نحو 65% في العام 2003، وارتفع معدل الفقر في الفترة المذكورة إلى 60% في الضفة الغربية وأكثر من 80% في قطاع غزة، وافتقد الإقتصاد الفلسطيني لكافة تراكمات النمو وتراجع الناتج

¹ حواتمة، نايف، الإنتفاضة "الإستعصاء"، مرجع سابق، ص 179.

² صالح، محسن، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مرجع سابق، ص 129-130.

المحلي الحقيقي إلى مستوى أدنى مما كان عليه في العام 1986، وأدت الخسائر الجسيمة إلى تغييرات جذرية في أداء وهيكلية الإقتصاد الفلسطيني نحو أنشطة الكفاف والنشاط الهامشي، كما قام الإحتلال بتدمير جزء كبير من الممتلكات العامة والخاصة، في مجال الثروة الزراعية، وهدم وتجريف الأشجار المثمرة وآبار المياه وشبكات الري وتدمير المزارع والبنية التحتية والمباني السكنية والعامة ووسائل النقل والمنشآت الصناعية.¹

طالت الخسائر قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة الفلسطينية، فقد عملت قوات الإحتلال على تجريف المناطق الزراعية ومنع زراعتها، ومنعت دخول الكثير من أصناف الإسمدة والادوية والمعدات الزراعية الضرورية لعملية الإنتاج. وشملت الإجراءات الاسرائيلية منع وتأخير دخول المواد الخام اللازمة للصناعة، كما منعت تسويق وتصدير جزء كبير من الصناعات الفلسطينية، إضافة إلى منع العمال الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عملهم، ودمرت الكثير من المصانع والورش في المدن الفلسطينية. وشهدت الأوضاع الصحية تدهورا شديدا في الضفة الغربية وقطاع غزة، بسبب تدمير المراكز واعتراض عمل الطواقم الطبية، وتأخير ومنع دخول الادوية واللوازم الطبية بشكل منتظم، ما أدى إلى انقطاعها في كثير من الاحيان.

لم يكن حال التجارة الفلسطينية أثناء الإنتفاضة أفضل من باقي القطاعات؛ فقد تراجعت الحركة التجارية، وزادت كلفة الواردات الفلسطينية بسبب القيود المفروضة على تنقل الفلسطينيين، وعدم توفر أماكن كافية للتخزين، وإعاقة إجراءات دخول البضائع عبر الموانئ والمعابر، واشترط نقلها بشاحنات إسرائيلية مما يزيد من كلفة النقل، كما تأثرت التجارة بتراجع القدرة الشرائية للمستهلك.²

في الجانب السياسي خسر الفلسطينيون خسائر كبيرة، فقد إستطاع الإحتلال من خلال خطط معدة مسبقا من إضعاف الجانب السياسي الرسمي (السلطة الفلسطينية)، وذلك من خلال

¹ إنتفاضة الإستقلال 3، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات "ملف"، الطبعة الأولى، بيروت، 2004، ص 199-203.

² المالكي، مجدي، وآخرون، المجتمع الفلسطيني في مواجهة الإحتلال: سوسيولوجيا التكيف المقاوم خلال إنتفاضة الأقصى، مرجع سابق.

تدمير جزء كبير من مقراتها الأمنية وإختراق المناطق التي تسيطر عليها ودخول أماكن تمركزها، وقامت قوات الاحتلال بتدمير البنية التحتية والمؤسسات الحكومية والخدمية الفلسطينية، أدى ذلك إلى تراجع شعبية السلطة والتشكيك في قدرتها على تحقيق التحرر الوطني وإقامة دولة للشعب الفلسطيني،¹ كما أدت الخلافات حول المشروع الوطني الفلسطيني من حيث الأهداف وإستراتيجية التنفيذ، إلى طرح مطلب إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية كونها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني والتي يجب أن تعبر عن طموحاته وتقوم بالعمل على تحقيقها، فتح ذلك الباب واسعا أمام الخلافات الفلسطينية خلال الإنتفاضة وفي السنوات التي تلتها وصولا للإقسام الفلسطيني في حزيران عام 2007.² بالمحصلة فقد الفلسطينيون وحدتهم السياسية وضعف تمثيلهم السياسي، خاصة بعد حملة التشويه التي قامت بها إسرائيل ووصف المقاومة والقيادات الفلسطينية بالإرهاب، وهو ما إستغلته دولة الاحتلال للتوصل من إلتزاماتها في إتفاق أوسلو بحجة عدم وجود شريك فلسطيني مناسب للسلام، وأجبرت الجانب الفلسطيني على الإستمرار في تنفيذ إلتزاماته الأمنية والإدارية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو ما جعل الإتفاق عاجزا عن تحقيق إنجازات وطنية تحررية وسياسية، كما حد من قدرته على تحقيق مكاسب معيشية ومصالح إقتصادية للشعب الفلسطيني، مقابل تحقيق الاحتلال لمصالحه وتقليل تكاليفه وخسائره.

شهد عام 2005 خفوت موجة إنتفاضة الأقصى، وكان ذلك نتيجة الأوضاع التي تلت وفاة الرئيس ياسر عرفات، وانتخاب محمود عباس رئيسا للسلطة، وبسبب انشغال الفلسطينيين في الضفة والقطاع في الإنتخابات البلدية وفي التحضير للإنتخابات التشريعية، فضلا عن إعلان الفصائل الفلسطينية في 2005/1/22 التهدة من جانب واحد، ثم إعلان وقف إطلاق النار بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل في 8 شباط من نفس العام.³ جاء ذلك بعد قيام الاحتلال بقمع الإنتفاضة على مدى سنوات، وتضارب وتذبذب أداء التنظيمات المسلحة وانتشار حالة من الفلتان الأمني في مناطق السلطة الفلسطينية.

¹ محمد، عبد العليم، إنتفاضة الأقصى والإستقلال: تحديات وآفاق، مرجع سابق، ص 86.

² صالح، محسن، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مرجع سابق، ص 144-145.

³ المرجع السابق، ص 126.

المقاومة الشعبية بعد الإنتفاضة الثانية

خلال فترة الإنتفاضة الثانية ظهرت وجهات نظر متعددة عن أنماط المقاومة التي يجب تبنيها، كان بعضها يدعو إلى الإلتزام بالمقاومة الشعبية غير المسلحة وسيلة وحيدة، كحزب الشعب والمبادرة الوطنية فيما بعد، وبعضها الآخر سيطر عليه خطاب المقاومة المسلحة والعمليات التفجيرية وممارستها، وتحديد الأجنحة المسلحة عند كل الفصائل، وكان بعضها الآخر يرى ضرورة الجمع بين التوجهين، بحيث تكون العمليات التفجيرية والعمل المسلح وسائل إستراتيجية تستخدم انتقائياً لا عشوائياً. إن الواقع الممارس على الأرض كان سيطرة الجانب العسكري والعمليات التفجيرية على المشهد الفلسطيني، بحيث أصبحت رؤية آفاق أخرى للمقاومة، وتحديد المقاومة الشعبية غير المسلحة، شبه معدومة.

بعد إجتياح إسرائيل لمدن الضفة الغربية وقطاع غزة، وبدئها ببناء جدار الفصل العنصري الذي يضم أراضي فلسطينية جديدة لدولة الإحتلال، شكّل هذان الحدثان عنصرين مهمين في استحداث تحولات في الرؤية السياسية والممارساتية لحالة المقاومة بعدها. فقد انتشر بين النخب السياسية الفلسطينية الإنطباع أن المقاومة المسلحة وطبيعة الإنتفاضة اوصلتا الفلسطينيين إلى هزيمة، وبالتالي لا بد من إنهاء حالة النضال المسلح، وإستخدام المقاومة الشعبية بدلاً منها، حيث ظهرت محاولات محلية الطابع لمواجهة عملية بناء الجدار، فقد بدأت مجموعات محلية من الناشطين والمؤسسات غير الحكومية التفكير في آليات هذه المواجهة، وشكلت في البداية مجموعات سميت لجان الدفاع عن الأراضي ومواجهة الإستيطان، لكن كثافة العمليات العسكرية الاسرائيلية في الأراضي المحتلة كانت أكثر التحديات صعوبة عند البحث عن آليات مقاومة جديدة، وتحديدًا ضد الجدار.¹

تركزت هذه المقاومة ضد جدار الفصل والإستيطان، وتم تشكيل لجنة شعبية تضم كافة الأطياف سواء كانت فصائل أو عائلات أو أحزاب، في قرية بدرس غرب مدينة رام الله بتاريخ

¹ الطبر، ليندا، *المقاومة الشعبية بعد الإنتفاضة الثانية*، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد 97، 2014، ص 119.

2003/11/9، و فيها خرجت اول مظاهرة ضد الجدار وكان عدد المشاركين فيها حوالي المئة،¹ استخدم الفلسطينيون في هذه الفترة وسائل جديدة ومبتكرة من وسائل المقاومة الشعبية، مثل بناء القرى فوق الأراضي المهددة بالمصادرة، والمقاومة القانونية، حيث نجح الفلسطينيون في إقناع الأمم المتحدة بتبني موقف يرفض بناء الجدار، وأصدرت محكمة العدل الدولية قراراً غير ملزم "استشاري" أكد على عدم قانونية الجدار ودعت إلى وقف بنائه.²

أصبحت فيما بعد التظاهرات الاحتجاجية طقساً أسبوعياً في كثير من القرى التي تتعرض أراضيها للمصادرة، وألقى هذا النمط من الاحتجاج تغطية لا يستهان بها في كل من الإعلام المحلي والعالمي، يعتمد تشكيل اللجان الشعبية التي أسند إليها تنظيم الاحتجاجات وتأطيرها، على بقايا البنى الحزبية (الناشطون ممن لهم تاريخ تنظيمي مع القوى الفلسطينية)، وعلى مؤسسات المجتمع المحلي، كالمجالس القروية والنوادي والشخصيات الاجتماعية المرموقة. ويعتبر ذلك بداية إعادة الروح إلى مفاهيم المشاركة الجماعية والجماعية في ممارسة المقاومة. حيث قام الناشطون بإشراك أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع في اتخاذ القرارات بتشكيل اللجان وآليات العمل، إذ بدأ التحشيد الجماعي ضمن صيرورة أكثر ديمقراطية، أي مشاركة جماعية لا تراتبية، من خلال إشراك الأهالي الراغبين في اجتماعات عامة من أجل اتخاذ قرارات بشأن آليات المقاومة وأنماطها وسبل إنجاحها واستمراريتها.

كان انتشار الاحتجاجات ضد الجدار في القرى والمناطق التي يمر منها مؤشراً إلى إستعداد الناس للتضحية، إذ حاول كثير من الناشطين الوقوف في وجه صورة الهزيمة الذي ساد القيادة السياسية بعد الإنتفاضة الثانية. ومن الضروري الإشارة إلى حجم التضحيات التي قدمها الناشطون والأهالي في تلك القرى، إضافة إلى الإنجازات المتعلقة بإبقاء الضوء الإعلامي مسلطاً على العنف الإستعماري الممارس بشكل منهجي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كذلك

¹ قبلي، عبير، *المقاومة الشعبية: نجاحات وإخفاقات "باب الشمس نموذجاً"*، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد 95، ص45.

² الموقف الدولي من جدار الفصل الاسرائيلي، الجزيرة نت،
<https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/f9ec42aa-98d2-426c-a1f3-b62483ab51aa>

لا بد من تأكيد النجاحات في خلق أدوات وأنماط نضالية جديدة ومبتكرة في المواجهات الأسبوعية، والإستناد أيضا إلى الجهود الشعبية في المواجهة والتنظيم ومساندة الناشطين، واستقطاب أعداد كبيرة من الداعمين الدوليين من مختلف المشارب، وأخيرا الإستخدام المتميز للإعلام وأدوات الإتصال الجديدة.

تميزت المقاومة الشعبية في فترة ما بعد إنتفاضة الأقصى بأنها محلية الطابع، وتقوم كردّات فعل على إجراءات إحتلالية معينة، مثل بناء الجدار أو مصادرة الأراضي، سرعان ما توقفت في كثير من القرى بعد الإنتهاء من بناء الجدار إلا في حالات قليلة، حيث استمرت الإحتجاجات بوتيرة متفاوتة في قرى مثل: نعلين وبلعين والمعصرة.¹

افتقدت المقاومة الشعبية بعد إنتفاضة الأقصى إلى البنية التنظيمية التي تشكل قاعدة لإنطلاقها وترفدها بعناصر الإستمرار، وتعمل على بناء مشروع وطني يتبنى أهداف تحريرية. جعل التركيز على الإحتجاج والمواجهة مع جيش الإحتلال من دون الأخذ في الإعتبار بناء قاعدة تنظيمية تقود أشكال المقاومة الشعبية الأخرى، من الصعب أن يتحول الإحتجاج إلى ممارسة يومية يكون فيها أحد عناصرها وليس العنصر المركزي.

سيطرت الرمزية والمشهدية في الإحتجاج، حيث أصبح عرض الرموز والدلالات أكثر أهمية من الواقع ذاته، وكان الإعتماد في الغالب على الإستعطاف الأخلاقي وإبراز الحقوق الإنسانية للمحتجين أكثر من حقوقهم السياسية، وبذلك موضع الناشطون القوة خارج الشعب المستعمر، فإذا كانت السلطة الفلسطينية، الوعاء التنظيمي لوعي أوسلو، ترى أن الشعب الفلسطيني عاجز، وأن القوة هي في يد المؤسسات الدولية ويحكمها هذا الفهم السياسي "الواقعي"، ومنظري المقاومة المسلحة يرون أن القوة تكمن في السلاح نفسه والنخب القادرة على إستخدامه، فإن الفاعلين في حالة المقاومة الشعبية أيضا لا يرون القوة مُموضعة في الشعب المستعمر، وإنما في حالة التضامن الدولي، سواء دول أو مجتمعات مدنية. ويوجّه التركيز على ما يسميه بعض الناشطين الإبداع في أشكال المواجهة مع الإحتلال، في أغلبيته، إلى المشاهد

¹ الطبر، ليندا، المقاومة الشعبية بعد الانتفاضة الثانية، مرجع سابق.

الغربي لا الفلسطيني.¹ حال غياب البنية التنظيمية الفاعلة والإيمان بالقوة الكامنة في الشعب المحتل أفرادا وجماعات دون تحويل هذه الإحتجاجات إلى ممارسة يومية مستدامة ترهق المشروع الإستعماري من ناحية، وتخلق حيزا خارج السيطرة الإستعمارية من ناحية أخرى. وبذلك بقي هذا الخيار بعيدا عن إستبطان مضمون المقاومة الشعبية/المدنية وفق إطارها النظري والفكري الذي وضحته هذه الدراسة وبما يتناسب مع الحالة الفلسطينية.

حركة المقاطعة وسحب الإستثمارات وفرض العقوبات (BDS)

يربط الكثير من الناشطين والمهتمين بالقضية الفلسطينية بين حركة المقاطعة وسحب الإستثمارات وفرض العقوبات الفلسطينية (BDS) وبين المقاومة الشعبية المدنية أو السلمية، وذلك لوجود تشابه في الأهداف والآليات والمنطلقات القيمة التي تعتمد عليها كليهما، ولتزامن ظهور (BDS) أو قرب الفترة الزمنية من ظهور والتحول نحو المقاومة الشعبية السلمية بعد الإنتفاضة الثانية، سواء ضد جدار الفصل العنصري أو لأهداف معيشية ووطنية تحررية أخرى.

لم تكن فكرة حركة المقاطعة وليدة الفترة التي أعلن عنها خلالها، وكان هناك الكثير من المحاولات والطروحات الفكرية لإتباع هذا الأسلوب في الضغط على "إسرائيل" للإعتراف بالحقوق الفلسطينية وإرجاعها لأصحابها، وذلك في إطار الحركات الإجتماعية العابرة للقوميات، التي تؤمن بالدفاع عن قيم سياسية وإنسانية وإجتماعية مشتركة بين مختلف الشعوب والقوميات، أي ان الحركة ممتدة وتعمل بفعالية أكبر خارج فلسطين، وذلك لسبب يتعلق بطبيعتها في أنها عابرة للقوميات، وسبب ذاتي فلسطيني يتمثل في صعوبة مقاطعة البضائع الاسرائيلية بسبب هيمنة إسرائيل على الإقتصاد الفلسطيني حسب الإتفاقيات الموقعة في إطار عملية التسوية "أوسلو"، وبسبب عدم تعامل السلطة الفلسطينية مع بضائع المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة والبضائع الاسرائيلية الأخرى بنفس النظرة، فهي تميل إلى مقاطعة بضائع المستوطنات فقط وعدم مقاطعة باقي البضائع؛ لصعوبة مقاطعتها كما ذكرنا من جهة وعدم رغبة السلطة الفلسطينية في القطيعة النهائية مع دولة الإحتلال في إطار الرهان على تجدد المفاوضات والحلول التسوية معها.

¹ الطبر، ليندا، المقاومة الشعبية بعد الإنتفاضة الثانية، مرجع سابق.

التزمت هذه الدراسة بحدود مكانية تمثلت بفلسطين المحتلة، ولكنها تطرقت لحركة (BDS) لاهميتها كشكل من أشكال مواجهة الإحتلال وتعظيم خسائره محليا ودوليا، وبسبب وجود جزء داخلي للحركة يتعلق بالمقاطعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبالذات الضفة الغربية وقطاع غزة وإن كان هذا الجزء ضعيف وغير فعال، لذلك سوف يتم إستعراض نشأة وأهداف وبعض إنجازات حركة المقاطعة بشكل مختصر.

بدأت فكرة مقاطعة الإحتلال الصهيوني بالظهور تزامنا مع البدايات الأولى لخطوات الحركة الصهيونية العملية في فلسطين، إتخذت شكل عدم التعاون الإقتصادي مع المستعمرات الصهيونية في ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر، وعلى شكل الإضرابات وحملات المقاطعة الموجهة ضد المصالح البريطانية والصهيونية عام 1930، والمقاطعة العربية وفرض العقوبات على "إسرائيل" بعد نكبة عام 1948.¹ تبلورت أفكار مقاطعة الإحتلال إقتصاديا وفي الجوانب الأخرى في إنتفاضة عام 1987، حيث قاطع الشعب الفلسطيني البضائع وسوق العمل الاسرائيلي وامتنعوا عن التعاطي مع الإجراءات الإدارية والقانونية للإحتلال، ما أثر بشكل كبير على الإقتصاد الاسرائيلي وعلى شرعية الوضع القانوني للإحتلال.

مع بداية الإنتفاضة الثانية تجددت الدعوات المحلية والعالمية لمقاطعة دولة الإحتلال لإجبارها على الإلتزام بالقانون الدولي، عقد في أيلول 2001 إجتماع المنظمات غير الحكومية في إطار المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية التابع للأمم المتحدة في مدينة ديربان في جنوب إفريقيا، جاء الإجتماع في أعقاب الهجمات الاسرائيلية الوحشية على المدنيين الفلسطينيين، وأيد المؤتمر النداءات الفلسطينية للمقاطعة.²

تأسست حركة بي دي إس عام 2005، بعد إصدار أغلبية المجتمع المدني الفلسطيني نداءً تاريخياً موجهاً لأحرار وشعوب العالم، يطالبهم بدعم مقاطعة إسرائيل كشكل رئيسي من أشكال المقاومة الشعبية السلمية الفلسطينية، وكأهم شكل للتضامن العالمي مع نضال الشعب

¹ قمصية، مازن: المقاومة الشعبية في فلسطين: تاريخ حافل بالأمل والإنجاز، مرجع سابق، ص 275.

² المرجع السابق، ص 277.

الفلسطيني من أجل حقوقه. وهي اختصار للكلمات الثلاثة: المقاطعة (Boycott) وسحب الاستثمارات (Divestment) وفرض العقوبات (Sanctions)، أو ما يتم الإشارة إليه في أغلب الأحيان بـ (BDS). مستلهمة أهدافها وإستراتيجياتها من حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة الأميركية بقيادة مارتن لوثر كينغ، وحركة النضال ضد الفصل العنصري في جنوب إفريقيا بقيادة نيلسون مانديلا. وقد وقّع أكثر من مائة وسبعين منظمة فلسطينية غير حكومية، وأحزاب سياسية، ونقابات مهنية، وهيئات واتحادات، وحملات شعبية على عريضة نداء حركة المقاطعة، وتوالت إنضمام الهيئات ومنظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان لهذه الحركة وتولت تنظيمها اللجنة الوطنية الفلسطينية لحملات المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات.¹

تطالب حركة (BDS) إسرائيل بإنهاء إحتلالها وإستعمارها لكل الأراضي العربية وتفكيك الجدار، الاعتراف بالحق الأساسي بالمساواة الكاملة لمواطنيها العرب الفلسطينيين، وتطبيق حق العودة بناءً على قرار الأمم المتحدة رقم 194². وتضغط على الإحتلال للإستجابة لهذه المطالب من خلال عدة إتجاهات كما تشير تسميتها:

- **المقاطعة:** تشمل وقف التعامل مع إسرائيل، ومقاطعة الشركات الاسرائيلية وكذلك الدولية المتواطئة في انتهاكاتها لحقوق الفلسطينيين، ومقاطعة المؤسسات والنشاطات الرياضية والثقافية والأكاديمية الاسرائيلية.

- **سحب الاستثمارات:** تسعى حملات سحب الاستثمارات إلى الضغط على المستثمرين والمتعاقدين مع الشركات الاسرائيلية والدولية المتورطة في جرائم دولة الإحتلال والأبارتهاد بسحب استثماراتهم من و/أو إنهاء تعاقدهم مع هذه الشركات. وقد يكون المستثمرون أو المتعاقدون أفراداً، مؤسسات، صناديق سيادية، صناديق تقاعد، كنائس، بنوك، مجالس محلية، جهات خاصة، جمعيات خيرية، أو جامعات.

¹ جرابعة، محمود، حركة مقاطعة إسرائيل: الإنجازات والمعوقات والآفاق، مركز الجزيرة للدراسات، <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/07/2015769545943866.html>

² قرار صادر عن الأمم المتحدة في 1948/128/11 ينص على السماح للفلسطينيين المهجرين من أرضهم العودة إليها وتعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم جراء التهجير.

• **فرض العقوبات:** المقصود بالعقوبات الإجراءات العقابية التي تتخذها الحكومات والمؤسسات الرسمية والأممية ضد دولة أو جهة تنتهك حقوق الإنسان، بهدف إجبارها على وقف هذه الانتهاكات. تشمل العقوبات العسكرية والإقتصادية والثقافية وغيرها، على سبيل المثال عن طريق وقف التعاون العسكري، أو وقف إتفاقيات التجارة الحرة، أو طرد إسرائيل من المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة أو الاتحاد البرلماني الدولي أو غيرها.¹

تميزت حركة المقاطعة وسحب الإستثمارات بأنها جاءت نتيجة تضافر جهود جماعية غير منتظمة في المؤسسات الرسمية أو التنظيمات السياسية، ومحاولتها تجاوز الجغرافيا الكولونيالية التي فرضها الإحتلال بعد إتفاق أوسلو، كما تميزت بالإطار الفكري السياسي الذي قدمته، وهو العودة إلى جذور الصراع مع الحركة الصهيونية بإعتبارها حركة صهيونية عنصرية، وبإعتبار الإستعمار الإستيطاني في فلسطين أساس حالة الإضطهاد، وفي هذا كان التجاوز للوعي السياسي الذي هيمن على الخطاب الفلسطيني منذ توقيع أوسلو. إلى ذلك، تميزت المبادرة في مقاربتها بين ما يحدث في فلسطين ونظام الفصل العنصري (الأبرتهيد) في جنوب إفريقيا، وهي ليست مقارنة معرفية أو إستعطافا سياسيا، وإنما لما يحمله مفهوم الأبرتهيد من أهمية قانونية، بحيث يعتبر جريمة ضد الإنسانية في القانون الدولي الإنساني.

يعمل الوعي الذي تتبناه حركة المقاطعة وسحب الإستثمارات على خلق "هيمنة بديلة" من هيمنة الخطاب السياسي بعد أوسلو فيما يخص علاقة الفلسطينيين بالعالم في مستويين: الأول، كان الخطاب السياسي بعد أوسلو (الفلسطيني والعالمي) يركز على فكرة تكافؤ الروايات بين الفلسطيني والاسرائيلي، الأمر الذي جعل التعامل مع العالم يتخذ نموذج التطبيع وضرورة وجود الطرفين في أي نشاط يخص فلسطين، فقد كان ذلك شرطا للدعم والتضامن. لكن ما قامت به حركة التضامن هو كسر هذا الإطار ورفضه، حيث أصبح الفلسطيني هو من يحدد ما يريد، ولا يفرض عليه المتضامن الإطار السياسي للتفكير ولا الشكل الملائم للنضال، أي أن حملة المقاطعة هنا، إضافة إلى معركتها مع الإحتلال، عملت على تحرير فكرة التضامن نفسها من سيطرة

¹ موقع حركة (BDS) الإلكتروني، <https://bdsmovement.net/ar/what-is-bds>

كولونيالية جديدة كانت تعمل على فرض وجود المستوطن الاسرائيلي دائما في المشهد، فضلا عن التحرر من سيطرة الغربي الذي يحاول أن يكون المعلم والمحدد لماهية الخطاب السياسي الملائم، أو لشكل النضال المطلوب. أما المستوى الثاني، فيقوم على كسر وعي أوسلو، الذي كثيرا ما وضع القوة في يد المؤسسات الدولية والدول الغربية والسلطات السياسية المسيطرة في تلك الدول، في حين تموضع حملة المقاطعة القوة في يد الشعوب ذاتها، وفي الضمير الأخلاقي للأفراد والمتقنين وصانعي الرأي، وهنا أيضا تجاوز جدي لهيمنة وعي أوسلو عالميا. وأما محليا، فتعمل حملة المقاطعة ضد ما تسميه "إستعمار العقل"، المتمثل بالتطبيع من خلال رفض مفهوم التعايش القائم على علاقات القوة كما هي، وإنشاء مفهوم النشازك في المقاومة ضد بنية المشروع الإستعماري وأيديولوجيته.¹

تواجه حركة المقاطعة حربا إسرائيلية وإجراءات للتضييق على الناشطين فيها والمؤيدين لها، والتهديد بالتصفية المدنية ضد قادة الحركة، إضافة لسن قوانين تمنع المقاطعة ضد إسرائيل، سواء في إسرائيل أو في دول أخرى مثل الولايات المتحدة بضغط من اللوبي الصهيوني.² وتهدف إسرائيل من ذلك إلى الحد من تأثيرها على المصالح الإسرائيلية وصورتها في العالم، وإلحاق الخسارة والعقوبات بقادة حركة المقاطعة ومؤيديها سعيا لإنهائها. يمكن توجيه النقد للحملة في بقائها أسيرة نخبوية عالية أبقتها بعيدة عن المجتمعات المحلية، لكنها تقوم بمحاولات الإتصال والإرتباط بقوى ومؤسسات جماهيرية وقاعدية من أجل تعميم مفاهيم المقاطعة كوسيلة لمقاومة الإستعمار ورفض التطبيع.

رغم الصعوبات والحرب الاسرائيلية ضدها، استطاعت حملة المقاطعة وسحب الإستثمارات إقناع الكثير من المؤسسات والشركات والأفراد إتخاذ إجراءات مقاطعة وإجراءات

¹ الطبر، ليندا والعزة، علاء، المقاومة الشعبية الفلسطينية تحت الإحتلال: دراسة نقدية وتحليلية، مرجع سابق، ص73-77.

² أبو نحل، عبد الرحمن، الحرب الاسرائيلية ضد حركة المقاطعة (BDS)، [https://www.masarat.ps/article/1783/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%B6%D8%AF-%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B7%D8%B9%D8%A9-\(BDS\)](https://www.masarat.ps/article/1783/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%B6%D8%AF-%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B7%D8%B9%D8%A9-(BDS))

عقابية ضد دولة الإحتلال، من إنجازات المقاطعة الثقافية والأكاديمية توقيع شخصيات ومؤسسات ثقافية وفنية اوروبية على ميثاق للمقاطعة الثقافية لإسرائيل، توقيع الكثير من أساتذة وطلبة ومجالس إتحاد الطلبة جامعات العالم على دعم المقاطعة الأكاديمية لإسرائيل، إلغاء الكثير من العروض الفنية داخل إسرائيل ورفض الرعاية الاسرائيلية لكثير من العروض والمهرجانات تأييدا لنداءات المقاطعة.

أما على المستوى الإقتصادي فقد حققت الحملة الكثير من الإنجازات على المستوى المحلي والعالمي:

- إنسحاب الشركات الاوروبية فيوليا (Veolia) واورانج (Orange) و (CRH) من السوق الاسرائيلي بالكامل بعد حملات كبيرة ضدها.
- تعرض شركة (HP) لخسارة 120 مليون دولار، بعد تبني أكبر اتحاد طلابي في الهند لحركة المقاطعة.
- ألغت الهند صفقة عسكرية بقيمة 500 مليون دولار مع إسرائيل، تحت ضغط الإحتجاجات الشعبية على التعاون الهندي - الاسرائيلي.
- أنهت شركة الطيران الكندية (Air Canada) تعاقداً بملايين الدولارات مع شركة "إيروسبيس إندستريز" الاسرائيلية للأنظمة الجوية والعسكرية.
- أقدم مستثمرون دوليون، بمن فيهم الكنيسة المشيخية في الولايات المتحدة، والكنيسة المنهجية، وصندوق التقاعد الهولندي (PGGM)، وحكومات النرويج ولوكسمبورغ ونيوزلندا، على سحب استثماراتهم من شركات متورطة في الانتهاكات الاسرائيلية للقانون الدولي.
- أنهت 7 شركات أردنية عقودها مع شركة (G4S) الأمنية المتورطة في جرائم الإحتلال.

• خسرت شركة المياه الاسرائيلية العامة "ميكوروت" عقوداً في البرازيل والأرجنتين والبرتغال وهولندا نتيجة حملات المقاطعة ضدها.

• قامت بنوك اوروبية كبرى، من ضمنها نوريدا ودانسكي، وأثرياء، بمن فيهم جورج سوروس، وبيل غيتس، بسحب استثماراتهم من الشركات التي تستهدفها المقاطعة.¹

مسيرات العودة: أهداف إنسانية وسياسية

لم يكف الفلسطينيون عن التفكير في وسائل مقاومة فاعلة طوال سنين الاحتلال، وكلمما فشلت أو توقفت مقاومة معينة تم التحول إلى مقاومة أخرى، في محاولة لملاءمة النضال ضد الاحتلال مع الظروف المستجدة والبيئة السائدة.

بدأت فكرة مسيرات العودة كفكرة شبابية نضالية سلمية تداولتها وسائل التواصل الاجتماعي في قطاع غزة في كانون الثاني/يناير 2018، ولقيت تجاوباً واسعاً، وهدفت إلى تحقيق عودة اللاجئين الفلسطينيين فعلياً وبشكل سلمي وتحت العلم الفلسطيني، إلى أرضهم وبيوتهم التي اخرجوا منها في حرب 1948؛ وسعت إلى أن يتم تنظيم المسيرات في قطاع غزة والضفة الغربية والشتات الفلسطيني بشكل متزامن. وفي قطاع غزة اتخذت الفكرة شكلاً عملياً، حيث وجدت البيئة الحاضنة، والحصار الخانق، وحيث إن أكثر من ثلثي أبناء القطاع هم من لاجئي 1948. تشكلت اللجنة التنسيقية العليا لمسيرة العودة الكبرى، وأكدت على أنها حالة جماهيرية غير فصائلية، تستهدف التحشيد الواسع للاجئين، والتقدم التدريجي باتجاه الحدود، إعتباراً من 2018/3/30، لتصل ذروتها في 15 أيار/مايو من العام نفسه، على شكل مسيرة مليونية تقتحم الحدود، وتفرض حق العودة بالأمر الواقع. وفي 2018/3/17 انضمت الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة للمسيرة، وتشكل إطار جديد هو "الهيئة الوطنية العليا لمسيرة العودة

¹ توبة، فاتن وأبو عون، ثائر وآخرون، إنجازات حركة مقاطعة إسرائيل (BDS)، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإسرائيلية "مسارات"، رام الله، 2018،

<https://www.masarat.ps/article/4941/%D8%A5%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%B2%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B7%D8%B9%D8%A9-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-BDS>

وكسر الحصار". وبالرغم من الحرص على طبيعتها الشعبية السلمية، إلا أن إنضمام الفصائل لها أعطاهما بُعداً مقاوماً، كما اتخذت في القطاع بُعداً محلياً بإضافة هدف كسر الحصار إلى إسمها.¹

مثّل إنضمام الفصائل الفلسطينية لمسيرات العودة تحولا مهماً في فكر وأداء هذه الفصائل، وخصوصا الفصائل الإسلامية (حركة حماس والجهاد الإسلامي)، ورغم إعلان هذه الفصائل عن تأييدها للمقاومة الشعبية السلمية في سنوات ما بعد إنتفاضة الأقصى؛ إلا أنها لم تمارس هذه المقاومة على الأرض، ولم تشارك فيها بشكل رسمي قبل إنضمامها لمسيرات العودة، كما عمل إنضمامها لهذه المسيرات على توفير بنية تنظيمية إلى حد ما، حيث ساعدت البنية التنظيمية للفصائل وخبرة كوادرها في تنظيم هذه المسيرات وإعلانها عن مجموعة أهداف سياسية وإنسانية واضحة وقدرتها على التنويع في آليات وفعاليات المسيرات.

ظهرت فكرة مسيرات العودة في ظل بيئة فلسطينية داخلية معقدة، وبيئة سياسية أقليمية وعالمية متسارعة تعمل على زيادة التعقيدات في حلحلة القضايا الفلسطينية الداخلية، وتقوم باستغلال وتوظيف المتغيرات لتصفية القضايا العناصر المركزية للقضية الفلسطينية، فعلى مدار أحد عشر عام من عمر الإنقسام الفلسطيني، شهدت الساحة الداخلية الفلسطينية مجموعة من التعقيدات المتزايدة والمتكاثرة مع مرور الزمن، لدرجة أن بعضها تجاوز موضوع التحدي ليتحول إلى معضلة سياسية، فالحالة الفلسطينية شهدت نهاية المشروع القائم على حل الدولتين، وتوقف المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية على مدار السنوات الأخيرة، حاولت السلطة الفلسطينية بقيادة حركة فتح أحداث إختراق في العملية السياسية من خلال إنتهاج سياسية التحول إلى المؤسسات الدولية، وكذلك إنتهاج سياسة المقاومة الشعبية أو السلمية في الضفة الغربية، وهنا نجد أن كلا السياستين لم تستطع أن تحدث إختراقاً أو تنتج واقعا جديداً، فعلى الرغم من

¹ صالح، محسن، مسيرات العودة بعد عام: وقفة مراجعة وتقييم، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، <https://www.alzaytouna.net/2019/04/04/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84-%D9%85%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%88%D9%82%D9%81%D8%A9-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9%D8%A9/>

أهمية الخطوات الدولية وحصول الشعب الفلسطيني على موقع دولة غير كاملة العضوية في الأمم المتحدة، إلا أن هذا الإنجاز لم يغير كثيراً من حقيقة الأمور وبقي إنجازاً رمزياً ودبلوماسياً، جرّ على السلطة ضغوطات أمريكية وإسرائيلية وعرضها لخرج جماهيري، حيث أن النخب الجماهيرية والقوى السياسية أخذت تطالبها باستغلال حصولها على مركز دولة غير عضو بالتوجه إلى المؤسسات الدولية ومحاولة الإنفكاك من إتفاق أوسلو.¹

واجهت المقاومة الشعبية الفلسطينية في الضفة الغربية مجموعة من الأشكال التي جعلتها إلى حد ما بعيدة عن مفهوم المقاومة الشعبية، وأضعفت من قدرتها وفعاليتها، بل إن الجدل المجتمعي حولها -من حيث الموقف الرسمي منها وقضاياها الأبرز والمناطق الجغرافية التي تعتبر ميداناً للمقاومة الشعبية- فاق تأييدها أو الإنخراط بها. حولت هذه المعوقات المقاومة الشعبية في الضفة الغربية إلى حدث موسمي محدود العدد المساحة، إلا أنها بقيت شكل المقاومة الذي يمكن ممارسته في ظل التعقيدات والرقابة الأمنية لسلطات الاحتلال، إضافة لرفض السلطة الفلسطينية للمقاومة المسلحة ومنع إنطلاقها من الأراضي التي تسيطر عليها.

لم يكن الوضع الفلسطيني في قطاع غزة أحسن حالاً أو أقل تعقيداً من الوضع في الضفة الغربية، وإن كانت طبيعة القضايا والتحديات مختلفة في بعض الجوانب، إلا أنها جميعاً قادت إلى نفس الواقع المتمثل في العجز عن أحداث إختراق سياسي، فقد تصدت المقاومة الفلسطينية في غزة وعلى رأسها حركة حماس لثلاث حروب شنتها إسرائيل على القطاع، ولكنها لم تتمكن من إستثمار نتائج هذه الحروب سياسياً، وذلك بسبب تعقيدات السياسة الداخلية الفلسطينية المتمثلة بالإنقسام، وتعقيدات الواقع العربي، ورغم مرور سنوات على إنتهاء آخر حرب على غزة إلا أنه لم يتم الشروع بمعالجتها.²

حققت مسيرة العودة إقبالاً جماهيرياً واسعاً خصوصاً في قطاع غزة، وتفاعلت معها كافة الشرائح الإجتماعية. وعبرت بشكل واضح عن تمسك الشعب بحقوقه الوطنية والسياسية. وحدث

¹ نعيرات، رائد، *مسيرات العودة في قطاع غزة: النهج والأهداف والمآلات*، مجلة دراسات شرق اوسطية، مركز دراسات الشرق الاوسط، 2018، ص 68-69.

² المرجع السابق، ص 70-71.

تحشيد كبير في لبنان، وفعاليات مصاحبة في الأردن. كما تجلت الوحدة الوطنية في المسيرات، فكانت عنصر التقاء وإتفاق بين قوى المجتمع المدني والفعاليات الشعبية والفصائل الفلسطينية؛ وهو ما شكّل قاعدة يمكن البناء عليها وتوسيعها، لبناء الثقة والالتقاء على "المشترك" وإنجاحه، بما يُعزز الخطوات باتجاه إنهاء حالة الانقسام الفلسطيني، التي تشكل عائقاً كبيراً أمام بناء مشروع وطني فلسطيني موحد وانطلاق مقاومة شعبية شاملة تكون قادرة على تحقيق أهداف وطنية سياسية.

تميزت المسيرات بالإبداع، إذ ترافقت معها فعاليات إبداعية، كالتظاهرات الورقية والبالونات والإرباك الليلي...، التي شكلت وسائل مقاومة شعبية، تسببت بخسارة الإحتلال الاسرائيلي لعشرات الملايين من الدولارات؛ كما ترافقت المسيرات مع إبداعات فنية وأنشطة إجتماعية مختلفة. وسلطت المسيرات الضوء بشكل أكبر على حق اللاجئين في العودة لأرضهم، وكشفت الوجه القبيح للإحتلال الاسرائيلي، وتلقى المتظاهرون دعماً وتعاطفاً شعبياً عربياً وإسلامياً ودولياً واسعاً، كما وُوجه الصهاينة بإدانات عالمية على سلوكهم العدواني والوحشي تجاه المتظاهرين السلميين. واعتمد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قراراً بإدانة الإحتلال الاسرائيلي بسبب ممارساته ضد المتظاهرين.¹

وقد أدت مسيرات العودة إلى اضطراب الإحتلال لتخفيف الحصار، وفصل الجانب الإنساني عن الجانب السياسي، ولو مؤقتاً، وبالتالي تحسين بعض الظروف المعيشية، المتعلقة بالكهرباء ودخول البضائع وفتح المعابر. وبالرغم من أن ذلك كان مكاسب جزئية، إلا أنها كانت اعترافاً من الجهات المُحاصرة بتأثير وفعالية مسيرات العودة.²

رغم إجماع المجتمع الفلسطيني وقواه السياسية على أهمية مسيرات العودة، إلا أنها واجهت بعض الإنتقادات في أدائها، من حيث كبر حجم الأتّمان التي دفعتها مقابل مكاسب محدودة، وإنحرافها عن أهدافها السياسية وهدفها الإستراتيجي في تحقيق العودة لفلسطين المحتلة

¹ صالح، محسن، مسيرات العودة بعد عام: وقفة مراجعة وتقييم مرجع سابق.

² المرجع السابق.

1948، إلى أهداف تكتيكية مرتبطة بتخفيف الحصار، وإنجاز هدنة، وزيادة ساعات الكهرباء، وتشغيل المعابر وحركة الأفراد والبضائع، وتوسيع مساحة الصيد البحري... وغيرها. ثم إن المسيرات التي كانت يفترض أن تنطلق بقوة في الضفة الغربية وقطاع غزة والشتات، قد اقتصر أمرها فعلياً على قطاع غزة، فيما جرت محاولات محدودة في الضفة الغربية والدول العربية سرعان ما تم احتواؤها وإيقاف زخمها بسرعة.

خضعت مسيرات العودة لقيادة تقليدية بعد إنضمام الفصائل في قطاع غزة للمسيرات، وتشكيل إطار قيادي يضم ممثلين عن الفصائل، فلم تفرز المسيرات قياداتها من بين الجماهير وفي الميدان، وما لهذا النوع من القيادة من ميزات وقدرة على تبني أهداف وطنية إستراتيجية، تتعامل مع الإحتلال في المربع الأول القاضي برفض الإحتلال كلياً، وتكون هذه القيادة جزء من منظومة بنىوية شعبية لا يمكن لقياداتها أن تحتكر القرار فيما يخص المسيرات، وتبقى قوة عصية على الحساب كونها تمثل قاعدة عريضة من الشعب المحتل ولا تتركز في أشخاص معينين، وهنا برز التفاوت في زخم المسيرات ومستوى مطالبها وأهدافها حسب محاولات التهدة والهدن الجزئية بين قيادات الفصائل والإحتلال الصهيوني. كما لم تستطع مسيرات العودة تحويل الحياة اليومية والنشاطات الحياتية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة إلى حالة مقاومة ورفض مستمر للإحتلال بسبب وجود قوات الإحتلال خارج قطاع غزة ووجود الحدود الأمنية بينه وبين القطاع، ما يعني عدم إمكانية الإحتكاك المباشر والمستمر مع قوات الإحتلال.

لا يمكن إنكار إمتلاك مسيرات العودة وبالإعتماد على بنية وخبرات أبناء الفصائل المشاركة فيها، بنية تنظيمية قادرة على تنسيق وتنظيم فعاليات وإختيار أشكال وآليات القيام بالفعاليات التي تسعى لتحقيق أهدافها، عملت هذه البنية على إمتلاك مسيرات العودة القدرة على الإستمرارية والامتداد الزمني، فتواصلت كل يوم جمعة، على مدى أكثر من خمسين أسبوعاً دونما توقف، وبمشاركة جماهيرية كبيرة وإن كانت متفاوتة، وبالرغم من تفاوت درجات المشاركة، إلا أن حالة المشاركة والإصرار على المضي فيها، استمرت بشكل يبعث على التقدير والإعجاب. وما زال هذا الإصرار مستمرا والمسيرات وفعالياتها الجديدة لم تتوقف حتى تاريخ كتابة هذه الرسالة، لتؤكد الرسالة على ما بدأت به " يوجد رفض ومقاومة حيثما يوجد إحتلال".

الإستنتاجات

قامت هذه الدراسة ببحث ومقارنة أشكال المقاومة الفلسطينية للإحتلال الصهيوني منذ ظهور مؤشرات الأولوية المتمثلة بتحركات وإجراءات الحركة الصهيونية وحتى الوقت الراهن، لم تهدف الدراسة إلى التنظير لأي شكل من أشكال المقاومة بحد ذاته، وإنما عملت على الوصول إلى شكل أو مجموعة أشكال متداخلة من المقاومة التحررية المناسبة للتحرر والخلاص من الإحتلال الصهيوني لأرض وشعب فلسطين في هذه المرحلة، اصطلحت تسميتها ب "المقاومة الشعبية الإحتراافية" تقوم على مبدأ رفض الإحتلال كليا وعصيان قوانينه وإجراءاته وعدم التعامل معه، ووضحت اهم خصائص وميزات أشكال المقاومة التي تستند إلى العصيان المدني وتجعلها قادرة على تحقيق أهداف تحررية وسياسية أكثر من غيرها من أشكال المقاومة، توصلت الدراسة إلى مجموعة من الإستنتاجات تناسب هذه المرحلة من مراحل المقاومة الفلسطينية، وبذلك فإن إستنتاجاتها قد تحتاج للتعديل في مراحل ومحطات اخرى للمقاومة الفلسطينية ضد الإحتلال تحمل معها ظروف ومستجدات مختلفة.

تتعدد أشكال الإحتلال وتختلف طبيعته وأهدافه، وهو ما يحدد سياساته وإجراءاته المتبعة على الأرض، وتختلف أشكال المقاومة المناسبة للتخلص من الإحتلال وفقا لأهدافه وطبيعته سياساته وإجراءاته، فالإحتلال القائم على المصالح الإقتصادية أو تأمين الموارد الطبيعية والممرات الآمنة ومناطق النفوذ؛ يعيد النظر في إحتلاله اذا ثبت له خسارة هكذا مشروع وعدم جدواه وتحقيقه للأهداف التي قام لأجلها، ويتم ذلك عن طريق مقاطعته والضغط الإقتصادي عليه داخليا وخارجيا، والقيام بتخريب منشآته وممتلكاته مما يتسبب له بخسائر كبيرة تسرع في إنهائه. أما الإحتلال الإستعماري الإحتلالي الذي يمثله الإحتلال الصهيوني؛ فإن مقاومته تكون معقدة وطويلة أكثر، فهو إحتلال قائم على روايات دينية وتاريخية يدّعي أنها تعطيه الحق في أرض فلسطين وشعبها، ويخفي خلفها أطماعاً ومصالح إستعمارية لقوى عالمية، وبذلك يسعى جاهدا لإحتلال الأرض وتفريغها من سكانها الأصليين وتجميعهم في مناطق معزولة بشكل عنصري، وإستغلالهم لخدمته وتحقيق مصالحه، إن هكذا إحتلال يحتاج إلى منظومة متكاملة من المقاومة، تقوم على مبدأ العصيان المدني للإحتلال وإبقائه في المربع الأول من الرفض وتفنيد

شرعيته المدّعاة، ولا تستثني هذه المنظومة أي شكل آخر من المقاومة الشعبية الشاملة للضغط على الإحتلال.

مرّ الإحتلال الصهيوني لأرض فلسطين بمراحل مختلفة تطور خلالها ليصل إلى القوة التي تمكنه من السيطرة على أرض فلسطين وشعبها، وكانت كل مرحلة من هذه المراحل تحمل شكلا معينا من سياسات وإجراءات الإحتلال ويناسبها شكلا محدداً من أشكال المقاومة:

فالمرحلة الأولى والمتمثلة بنشر أفكار الحركة الصهيونية وإستعطاف القوى العالمية والإقليمية المختلفة لقبول ودعم مشروعهم في أرض فلسطين، كان يناسبها توحيد وتقوية الجبهة الداخلية وتوعيتها بخطر المشروع الصهيوني القادم، ومحاربة هذا المشروع بنفس السلاح الذي يستعمله من بناء تحالفات والضغط على القوى الفاعلة في المنطقة لإقناعها برفض المشروع الصهيوني، وبنفس الوقت رفض التعاطي أو القبول مع أي إجراء مشبوه تقوم به الحركة الصهيونية على الأرض. فقد إستغلت الحركة الصهيونية عدم وجود وحدة إجتماعية وسياسية للشعب الفلسطيني في تلك المرحلة، ولعبت على توازنات التمايز الإجتماعي الداخلي، وضعف الحالة السياسية السائدة في نهايات الدولة العثمانية، لإيجاد موطأ قدم لها في أرض فلسطين وانطلقت منه لإستكمال مشروعها.

أما المرحلة الثانية المتمثلة بتبني ودعم بريطانيا (كدولة منتدبة على فلسطين بعد الحرب العالمية الثانية) للمشروع الصهيوني، شكلت تحديات أكبر أمام الحركة الوطنية الفلسطينية تمثلت في القوة العسكرية والإقتصادية المتنامية للحركة الصهيونية على الأرض، وهو ما كان يحتمّ عليها الضغط على السلطات البريطانية ومقاطعتها من أجل وقف الهجرة الصهيونية ووقف تسليح وتدريب "اليهود" المهاجرين إلى أرض فلسطين، عن طريق المقاومة الشعبية المدنية والعصيان المدني طويل الأمد، الذي لا يخضع للقيادة التقليدية، حتى لا يتم وقفه وتضييع إنجازاته إستجابة للضغوط المختلفة وحفاظا على المصالح الضيقة، وكان لا بد من الإعداد الجيد وتأمين السلاح لإستخدام المقاومة المسلحة أو حرب العصابات ضد العصابات الصهيونية المجهزة جيدا بالسلاح والمدربة جيدا، زادت حتمية الإستعداد للمواجهة المسلحة بعد إعلان

السلطات البريطانية عن رغبتها في الإنسحاب من فلسطين، وهو ما يعني سيطرة العصابات الصهيونية كوريث لسلطات الإنتداب على أرض فلسطين، وظهر ذلك جليا في حرب عام 1948 بين الجيوش العربية والمقاومة الفلسطينية من جهة والعصابات الصهيونية من جهة أخرى، وكان لهذه الحرب أن تحقق النصر على المشروع الصهيوني وتمنع قيامه لو أعد لها بشكل جيد أو أدبرت بشكل أفضل.

دخل الإحتلال الصهيوني مرحلة القوة والسيطرة التامة على أرض وشعب فلسطين بعد حرب عام 1948، وهنا أصبح واضحا صعوبة المقاومة المسلحة ضده في ظل المعطيات والظروف التي خلقتها الحرب، وزاد الأمر صعوبة بعد إحتلال باقي أرض فلسطين عام 1967، حيث كان لا بد من التمسك وتفعيل المقاومة المدنية وبالذات العصيان المدني، ورفض أي قوانين أو إجراءات من قبل الإحتلال، وعدم الرهان على المقاومة المسلحة من خارج حدود فلسطين بشكل مستقل، توالى المواقف والأحداث بعدها التي تؤكد أهمية ومحورية المقاومة المدنية في النضال ضد الإحتلال الصهيوني؛ حتى لا يستطيع الإحتلال فرض الضبط الإستعماري على الشعب الفلسطيني وهو ما حصل في تلك الفترة، نظرا للإيمان بقدرة المقاومة الفلسطينية المسلحة في الخارج على تحرير فلسطين، ما أدى بالإضافة للصعوبات التي فرضها الإحتلال، إلى عدم تفعيل المقاومة المدنية التي تبقى المحتل محتلاً في ذهن الشعب الفلسطيني بدلا من التحول نحو التعامل معه بصفته الجهة الرسمية التي تمثل الفلسطينيين.

واجهت المقاومة الفلسطينية المسلحة صعوبات في تحقيق إنجازات تحريرية وسياسية قادرة على المتابعة والإستمرار، ودفعت أثمنا كبيرة دون أن تتمكن من الوصول إلى نتائج وإنجازات وطنية تناسب حجم هذه الأثمان، وزادت الصعوبات أمامها بعد تجربة الإنتفاضة الثانية، فالمقاومة المسلحة في الوقت الراهن مرتفعة التكاليف البشرية والمادية والمعنوية، وإحتمالية تحقيقها لأهداف وطنية تحريرية قابلة للإستمرار ويمكن تحويلها لإنجازات سياسية وإحتمالية منخفضة. تستثني المقاومة المسلحة السواد الأعظم من الشعب وقواه الإجتماعية والوطنية، فهي مقاومة نخبوية تحتاج لتدريب وتمويل وتأمين السلاح، وهو ما لا تحسنه وتخشى عواقبه نسبة كبيرة من أفراد الشعوب، وبذلك تضيع طاقات وقدرات شعبية ومدنية كبيرة يمكن

إستغلالها في عملية التحرير، وإذا نظرنا للمقاومة المسلحة من زاوية أخرى؛ فإننا نجد أن الإعتماد عليها بشكل مستقل يحمل فئة تمثل نسبة صغيرة من الشعب مسؤولية كبيرة فوق طاقتها، وربما يكون محققاً من يصف ذلك بـ "الظلم" لهذه الفئة النخبوية التي تتحمل أعباء التحرير وتدفع جزء كبير من فاتورة تكاليفه، فإذا نجحت في التحرير -الذي هو مطلب للشعب وتعود منافعه عليه كله- وحاولت أن تعوّض الأثمان التي دفعتها عن طريق الإستئثار بالسلطة السياسية، فإنها توصلها إلى شكل من أشكال الديكتاتورية التي تعتبرها النظرة الشاملة مخسراً للوطن والشعب والديكتاتور.

تستغل المقاومة الشعبية/المدنية كل طاقات الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات، وتتجاوز التفرقة الكولونيالية المفروضة عليه، وتشركه في تبني أهداف مقاومته التحررية ضد الإحتلال، مما يعطيه حافزاً أكبر للإستمرار في النضال وتقديم التضحيات من أجل التحرير. تعمل المقاومة المدنية وحالات العصيان المدني على تحويل حياة الناس العادية إلى مقاومة مستمرة ومتجددة عصيّة على القياس والمواجهة من قبل الإحتلال، وتكمن قوتها في المعاني الأخلاقية التي تحملها وتماشيها مع روح القانون الدولي في مجالات حقوق الإنسان وحقوق تقرير المصير، يُفقد العصيان المدني قوات الإحتلال أهمية تفوقها العسكري والتكنولوجي، ويصبح إستعمال القوة بلا معنى بل على العكس يشكل عامل إستفزاز مستمر يعمل على زيادة المشاركة والتحدي من قبل أفراد وجماعات الشعب، حيث تعمل سياسات القمع وإستعمال العنف من قبل قوات الإحتلال كمتقف عضوي يحث الناس على المقاومة ويقنعهم بضرورة الإشتراك بها، وتعرّي الإحتلال أخلاقياً في المحافل الدولية، كما يُبرز العصيان المدني طبيعة الصراع القائم بين الإحتلال الصهيوني والشعب الفلسطيني على حقيقته المتمثلة بالصراع بين القوة والتفوق العسكري والإقتصادي والتكنولوجي وحتى نزعة التفوق البشري العنصري من جهة، وبين الحق والصمود الفلسطيني القائم على معاني الإنسانية والحقوق السياسية المكفولة للشعوب. وتتميز المقاومة المدنية بأنها توازي في عملها بين النضال التحرري والقيام بأعباء التنمية بمجالاتها المتعددة إضافة لتلبية الإحتياجات اليومية لجمهور المقاومة وتأمين متطلباته المعيشية المختلفة، وتعتبر نموذجاً للعمل الجماعي التعاوني المنظم، فهي من خلال ترسيخ البنية النقيضة للإحتلال

خلال مقاومتها له وتأمينها إحتياجات الناس ومستلزمات حياتهم الضرورية، تكتسب خبرة إدارية ومؤسساتية تساعد على القيام بأعباء التنمية المستدامة للشعب المحتل، وتعمل على تبني وتطبيق قيم الديمقراطية في العمل السياسي.

النقيضة البنيوية الجماهيرية لبنية الإحتلال أكثر قدرة على تبني أهداف وطنية بعيدا عن المساومات- من النخب السياسية، وأكثر قدرة على الإستمرار في المقاومة والقيام بالتعبئة والتشديد لزيادة زخم المقاومة التحررية بشكل دائم، فقيادة المقاومة المدنية التي تنتج النقيضة البنيوية للإحتلال، تخرج من بين الجماهير بناء على نشاطها وعملها الميداني المقاوم، وتستند في قراراتها وتوجهاتها إلى رأي الشعب ولا تستطيع الخروج عنه لأنه مصدر قوتها وشرعيتها، أما القيادات والنخب الوطنية الأخرى سواء في السلطة أو الأحزاب المعارضة وغير المعارضة، فإنها ترتبط بمنظومة علاقات تشكّل توازنات يصعب تخطيها في كثير من الأحيان، وهو ما يجبرها على التماشي مع الضغوطات ومراعاة المساومات الوطنية والسياسية، على حساب الأهداف الوطنية، ويُفقد كثيرا من قدرتها على التعبئة والتشديد اللازمين لتقوية واقع المقاومة.

يعتمد الإحتلال على عامل الوقت لضبط المحتلين وإشعارهم بإفلاس نضالهم التحرري، وكلما زاد عمر الإحتلال وتطور أكثر زادت التعقيدات المصاحبة للمقاومة التحررية ضده وتضاعفت كلفتها، وزادت إحتماالية بنائه تحالفات ومصالح مع قوى عالمية جديدة تأمّن دعما إضافيا له وتتخلى عن دعمها للشعب الفلسطيني. تظهر أهمية عامل الوقت في الخلافات والفرقة المتزايدة بين الدول العربية والقوى الإقليمية ما يضعف الموقف الفلسطيني ويزيد من قوة الإحتلال الصهيوني. أكثر ما يرهق الإحتلال ويربك حساباته هو إستمرار مقاومته في كل الميادين ونواحي الحياة، وهنا تبرز أهمية المقاومة المدنية القادرة على الإستمرار في كل المراحل وتكبيد الإحتلال خسائر إقتصادية ومعنوية كبيرة دون أن تدفع ثمن كبير جراء مقاومتها، كأساس لمقاومة شعبية شاملة وإحترافية تعمل على تبني وإشراك كل أشكال المقاومة بما فيها المسلحة لتحقيق أهداف مرحلية مدروسة وخاضعة للأهداف الإستراتيجية للنضال التحرري، وتقوم في الأساس على العصيان المدني وعلى فكرة رفض الإحتلال وعدم التعامل معه وبناء نقيضة بنيوية له، إضافة لزيادة كلفته وتحويله لإحتلال خاسر في كل المجالات.

تعتمد المقاومة الشعبية الإحترافية على القاعدة الجماهيرية الرافضة للإحتلال والرافضة في التخلص منه، وتقوم على مبدأ تراكم الخطوات والإنجازات وصولاً للمقاومة الشاملة، وأن يكون الحراك من الأسفل إلى الأعلى وليس بتوجيهات ودعوات نخبوية من الأعلى، تمثل الأحزاب والفصائل عنصر دعم وتنظيم إنطلاقاً من خبرة كوادرها في هذا المجال، وتساعد في الحفاظ على التراكبات النضالية وحالة التحشيد المستمرة للشارع، لتتحول فيما بعد -عند إشتداد عود المقاومة الشعبية- إلى أداة من أدوات النضال الجماهيري ضد الإحتلال، حيث تصبح خاضعة للمزاج الشعبي العام الراض للإحتلال، والذي يعمل على بناء هيمنة شعبية نقیضة لهيمنة وضبط الإحتلال، ولهيمنة النخب السياسية والفصائلية المنقسمة والموعدة في التنافس والمساومات السياسية السلطوية التي تغض النظر عن الأهداف الوطنية التحررية لكسب نقاط في إطار تنافسها السياسي، وهنا يجب توضيح العلاقة التي تربط التشكيلات السياسية والوطنية بالجماهير، فالجماهير هي الإطار الناظم الأكبر لكل التشكيلات الوطنية والسياسية، وهي التي تعمل على تقويمها وشرعنتها أو رفضها وإنهائها، وأي تشكيل سياسي أو وطني يستند لأي قوة غير الشعب الفلسطيني فإنه يشكّل عامل ضعف وتراجع في مسيرة حركة التحرر الفلسطيني من الإحتلال الصهيوني.

تحظى المقاومة الشعبية وخاصة المدنية الطابع بقبول وتوافق معظم القوى الفلسطينية حولها، وتشكل الحد الأدنى من الوحدة واللحمة الوطنية المطلوبة لإنجاح المقاومة الفلسطينية التحررية. تعمل المقاومة الشعبية على الوصول إلى المقاومة الشعبية الإحترافية الشاملة بشكل تطوري تدريجي مرتبط بتحقيق الإنجازات، وتشكل الأرضية المناسبة وقوة الضغط القادرة على إجبار القوى الفلسطينية المختلفة على إنهاء الشرخ الوطني بينها؛ والمتمثل بالإنقسام الفلسطيني الذي يبدو سياسياً ولكنه في الواقع مع كونه يحمل في طياته الإستقطاب السياسي إلا أنه إنقساماً حول صيغة المشروع الوطني الفلسطيني الذي تعرض لكثير من التعديل وحالات عدم الوضوح، وبالنتيجة إنقسام حول شكل المقاومة وآلياتها المختلفة المناسبة لإنهاء الإحتلال والوصول إلى التحرير وحق تقرير المصير، وبذلك تعمل المقاومة الشعبية الإحترافية على تثبيت مشروع وطني تحرري توافقي واضح الأهداف يسهّل إختيار آليات المقاومة المختلفة لتحقيق هذه الأهداف. فالمشروع الوطني الفلسطيني من مخرجات المقاومة الشعبية الإحترافية وليس العكس.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

إبراهيم، توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

إبراهيم، عبد المجيد، النموذج الإنتفاضي السمات والآفاق، دار البيادر - القاهرة، ط1، 1990.

أبو عامر، عدنان، المقاومة الفلسطينية للإنتداب البريطاني: دراسة تاريخية شفوية، كلية الآداب في الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

أبو عمشة، عادل، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل وأثناء الإنتفاضة، جامعة النجاح، نابلس، ط1، 1989.

أبو غزالة، عدنان، الثقافة القومية في فلسطين خلال الإنتداب البريطاني، الوكالة العربية للتوزيع، الأردن، ط1، 1984.

أسعد، أحمد، سوسيولوجيا المقاومة والحراك في فضاءات مدينة القدس المستعمرة، رام الله، مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية، 2018.

إنتفاضة الإستقلال 3، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات "ملف"، الطبعة الأولى، بيروت، 2004.

بدران، نبيل، التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني، مركز أبحاث منظمة التحرير، بيروت، ط1، 1969.

البسطامي، مراد، أفئدة تحررية، غاندي فانون سعيد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، 2009.

بشارة، عزمي، ان تكون عربيا في أماننا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

بيات، آصف، الحياة سياسة: كيف يغير بسطاء الناس الشرق الاوسط. ترجمة أحمد زايد، القاهرة، المجلس القومي للترجمة، 2013.

تونسي، بن عامر، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.

جاد، عماد، إنتفاضة الأقصى، طموح الفكرة وأزمة الإدارة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2002.

جبارة وآخرون، فلسطين والقضية الفلسطينية، ط9، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان، 2005.

الجبوري، جميل، جذور القضية الفلسطينية، الطبعة الأولى، 1991.

الجهماني، ثامر، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي، الجزائر، دار حوران، 2002.

حنفي، ساري والطبر، ليندا، بروز النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية، المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية، رام الله، 2006.

حواتمة، نايف، الإنتفاضة "الإستعصاء"، دار الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، 2005.

الحوت، بيان، القيادات والمؤسسات في فلسطين (1917 - 1948)، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1981.

حوراني، فيصل، بدايات الرفض الفلسطيني للمشروع الصهيوني، مركز ابحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1981.

الدجاني، أحمد، من المقاومة إلى الثورة الشعبية في فلسطين، القاهرة، مكتبة الانجلو مصرية، 1969.

دروزة، محمد، العدوان الاسرائيلي القديم والعدوان الصهيوني الحديث على فلسطين وما جاورها، الجزء الثاني، دار الكلمة للنشر، بيروت 1980.

الزرو، نواف، الموسوعة الفلسطينية الشاملة: مسيرة الكفاح الشعبي العربي الفلسطيني، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، المجلد الثاني، 2016.

زعيتز، أكرم، الحركة الوطنية الفلسطينية (1935 - 1939) يوميات أكرم زعيتز، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1980.

زعيتز، أكرم، القضية الفلسطينية، دار المعارف، 1986.

زعيتز، أكرم، القضية الفلسطينية، دار المعارف، القاهرة، 1955.

زعيتز، أكرم، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918-1939، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1979.

سبينيللا، مارلو وساليناري، كارلو، فكر غرامشي، ترجمة تحسين الشيخ علي، بيروت، دار الفارابي، 1988.

سحويل، ربحي، الإنتفاضة الفلسطينية: أسباب وخصائص وأبعاد، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

شارب، جين: المقاومة اللاعنفية، ترجمة مبارك عوض، القدس، المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف، 1986.

شارب، جين، الإنتفاضة والنضال بلا عنف، ترجمة المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف، القدس.

شارب، جين، دور القوة في الكفاح اللاعنف، أكاديمية التغيير، 2009.

الشريف، محمد، المشروع الصهيوني في مئة عام: الانزلاق نحو اليمين والتطرف، مركز الدراسات الإستراتيجية، 1997.

الشيخ خليل، نهاد، حركة الإخوان المسلمين.

صالح، محسن، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2012.

صالح، محسن، فلسطين: سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ماليزيا، الطبعة الأولى، 2002.

الصايغ، نصري، حوار الحفاة والعقارب دفاعا عن المقاومة، بيروت، دار رياض الرئيس للكتب والنشر، 2007.

طبر، ليندا والعزة، علاء: المقاومة الشعبية الفلسطينية تحت الاحتلال، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، 2014.

عامر، صلاح الدين، المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام، القاهرة، دار النشر العربي، 1976.

العباسي، نظام، الأحزاب والتجمعات داخل المجتمع العربي الفلسطيني، مركز الأبحاث والدراسات الإجتماعية والإقتصادية، 1982.

عبد الرحمن، اسعد، قراءة جديدة لبدایات حركة المقاومة الفلسطينية 1882-1916، الجامعة الاردنية، عمان، 1982.

علقم، نبيل، تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ودور المرأة فيها، مركز دراسات التراث والمجتمع الفلسطيني / جمعية إنعاش الاسرة، 2005.

علوش، ناجي، المقاومة العربية في فلسطين 1917-1948، دار الطليعة، بيروت، 1975.

العويسي، عبد الفتاح، جذور القضية الفلسطينية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

غاندي، مهندس، السيرة الذاتية: قصة تجاربي مع الحقيقة، ترجمة محمد السيد، القاهرة، كلمات عربية للترجمة والنشر، ط 1، 2008.

الغنيمي، محمد، المسؤولية الدولية من منظور عصري، القاهرة، 1997.

الفرا، عمر، السلام الخادع من مؤتمر مدريد إلى إنتفاضة الأقصى، دار مجدلاوي، عمان، 2001.

قدورة، زهية، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1967م.

القصاص، أشرف، دور المقاومة الفلسطينية في التصدي للعدوان الاسرائيلي على لبنان من عام 1978 _ 1982.

قمصية، مازن: المقاومة الشعبية في فلسطين: تاريخ حافل بالأمل والإنجاز، رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية مواطن، 2011.

قورة، نزيه، تعليم الفلسطينيين: الواقع والمشكلات، مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت، 1975.

الكيالي، عبد الوهاب، وثائق المقاومة الفلسطينية ضد الإحتلال البريطاني والهجرة الصهيونية (1918 - 1939)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1988.

المالكي، مجدي، وآخرون، المجتمع الفلسطيني في مواجهة الإحتلال: سوسيولوجيا التكيف المقاوم خلال إنتفاضة الأقصى، مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية، الطبعة الأولى، 2004.

المبحوح، وائل، المقاومة الشعبية الفلسطينية خيار الواقع أم إستراتيجية وطنية؟ "مسيرات العودة الكبرى نموذجاً"، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2018.

مجموعة من الباحثين: الإنتفاضة مبادرة شعبية: دراسة لأدوار القوى الإجتماعية، كتاب غير منشور، 1990.

مجموعة من الباحثين، إنتفاضة الأقصى تعيد النظر بمستقبل الكيان الصهيوني، دار الشرق الاوسط للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

محمد، عبد العليم، إنتفاضة الأقصى والإستقلال: تحديات وآفاق، مركز الإعلام العربي، الجيزة-مصر، الطبعة الأولى، 2003.

الموسوعة الفلسطينية، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، 1984،

مولر، جان، معنى اللاعنف، بيروت، مركز اللاعنف وحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، 1995.

نوفل، ممدوح، الإنتفاضة: إنفجار عملية السلام، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

هيكل، يوسف، القضية الفلسطينية تحليل ونقد، دار الفجر، يافا، 1937.

الرسائل الجامعية

حبوش، إسلام، المقاومة الشعبية خلال الإنتفاضة الأولى في قطاع غزة بين عامي (1987و1994)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015.

حسن، سلوى، دور المقاومة الشعبية كإحدى وسائل التحرر الفلسطيني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين 2005-2013، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، 2016.

صامري، خولة، جذور الصراع العربي الاسرائيلي، رسالة ماجستير غير منشورة، بسكرة، 2013.

صوافطة، أشرف، المقاومة الشعبية الفلسطينية وإمكانية تحولها إلى إستراتيجية عمل وطني 2005-2013، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2015.

مسلم، نجاح: "الحركة الفلسطينية للمقاطعة وسحب الإستثمارات وفرض العقوبات كأداة للمقاومة اللاعنفية بالمقارنة مع حركة المقاطعة الجنوب إفريقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين، 2015.

المجلات والتقارير

ابراش، إبراهيم، *المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى إعلان الدولة*، مجلة رؤية، عدد6، 2001.

أبو عامر، عدنان، *تطور المقاومة الفلسطينية: الشعبية والمسلحة بين عامي 1967-1987*، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، 2011.

أبو عامر، عدنان، *وعد بلفور وإقامة الكيان الصهيوني من النكبة إلى النكسة ثم السلام*، مجلة البيان السعودية، الرياض، 2014.

الأحزاب العربية في فلسطين المحتلة، تقرير معلومات صادر عن مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت، 2014.

أسعد، عبد الرحمن، *الانتفاضة الفلسطينية: الأسباب، المسار، النتائج، الآفاق*، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ع 56، 1988.

البطش، جهاد، *الحركة السياسية في قطاع غزة (1948 - 1964)*، مجلة البحث العلمي، جامعة عين شمس، عدد 16، الجزء 1، 2015.

جبور، سمير، *الانتفاضة الشعبية في الأراضي المحتلة: الدلالات والانعكاسات إزاء المجتمع الاسرائيلي*، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية: الأمانة العامة، ع 55، 1988.

حبيب، إبراهيم: *أثر المقاومة الفلسطينية على الأمن القومي (الاسرائيلي) من 2000-2009م*، مجلة الجامعة الإسلامية، مجلد 18، عدد 2، 2010.

حسين، عدنان السيد، *إتفاق أوسلو: مبادئ لخيارات صعبة*، مجلة شؤون الاوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، ع 46، 1995.

الخليلي، غازي، *المرأة الفلسطينية والثورة: 1948 - 1967*، شؤون فلسطينية، مركز ابحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1976.

رميح، طلعت، *المقاومة والنظرية العامة للصراع*، مجلة الفرقان، المغرب، ع 62.

الساعاتي، أحمد، *تطور الحركة الوطنية الفلسطينية في عهد الإحتلال والإنتداب البريطاني (1917-1948)*، عمال المؤتمر العلمي الرابع: فلسطين... واحد وستون عاماً، الجامعة الاسلامية، كلية الآداب، غزة، 2009.

سليم تماري، *إنتفاضة الأقصى: الخلفية والتشخيص*، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2001.

شاهين، أحمد، *منظمة التحرير الفلسطينية: من الوصاية إلى الإستقلال، 1964 - 1974*، مجلة شؤون فلسطينية، مركز ابحاث منظمة التحرير الفلسطينية، عدد 143، 1985.

صالح، محسن، *المقاومة الفلسطينية خلال نصف قرن 1948 - 1998م: مدخل للتقييم 1*، مجلة البيان، مجلد 10، عدد 132، 1998.

الطبر، ليندا، *المقاومة الشعبية بعد الإنتفاضة الثانية*، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد 97، 2014.

عطوي، محمد، *الصهيونية في نكراها المئوية الأولى*، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، ع 23، 1998.

فرسخ، عوني، *مستجدات الصراع العربي الصهيوني ومستجداته، 1949-2009*، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 967، 2018.

قبطي، عبير، *المقاومة الشعبية: نجاحات وإخفاقات "باب الشمس نموذجاً"*، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد 95.

كيالي، ماجد، *صعود وأفول الهوية الوطنية والكيانية السياسية للفلسطينيين*، مجلة الدراسات الفلسطينية، 2012.

مجلة البيادر السياسي، ع 293.

نعيرات، رائد، *مسيرات العودة في قطاع غزة: النهج والأهداف والآلات*، مجلة دراسات شرق اوسطية، مركز دراسات الشرق الاوسط، 2018، ص 68-69.

ياغي، إسماعيل، *التطور الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين إبان عهد الإنتداب البريطاني*، مجلة كلية العلوم الاجتماعية: جامعة محمد بن سعود، ع 6، 1982.

يوسف، أحمد، *الانتفاضة الفلسطينية: الميلاد، الإنجاز، المستقبل*، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 126، 1989.

المراجع الأجنبية

Patrick wolfe, "*settler Colonialism of the native*" *Jornal of Genocide Research*, vol.8, no.4 (2006).

Pearlman, Wendy: *Violence Nonviolence and the Palestinian National Movement*, Cambridge, 2014.

المراجع الالكترونية

ابو زائدة، سفيان، *المقاومة الشعبية السلمية.. هل هي خيار ممكن؟*، 2016،

<http://www.pcpsr.org/sites/default/files/Sufyan%20Abu%20Zayada%20Arabic%20New.pdf>

أبو نحل، عبد الرحمن، الحرب الاسرائيلية ضد حركة المقاطعة (BDS)،

[https://www.masarat.ps/article/1783/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%B6%D8%AF-%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B7%D8%B9%D8%A9-\(BDS\)](https://www.masarat.ps/article/1783/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%B6%D8%AF-%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B7%D8%B9%D8%A9-(BDS))

إنفاذ الهدنة عام 1949

https://www.marefa.org/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AF%D9%86%D8%A9_1949

الأخرس، رضوان، نماذج المقاومة المسلحة، مدونات الجزيرة

<https://blogs.aljazeera.net/blogs/2017/10/13/%D8%AC%D8%AF%D9%88%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D8%AD%D8%A9>

إنفاذ 1987، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفاء،

http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3467

الانتفاضة الفلسطينية الأولى،

https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B6%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89#

D9.86.D8.AA.D8.A7.D8.A6.D8.AC_.D8.A7.D9.84.D8.A7.D9.86.D8.

AA.D9.81.D8.A7.D8.B6.D8.A9

الانتفاضة الفلسطينية الأولى، موقع موسوعة المعرفة،

https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B6%D8%A9_.D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9_.D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89

الإنسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة، الجزيرة نت،

<https://www.aljazeera.net/specialcoverage/coverage2005/2012/3/9/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AD%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%BA%D8%B2%D8%A9>

أيوب، جمال، العصيان المدني بعيد عن كل مظاهر العنف والايذاء، دنيا الوطن، 2014،

<https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/328642.html>

أيوب، حسن، عن الإضرابات كوسيلة كفاحية: حروب "غرامشي" ومعالجات "فوكو"،

<http://maannews.net/Content.aspx?id=937434>

باخرية، محمد، الصهيونية بإيجاز، الطبعة الأولى، 2001،

<https://www.muslim-library.com/dl/books/ar0981.pdf>

التميمي، عبد الرحمن، المقاومة الشعبية بين الترييف والتدويل، في المركز الفلسطيني لأبحاث

السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات، المؤتمر السنوي الثالث: "إستراتيجيات

المقاومة" (رام الله، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات، 2014)، ص 151،

http://www.masarat.ps/files/content_files/massarar_3_0.pdf

توبة، فانت وأبو عون، ثائر وآخرون، إنجازات حركة مقاطعة إسرائيل (BDS)، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية "مسارات"، رام الله، 2018،

<https://www.masarat.ps/article/4941/%D8%A5%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%B2%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B7%D8%B9%D8%A9-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-BDS>

الجبهة الوطنية الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية،

<https://www.palestinapedia.net/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A8%D9%87%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%81%D9%9%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9/>

جريدة، محمود، حركة مقاطعة إسرائيل: الإنجازات والمعوقات والآفاق، مركز الجزيرة للدراسات،

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/07/2015769545943866.html>

الحدود بين الإرهاب الدولي وحركات التحرر الوطني "وفقاً لأحكام القانون الدولي"

<http://fdsp.univ-biskra.dz/images/revues/mf/r3/mf3a10.pdf>

الحركة الإسلامية داخل الخط الأخضر، موسوعة الجزيرة،

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2015/10>

/22/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D
8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%AF%D8%A7%D8
D9%84%D8%AE%D8%B7- %AE%D9%84-%D8%A7%
%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%B6%D8%B1

ححو، رمزي، الحدود بين الإرهاب الدولي وحركات التحرر الوطني " وفقا لأحكام القانون
الدولي " <http://fdsp.univ-biskra.dz/images/revues/mf/r3/mf3a10.pdf>

خطة جورج تينيت http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4366 .

<https://www.wattan.tv/ar/news/85643.html> دولة إن جي اوز في فلسطين

سمات ومظاهر الإنتفاضة، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا،

http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3472

سمات ومظاهر الإنتفاضة، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا،

http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3472

شلال، جوزيف، ماذا لو طبقنا تجربة غاندي في صراعاتنا، موقع الحوار المتمدن،

<http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=214651&r=0>

شلايل، عمر، اللاجئين، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية،

http://www.wafainfo.ps/ar_page.aspx?id=3266

صالح، محسن، مسيرات العودة بعد عام: وقفة مراجعة وتقييم، مركز الزيتونة للدراسات

والإستشـارات

<https://www.alzaytouna.net/2019/04/04/%D9%85%D9%82%D8%A7>

%D9%84-%D9%85%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A7%

9%D8%AF%D8%A D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D
9-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9
%88%D9%82%D9%81%D8%A9-%D9%85%D8%B1%D8%A
8%A9/ 7%D8%AC%D8%B9%D

عبد الله، محمد، الاعجوبة التنظيمية: مقاومة دون قيادة،

<https://www.7iber.com/politics-economics/organizational-miracle-leaderless-resistance-in-palestine>

العصيان المدني، سلاح المستضعفين لمقاومة الطغيان، موسوعة الجزيرة، 2017،

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2017/1/31/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B5%D9%8A%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D8%B3%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%B6%D8%B9%D9%81%D9%8A%D9%86-%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%B8%A7%D9%86 A%D9%8A%D>

غانم، أسعد، تداعيات النكبة على أوضاع الفلسطينيين في إسرائيل، جريدة

حق العودة، المركز الفلسطيني لمصادر المواطنة وحقوق العودة "بديل"، العدد 17، 2017،

<http://www.badil.org/ar/publications-ar/periodicals-ar/haqelawda-ar/item/375-article14.html>

الكتاب الأبيض.... فصل في السياسات الفلسطينية، وكالة وفا،

http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2196

المجازر الصـهيونية فـي موسـوعة النكـبة الفلسـطينية

<http://creativity.ps/nakba/massacre.php>

مزوجي، هشام، نيلسون مانديلا وكفاحه ضد التمييز العنصري في جنوب افريقيا 1918-
2013، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2015، ص19،

<http://dspace.univ->

biskra.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/6761/1/10.pdf

معجم المعـاني الجـامع [https://www.almaany.com/ar/dict/ar-](https://www.almaany.com/ar/dict/ar-/ar/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%85%D8%A9)
[/ar/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%85%D8%A9](https://www.almaany.com/ar/dict/ar-/ar/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%85%D8%A9)

من هو نيلسون مانديلا، موقع مجلة arageek، [https://www.arageek.com/bio/nelson-](https://www.arageek.com/bio/nelson-mandela)
[mandela](https://www.arageek.com/bio/nelson-mandela)

المهاتما غاندي، داعية اللاعنـف، موسـوعة الجزيـرة،

<https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/8033f9ad-e6c0-4382->

[84eb-584049650d17](https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/8033f9ad-e6c0-4382-84eb-584049650d17)

المهاتما غاندي، موقع مجلة أراجييك، [https://www.arageek.com/bio/mahatma-](https://www.arageek.com/bio/mahatma-gandhi)
[gandhi](https://www.arageek.com/bio/mahatma-gandhi)

المؤتمر الفلسـطيني (عمـان 1948)

<https://www.palestinapedia.net/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A>

[4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%](https://www.palestinapedia.net/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D8%B9%D)

[84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D8%B9%D](https://www.palestinapedia.net/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D8%B9%D)

[9%D8%A7%D9%86-1948/](https://www.palestinapedia.net/%D8%A7%D9%86-1948/)

موقع حركة (BDS) الإلكتروني، <https://bdsmovement.net/ar/what-is-bds>

الموقف الدولي من جدار الفصل الاسرائيلي، الجزيرة نت،

<https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/f9ec42aa-98d2-426c->

[a1f3-b62483ab51aa](https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/f9ec42aa-98d2-426c-a1f3-b62483ab51aa)

يوسف، أيمن، "المقاومة الشعبية الفلسطينية: نمذجة المواقع وأشكاليات الرؤية"، دراسة منشورة على موقع الجامعة العربية الأمريكية، 2017/6/29، ص 3-4،

<https://www.aaup.edu/publication/ayman.yousef/article>

يــــوم الأرض: ســــيرة الحــــدث، موقع عــــرب 48،

<https://www.arab48.com/%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/2015/03/28/%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%B6:-%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB>

[8A%D8%B1/2015/03/28/%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%B6:-%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB](https://www.arab48.com/%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D9%D8%AA-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%B6:-%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB)

[8A%D8%B1/2015/03/28/%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%B6:-%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB](https://www.arab48.com/%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D9%D8%AA-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%B6:-%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB)

[7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%B6:-%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB](https://www.arab48.com/%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D9%D8%AA-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%B6:-%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB)

يــــوم الأرض: ســــيرة الحــــدث، موقع عــــرب 48،

<https://www.arab48.com/%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D9%D8%AA-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%B6:-%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB>

[8A%D8%B1/2015/03/28/%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%B6:-%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB](https://www.arab48.com/%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D9%D8%AA-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%B6:-%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB)

[7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%B6:-%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB](https://www.arab48.com/%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D9%D8%AA-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%B6:-%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB)

[8A%D8%B1/2015/03/28/%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%B6:-%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB](https://www.arab48.com/%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D9%D8%AA-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%B6:-%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB)

[A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%B6:-%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB](https://www.arab48.com/%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D9%D8%AA-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%B6:-%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB)

[8A%D8%B1/2015/03/28/%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%B6:-%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB](https://www.arab48.com/%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D9%D8%AA-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%B6:-%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB)

[AF%D8%AB](https://www.arab48.com/%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D9%D8%AA-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%B6:-%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB)

[https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%85%D8%A9 /](https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%85%D8%A9/)

[/](https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%85%D8%A9 /)

An- NajahNational University
Faculty of Graduates Studies

**A comparative study of forms of
Palestinian Resistance 1936- 2018 Civil
Resistance from perspective of political
and liberation Accomplishment**

By
Moqbil Abdul Qadir Mahmud Azmouti

Supervised by
Dr. Hassan Ayoub

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of Master of Political Planning and
Development in the Faculty of Graduate Studies, An-Najah
National University, Nablus, Palestine.**

2019

A comparative study of forms of Palestinian Resistance 1936- 2018
Civil Resistance from perspective of political and liberation
Accomplishment

By
Moqbil Abdul Qadir Mahmud Azmouti
Supervised by
Dr. Hassan Ayoub

Abstract

This study tackles the stages of the Palestinian national resistance since the emergence of the interests of the Zionists movements in Palestine until 2019. It aims at comparing all the forms of resistance in terms of its aims and liberation achievement in order to reach the most successful form of resistance which achieves applicable and endurable liberation achievements.

The researcher hypothesizes that the political and tactical achievements for the Palestinian resistance is linked to the popular resistance especially civil disobedience. It depends on comparing and studying the characteristics of the Palestinian resistance to answer the main question of the study which is about the characteristics of civil disobedience helping to achieve the political and tactical achievements in the Palestinian national struggle rather than the other forms of resistance.

This study explores a group of studies clarifying the concept of resistance, popular resistance and non-violent resistance taking in consideration the social and theoretical frames concerning them. Also, it highlights the forms of the Palestinian national resistance clarifying the details of the Palestinian experience in their struggle through specific

periods of time. It compares the forms of the Palestinian resistance based on the caliber of their goals, achievements and based on the theoretical frame suiting the Palestinian national resistance's case.

The developmental and historical method is employed in order to study the case of the Palestinian resistance in its social, economic and political contexts. Also, the researcher employs the comparative method to compare the forms of resistance in Palestine through different periods. The researcher concludes that what distinguishes civil resistance and civil disobedience and makes it able to achieve its national and political goals is being immeasurable. In other words, it has a low cost with high losses and great influence on the occupier. Also, the struggle with the Israelis is only the beginning based on the idea of denying its existence on the Palestine land.